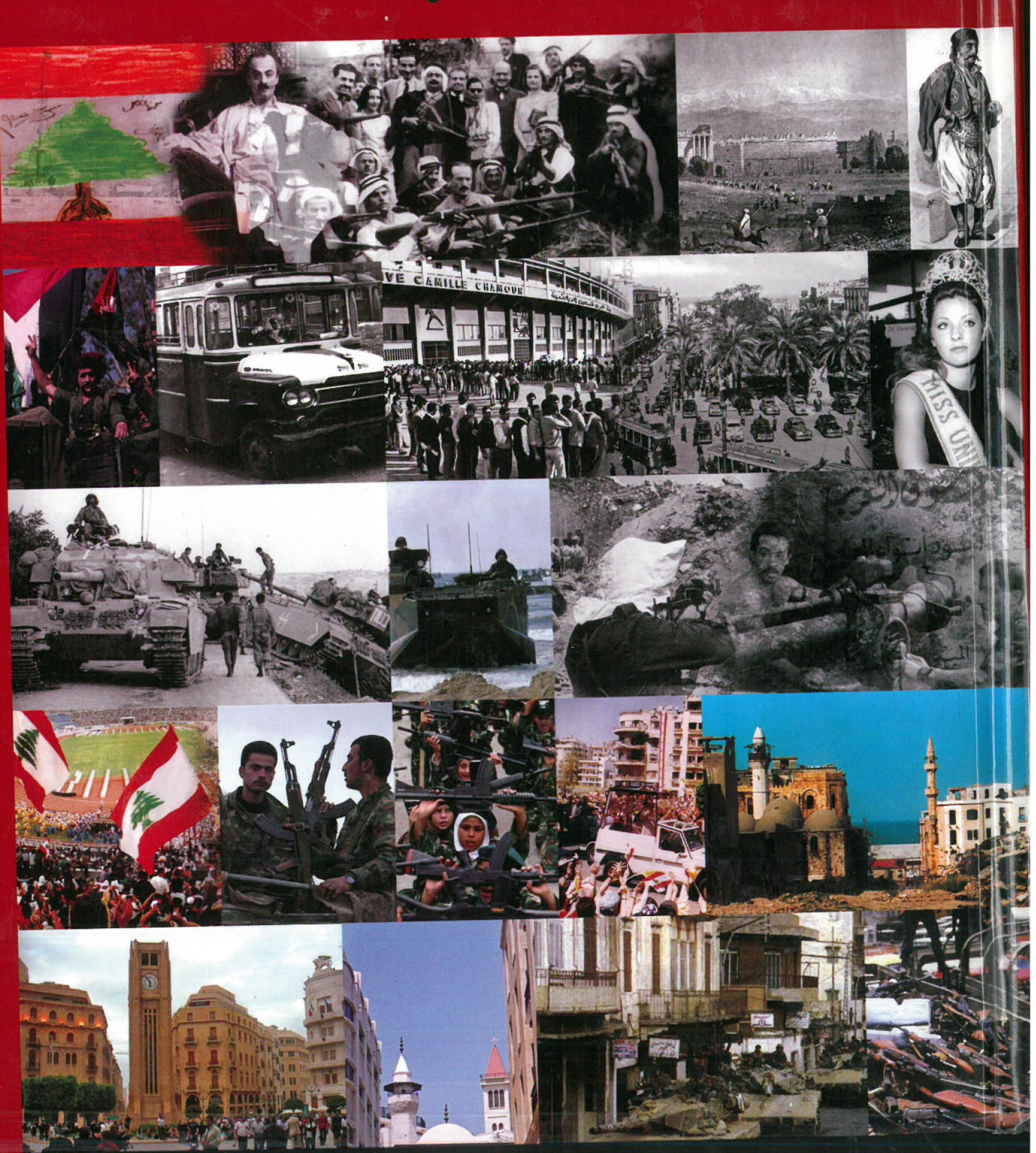
موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب



مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

الجزء التاسع



UNIVERSAL COMPANY

بطاقة مكتبية

موسوعة الحرب اللبنانية
ذاكرة وطن وشعب
المؤلف: مسعود الخوند
أرشيف: قسم الدراسات في دار كنعان
عدد الصفحات: 160 صفحة
قياس: 28 X 21
إخراج: سليم المقدم
الطبعة الأولى: 2006



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributer s.a.r.l

تلفون : 00961 - 1 - 291693
00961 - 1 - 288686
خليوي : 00961 - 3 - 374371
فاكس : 00961 - 1 - 512951

ص.ب. 50137 بيروت – لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb
www.universal-publisher.com

مسعود الخوند

لبنان المعاصر
مشهد تاريخي وسياسي عام

الجزء التاسع



UNIVERSAL COMPANY

حكومة رفيق الحريري الأولى

31 تشرين الأول 1992-25 أيار 1995

تشكيل الحكومة

قدّم رشيد الصلح استقالة حكومته في 15 تشرين الأول 1992، بعد انتهاء العمليات الانتخابية عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من البند الأول من المادة 68 من الدستور: "تعتبر الحكومة مستقيلة عند بدء ولاية مجلس النواب". ومما جاء في كتاب الاستقالة: "... أجرت الحكومة الانتخابات النيابية العامة بعد توقّف عن إجرائها استمرّ عشرين عاماً، في جو من الحرية والحياد التامين (...) فجاءت هذه الانتخابات مثالاً في الحياد والأمن والطمأنينة (...) وأولت الحكومة جهداً كبيراً قضايا الجنوب، وعملت على دعم صمود أبنائه ومساعدتهم على تحرير أرضهم، وتابعت المشاركة في المفاوضات الدائرة في واشنطن بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي (...) وعملت الحكومة أيضاً على توثيق العلاقات المميزة مع الشقيقة سورية...".

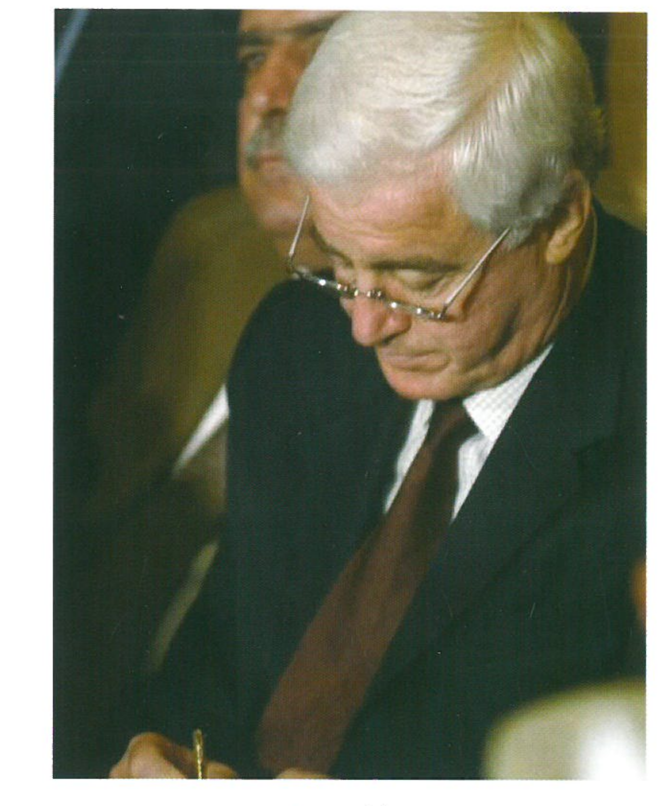
في يومي 21 و22 تشرين الأول 1992، أجرى الرئيس الهراوي الاستشارات النيابية الملزمة، وصدر، بنتيجتها، عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية البيان التالي: "في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه 22 تشرين الأول 1992 دعا فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي، بعد التشاور مع دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، السيد



رفيق الحريري

رفيق الحريري، وكلّفه تأليف الحكومة الجديدة استناداً إلى الاستشارات النيابية التي أجراها فخامة الرئيس والتي أطلع دولته رسمياً على نتائجها وذلك عملاً بأحكام الفقرة 2 من المادة 53 من الدستور".

جاءت الحكومة، مع رئيسها من 30 وزيراً: ميشال المر، رضا وحيد، ميشال إده، بهيج طبارة، أسعد رزق، مروان حمادة، جورج افرام، وليد جنبلاط، محسن دلول، عبد اللّه الأمين، فارس بويز، الياس حبيقة، سليمان فرنجية، شاهي برسوميان، ميشال سماحة، مخايل



بشارة مرهج

الضاهر، عمر مسقاوي، أنور الخليل، نقولا فتوش، بشارة مرهج، حسن عز الدين، علي عسيران، محمود أبو حمدان، محمد غزيري، عادل قرطاس، سمير مقبل، هاغوب دمرجيان، محمد بسام مرتضى وفؤاد السنيورة.

وكانت حكومة من داخل المجلس النيابي باستثناء رئيسها والوزراء: وحيد، إده، طبارة، رزق، أفرام، غزيري، قرطاس، مقبل، دمرجيان، مرتضى والسنيورة.

وألقى البيان الوزاري في 12 تشرين الثاني 1992، ونوقش ست مرات على مدى ثلاثة أيام، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية 104 أصوات ضد 12، وامتناع 3، وغاب عن جلسة الثقة 9 نواب.

الإنطباعات الأولى مزيج من الارتياح والترقّب والتخوّف (قمة لبنانية - سورية)

أراحت شخصية رئيس الحكومة الجديد، رفيق



ميشال المر

الحريري، معظم اللبنانيين، وهو المعروف كرجل مال وأعمال كبير، وكذلك كمحسن كبير، وقد ضمّ إلى حكومته رجال أعمال ناجحين وتكنوقراط بارزين، كما وركّز في بيان حكومته على مسائل إعادة البناء والنهوض الاقتصادي بتجديد البنى التحتية والإصلاح الإداري وتحديث قطاع التعليم والتنمية الزراعية وتنظيم المدن وخاصة تعزيز قطاع الاستخدام، وفي يوم تكليفه تشكيل الحكومة كان سعر الدولار يساوي 2200 ليرة لبنانية، وبعد حصول حكومته على ثقة مجلس النواب انخفض سعر الدولار إلى 1900 ليرة.

وهذا الارتياح انعكس أيضاً نشاطاً سياسياً بين مختلف الفئات السياسية: لقاء بين حزب اللّه وحزب الكتائب، كما التقى سمير جعجع وإيلي (الياس) حبيقة، ودعا وليد جنبلاط المسيحيين والقوات اللبنانية للعودة إلى ديارهم في منطقة الشوف، كذلك



ميشال سماحة

انعكس أيضاً تفكّكاً في صفوف المعارضة غير البرلمانية، لقد برهنت هذه المعارضة عن قوّتها العددية عبر مقاطعة الانتخابات، ولكنها لم تكن بعد ذلك في وضع يسمح لها بالتعبير عن هذه القوة. فبعد فشل محاولاتها لإلغاء الانتخابات، وحرمانها من مجلس النواب كمنبر للتعبير عن موقفها، تفكّكت أكثر مما كانت سابقاً، واحد أبرز مظاهر هذا التفكّك الصراع الذي اندلع في حزب الكتائب حول السلطة بين "التيار المدني" برئاسة جورج سعادة وكريم بقرادوني، وبين سمير جعجع قائد القوات اللبنانية. وقد تجلّى عجز هذه المعارضة بوضوح عندما أخذت سورية وحلفاؤها اللبنانيون يركّزون على مطلب يشل تماماً الفريق المسيحي المعارض:

هذا المطلب هو "إلغاء الطائفية السياسية"، ما يعني إجراء الانتخابات النيابية القادمة دون اعتماد



محسن دلول

المساواة العددية بين المسيحيين والمسلمين وأخذ مقياس النسب بعين الاعتبار، وهذا الموضوع ملحوظ في المادة 95 من الدستور الجديد (على أساس اتفاق الطائف) دون تحديد زمني له. وقد عبّر نبيه بري، رئيس المجلس النيابي الجديد، في خطابه في 25 تشرين الأول 1992، عن أمله بأن يكون هذا المجلس آخر مجلس ينتخب على أساس طائفي. وقد تبنّى حزب اللّه بعد ذلك مطلب إلغاء الطائفية السياسية.

وبعد مرور شهر (في أواخر تشرين الثاني 1992)، أعلن نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام عن إمكانية انسحاب جزئي للقوات السورية عندما تُلغى الطائفية في لبنان: وبعد عشرة أيام عقدت قمة لبنانية - سورية في دمشق، صدر على أثرها بيان مشترك لم يتطرق إطلاقاً إلى أي انسحاب سوري، كان مقرراً تنفيذه في أيلول 1992 وفقاً لما جاء في



اعتقال قائد القوات سمير جعجع ومحاكمته

اتفاق الطائفة.

وفي 8 كانون الأول 1992، أعلن الرئيس الهراوي عن أن إلغاء الطائفية لن يحصل إلا بالتوافق فقط وفي إطار اتفاق الطائف والدستور. وهكذا وُضع اللبنانيون أمام هذه المعادلة: إما انسحاب سوري جزئي فقط بعد إلغاء نظام النسبة والمساواة، وإما، إذا كان هناك تخوّف من هذا الإلغاء، كما هو حال أكثرية المسيحيين اللبنانيين، الامتناع عن المطالبة بانسحاب القوات السورية. وبذلك جرى تدعيم وظيفة الحَكَم التي تمارسها سورية في لبنان.



وعلى الصعيد الاقتصادي، الذي كان من المفترض أنه الصعيد الأكثر جذباً لارتياح اللبنانيين لشخصية رئيس الحكومة، فإنه سرعان ما كشف عن واقع عودة بطيئة جداً لبعض الرساميل إلى البلاد. فلبنانيو الخارج، أصحاب هذه الرساميل، تعلّموا من الأحداث السابقة التريّث والانتظار للتأكّد من الوقائع. فتأليف حكومة فقط، وإن كانت معتبرة ذات جدارة وموضوع ثقة أكثر من سابقاتها، لم يكن كافياً لإزالة أحد العوائق الرئيسية للاستثمار، خاصة وأن مسلسل عمليات التحرير في جنوب لبنان مستمر عبر عمليات حزب اللّه العسكرية وردّات الفعل الانتقامية من جانب الاحتلال الاسرائيلي. أضف إلى ذلك أن تطبيق القانون، في باقي أنحاء البلاد، بقي هشاً، فضلاً عما كان ينضح بعجز ولا مساواة وظلم. فتواصلت عمليات اعتقال عناصر من القوات اللبنانية، وخاصة عناصر من أنصار العماد عون: في كانون الأول 1992، نشرت منظمة العفو الدولية، في تقريرها الشهري، أن حوالى 200 شخص من أنصار عون جرى اعتقالهم خلال أشهر ماضية، وعبّرت المنظمة عن قلقها بسبب الأنباء الواردة عن عمليات التعذيب التي يتعرّضون لها. كما أن الأنباء عن خطف بطرس الخوند ومصيره المجهول استمرّت ترد تباعاً.

والى كل ذلك أداء حكومي، خصوصاً لجهة تعديلين حكوميين، طالا الوزيرين أفرام ومرهج، اللذين استبدلا بحبيقة والمر، كان من شأنهما أن يثيرا، لدى المستثمرين كما لدى المواطنين كافة، ترقّباً باستئناف، أو باستمرار، المسار المشؤوم: إضافة إلى اعتقال قائد القوات سمير جعجع ومحاكمته على أساس عدد من التهم أثار بعضها في الرأي العام الكثير من التساؤلات والشكوك حول صحتها، فاعتبرت "قضية جعجع" سياسية أكثر منها عدلية.



الرئيس بري، الرئيس الهراوي والرئيس الحريري

1997-1993

المختصر المفيد في السياسة الخارجية

خيار الحكومة كان التطابق مع سورية في العلاقات الدولية، والتطابق الكامل في ما يتعلق بالمفاوضات العربية – الإسرائيلية التي انطلقت من مؤتمر مدريد الذي شارك فيه وزير الخارجية فارس بويز (استمر هذا المنحى – التطابق إلى أواخر 2001). فوجد لبنان نفسه على هامش مفاوضات السلام، إذ تحدث، والمقاومة جارية على أرضه، مع الدولة التي باتت وحدها عظمى كما مع باقي الدول لغة "سلام بارد" أو "حرب باردة"، في حين كانت الدول المنخرطة في "عملية مدريد" (وما تلاها، أوسلو، وغيرها...) تتحدث لغة المصالح الواقعية.

في السياق، تمسّك لبنان بتطبيق القرار الدولي 425. لكن العام 1993 انتهى مع استبعاد هذا القرار من توصية الجمعية العام للأمم المتحدة (كانون الأول 1993).

الخلافات، التي كانت تظهر بعض الأحيان بين الرؤساء الهراوي وبري والحريري (الترويكا) وتتم معالجتها في دمشق، كانت تنسحب أيضاً على علاقة الحريري بوزير الخارجية فارس بويز. ففي شباط 1993، زار الحريري مصر من دون وزير الخارجية، وتكرّس بذلك أسلوب التعاطي المزدوج مع ملف السياسة الخارجية

والزيارات المنفصلة. ونتيجة للاعتداءات الاسرائيلية الجوية المتكررة (اعتبرت اجتياحاً اسرائيلياً جوياً)، ظهرت خلافات على طريقة المعالجة ونشر الجيش في الجنوب. ما أثار احتمال تعديل وزاري.

المقاومة ، الجنوب والمفاوضات

كاد العام 1993 أن يمر بسلام ، أو أقلّه دون أثمان باهظة، لولا "الاجتياح الاسرائيلي الجوي" (أواخر تموز). أوجز بشارة شربل ("الحياة"، 31 كانون الأول 1993، ص3) الوضع بالصورة التالية:

ظنت الحكومة أنها تستطيع إمساك كل شيء في يد واحدة ووقت واحد: المفاوضات ولغة الحرب، السيادة والمقاومة، الدولة والثورة. مفاوضات تلي أخرى وجولة تتبعها جولة ولبنان يفاوض وكأنه لا يفاوض (الأصح القول ليس "ظنت الحكومة"، بل "اضطرت الحكومة"، إذ واضح أنها كانت مربكة وعاجزة وممسوكة: في عهد الياس سيركيس عُقدت 9 قمم لبنانية - سورية، وفي عهد أمين الجميّل 11 قمة، وفي عهد الياس الهراوي 61 قمة حوالى نصفها بين 1990 و1993).

أصابت الحكومة في قرارها عدم الإسراع في الاتفاق مع اسرائيل وفي التأكيد أن "لبنان آخر من يوقّع". لكنها ارتبكت في العلاقة مع المقاومة. تعهّدت في بيانها الوزاري أن يكون الجيش أداة التحرير وحفظ الحدود، ثم تراجعت. لا الوضع الداخلي ساعد على إلغاء الجزر الأمنية ولا الوضع الإقليمي (النفوذ السوري) سمح بذلك. حزب الله دخل المجلس النيابي لكن لعبة البرلمان لم تطوّعه وقبة البرلمان لم تشكّل ضابطاً له. وكان لا بدّ لخيار المقاومة أن يجرّ اعتداءات اسرائيلية وصلت أوجها في أواخر تموز.

منذ مطلع العام (1993)، أكّد حزب الله معارضة



السيد عباس الموسوي

الحكومة ورفض المفاوضات وتأكيد أسلوبه في المقاومة. أمينه العام السيد حسن نصر الله أكّد في الذكرى السنوية لمقتل السيد عباس الموسوي أن "المقاومة طريقنا". وفيما كان الجيش يدهم مخابئ السلاح في كسروان وصيدا ومناطق أخرى كان حزب الله يتظاهر بالسلاح في بيروت وينفّذ مناورة بالذخيرة الحية في البقاع. وما يسري على الاخرين لا يسري عليه: شرعيته في المقاومة وضمانته إقليمية من طهران ودمشق.

ومنذ شباط 1993، أكّدت اسرائيل، على لسان منسّق أنشطتها في لبنان أوري لوبراني أنها لا تفاوض اللبنانيين لتنفيذ القرار 425، وان التمسّك به لن يفيدهم. واقترح الأميركيون ، أثناء زيارة وزير الخارجية



المقاومة في الجنوب

الأميركية وارن كريستوفر لوزارة الدفاع اللبنانية في اليرزة تشكيل لجنة عسكرية اسرائيلية لبنانية تبحث مع اسرائيل في تنفيذ القرار 425.

عند كل جولة من المفاوضات كان التصعيد في الجنوب: غارة اسرائيلية وردّ بالصواريخ وانتقادات داخلية وصلت إلى حد قول الرئيس نبيه بري أن القصف بالصواريخ سلاح اسرائيلي وليس لبنانياً، فيما كانت اسرائيل تؤكّد أن السلام لن يستقر مع لبنان إذا لم ينزع سلاح حزب الله.

حاولت الحكومة القيام بأنصاف خطوات. فنفّذ الجيش إجراءات أمنية في الضاحية وفكّك صواريخ موجّهة إلى اسرائيل. غير أن التهديدات الإسرائيلية استمرّت متقطعة وكذلك الغارات الجوية. فتصلّبت المواقف، وأكّد الرئيس الهراوي أن "وقف المقاومة خيانة". إثر ذلك تقدّمت اسرائيل بوثيقة للحل ردّ عليها الجانب اللبناني بالتأكيد على الحل الشامل (أي الحل الذي يشمل سورية وباقي الأطراف العربية) واستبعاد الصفقات المنفردة واضعاً شروطاً لقيام اللجنة العسكرية.

لم يطل الوقت حتى توتّر الوضع في الجنوب مجدداً . وأطلقت صواريخ الكاتيوشا على الجليل ليبدأ شهر تموز بعمليات للمقاومة، وكاتيوشا، وردود اسرائيلية، وتصريحات نارية. فأكّد رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين أن "لبنان بلا قرار ونفضّل التفاوض مع سورية". وحمّل قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلية لبنان وسورية مسؤولية الكاتيوشا. وحذّر رابين مجدداً الرئيس



اعتداءات اسرائيلية في الجنوب

السوري حافظ الأسد من رد اسرائيلي في جنوب لبنان. فيما اعتبر نبيه بري أن التصعيد الاسرائيلي هو وجه آخر لقرار بالإجماع تبنّاه الكونغرس الأميركي مطلع تموز 1993 ودعا إلى انسحاب القوات السورية من لبنان.

وانعكس التوتّر في الجنوب توتراً سياسياً في بيروت، وتحوّلت قضية بناء مستشفى بيروت الحكومي قضية سياسية بعدما عارضها حزب الله، فهدّدت الحكومة بنقل المستشفى إلى المنارة أو بعبدا. وفيما كانت البلاد تعيش هذه الأجواء ظهر الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة (الفلسطينية) أحمد جبريل بين مسلّحيه في مخيّم عين الحلوة، واعتبر الأمر تحدياً لاسرائيل ولسيادة لبنان في آن معاً. فطلب الرئيس الحريري من دمشق الحؤول دون زيارات مشابهة. واستمرّ التصعيد وهددت تل أبيب بعمليات انتقامية، فيما أكّدت دمشق أنها "لن تقف متفرجة..."، وأنها تحتفظ بـ "توقيت الرد...". وحين طالبت واشنطن بيروت بضبط عمليات المقاومة كان الرد مواجهات في الجنوب أعلنت على أثرها المقاومة احتلال مواقع ومقتل جندي اسرائيلي وتجدّد تبادل القصف والكاتيوشا. عند ذلك، استقدمت اسرائيل حشوداً إلى مرجعيون ليبدأ، في 25 تموز 1993، أسبوع كامل من الغارات والقصف المنظّم الذي طاول الجنوب والمخيمات وساحل الشوف والبقاع الغربي. وكانت المقاومة ترد بالكاتيوشا وبالهجمات داخل الشريط المحتل. ومع الغارات كان الجنوبيون ينزحون إلى بيروت.

لم تسمع الدولة نصائح السفير اللبناني في واشنطن، سيمون كرم، بضرورة أن تملك قرارها الأمني على أرضها لتتمكّن من تدارك العدوان قبل حصوله. وحين وقع هذا العدوان وقعت الحكومة في الارتباك. فلا قرار الحرب بيدها ولا قرار السلم.

دمشق كانت مكان المفاوضات الحقيقية التي زامنت "أسبوع الحرب". انتقل إليها المسؤولون

اللبنانيون ومسؤولو حزب الله وقدم وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي. وعلى خط آخر كانت واشنطن تسعى إلى تهدئة اسرائيل. توقّف العدوان الاسرائيلي في الأول من آب 1993 بعدما حصد 130 قتيلاً و500 جريح ونصف مليون نازح وتدمير عشرات القرى وأحياء بكاملها. وما أعلن نتيجة المفاوضات أن الاتفاق تمّ على وقف القصف في مقابل وقف الكاتيوشا.

صمد الاتفاق وبدأت عودة النازحين، ونجحت الحكومة في منع إغراق بيروت بالمهجّرين الجنوبيين. خسرت قرار الجنوب لكنها احتفظت بـ "قرار بيروت" في وجه حزب الله الذي تظاهر مناصروه في العاصمة رغم قرار منع التظاهر، ولكنهم لم يستطيعوا الامساك بورقتها.

سورية تحول دون إرسال الجيش إلى الجنوب والحكومة ترتبك ومزيد من التراجع إثر حادث الغبيري

حين صحا الجنوبيون على الدمار طالبوا بالحل. وكان برأيهم أن ينتشر الجيش اللبناني في كل المناطق وينهي سيطرة المسلحين. وتطوّع وزراء لترويج لهذه الفكرة والتأكيد على ضرورة تسلّم الجيش وحل الميليشيات. وأعلن الرئيس نبيه بري أن ما جرى "آخر حروب الآخرين على أرضنا" في حين حصل تضامن وطني شامل مع الدولة في مواجهة العدوان الاسرائيلي. وفيما كان الجيش يستعد للانتشار كان السفير اللبناني في واشنطن سيمون كرم يقدّم استقالته إلى الرئيس الهراوي.

وصمد وقف النار، وأعلن العرب تضامنهم مع لبنان. والتأم مجلس الجامعة العربية وأقرّ مساعدات للبنان بقيمة 500 مليون دولار لإعادة النازحين وتجهيز الجيش. لكن، فيما كان المسؤولون اللبنانيون، والمواطنون،



السفير اللبناني في واشنطن سيمون كرم

يشدّدون على تسلّم الجيش أمن الجنوب، أكّدت دمشق (وأعلمت كل مَن يهمّه الأمر) أن استمرار المقاومة مرتبط ببقاء الاحتلال. فارتبكت الحكومة، وارتبك وزراؤها. وانتهى الأمر بطي صفحة إرسال الجيش إلى الجنوب واقتصاره على الدفعة الأولى منه التي لم تتجاوز 400 جندي.

في 13 أيلول 1993، وقّع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين اتفاق "غزة - أريحا أولاً" في حديقة البيت الأبيض في واشنطن. اعتبرت الحكومة اللبنانية (في سياق اعتبار السلطة في سورية) أن الاتفاق "خروج على التضامن العربي"، وقرّر حزب الله التظاهر ضد الاتفاق.

التأم مجلس الأمن المركزي في بيروت وأكّد على



لقاء الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين

قرار منع التظاهر: فأصرّ حزب اللّه، وجرت التظاهرة في الغبيري في ظل انتشار كثيف للجيش، فسقط 9 قتلى بين المتظاهرين، وبدأت التصريحات السياسية العنيفة المطالبة باستقالة الحكومة. ولم يكن من وزير الداخلية، بشارة مرهج، إلا أن اعتكف "تضامناً مع الشارع"، أو "ضعفاً" من وزير مسؤول عن الأمن.

انتهى التوتّر تدريجاً بعدما استنكر مجلس الوزراء حادث الغبيري، وترك مجلس النواب مفتوحاً لنواب حزب اللّه للتنديد بالحكومة، واعتبر الجيش قتلى الضاحية شهداء للمؤسسة العسكرية، وعاد مرهج عن الاعتكاف.

وفي الشهر الأخير من العام (1993)، تلقّت سياسة الدولة صفعة قوية حين أقرت توصية في الجمعية العامة للأمم المتحدة استبعد منها القرار 425. فاعترض لبنان على ذلك، لكنه لم يجد من حليف له، في هذا الاعتراض، سوى دمشق وطهران.

"الترويكا" الرئاسية

لم يكد الحريري يأخذ ثقة البرلمان حتى بدأت علاقته بالرئيسين الهراوي وبري تشهد خلافات متقطعة ومصالحات ترعاها دمشق (وسيستمر هذا المنوال طوال الأعوام اللاحقة). ففي أول شهر من العام 1993، اختلف الهراوي والحريري على التعيينات، ثم اختلف الحريري وبري على الصلاحيات الاستثنائية المطلوب اعطاؤها للحكومة. وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والمالي، واضطرّ مصرف لبنان

للدفاع عن الليرة وتراوحت الأرقام بين 200 و400 مليون دولار. فأعلن الحريري وقوفه إلى جانب سياسة المصرف المالية، وجرت تدخلات، فانحسر الضغط. وإثر ذلك استقبلت دمشق قائد الجيش اللبناني إميل لحود استقبالاً استثنائياً في "رسالة واضحة" (كما رآها بعض المراقبين) إلى الجميع.

وفي الربيع (1993) وجد الحريري نفسه مكبّل اليد من جديد عندما نصحته دمشق بـ "التعاون" مع البرلمان الذي تقدّم الحريري منه بطلب صلاحيات استثنائية ليتمكّن من تنفيذ مشاريعه الإصلاحية. ولما تبيّن أن الحريري ماضٍ في هذا الطلب، زار نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام زحلة (نيسان 1993) ورعى لقاء مصارحة ومصالحة للترويكا في بيت الرئيس الهراوي هدفه "تفعيل عمل الحكومة وطي طلب الصلاحيات". ثم نشأت أزمة بين وزير الإعلام ميشال سماحة والرئيس الحريري على الإشراف على نشرة الأخبار في "تلفزيون لبنان" (المعروف عنه أنه تلفزيون الدولة). فتضامن وزراء (محسوبون على الرئيس الهراوي) مع سماحة وجرت جلسة "تصفية حساب" أضعفت رئيس الحكومة. فزار خدّام بيروت من جديد، وأكّد أن الأمر ربما تطلّب بقاء الحريري حتى العام 2010". واستمرّت علاقة الهراوي بالحريري مشوبة بالحذر، يتعاونان حين يضطران ولا يخفيان تعارض آرائهما وأسلوب كل منهما. ولم يلبث أن بدأ سجال بين الحريري وبري على وضع الإعلام وتلفزيون لبنان ومرسوم البث الفضائي، كان موقف الهراوي فيه أقرب إلى موقف الحريري.

استبدال جورج افرام بالياس حبيقة

في 11 حزيران 1993، عيّن وزير الموارد المائية والكهربائية جورج أفرام وزير دولة، وأسندت حقيبته



الياس حبيقة

إلى وزير الدولة الياس حبيقة بموجب المرسوم رقم 3602 إثر اجتماع بين الهراوي والحريري، و"عزته مصادر حكومية إلى تأخّر الوزير افرام في تنفيذ مشاريع تأهيل معامل الكهرباء والبنى التحتية الكهربائية". وقد تريّث الوزير افرام في إعلان موقفه، ثم قدّم مراجعة إلى مجلس شورى الدولة في شأن المرسوم المذكور، و"لكن الحكومة اعتبرت ما ورد في هذه المراجعة مخالفاً للحقيقة". وقرّرت في جلسة 11 آب 1993 إعفاءه من الحكومة وعيّن مكانه (وزير دولة) النائب جان عبيد.

وورد في نص دعوى الوزير افرام أمام مجلس شورى الدولة، بتاريخ 9 آب 1993، بواسطة وكيلة المحامي الدكتور ادمون نعيم ("النهار"، 13 آب 1993):

"9 - بما أن رئيس مجلس الوزراء كان يرغب في أن يوقّع مع إحدى المؤسسات الأجنبية تعهّد أشغال


جانب من مجلس الوزراء

ولوازم بينما كان الوزير افرام الداخل ضمن اختصاصه توقيع ذاك التعهّد يتفاوض مع مؤسسات عدة لتلك الغاية.

"10 - وبما أن رغبة السيد الحريري في الإسراع بتوقيع العقد دفعه في بدء الأمر إلى التفكير في إقالة السيد افرام لإحلال من يوقّع محله، وعندما ثبت له أنه لا يحصل على الأصوات المطلوبة (ثلثا أعضاء الحكومة بمقتضى المادة 65 للإقالة) لجأ إلى مداورة الأصول المنصوص عنها في المادة 65 بتطبيق نص المادة 53 معتقداً أن هذا النص الأخير يمكنه من استبعاد المستدعي والإتيان بوزير آخر يقبل التوقيع(...)".

الجانب القانوني أو الإخراج القانوني في الوضوع لم يلتفت إليه الناس، بل انشغلوا بشخصية الوزيرين وبما يعنيه هذا التبديل الحكومي: المقال جورج افرام والمعيّن الياس حبيقة، على رأس أهم وزارة خدمات، "الموارد المائية والكهربائية". الأول، معروف عنه أنه رجل صناعي كبير، كافح طيلة سنوات الحرب دعماً للصناعة الوطنية، حتى ان الإعلانات التجارية لمنتوجاته (سانتيا Sanita وسواها) انفردت بالدعوات لدعم الصناعة الوطنية والليرة اللبنانية أكثر من كونها للدعاية التسويقية. في حين أن الثاني (الياس حبيقة)، شهرته كانت قد أصبحت مطبقة للآفاق في كونه "السوبر ميليشياوي" و"السوبر سوري" والذي أصبح "السوبر وزير"... كما أخذ البعض يروّجون أنه "الوزير اليوم والرئيس غداً ...". وذلك في أجواء أمرين أساسيين: الأول، توقيع أربعة اتفاقات تعاون مع سورية في مجالات النقل والصحة والزراعة والاقتصاد. وضعها المؤيدون لسورية في خانة الإنجازات، ووضعها المعارضون في خانة إحكام قبضة دمشق على لبنان وتكبيله باتفاقات غير متكافئة يتكفّل المرتبطون بها بتنفيذها. والأمر الثاني أن الوزير حبيقة سارع إلى شغل

المبنى الذي كان بطرس الخوند (الذي تمّ خطفه قبل أشهر وبقي مصيره مجهولاً) في طور إنجازه وإعداده ليكون "تعاونية بيار الجميّل الاستهلاكية". كونه كان قد عيّن، وبصفته الحزبية، رئيساً لمجلس إدارة هذه التعاونية. فأصبح المبنى "وزارة الموارد الكهربائية والمائية". وبقي أمر تحوّل المبنى من "تعاونية" إلى "وزارة" سراً من الأسرار، حتى أن مَن يفترض بهم أنهم مالكو "التعاونية" و"رفاق" بطرس الخوند (حزب الكتائب، وبمختلف أجنحة: جورج سعادة ومعه كريم بقرادوني ومنير الحاج.... ايلي كرامه وأمين الجميّل... وكذلك كتائبيو القوات) لم ينبسوا ببنت شفة في الموضوع.

حديث استقالة الحريري والعودة عنها

لم يمضِ أسبوعان على إقالة الوزير جورج أفرام حتى عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية (26 آب 1993) كانت مخصصة للبحث في موازنة العام 1994. لكن وسائل الإعلام تناقلت، في اليوم التالي، "معلومات عن استقالة رئيس الحكومة" الذي رفض تأكيد أو نفي أنباء استقالته، رغم أن "المحيطين به" ردّدوا قوله "إن الإستقالة، أفضل من الفشل وإن شروط البقاء هي توفير المقدار الكافي من الانسجام في الحكم، بحيث ننجح كلنا معاً بدل أن نفشل الواحد بعد الآخر ويدفع لبنان الثمن" ("النهار"، 27 آب 1993، ص2). وقد أعقب الجلسة، في اليوم التالي، زيارة عبد الحليم خدّام بيروت "ناقلاً إلى الرؤساء الثلاثة رسالة خاصة من الرئيس السوري حافظ الأسد تؤكّد استمرار الدعم السوري لمسيرة الحكم في لبنان على كل المستويات، وأكّد أن الحكومة باقية حتى نهاية العهد" ("النهار"، 28 آب 1993، ص1). وبعد جلسة مجلس الوزراء، في 29 آب 1993، "لفت رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري إلى أن كلمة "استقالة" لم تستعمل في مجلس الوزراء إنما في بعض الصحف وبطريقة غير صحيحة، معتبراً أن ما تعرّضت له الحكومة والحالة التي مرّت بها البلاد لا تطاق ولا تجوز، فكأن هناك شخصاً يلعب لعبة إضعاف الحكومة ورئيسها؛ وطمأن الناس إلى أن الحكومة باقية والأمور ماشية على رغم الحملة التي تستهدفها..." ("النهار"، 30 آب 1993، ص2).

إنجازات ومحاولات إصلاح

في مطلع كانون الثاني 1993، استحدثت وزارة شؤون المهجّرين بموجب القانون رقم 190، وفي 18 شباط 1993، استحدثت وزارة الشؤون البلدية والقروية بموجب القانون رقم 212، ووزارة المغتربين بموجب القانون 211، ووزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القانون 197، وفي 2 نيسان 1993، استحدثت وزارة التعليم المهني والتقني بموجب القانون رقم 214، ووزارة الثقافة والتعليم العالي بموجب القانون 215، ووزارة البيئة بموجب القانون 216. وعدّلت تسمية بعض الوزارات بموجب التعميم رقم 10 تاريخ 23 نيسان 1993.

ولم ينته العام إلا وكانت الحكومة قد أنجزت تشكيل المجلس الدستوري، فانتخب مجلس النواب خمسة من أعضائه وعين مجلس الوزراء خمسة آخرين، وشهد الجميع للعشرة بالنزاهة وحسن الاختيار، واعتبرت خطوة أولى سليمة تتفق مع ما جاء في اتفاق الطائف بعدما تعرّض له من تشويه وانتهاك في الانتخابات والتعيينات ومسألة إعادة انتشار الجيش السوري.

بدأ تلزيم الكهرباء، وتحسّنت الاتصالات وتمّ تلزيم الشبكات بالتراضي أو بغير التراضي، بدفاتر الشروط الضيقة حتى التفاصيل الدقيقة، ولكنها المفصّلة



إعمار وسط بيروت (سوليدير)

على "القياس" (قياس أصحاب الحظوة). أم بالمناقصات بتفضيل شركات على أخرى أم بإفساح المجال أمامها جميعاً.

تحققت إيجابيات كثيرة، خاصة على صعيد البنى التحتية وبعض الخدمات. أما لمصلحة مَن من الناس، ولمصلحة أي مشروع اقتصادي؟ وأي مشروع سياسي؟ فتلك مسألة أخرى جرى حديث كثير عنها. اللون الغالب فيه، لون الهدر والفساد. وشركة إعمار وسط بيروت (سوليدير) باشرت عملها وسط إقبال على الاكتتاب وأسئلة عما إذا كانت من الأولويات. وفي مصلحة مَن تصب في النهاية، وما سيكون دور بيروت (ولبنان) بسببها كونها من الشركات العملاقة... "وفتاوى أصولية" تحرّم المشاركة فيها؟!.

لم تختصر جهود الحكومة بالخدمات وتلزيم مشاريع البنى التحتية، بل جرت محاولة لتجديد دم الإدارة تحت عنوانين: التعيينات والإصلاح الإداري. لكن التعيينات جاءت مرتبكة والإصلاح جاء ناقصاً.

لاحظ اللبنانيون أن الحريري حاول جاهداً ضخ دم جديد في الإدارة بمثل ما لا حظوا المعوقات الهائلة التي وضعت في طريقه... إلى أن استنتجوا أنه، في نهاية المطاف، ارتضى تعيين "المحسوبين" (لا بل حتى "الميليشياويين" في أحيان كثيرة) مقابل "سيطرته على القرار المالي". وخضعت التعيينات إلى تجاذبات انتهت بتقاسمها. فانسحبت تركيبة "الترويكا" (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء) على الإدارة: وزير "لا يمون" ربّما



هدم في سبيل الاعمار

على موظف عادي.. وهلم جراً.

أما الخطوة الإدارية الثانية، التي كانت في استغناء الحكومة في خدمات 1800 موظف (الأولى في نوعها منذ ربع قرن) وفي دفع آخرين للاستقالة، فقد اعترفت الحكومة نفسها أنها كانت مهمة وضرورية لكنها لم تكن عادلة تماماً ولا مكتملة.

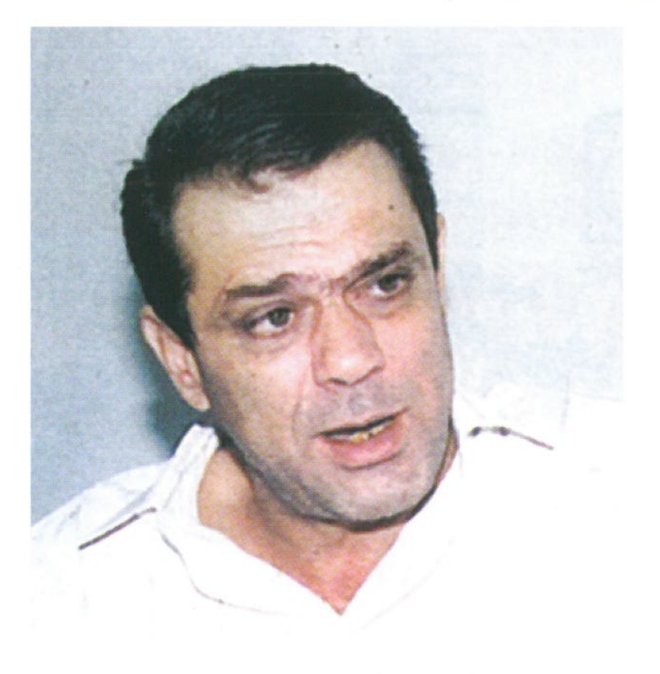
وأبرز ما يمكن تسجيله في خانة الإيجابيات للحكومة جهود وزير المهجّرين وليد جنبلاط لإعادة المهجّرين إلى قراهم وأراضيهم. فعملية إعادتهم، على رغم تعقيداتها، سارت بخطى ثابتة. كما أن المسؤولين جالوا على بلدان الخليج جولات عدة طالبين المساعدات والقروض ومحاولين الحصول على ما يساعد الاقتصاد على النهوض، ووقّعوا بروتوكولات مع دول عدة أوروبية وعربية للتعاون والتدريب.

المعارضة "معارضات"

لم تتبلور ، في الجمهورية الثالثة، منذ ولادتها، معارضة واحدة، واستمرّت على هذه الحال طيلة العام 1993 (وما تلاه). فكانت "معارضات": "داخل البرلمان، مفككة وجماع أصوات متنافرة، ضوابطها إقليمية وسقفها يحدده الآخرون لها. وفي أحسن الأحوال تعتبر معارضة ضمن الفريق الواحد والولاء الواحد والخيارات المتشابهة. تعارض الحكومة أو رئيسها ولا تقترح البديل. تعارض مشروعاً ولا تملك تصوراً لأفضل منه. وبعضها يستهدف "الشخص" ويمكن وصفها بـ "المعارضة اللغوية".



البير مخيبر



نجاح واكيم

نجم المعارضة البرلمانية فرد هو النائب نجاح واكيم ومجموعة هي كتلة حزب الله. لم يتسطع نجاح واكيم جرّ كتلته المترددة إلى المعارضة الحقيقية ولم يتمكّن حزب الله من العثور على قواسم مشتركة مع المعارضين الآخرين" (بشارة شربل، "الحياة"، 31 كانون الأول 1993، ص 3).

خارج البرلمان بقيت المعارضة واسعة، لكنها مفكّكة أيضاً بعضها يعارض الخيارات الأساسية في البلاد من اتفاق الطائف إلى العلاقات المميزة مع سورية، وبعضها الاخر يعارض مطالباً بتطبيق فعلي لاتفاق الطائف والتوقّف عن انتهاكه واستغلاله لمصالح أفرقاء معينين.

لم تستطع القوى التي تجمعت لمقاطعة انتخابات 1992، أن تبقى متضامنة: بالنسبة إلى معارضة المنفى، أكّد أمين الجميّل مواقفه، فأثيرت ضده قضية طائرات بوما (قضية لم تتوضح ملابساتها سوى أنها أوحت بـ "صفقة مالية") فردّ مشدّداً على ضرورة كشف كل الحقائق. تيار العماد عون بقي قوياً خاصة بين المسيحيين، والعماد انتقل من مرسيليا إلى هوت ميزون في ضواحي باريس، وأطلق تصريحات كرّر فيها رفضه بقاء القوات السورية في لبنان، ورفضه المجلس الأعلى اللبناني - السوري والاتفاقات اللبنانية - السورية، وندّد بالاعتقالات التي طاولت أنصاره.

واستمرّ حزبا الأحرار والكتلة الوطنية في المعارضة، في حين هادن العميد ريمون إده رئيس الحكومة رفيق الحريري.

أما حزب الكتائب فدخل في صراع مرير بين أنصار رئيسه جورج سعادة وأنصار قائد القوات اللبنانية سمير

جعجع. وكان يوم 17 شباط 1993 يوم "الخلاف الكتائبي الطويل"، إذ جرت بين الطرفين عمليات اقتحام متبادلة للمراكز، وسجّل في ختامه، تدخّل الدولة لمصلحة سعادة (الكتائبي والقواتي السابق، الوزير الياس حبيقة، عمل، وأنصاره، بزخم لمصلحة سعادة). وبدأ سعادة وفريقه بزيارات متكررة لدمشق، ثم عقدوا اتفاقاً مع "المردة" وزعيمها الوزير سليمان طوني فرنجية. لكن العام انتهى مأساوياً على حزب الكتائب، إذ استهدفت سيارة مفخخة مقر قيادته المركزية في الصيفي فقتل ثلاثة أشخاص ونجا عشرات كانوا في داخل المقر.

أما الحزب الشيوعي فانضمّ إلى صف المعارضين، وعقد مؤتمره في نيسان (1993) وانتخب فاروق دحروج أميناً عاماً خلفاً لجورج حاوي.

وخلال العام (1993) تفاوت تعامل الدولة مع المعارضين: أقفلت القناة التلفزيونية آي. سي. إن. (لصاحبها هنري صفير) أكثر من ثمانية أشهر بتهمة التحريض، وتعرّض أنصار القوات وعون لضغوط مختلفة، وأحيلت جريدة "السفير" على المحاكمة، واستبعد المعارضون كلياً من التعيينات. لكن صوتاً أساسياً برز محذّراً ومذكّراً، هو صوت البطريرك الماروني نصر الله صفير، الذي استمرّ في التشديد على أهمية احترام الحريات، ومنع انتهاك حقوق الإنسان، وضرورة انسحاب الجيوش المرابطة على أرض لبنان، وتصحيح تنفيذ اتفاق الطائف. وكذلك رفع الصوت سياسيون (أبرزهم كامل الأسعد وألبير مخيبر) ونقابيون وحقوقيون وأكاديميون، إضافة إلى العديد من شخصيات وجمعيات وهيئات المجتمع المدني، الذين، ثابروا، سياسياً، على "الوطن اللبناني" المستقل السيد الحر والديمقراطي، وشدّدوا، مطلبياً، على حقوق الإنسان والمواطن ودانوا كل ممارسة قمعية



الحريري والعودة عن الاستقالة

وواصلوا طرح "قضية المخطوفين والموقوفين اعتباطاً ومجهولي المصير" (المرجع الأساسي، بشارة شربل، مرجع مذكور آنفاً).

الحريري بين اعتكاف واستقالة وعودة عنها وتعديل حكومي بإحلال المر محل مرهج كوزير للداخلية

في 8 أيار 1994، أعلن الرئيس رفيق الحريري اعتكافه في دارته في قريطم، وامتنع عن ممارسة مسؤولياته "احتجاجاً على فقدان التضامن الوزاري". واستمرّ اعتكافه ستة أيام، وانتهى إثر زيارة مفاجئة لدمشق قابل خلالها الرئيس السوري حافظ الأسد. وكانت نتيجة الزيارة الفورية "اتصالين هاتفيين أجراهما برئيسي الجمهورية ومجلس النواب ودعوة مجلس الوزراء إلى جلسة استثنائية عقدت في القصر الحكومي".


تشييع إحدى ضحايا مجزرة كنيسة سيدة النجاة

وبعد نحو 15 شهراً على استبدال الوزير افرام بالوزير حبيقة على رأس وزارة الموارد المائية والكهربائية، جرى تعديل حكومي آخر بتعيين نائب رئيس الحكومة ميشال المرّ وزيراً للداخلية مكان الوزير بشارة مرهج الذي بقي وزير دولة (منتصف ليل 2 أيلول 1994). وفي 7 أيلول، قدّم مرهج استقالته الشفوية بعد أن شارك لدقائق في جلسة مجلس الوزراء. وفي اليوم التالي، قدّم استقالة خطية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأتبعها بمؤتمر صحافي اعتبر فيه التعديل "انقلاباً بطيئاً على وثيقة الوفاق الوطني وانسحاباً من موجبات الإصلاح الإداري" (الصحف الصادرة في 9 أيلول 1994). أما الرأي العام اللبناني، وفق ما عكسته الصحافة، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، واعتبر التعديل إمعاناً في "إمساك" و"ضبط" البلاد وفق الرغبة السورية نظراً إلى شدة ارتباط الوزير المر بدوائر السلطة في دمشق، وإلى صفة "الوزير القبضاي" التي تستوجبها وزارة كوزارة الداخلية (العبارة "الوزير القبضاي"، أطلقها المر على نفسه وردّدها مرات عديدة في ما بعد).



وفي الأول من كانون الأول 1994، أثار الرئيس الحريري "عاصفة سياسية" حين خرج من جلسة مجلس الوزراء "معتصماً" بالاستقالة الشفوية بعد خلاف حاد داخل المجلس، وألقى خطاباً في افتتاح معرض الكتاب العربي في بيروت، أكّد فيه استقالته، وهاجم "مَن يتلاعبون بلبنان كطاولة قمار ويتقاذفون الأوراق والمكائد والأوهام".

لكن الرئيس الحريري عاد عن استقالته بعد خمسة أيام من إعلانها عقب اجتماع ضمّ الرؤساء الثلاثة

(الهراوي، بري والحريري) وتمّ خلاله الاتفاق على ضبط الانفلات السياسي وإزالة أسباب التشكيك بالدولة. وكانت سبقته لقاءات عقدت في دمشق أبرزها اجتماع بين الرئيس الأسد والرئيسين بري والحريري في حضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام.

مجزرة كنيسة سيدة النجاة

صباح الأحد 27 شباط 1994، انفجرت عبوة ناسفة في كنيسة سيدة النجاة الواقعة في ذوق مكايل (قرب جونية)، وأودت بحياة 11 شخصاً تناثرت أشلاؤهم وجرحت 60 آخرين من جمهور المصلين. وسرعان ما تبيّن أن منفّذي الجريمة استخدموا عبوة ناسفة مربوطة بقذيفتي هاون. وقد أدّت المصادفة فقط إلى تجنّب فظاعة أفدح في الكارثة حيث اكتشف أحد الإعلاميين أسلاكاً في داخل الكنيسة تبيّن أنها موصولة إلى الأرغن، وانها موصولة بعبوة أخرى جاهزة للتفجير وبقربها خمس قذائف هاون من عيار 81. فأُخلي المكان من الذين دخلوه بعد الانفجار الأول، وتمّ تفكيك العبوة الثانية التي لو انفجرت لكانت أودت بحياة المزيد من الأبرياء. ولفت في التحقيقات الفورية ما قاله مدّعي عام جبل لبنان القاضي طربيه رحمه مشيراً إلى "وجود مخطط لتفجير كل أماكن العبادة". وقد طغى نبأ هذا الحدث المرعب على ما عداه من أنباء، بما فيها الانتخابات الفرعية التي كانت جارية في محافظة الشمال لملء المقعد الأرثوذكسي (فاز بها المرشح كريم الراسي، نجل النائب الراحل عبد الله الراسي).

إلى ذهول اللبنانيين واستنكارهم وتحذيرهم من الوقوع في فخ الفتنة مجدداً على لسان جميع مسؤوليهم ومرجعياتهم كافة، برز على الصعيد الدولي، بيان الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي قال

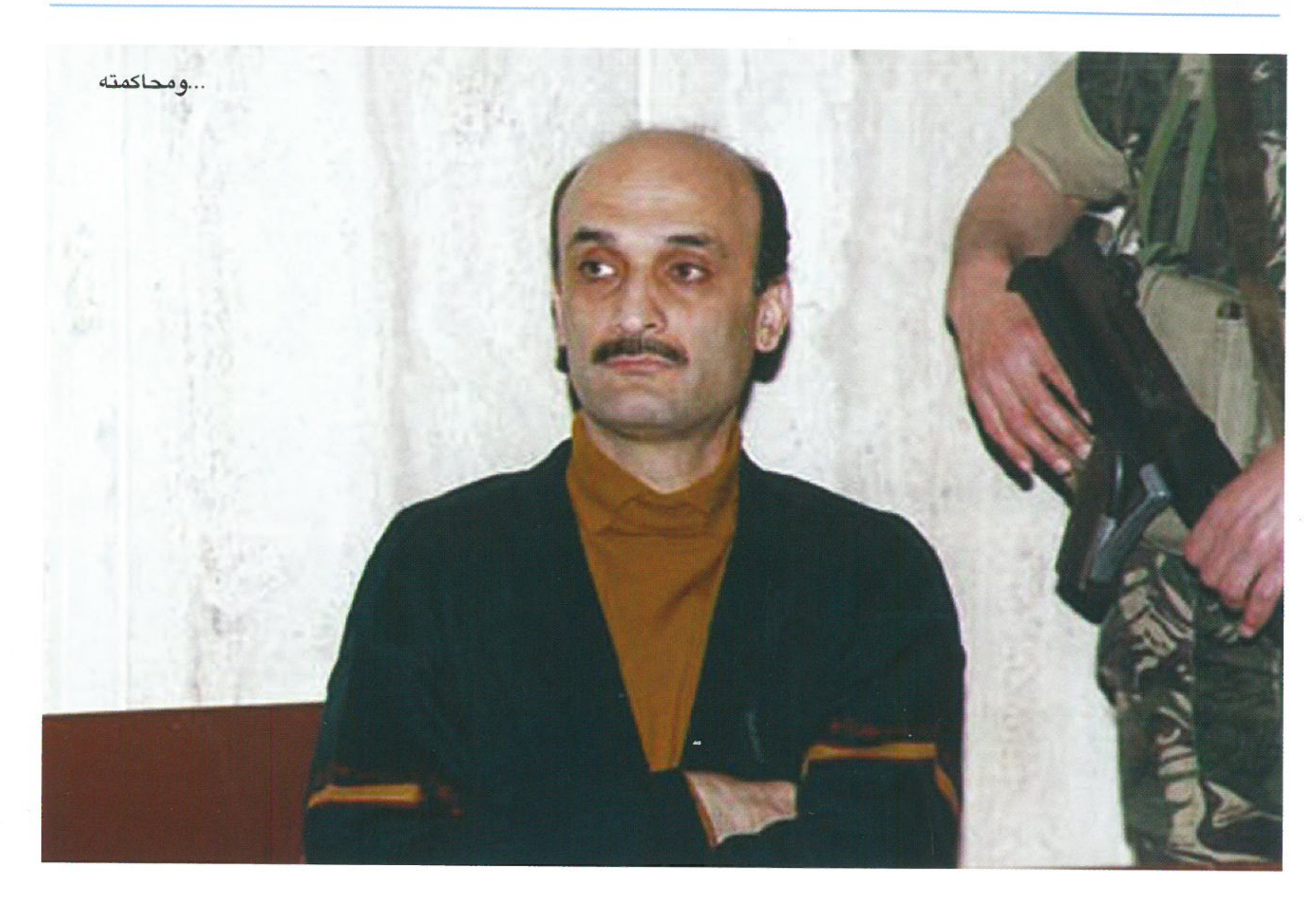

اعتقال جعجع

فيه: "مثلما كانت مجزرة الجمعة في مسجد الخليل تستهدف العملية السلمية، فإن هذا الهجوم (على الكنيسة) يبدو واضحاً. إنه يستهدف عملية المصالحة في لبنان".

وأضاف بيان الرئيس كلينتون: "لدى المتطرفين غاية مشتركة: تشجيع الانقسام والصراع والحرب. يجب عدم السماح لهم بالنجاح ولن يُسمح لهم"؛ وختم بالدعوة إلى الوحدة "في وجه قوى الظلام والحقد"، مؤكداً أن شعوب الشرق الأوسط "تستحق مستقبلاً أفضل".



وندّد البابا بالجريمة التي قال إنها "ارتُكبت ضد الله وضد أبنائه... وضد لبنان وتقاليده السامية..."؛ وجدّد، في عظته، إدانته لمجزرة الخليل. وأصدرت وزارة



...ومحاكمته

الخارجية الفرنسية بياناً ندّد بالجريمة.

واتصل الرئيس السوري حافظ الأسد بالرئيس الهراوي مستنكراً المجزرة، وقال: "ما أصاب لبنان أصاب سورية، والأجهزة الأمنية في سورية ستبذل أقصى الجهود مع الأجهزة الأمنية اللبنانية للكشف عن الفاعلين".

وفي بيروت، وفور وقوع المجزرة، أخذ أركان الدولة اللبنانية، تباعاً وواحداً بعد الآخر، يربطون الجريمة بمصلحة اسرائيل في "التغطية على جريمة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل" (الفلسطينية) التي كانت وقعت يوم الجمعة الذي سبق مباشرة يوم الأحد في كنيسة سيدة النجاة (في لبنان)، وأضاف بعضهم على "اسرائيل" عبارة "عملائها" في لبنان في إيحاء شديد الوضوح بإشارته إلى القوات (بعد أقل من شهرين ألقي القبض على قائدها سمير جعجع، وبدأت محاكمته على أساس عدد من التهم، منها تهمة مجزرة كنيسة سيدة النجاة). ووجّه رئيس الجمهورية الياس الهراوي رسالة متلفزة إلى اللبنانيين (مساء يوم الجريمة) قال فيها "إن الكارثة جريمة عارية لن تنجح في إلهاء الرأي العام العالمي. فالجريمة لا تغطي الجريمة (...) إن محاولات متتابعة ظهرت ترمي إلى ضرب مسيرتنا وتريد أن تثير النعرات بين المواطنين (...) لكن الدولة أثبتت قدرتها على إخماد هذه المحاولات ولحمة الشعب أقوى منها..." (سبقت حادث تفجير كنيسة سيدة النجاة عدة محاولات تفجير داخل أو قرب أمكنة العبادة، وتمكّنت الأجهزة الأمنية من تعطيلها).

وكان هناك شبه إجماع شعبي على موافقة المسؤولين والقياديين اتهام اسرائيل بتفجير الكنيسة نظراً إلى ما يقدّمه لها ذلك من فوائد، إذ يساهم في تغطية جريمة المسجد الإبراهيمي في الخليل،

ويعطي انطباعاً في العالم بأن المسلمين يرتكبون مثل هذه المجازر وليس اليهود فقط. فضلاً عن أنه يربك السلطة اللبنانية وسورية ويظهرهما عاجزين عن الإمساك بالوضع الأمني في البلد.

وكان لدى جهات (خاصةً في المناطق المسيحية) ميل إلى تحميل الأصوليين الإسلاميين في البلد ومَن يرعاهم في الخارج مسؤولية المجزرة. فربطت التفجير بزيارة البابا يوحنا بولس الثاني الذي ينوي القيام بها للبنان، والتي رفضها الأصوليون.

ولم يكن اللبنانيون في حاجة إلى قول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام، قبل فترة قصيرة من وقوع حادث تفجير الكنيسة، بأن لبنان لا يزال "في غرفة العناية الفائقة"، لكي يعرفوا أن المخاطر أمام سلامهم لا تزال مفترحة. فحادثة تفجير أحد مباني الجامعة الأميركية في بيروت بعيد انطلاقة "دولة الطائف" و"سلامها الموعود"، أيقظهم من نشوة الأمل بالسلام كما أغرقهم في لجة الخوف من عدم اكتشاف الجناة من محرضين ومخططين ومنفذين.

ثم كان حادث اختطاف بطرس الخوند، قبل نحو 16 شهراً من تفجير الكنيسة، ليقنع اللبنانيين بأن عهد ممارسات الحرب لم ينته بعد، خصوصاً عندما عجز المسؤولون اللبنانيون عن حل لغز اختطافه، أو عندما تحاشوا ذلك (بمن فيهم رفاقه في حزب الكتائب) لأسباب لا تزال خافية عى الجميع، تاركين أهل المخطوف واللبنانيين في حيرة وفي تساؤل مرير: هل هو حي فيعاد إلى عائلته وحزبه؟ أم هو ميت فيدفن؟ ومَن هم خاطفوه في وضح النهار وفي منطقة تعجّ بالقوى الأمنية اللبنانية والسورية، ولماذا لم يتجرأ أحد على ذكرهم؟

وتفجير المركز الرئيسي لحزب الكتائب على رؤوس أعضاء مكتبه السياسي وبعض لجانه جعل اللبنانيين واثقين من أن في البلد يداً عابثة مطمئنة إلى حريتها في التخريب.

ولم يكن ينقص سوى مجزرة الكنيسة لترسيخ الاقتناع عند اللبنانيين بأن شيئاً ما يدبّر لهم وضد بلدهم، ليس أقلّه الفتنة الطائفية. كما أكّدت متفجرة الكنيسة ، في أحاديثهم وقناعاتهم، أن لبنان لا يزال أداة وساحة لأطراف الصراع العربي - الاسرائيلي المستعصي على الحل على رغم مؤتمر السلام الذي افتتح في مدريد، وما تلاه من مفاوضات جارية، وفتحت عيونهم على فشل الجمهورية الثالثة (جمهورية الطائف) في إقامة دولة فعلية قادرة على توفير الحد الأدنى من الأمن، وتجلّى هذا الفشل في استمرار غياب المصالحة الوطنية الذي انعكس سلباً على الوحدة الوطنية.

اعتقال جعجع ومحاكمته

بعد رحيل الميليشيات، وجمع الأسلحة، وتسلّم الجيش لما كان يعرف بمبنى "المجلس الحربي" في الكرنتينا الذي يضم أيضاً مقر قيادة القوات، اتّخذ سمير جعجع له مقراً في غدارس حيث استمرّ عدد من معاونيه ورفاقه يحيطون به. وفي أعقاب تكرار موقفه الرافض للمشاركة في الحكومة والانخراط في المفاعيل الواقعية الناتجة عن اتفاق الطائف الذي قبل به أصلاً، أخذ يشعر بأن طوقاً عسكرياً وأمنياً يشتدّ حوله يوماً بعد يوم، وقد ازداد هذا الطوق إحكاماً بعد حادثة تفجير كنيسة سيدة النجاة (27 شباط 1994). فأقام الجيش حاجزاً عند المفترق المؤدي إلى مقر جعجع في غدراس، وتواترت أخبار توقيفات عناصر من القوات ولجوء عدد منهم إلى غدراس هرباً من العدالة، وكل ذلك في أجواء إعلامية طاغية تتحدث عن المستفيد من حادثة تفجير الكنيسة: "الصهيونية وعملاؤها في لبنان".

في تلميح واضح إلى أن القوات هي التي نفّذت عملية التفجير. ومن المعروف أن قانون العفو عن جرائم الحرب يبطل مفعوله في حال ارتكاب أي جريمة في وقت لاحق على تاريخ صدوره. وتناقص عدد زوّار "الحكيم" (لقب أُطلق على جعجع منذ أيام الحرب). وأصبح يعيش في عزلة سياسية.

في 21 نيسان 1994، اعتُقل جعجع واقتيد إلى وزارة الدفاع حيث أودع أحد سجونها واتهم بعدة جرائم (المسؤول عن تنفيذها مسؤول الأمن في القوات غسان توما): تفجير كنيسة سيدة النجاة، اغتيال رشيد كرامي، داني شمعون، الدكتور الياس الزايك. وجرت محاكمته، وبُرِّئ من تهمة تفجير الكنيسة (لا يزال الفاعل مجهولاً)، وحُكم بالتّهم الباقية بالإعدام وخُفّض الحكم إلى السجن المؤبّد).

هذا على صعيد الحكم القضائي؛ لكن صعيداً آخر تزامن مع المحاكمة التي امتدّت سنوات، ولقي رواجاً لدى كثير من سياسيين ومواطنين، خاصة من مؤيّدي جعجع، وهو صعيد أن محاكمته استناداً إلى التهم الموجّهة إليه إنما هي محاكمة سياسية أكثر منها عدلية. وما رواه الرئيس الياس الهراوي، بعد نحو سنة من انتهاء ولايته لمجلة "الوسط" (العدد 401، تاريخ 4 تشرين الأول 1999 ص 31-33) يوكّد أمراً، هو اختلاط العدلي بالسياسي: لا ينفي الهراوي التهم الموجّهة إلى جعجع، بل هو أقرب إلى تأكيدها خاصة في ما يتعلق باغتيال داني شمعون، ولكنه يؤكّد، في الوقت نفسه، أنه (أي الهراوي) بذل جهداً كبيراً لإقناع جعجع بالدخول في الحكومة أو بمغادرة البلاد، فكان دائماً يُواجه بتصلّب جعجع في الأمرين، وهذا هو الجانب السياسي الواضح والمنطوق به على لسان رئيس الجمهورية نفسه، والمترابط مع الجانب القانوني، بمعنى أنه لو رضي جعجع، خاصة وأنه كان أحد الأركان المسيحيين القابلين بالطائف، بسياسة دولة الطائف لما كان تعرّض لما تعرّض له.

"محاكمة سياسية" هي العنوان العريض الذي سار عليه كل مَن دافع عن جعجع، وعلى رأسهم محامو الدفاع. وكنموذج على ذلك ما قاله أحد المحامين المشهورين الدكتور إدمون نعيم، في مؤتمر صحافي عقده في الأول من حزيران 2000، حيث جاء :

"... إن توقيف الدكتور سمير جعجع في السجن منذ 21 نيسان 1994... يخالف قاعدة جوهرية تبنّتها الدولة اللبنانية هي المساواة بين اللبنانيين (...) لقد أوقف بتهمة أنه اشترك في تفجير كنيسة السيدة في الذوق وجرى التحقيق في هذا الموضوع، وفي أثناء التحقيق معه أُثيرت ملاحقة أخرى تتعلق باغتيال المرحوم المهندس داني شمعون (...) وأتذكّر تماماً ولا أعتقد أن أحداً يغالطني في ما سأقول: إننا زرنا دولة الرئيس نبيه بري وهناك تكلّمنا بكل صراحة فقال لنا بالحرف الواحد: "في ضوء الظروف التي عشناها منذ 1975 حتى تاريخ توقيف الدكتور سمير جعجع، لا أعتقد أن قضية غير قضية تفجير الكنيسة الذوق يمكن أن تؤخذ في الاعتبار من أجل ملاحقته، فإذا صدر قرار ببراءته من تفجير الكنيسة فلا ينظر إلى القضايا الأخرى ويعتبر بريئاً ويتعيّن إطلاقه".

وأضاف الدكتور إدمون نعيم: "سارت الأمور حتى صدر قرار عن المجلس العدلي ببراءة الدكتور جعجع من تهمة تفجير الكنيسة التي أُلصقت به، لكنه بقي في السجن ملاحقاً وأُضيفت إلى ملاحقته في قضيتي الكنيسة واغتيال المهندس داني شمعون ملاحقات أخرى(...) لقد آن الأوان أن تنظر الدولة بمؤسساتها القانونية والدستورية والسياسية في قضية توقيف الدكتور جعجع بينما غيره من الذين ترأسوا الميليشيات واشتركوا في القتال الذي حصل منذ



النائب يحيى شمص

1975 لم يلاحقوا بل تسلموا مراكز عليا وعليا جداً في الدولة..".

وتقدّم محامو الدفاع بطلبات التماس العفو عنه مرات عدة، وبمذكرات تشرح ما يعانيه من سوء معاملة في زنزانته في وزارة الدفاع، كان آخرها المذكرة التي نقلها وفد من هؤلاء المحامين إلى البطريرك صفير، في 27 تموز 2001، طالباً تدخله لـ "رفع الحيف" عن جعجع، جاء فيها انه "يخضع بشكل منهجي صارم ومتعمّد لتعذيب نفسي مدمّر (...) ويمنع عليه أي شكل من أشكال الاتصال بالعالم الخارجي..."

التحقيق مع النائب يحيى شمص وقضية المخدرات

انتهى العام 1994 على انشغال اهتمام اللبنانيين بقضيتين مثيرتين للجدل هما قضية محاكمة سمير جعجع وقضية التحقيق مع نائب بعلبك - الهرمل،

القاضي منيف عويدات

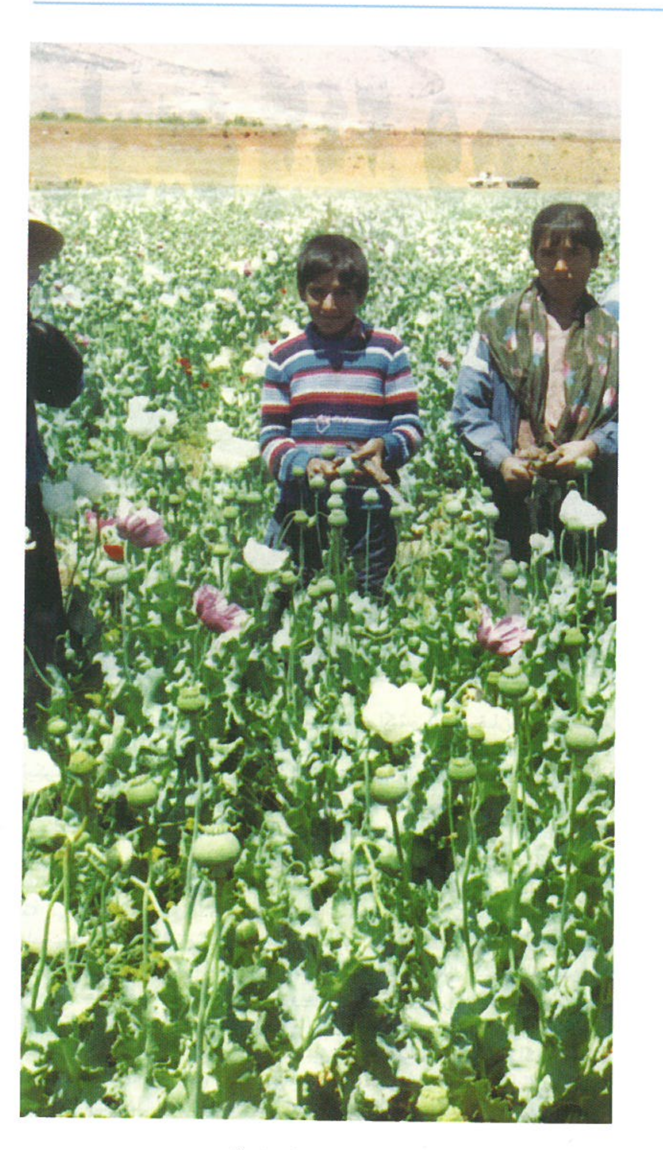
وعلى ترقّبهم لتفاعلات سياسية ستحدثها القضيتان، مع أن العلاقة مفقودة بينهما، من خلال استجماع الأدلة والقرائن، ويمكن أن توسع دائرة الاتهام لتشمل عدداً من رموز النظام والحكم، خاصة في ما يتعلق بقضية النائب شمص والاتجار بالمخدارت (كانت قضية محاكمة جعجع قد بدأت تبدو أحدية الاتجاه في "التهمة والأدلة والقرائن" ومركّزة على جهة واحدة: جعجع والقوات)، إذ رمى شمص في البرلمان، وفي معرض النقاش لرفع الحصانة النيابية عنه تمهيداً لمحاكمته، أسماء بعض النواب والمتنفذين... وخشية أن تكتسب "الإشاعات" التي طالت نجل رئيس الجمهورية، معنى الحقيقة، طلب الرئيس الهراوي فتح كل الملفات المقفلة وإجراء تحقيق شامل، بدءاً بنجله روي (كان من الذين تناولتهم "الإشاعات") الذي ادّعى على شمص أمام النيابة العامة الاستئنافية في زحلة، وانضمّ إليه جميع الوزراء في حملة الدفاع عن سمعة الدولة والبرلمان.

ومع التحقيق مع شمص فُتح ملف المخدرات بعد مرور خمس سنوات على انتهاء الحرب وتفعيل مؤسسات الدولة، كما جرى تنسيق بين السلطات القضائية اللبنانية والسلطات السورية حول هذا الموضوع. وعن تأخّر فتح الملف قال المدّعي العام التمييزي القاضي منيف عويدات إن هناك قضايا عدة مجمّدة منذ خمس سنوات، وان نظام الأولوية لم يستعجل فتح ملف المخدرات سابقاً. وعن موضوع التنسيق، لمّح عويدات إلى قانونية الاستعانة الأمنية بالسوريين، مؤكّداً أن الذي يساعد في عمليات ضبط الأمن لا بد أن يساعد في كشف الجرائم.

وكان رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان العميد الركن غازي كنعان قد شدّد على ضرورة دعم منطق سيادة القانون وتسهيل عمل السلطة القضائية.

وامتدحت الدول الكبرى والمنظمات المعنية بمكافحة المخدرات خطوة الدولة اللبنانية باتهام شمص وفتح ملف المخدرات بالتنسيق مع دمشق كونها صاحبة الباع الطولى أمنياً في البقاع حيث تنتشر زراعة الحشيشة والخشخاش (النبتة التي يصنع منها مخدر الأفيون). وواكب ذلك سيل من التحقيقات الميدانية والمقالات والدراسات التي ظهرت ونشرت في وسائل الإعلام اللبنانية والدولية. استجمع سليم نصّار أهمها ("الحياة"، 3 كانون الأول 1994):

يقدّر خبراء الأنتربول أن المردود السنوي، الذي يجنيه المزارع والمصنّع والمنتج والحامي والناقل والمسوّق، يتراوح بين 3 و 5 بلايين دولار، ما يشكّل 6.25 ٪ تقريباً من مجمل الأموال المجنية من تجارة المخدرات التي تتراوح حصيلتها العالمية السنوية بين 80 و100 بليون دولار. ويعتبر الاقتصاديون أن عائد هذه التجارة قفز الى المرتبة الثانية بعد عائد النفط الذي يشكّل 400



زراعة المخدرات في البقاع

بليون دولار سنوياً. ومعنى هذا أن حجم تجارة المخدرات يتقدم حجم تجارة الذهب (30 بليون دولار) وحجم تجارة الحديد (20 بليون دولار).

الصحف الأجنبية كتبت عن سهل البقاع - بعلبك كمصدر لزراعة الحشيشة والخشخاش أكثر مما كتبت عنه كمركز تدريب لحزب اللّه ونشاطه. وطغت شهرة هذا الموقع الخصب لنمو نباتات المخدر على شهرة قلعة بعلبك التي قال عنها جورج برنارد شو: "لو كان عندنا في بريطانيا مثل هذه الأعمدة لألغينا الضرائب".

ومعروف أن شو زار قلعة بعلبك في 19 آذار 1931 برفقة



مخدرات مصادرة

الدليل السياحي ميخائيل ألوف. وكان الكاتب الساخر يريد بهذه الملاحظة أن يدلّل على أهمية هذه المعجزة المعمارية في إثراء خزينة الدولة من أموال السيّاح.. ويبدو أن اللبنانيين اكتشفوا في الحقول المجاورة مصادر أخرى أكثر إغراء لجمع ثروات كانت تظهر في شكل مفاجيء كلما تراجعت سلطة الدولة وحلت محلها سلطة زعماء العشائر والقبائل.

ففي صيف 1958، استغلّ هؤلاء أجواء الثورة والفوضى ليزرعوا نباتات الحشيشة بكميات ضخمة ضجّت من آفاتها دول العالم، خصوصاً مصر التي نالت النصيب الأوفر من الإنتاج. فكان يصلها عبر قوافل الجمال أو داخل البطيخ المحشو بالسم الأخضر. وكثيراً ما استخدمت طائرة خاصة كانت تحط على مدرج خفي أنشيء وسط مزارع الحشيشة، لتنقل إلى صحراء سيناء أطناناً معبأة بأكياس من النايلون الواقي. وارتفعت إلى جانب أخبار القتال والتسلل أخبار المهرّب الزحلاوي الشهير سامي الخوري الذي أصدرت عنه فرنسا كتاباً تحدثت فيه عن الشبكة التي كان يشرف على تمويلها من بيروت إلى مرسيليا، إلى باريس فروما وهوليوود. وذكرت أن عشرات من القضاة وضباط الجمارك وممثلي السينما ورجال الأمن كانوا يحرسون الطرق التي يستخدمها سامي لتوصيل "البضاعة". وفي آخر محاولة له على الحدود الأردنية - السورية اختفى أثره في ظروف غامضة مع موظف الأمن العام منير علوية.

وعندما وصل الجنرال فؤاد شهاب إلى الحكم بعد ثورة 1958 فوجيء بحجم الشكاوى التي انهالت عليه عربياً ودولياً بسبب الحشيشة. وحمل له اللواء علي عامر اعتراضات مصر بسبب تخاذل الدولة اللبنانية وتقاعسها عن فرض الحلول. وجرّد نور الدين الرفاعي حملات دهم لإتلاف المحاصيل بواسطة رجال الدرك. لكن الصادرات لم تتأثر باعتبار أن المزارع كان يحمي إنتاجه الحقيقي في الجرود العالية في حين يترك نباتات السهل للمصادرة والإتلاف. وكي يعوّض العهد

الشهابي على زعماء العشائر الذين كانوا يدينون بالولاء له. عهد إلى الدكتور مالك بصبوص، رئيس المشروع الأخضر، بمهمة إيجاد زراعات بديلة للحشيشة. واقترح بصبوص زراعة "دوار الشمس" الذي أمّنت "النقطة الرابعة" بذوره وسماده الكيماوي شرط ان تشتري الدولة المحاصيل. وكانت النتيجة أن الإنتاج انخفض بنسبة متدنية جداً، علماً أن المتنفذين ظلوا يحمون جماعاتهم الذين يؤمنون لهم مصادر الثروة.

وإثر اندلاع حرب 1975، اتّسعت حدود المتاجرة بالحشيشة، واستغلّ المتعاطون بها أجواء الفوضى وانحسار أثر الدولة ليؤسسوا "جمهورية المخدرات" في أخصب سهل في العالم. واستقدمت مجموعة منهم بعض المزارعين الأتراك ليضيفوا الى الإنتاج التقليدي إنتاجاً مربحاً مستخرجاً من نبتة الخشخاش. ويقول خبراء الزراعة أن هذه الشجيرة التي تشبه الرمّانة ارتفعت عن الأرض بطول مترين، الأمر الذي لم يحدث مثله في حقول كولومبيا وبورما وتايلاندا ونيبال. وفي نهاية العام 1976 أنشأ زعماء العشائر، بحماية قادة الميليشيات المسلحة، ثلاثة مصانع أولها قرب دير الأحمر وثانيها عند مشارف بعلبك وأعطت الاختبارات إنتاجاً متميزاً لم يعرفه السوق العالمي في السابق. وازدهرت مع هذه الصناعة مناطق عدة كان المهربون يغسلون لونها الوسخ بإنشاء الفيلات والمطاعم والمصانع. ونال زعماء الميليشيات حصصاً كبرى ساعدتهم على تمويل استمرار الحرب، ومواصلة دفع أجور المقاتلين حتى بعد حرب 1982 وانتقال المقاومة الفلسطينية المسلحة من لبنان مع كل ما كانت توفّره من أموال لأنصارها.

عند وصول الرئيس جورج بوش إلى البيت الأبيض، ظهرت قضية المخدرات كعنوان رئيسي خلال ولايته. وشنّ حرباً سياسية وإعلامية، وحتى عسكرية ضد كولومبيا وباناما، في محاولة لإقصاء حماة بارونات المخدرات عن السلطة. وكانت أقمار التجسّس تنقل إليه دائماً صور حقول الحشيشة والخشخاش في سهل البقاع الذي يبلغ طوله 120 كلم وعرضه 32 كلم. وكان وزير خارجيته، جيمس بايكر، خال جولاته في المنطقة، يلمّح إلى هذا الخطر الذي يتهدّد صحة الشبّان في الولايات المتحدة وتساهم فيه الحرب اللبنانية بصورة غير مباشرة.

وكما تعاون في كولومبيا تجّار المخدرات وزعماء الميليشيات والإقطاعيين لكي يؤلفوا دولة بديلة... هكذا نشأت في لبنان طبقة أخرى مؤلفة من هذا التحالف الثلاثي لتضخ ما يوازي، حسب التقارير الرسمية، نصف الناتج القومي الإجمالي اللبناني. وهكذا ظهر اقتصاد موازٍ كانت تنظف الحرب أمواله الضخمة وتغسل سواده القاتل. ومع وصول الرئيس بيل كلينتون إلى الحكم قدّم السناتور الديمقراطي تشارلز شومر تقريراً إلى الكونغرس يتناول موضوع المخدرات المصدّرة من لبنان. وبما أن شومر كان يرأس لجنة الجرائم وحماية المجتمع، فقد كلّفه الحزب بإعلان نتائج التقرير قبل بضعة أيام من الانتخابات، أي في 28 تشرين الأول 1994 لتشويه سمعة بوش أمام الناخبين. وكان التقرير يحمل عنواناً مسيئاً: "عراق - غيت ثانية، بوش والمخدرات". ولقد أثار هذا الموضوع موجة من الاستنكار خصوصاً أن معلوماته مستقاة من وكالة المخابرات المركزية ومن الوكالة الخاصة بمكافحة المخدرات.

وفي تقرير آخر رفع للكونغرس، قدّمه السناتور جون براون والسناتور هانك براون، معلومات خطيرة جداً حول أسماء المنتفعين الكبار من عمليات الاتجار بالمخدرات. وجاء في ملحق وضعه مكتب مكافحة المخدرات الأميركي أن هناك ما لا يقل عن 700 ألف

شخص يتعاطون الهيروين في الولايات المتحدة عام 1991، أي بنسبة زيادة 49٪ عن عام 1990. والسبب هو غزارة الإنتاج في لبنان وانخفاض سعر الرطل الانكليزي الواحد من 165 ألف دولار إلى 80 ألف دولار. وكانت النتيجة أن ازداد عدد المستهلكين بسبب انخفاض القيمة الشرائية. وتنبّه المسؤولون الأميركيون إلى استفحال عمليات التهريب من لبنان إلى بلادهم عندما صادر رجال الجمارك في بوسطن شحنة تزن 2925 كلغ من الهيروين اعترف ناقلها انها من انتاج مصنع في البقاع. كان ذلك في منتصف آب 1990. وعلى الفور طلبت واشنطن من دمشق تعزيز مراقبتها على منطقة البقاع لأن نفوذ الميليشيات لن ينتهي بجمع السلاح فقط، وإنما بمنع تجّار المخدرات من مواصلة تزويد العناصر المقاتلة بالأموال الحرام. وكان من نتيجة ذلك أن صودرت كميات ضخمة على المطار والمرافئ غير الشرعية. وفي العام ذاته (1990)، انضمّت الحكومات الأوروبية إلى تحالف المتضررين خصوصاً بعد مصادرة ثمانية أطنان من الحشيشة نقلها شابان غير لبنانيين زعما أنها من إنتاج البقاع. ويقول المراقبون أن الإدارة الاميركية هي التي زوّدت سورية ولبنان بالمعلومات الكافية عن بارونات المخدرات. وكان وزير الخارجية الأميركي، كريستوفر، يشير في كل جولاته إلى مخاطر هذه القضية التي تشغل بال المسؤولين الأميركيين وتحرم لبنان من العطف الدولي.

(استُكمل التحقيق مع النائب يحيى شمص وحُكم عليه بالسجن، وجرى إتلاف زراعات الحشيشة والخشخاش في البقاع بالتعاون مع الأجهزة والقوات السورية وسط ترحيب أميركي ودولي، ووُعد المزارعون بالمساعدة عن طريق زراعات بديلة وخطط تنموية للبقاع تقدّمها دول وهيئات دولية. ولم يصلهم منها سوى النذر اليسير. فعادت المشكلة - الزراعة الممنوعة في العام 2000-2001 لتخلق مشكلة داخلية من جديد).

إلامَ آل الوضع اللبناني العام حتى أواخر 1994؟ (مناقشة)

سيلٌ من الدراسات، أميزها كتاب "لبنان اليوم"، الصادر بالفرنسية عن CNRS و CERMOC في باريس، ووضعه باحثون لبنانيون فرنكوفونيون بإشراف الدكتورة فاديا كيوان. وأبرز نقاط الكتاب تدور حول موضوعات يمكن أن تشكّل إجابة على السؤال - العنوان نوجزها بالتالي:

1- **بنية مأزومة**: بنية لبنان اليوم لا تزال "البنية التاريخية المأزومة" تضاف إليها مؤثرات 17 سنة من الحرب الأهلية وهي بنية قابلة للاستمرار حاملة معها الكثير من مخاطر تفجير حرب أهلية جديدة، أي مخاطر تدمير لبنان وحذفه من خارطة الشرق الأوسط الجديد المتجه نحو الاستقرار على قاعدة التصالح بين العرب واسرائيل تحت إشراف مباشر من الولايات المتحدة.

2- **الطائف**: إن صيغة اتفاق الطائف لعبت دوراً مهماً في إيقاف الحرب، لكنها بالمقابل أدخلت لبنان مباشرة في دائرة الانتظار لما سينتج من مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل من دون أن يكون فاعلاً رغم أنه جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي الشرق أوسطي. فبدت صيغة الطائف موقوفة على إيقاف الحرب ولا تصلح للنظام السياسي ولا للنهوض الاقتصادي وإنماء لبنان.

3- **النظام السياسي**: إن بنية النظام السياسي هي نتاج تدامج بين سلطة أبناء العائلات السياسية المتوارثة مع سلطة زعماء الميليشيات. ونتج عن ذلك



حكومة الحريري في مجلس النواب

أن سيطرت ذهنية الميليشيات على العمل السياسي والإداري. فشلّت إمكانية أي تغيير وإصلاح. وهذه الذهنية لا تزال مستفحلة. خصوصاً أن زعماء الميليشيات أوصلوا أنصارهم إلى أعلى المراكز في أجهزة الدولة من دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة أو نظافة الكف أو المسلكية الأخلاقية. بل فقط المحسوبية والولاء الشخصي.

وإضافة إلى أسر بنية النظام السياسي في إطار البنية الموروثة والذهنية الميليشياوية برز أيضاً إطار آسر آخر هو طموح المؤسسة العسكرية لكي تلعب دوراً سياسياً على غرار التجربة الشهابية. وهذه العوامل الثلاثة مجتمعة أثارت قلق اللبنانيين. خصوصاً بعد محاولة الدولة كمّ الأفواه. والتضييق على الحريات الديمقراطية. وإصدار قانون للإعلام المرئي والمسموع والمكتوب يفقد اللبنانيين الكثير من حرياتهم المعهودة.

4- **الاقتصاد:** إن الاقتصاد اللبناني يعيش اليوم (سنوات الطائف الأولى 1989-1994) مرحلة تخلخل شبه كامل لجهة تفضيل القطاع الخاص على القطاع العام في كل شيء. فكثرت الدعوات المطالبة بالخصخصة تحت ستار الخسائر الكبيرة التي يلحقها القطاع العام بالدولة من معظم القطاعات المدعومة كالقمح والبنزين وغيرهما تحت ذريعة تحويل الوفر إلى قطاعات الخدمات التي تهم المواطنين كالدواء والدراسة والسكن وضمان الشيخوخة وغيرها. لكن ذلك لم يحصل إذ يفتقر المواطن اللبناني، اليوم، إلى جميع الخدمات الضرورية في مختلف المجالات. ويكاد يكون نموذجاً فريداً على الدولة التي لا تقدم لمواطنيها الحد الأدنى الضروري للعيش الكريم والعمل والخدمات الأساسية.

ومن جهة أخرى، باتت بنية الاقتصاد اللبناني أسيرة سيطرة الرأسمال الكبير، والقروض الداخلية والخارجية

بفوائد مرتفعة، والشركات الرأسمالية العملاقة. وفي الوقت الذي يسود الأسواق اللبنانية اليوم (السنوات الأولى من اتفاق الطائف) ركود قاتل نتيجة تردّي القدرة الشرائية لدى اللبنانيين واستفحال أسعار السلع تصاعداً، فإن هجوم الرأسمال الخارجي، العربي والأجنبي، بات يلاحظ في جميع القطاعات.

أما الرأسمال الكبير الذي يمتلكه اللبنانيون في دنيا الاغتراب فما زال متردداً في العودة إلى لبنان بانتظار ما ستؤول إليه الأوضاع فيه. وتدل تصريحات المسؤولين اللبنانيين (أواخر 1994) على رغبتهم في جذب هذا الرأسمال عن طريق إدخال لبنان في السوق العالمية للقروض التي تحميها الدولة، فيكون لبنان بذلك أول دولة عربية تحظى بثقة البنوك والمؤسسات الدولية العاملة في مجال القروض الطويلة الأمد.

5- **زوال الطبقة الوسطى:** إن بنية لبنان اليوم (والكلام دائماً على الفترة الواقعة من الطائف إلى أواخر 1994) تختلف جذرياً عما كانت عليه بنية لبنان قبل الحرب الأهلية في مجال توزّع اللبنانيين على الطبقات والشرائح الاجتماعية. فمن المعروف جيداً أن تقرير بعثة "إيرفد" ERFED في مطالع ستينات القرن العشرين (أي قبل نحو 40 سنة فقط من اتفاق الطائف) يشير إلى وجود شريحة من الأغنياء في لبنان تبلغ نسبتها 4٪ حوالى 23٪ من الفقراء والمعدمين وحوالى 73٪ من الفئات الوسطى والميسورة. لكن هذه البنية تبدّلت جذرياً اليوم (العام 1994، أي خلال خمس سنوات من بدء جمهورية الطائف) لجهة انسحاب الفئات الوسطى والميسورة وتقلّص نسبة الأغنياء من 4 إلى 1٪ من جراء زيادة تمركز أموالهم وأملاكهم وزيادة حصتهم من الدخل القومي بشكل واضح. وعلى رغم غياب الاحصاءات الرسمية الوثيقة

فإن الباحثين الاقتصاديين في الشأن اللبناني، من لبنانيين وغير لبنانيين، يجمعون على الغياب شبه الكامل للطبقات والفئات الوسطى في لبنان التي دمّرتها الحرب اللبنانية أولاً وزادت في تأزّم أوضاعها السياسات المتعاقبة لحكومات الطائف.

6- **"ملاحظات ختامية"**: النقاط الخمس - المذكورة أعلاه - التي تناولها المؤرّخ اللبناني المعروف الدكتور مسعود ضاهر في معرض عرضه لموضوعات كتاب "لبنان اليوم" وثنائه عليه، ختمها بـ"ملاحظات" قال فيها ("الحياة"، 23 تشرين الأول 1994، ص19):

"إن لبنان اليوم ما زال أسير بنية سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تحمل الكثير من سلبيات البنية المأزومة المتوارثة من عهود العثمانيين والانتداب الفرنسي وصيغة 1943 الاستقلالية. وزاد في حدة الأزمة التي يعانيها لبنان اليوم أن صيغة الطائف تحجّرت منذ لحظة الإعلان عنها. ومنهم من يعتبر أن تلك الصيغة لم تطبّق قط أو انها صيغت فقط لإيقاف الحرب الأهلية وليس لبناء لبنان الجديد. لذلك عجزت القوى السياسية التي حكمت لبنان بعد الطائف عن رسم صورة مشرقة للبنان الجديد لأنها جاءت باسم الميليشيات وليس باسم لبنان الطامح إلى الخلاص النهائي من ذهنية حكم سياسي يقوده زعماء الميليشيات والطوائف والمذاهب وأبناء العائلات أو الأعيان. فالأسئلة المستقبلية مقلقة للغاية طالما أن أياً من المشكلات القديمة أو التي أفرزتها الحرب الأهلية لم تحل بل زادت تأزماً وباتت تهدّد لبنان مجدداً بانفجار الصراعات الداخلية فيه. وليس صدفة أن بعض الزعماء اللبنانيين يهدّد أحياناً بالعصيان المدني في مواجهة القرارات التعسفية للدولة. كما أن فرض الضرائب على الطبقات الدنيا والوسطى المسحوقة زاد في تأزمها فباتت على

استعداد للانخراط في أي مشروع سياسي يناهض حكم الرأسمال الجشع والمنفلت من كل ضوابط اقتصادية أو أخلاقية، والساعي إلى تحويل لبنان إلى جنة للمستثمرين العرب والأجانب. وتجدر الإشارة إلى أن الصراع واضح ومكشوف بين أهل الحكم أنفسهم لأن صيغة "الترويكا" أو الحكم بثلاثة رؤوس هي صيغة سياسية أقرب إلى المحسوبيات وصراع الديوك منها إلى الصيغة الديمقراطية بأسوأ تجلياتها.

"باختصار شديد يمكن القول إن لبنان اليوم يواجه مخاطر كبيرة تهدّد وجوده كدولة مستقلة وذات سيادة على أراضيه المعترف بها دولياً. فالاحتلال الاسرائيلي ما زال جاثماً على أكثر من عُشر (1/10) مساحته... وهناك تواجد سوري عسكري كثيف ما زال قائماً على الأراضي اللبنانية ويثير حساسية قوى سياسية لبنانية تعتبره انتقاصاً لسيادة لبنان وتعبيراً عن عجز قواه الذاتية عن حماية أراضيه خارج المناطق التي تحتلها اسرائيل(...) ومشكلة المهجّرين لم تنته فصولاً حتى الآن (1994) على رغم الخطوات الكبيرة التي أنجزت في هذا المجال. والأزمات الاقتصادية والاجتماعية تزداد استفحالاً (...) فمشكلات لبنان الأمس التي استعصت على الحل، وأضيفت إليها مشكلات الحرب والميليشيات والهجرة والتهجير وانسحاق الطبقات الوسطى وفساد الإدارة وسوء الأداء الحكومي.

"هذه الأزمات المتشابكة وغيرها تتقاطع مع مأزق المفاوضات الجارية الآن بين العرب واسرائيل للوصول إلى سلم دائم وعادل لأزمة الشرق الأوسط . وهي المفاوضات التي تحدّد مستقبل لبنان على كل الصعد. كما تحدّد الدور الجديد الذي يمكن للبنان أن يلعبه في هذه المنطقة الموضوعة تحت المجهر الأميركي بشكل يومي نظراً إلى ضخامة المصالح الأميركية فيها".



رفيق الحريري

تشكيل حكومة الحريري الثانية (25 أيار 1995 - 7 تشرين الثاني 1996)

بعد خروجه من القصر الجمهوري في بعبدا، في 19 أيار 1995، أذاع رفيق الحريري نص استقالته التي قدّمها إلى الرئيس الهراوي، جاء فيها: "... إن الموضوعية تقتضي منا أن نسجّل الإنجازات التي حققتها الحكومة على صعيد عودة المهجّرين والاستقرار النقدي، وكذلك على الصعيد الأمني والإنمائي والاقتصادي والوطني ولا سيّما التزام الحكومة لحقوقنا الوطنية والقومية بإزاء الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا في الجنوب والبقاع الغربي، والمقاومة التي تعبّر عن إرادة شعبنا في التصدّي للاحتلال وبإزاء دور لبنان في مسار السلام والتزامها التنسيق الكامل مع الشقيقة سورية...".

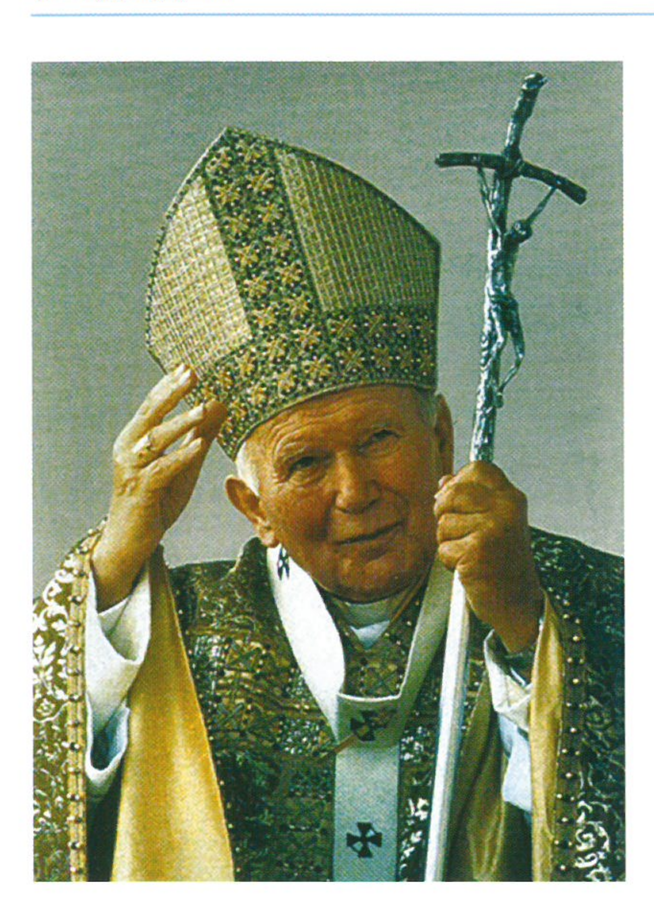
قبل الهراوي الاستقالة، وأعاد تكليف الحريري

تشكيل الحكومة الجديدة نتيجة الاستشارات النيابية الملزمة التي جرت يوم 20 و 21 أيار، والتي تخلّلها تفويض عدد من النواب إلى رئيس الجمهورية حرية الاختيار (مسألة التفويض هذه أثارت جدلاً قانونياً في ما بعد، خاصة في العام 1998، عندما كلّف الرئيس لحود الرئيس سليم الحص تشكيل الحكومة). وجاءت من 30 وزيراً، إلى رئيسها: ميشال المر، ميشال إده، علي الخليل، بهيج طبارة، مروان حمادة، وليد جنبلاط، محسن دلول، نديم سالم، شوقي فاخوري، أسعد حردان، فارس بويز، الياس حبيقة، شاهي برسوميان، عمر مسقاوي، أنور الخليل، نقولا فتوش، محمود أبو حمدان، هاغوب دمرجيان، فؤاد السنيورة، قبلان عيسى الخوري، جوزف مغيزل، عبد الرحيم مراد، روبير غانم، فريد مكاري، اسطفان الدويهي، الفضل شلق، ياسين جابر، علي حراجلي وفايز شكر (ثلثاهم من داخل البرلمان). وبعد أربعة أيام من تشكيلها توفي الوزير جوزف مغيزل إثر نوبة قلبية، وعيّن مكانه، وزيراً للبيئة، بيار فرعون. وقد أشرفت هذه الحكومة على الانتخابات النيابية التي جرت في آب - أيلول 1996.

"السينودوس من أجل لبنان"

الإعلان عن هذا السينودوس جاء في خطاب للبابا يوحنا بولس الثاني في 12 حزيران 1991، ثم في رسالته إلى البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان (8 تموز 1991)، ثم في ندائه المتلفز الى اللبنانيين (11تموز 1991) ثم في رسالته إلى البطاركة والأساقفة التي أعلن فيها الموضوع العام في ضوء الاستشارات (20 حزيران 1992).

أهداف السينودوس، كما بدت في مستندات البابا الأربعة المذكورة، هي إحياء الرجاء وسط اليأس والقنوط والضياع (بسبب ما خلّفته الحرب اللبنانية



البابا يوحنا بولس الثاني

الطويلة وانسداد أبواب الوضوح أمام مصير اللبنانيين). والقيام بحركة تجدّد روحي شامل، وأداء شهادة متضامنة للمحبة تشمل الوحدة والمصالحة والشأن الاجتماعي والإنمائي، والممارسة السياسية والاقتصادية والنشاط الإعلامي، أي ما يمكن إيجازه في هدف نهائي هو إبراز دعوة لبنان التاريخية، والالتزام بها، وهي أن لبنان رسالة للحرية والديمقراطية وتلاقي الأديان والثقافات والحوار المسيحي - الإسلامي على صعيد الحياة والحضارة والسياسة.

أما المعنيون بالسينودوس ونظرة اللبنانيين إليه قال بصددهما المطران بشارة الراعي (راعي مطرانية جبيل المارونية والمنسّق العام المحلي لأعمال السينودوس، "الحياة"، 14 أيلول 1995):

"أما من جهة المعنيين بالسينودوس، فهم مباشرة



التمديد للرئيس الهراوي

أبناء الكنائس الكاثوليكية الست في لبنان، ومؤسساتهم ومجموعاتهم. لكن قداسة البابا وجّه دعوة إلى أبناء الكنائس الأخرى الخمس لطلب مساعدتهم وصلواتهم ومقترحاتهم، وما يوحي به الإيمان المشترك بالمسيح من تفكير عملي...

"كما وجّه البابا دعوة إلى اللبنانيين المؤمنين بالإسلام ليقدروا مجهود مواطنيهم المسيحيين الكاثوليك، وليروا فيه رغبة في أن يكونوا أكثر قرباً منهم، بإرادة صادقة في العيش المشترك، وتعاون مخلص لإعادة بناء البلاد، وليساعدوا ويشجّعوا الكاثوليك اللبنانيين، ويروا في هذا الحدث واقعاً يثري المجتمع اللبناني، ويساعده على تخطي الحواجز وعدم التفاهم.

"إن اللبنانيين في بادئ الأمر رأوا في السينودوس وسيلة لحل مشاكلهم الاجتماعية (أقساط مدرسية، استشفاء، سكن، عودة المهجّرين)، ولحل الأزمة السياسية (تحرير البلاد من الاحتلال الاسرائيلي، ومن الوجود السوري، واستعادة القرار السياسي الحر والاستقلال الكامل). ورأى فيه المسيحيون عطفاً عليهم، وتشديداً لعزيمتهم، وإعادة اللحمة لصفوفهم. ورأى فيه المسلمون أمراً سياسياً غير واضح الأبعاد والأهداف، وكأنه تحالف غربي مع المسيحيين اللبنانيين لغير صالح المسلمين، يراد منه عودة إلى الوراء وإعادة نظر في ما أنجز اتفاق الطائف.

"غير أن النظرة راحت تتبلور أكثر فأكثر لدى الجميع مع بروز وثيقة الخطوط العريضة التي ساهم كاثوليك وأرثوذكس ومسلمون في أقسامها المشتركة(...) فراح يختلف التعاطي عند المسيحيين والمسلمين، بعد الإطلاع على النصوص ودرسها والإجابة عنها، وبفضل ما أُقيم من ندوات ومحاضرات ومؤتمرات، وبما نُشر من مقالات وأُجري من مقابلات صحافية وإذاعية وتلفزيونية، وكانت المبادرات في كل ذلك تنطلق من مسيحيين ومسلمين على السواء (...) هذه هي أهمية السينودوس الذي يختلف تماماً عن أي مؤتمر أو قمة (...) والحوار الإسلامي - المسيحي، في ظل السينودوس، جاد وساع في آن. إنه جاد لأنه رغبة مشتركة أطلقها المسلمون والمسيحيون على السواء. السينودوس طرح الحوار بجدية كاملة بلغ معها إلى وضع نص مشترك، ساهم فيه مسيحيون ومسلمون ووافقت عليه القيادات الروحية من كلا الجانبين، وهو الفصل الرابع من وثيقة الخطوط العريضة بعنوان دعوة لبنان التاريخية. السينودوس ساع بفضل ما نظم مسلمون ومسيحيون من

مؤتمرات مشتركة وندوات ومحاضرات أطلقت الحوار الإسلامي - المسيحي في جهاته الثلاث: الحياة اليومية معاً، الثقافة والحضارة العربية المشتركة، النظام السياسي في لبنان كما حددته وثيقة الوفاق الوطني والدستور المعدل في ضوئها. أما نتيجة هذا الجد والمسعى فتتجلى في الخطاب الإنساني والاجتماعي والوطني الموحّد الذي نجده عند القادة الروحيين المسلمين والمسيحيين، على سبيل المثال لا الحصر".

وتُوّج كل ذلك في "المجمع الراعوي السينودوس من أجل لبنان" الذي انعقد في الفاتيكان في 26 تشرين الثاني 1995 وختم أعماله، بعد 17 يوماً من العمل ليل نهار، في 14 كانون الأول 1995، بتوجيه "النداء الأخير"، الذي وصف بأنه "معبر عن إرادة اللبنانيين ولم ينسَ شيئاً" وأنه "جسّد لبنان المرتجى بكل طوائفه واتجاهاته". وجاء النداء "صرخة حارة" إلى اللبنانيين والعالم، يشرح قضية لبنان، مركّزاً على عناوين بارزة سيتضمنها "الإرشاد الرسولي" الذي سيذيعه البابا (وقد أذاعه في ما بعد، إبان زيارته لبنان).

تطرّق النداء "إلى كل شيء" بدءاً بوحدة الكنيسة بكل طوائفها، إذ يدعو إلى "النظر إليها من الداخل وبنائها معاً"، لافتاً إلى "أننا خطونا خطوات كثيرة مع الكنائس الأخرى، وتبيّن عبر هذه الحوارات وتلك التي تمّت في إطار مجلس كنائس الشرق الأوسط أن في استطاعتنا أن نجد حلولاً لعدد من المشكلات الواقعية". وحض على "هدم جدران جماعتنا وتقوية وحدة شعبنا"، ومعتبراً أن "الهيكلية المتعددة الطائفة هي التي تسمح بهذا العيش المشترك الإسلامي - المسيحي في مناخ من الحرية والمساواة أمام القانون والتعاون المخلص". ودعا إلى "الاعتراف لمغتربينا بما لهم من مكانة (...) ليتوافر لهم الحق

في الحصول على الجنسية اللبنانية".

وفي مجال الحياة الاقتصادية لفت النداء إلى ما قامت به الكنيسة لمساعدة "شعبنا" وانتقد السياسية الضريبية المتّبعة في لبنان، مشيراً إلى مشاكل أخرى في الخدمات الصحية والإسكانية ومشاريع الكنيسة في هذا المجال.

ثم تطرّق النداء إلى "الحياة السياسية واستقلالنا وسيادتنا"، ودعا السياسيين إلى "تحمّل مسؤولياتهم بشجاعة أمام ضميرهم وأمام الأمة والتاريخ للحفاظ على استقلال لبنان وحرية قراراته". ورأى انه "لا يحق لأحد أن يعزلنا عن طاولة السلام وأن يحل محلنا ليهتم بمصالحنا كما لو كنا قاصرين وتحت الوصاية". وقال: "فلتعد سيادة البلد على أرضه بتحريرها من الاحتلال الاسرائيلي تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة . كما ان السلام الداخلي يجب أن يترجم بجلاء القوات السورية عن لبنان وبانتشار الجيش اللبناني على الأرض اللبنانية".

وحضّ نداء السينودوس على "احترام دقيق" لحقوق الإنسان، و"طلب في إلحاح" أن يوضع حد "للتوقيفات التعسفية وأن يلغى التعذيب، وأن يحرّر من سجنوا لأسباب سياسية وأن ينجلي مصير المفقودين وأن يتمكّن المبعدون عن لبنان، من دون أن تصدر في حقّهم أحكام قضائية، من العودة إليه والعيش فيه في أمان وأن تعود المساواة بين الجميع أمام القانون والعدالة".

وثمة فقرة في النداء الأخير تتعلق بالمهجّرين الذين "معظمهم غادر مكرهاً بيئة مختلطة الطوائف ليلجأ إلى بيئة من لون واحد". وأكّد أن مشكلة المهجّرين "انسانية ووطنية خطيرة"، معلناً أن العودة الكريمة للمهجّرين إذا لم تتحقق "يبقى العيش المشترك كلاماً فارغاً ولبنان يخسر دعوته" (حبيب شلوق، "النهار"، 15

كانون الأول 1995، ص4، ونص "النداء الأخير" بالعربية كما خطّه المطران يوسف بشارة رئيس لجنة الإعلان في السينودوس، ص 5).

التمديد للرئيس الهراوي في أجواء تراجع سيادي وسياسي واقتصادي عام

تجذرت "الترويكا" الرئاسية (الهراوي، بري، الحريري: خلافات ثم مصالحات، وعودة إلى الخلافات ثم المصالحات...)، ومعها أزمة الحكم، ودائماً مترافقة بتلازم مسارين وعلى خطين: خط تلازم مسار العلاقات اللبنانية - السورية "المميزة" وخط تلازم مسار تنفيذ الطائف مع انتهاكه. وعندما كان يتفق الرؤساء الثلاثة تختزل مؤسسات الدولة كافة بـ "الترويكا" وعندما يختلفون يتم التعطيل وتدخل البلاد في أزمة تعالج ظرفياً (وسورياً طبعاً) بجوائز ترضية سياسية أو غير سياسية. وهكذا يتكوّن المشهد السياسي العام من حلقات منفصلة قد تجتمع حيناً وتتفرّق حيناً آخر، ودائماً بصرف النظر عن آراء الناس وهمومهم. وبصرف النظر عن تراجع الحريات السياسية وازدياد انتهاكات حقوق الإنسان التي استهدفت أساساً القوى السياسية المسيحية (القوات، التيار العوني، وحزب الوطنيين الأحرار الذي تعرّض لمحاولة انشقاق على يد تريسي شمعون إبنة أخ رئيس الحزب دوري شمعون).

حاول الرئيس رفيق الحريري (بوزنه الخاص، وخاصة وزنه المالي، وليس بكونه رئيس حكومة، إذ إن الحكومة كانت متأثرة بالترويكا وتراشقت الكلام) أن يحل محل التراجع في السياسة مشروعاً للإعمار والإصلاح، بسعيه خلق دينامية قادرة على أن تعوّض الحركة السياسية المتعثرة والتغييب السيادي عن طريق الاقتصاد بدل السياسة. إلا أنه سرعان ما وصل إلى الطريق المسدود. فكان الدين العام قد ارتفع، وفي غضون أقل من خمس سنوات، من نحو ملياري دولار في 1992 إلى ما يزيد على 14 ملياراً.

في هذه الأجواء، وقبيل انتهاء ولاية الرئيس الهراوي، أي في خريف 1995، تمّ تمديد ولايته ثلاث سنوات إضافية بعد تعديل الدستور (تمديد لمرة واحدة). "لا بسبب أداء الرئيس ولا طبعاً بسبب غياب البديل الأفضل. أما قرار التمديد بمعزل عن أسبابه، وهي محدودة التأثير في نظام سياسي معطلة فيه أدوات المساءلة، فأتى من سورية على لسان الرئيس حافظ الأسد في تصريح إلى صحيفة الأهرام المصرية في 9 تشرين الأول 1995 يؤيد فيه التمديد للرئيس الهراوي، وهذا ما حسم الجدل الداخلي حول الموضوع بحجة الضرورات الإقليمية الضاغطة التي تبرّر التمديد، على رغم أن معارضي التمديد في المجلس كانوا كثراً" (فريد الخازن، "انتخابات لبنان ما بعد الحرب..."، دار النهار للنشر، 2000، ص29).

انتخابات 1996

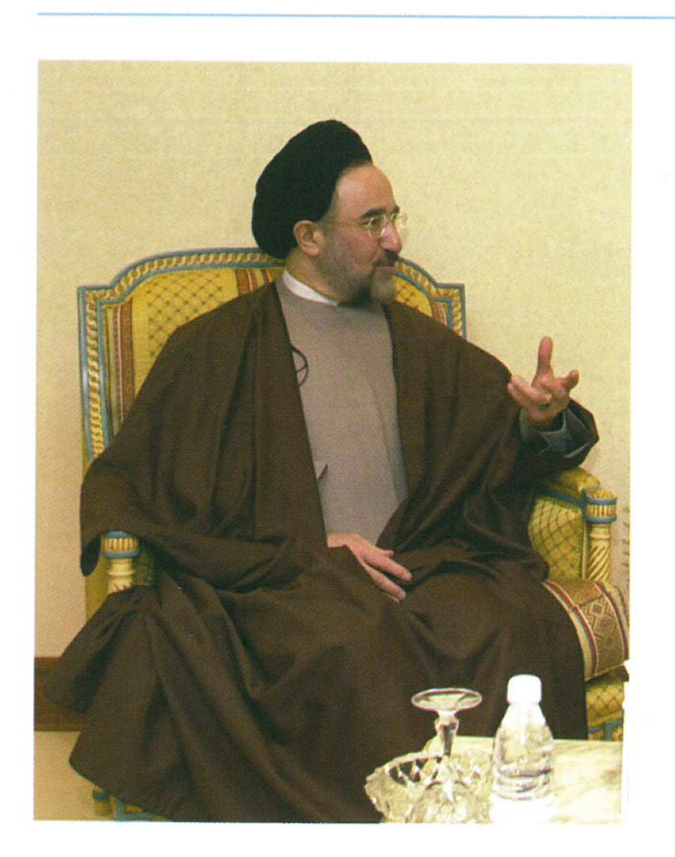
خشي اللبنانيون، إثر عملية "عناقيد الغضب" (راجع باب "الجنوب")، أن تؤدي هذه العملية، بذيولها في حال تطورت، إلى التمديد لمجلس النواب القائم. لكن رئيس الجمهورية، بعد عودته من الولايات المتحدة (أيار 1996)، أكّد أن الانتخابات النيابية ستجري في موعدها المقرر، أي أواخر صيف 1996. كما أكّد ذلك نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية ميشال المر، وفي التأكيدين ما أشار إلى أن سورية، صاحبة الدور الأول في لبنان، مقتنعة بإجراء انتخابات جديدة ولها مصلحة أساسية في قيام مجلس نيابي جديد يواكب تطوّر العملية السلمية في المنطقة سواء نحو التسوية الشاملة والعادلة مع إسرائيل أو نحو فشلها. "ذلك أن مجلساً ممداداً له (بعد أن سبقه تمديد لرئيس الجمهورية) في ظروف شعبية معارضة من

شأنه طرح نفوذها ودورها ووجودها العسكري في لبنان على طاولة البحث عندما يحين الأوان" (سركيس نعوم، "الوسط"، العدد 224، 13 أيار 1996، ص18).

ويبدو أنه، إلى جانب هذه "المصلحة الأساسية" لسورية، كان في الأجواء الدولية ما يشير إلى ضغط باتجاه اجراء هذه الانتخابات. "... ويعلم اللبنانيون أيضاً أن معركة شبه خفية تجري وراء الكواليس وتعطي شيئاً من البعد الإقليمي للانتخابات، وتتمثّل بالتحرّكين الأميركي والفرنسي لحضّ اللبنانيين على المشاركة في الانتخابات على رغم عدم وجود الحد الأدنى من مقومات الجو الديمقراطي الحقيقي، وذلك على أمل التوصّل إلى مجلس نيابي جديد يضم أكبر عدد من النواب ذوي الاتجاه الموالي لسياسات أميركا في المنطقة" (د. جورج قرم، "الحياة"، 30 تموز 1996).

مرشحون كثر، والأجواء كلها أجواء حديث واحد وحيد يقول: "الانتخابات لن تغيّر شيئاً من مصير البلاد". لا برامج انتخابية - وطنية للمرشحين، بمن فيهم الأقطاب، والأمور كلها تدور حول المناورات لتركيب اللوائح، وكلام صحافي ينقل تفاصيل المشاورات والزيارات والاجتماعات بين المرشحين، ولم يتقدم صحافي واحد بسؤال واحد لمرشح قطب أو متوسط أو صغير عن برنامج انتخابي ورؤية مستقبلية للبلاد.

أما قانون انتخاب 1996، فتمّ إقراره قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات، و"جاء مخالفاً للدستور كما أكّد المجلس الدستوري. وقد أدخل هذا القانون بعض التعديلات على قانون انتخاب 1992 لجهة توسيع بعض الدوائر الانتخابية بحيث تتمكّن السلطة من التحكّم بالعملية الانتخابية بشكل أفضل من انتخابات 1992. فبالإضافة إلى تفصيل القانون بهدف التأثير في مسار الانتخابات، كما في قانون 1992، جاءت اللوائح معلّبة في إطار تحالفات قسرية بين قوى



آية الله السيد محمد خاتمي

سياسية غير متجانسة" (د. فريد الخازن، مرجع مذكور آنفاً، ص 29).

ويمضي الدكتور فريد الخازن (ص 170 وما تلاها) في تفسير هذا القانون وانتخاباته، مظهراً أن الفوضى العارمة التي رافقت انتخابات عام 1992، وخصوصاً في البقاع والشمال والجنوب، انحسرت نسبياً عام 1996. والتحسّن أيضاً برز في ارتفاع نسبة المشاركة قياساً على1992. ونسبة الاقتراع ارتفعت في جميع المناطق وضمن الطوائف جميعها، إلا أنها كانت الدنيا عند الطوائف المسيحية. وفي ما عدا ذلك، سجّلت انتخابات 1996 تراجعاً نوعياً عن انتخابات 1992 برز على مستويات عديدة: قانون 1996 لا يساوي بين اللبنانيين كما أكّد المجلس الدستوري الذي عدّه مخالفاً للدستور (نص قرار المجلس الدستوري في "النهار"، 9 آب 1996). وذلك لجهة التفاوت في تقسيم الدوائر وفي

عدد المقاعد والناخبين... وفي توقيت القانون حيث جرى إقراره قبل خمسة أيام فقط من موعد الانتخاب المقرّر سلفاً منذ أربع سنوات... "فهذا أداء تشريعي يصعب تفسيره"؛ وتزايد نفوذ دمشق، كماً ونوعاً، عما كان عليه 1992: مشكلة التمثيل الصحيح برزت بوضوح، وازدادت عما كانت عليه حتى في 1992، لدى الطوائف المسيحية، وخاصة الطائفة المارونية...

وبعد تفسير دقيق ومفصّل وموثق ومقارن ومبرهن بالأرقام والجداول للقانون والانتخابات (1996)، يخلص الخازن إلى الحصيلة الأبرز لانتخابات 1996، والتي أدرجها في ست نقاط (32-33):

"1- بروز الرئيس الحريري قطباً سياسياً لا من موقع رئاسة الحكومة فحسب بل في المجلس النيابي من خلال خوضه الانتخابات (عن بيروت) وفوزه على رأس كتلة نيابية واسعة تضم نواباً في عدد من الدوائر الانتخابية وليس حصراً في بيروت. وكانت الانتخابات مدخلاً لزعامة الحريري داخل الطائفة السنية تنافس الزعامات الأخرى في بيروت وسائر المناطق اللبنانية.

"2- استطاع رئيس المجلس نبيه برّي أن يحافظ على موقعه كرئيس للمجلس أربع سنوات أخرى وكرئيس لكتلة نيابية واسعة تضم نواب حركة أمل إضافة إلى نواب اللائحة الانتخابية التي ترأسها. ولقد ساهمت انتخابات 1996 بتثبيت زعامة بري داخل الطائفة الشيعية من جهة وزعامته الجنوبية بمواجهة حزب الله من جهة أخرى.

"3- حافظ أيضاً وليد جنبلاط على موقعه كزعيم الدروز الأكثر نفوذاً وكرئيس لكتلة نيابية نوابها اللائحة الانتخابية في دائرة الشوف. وكذلك أقام جنبلاط تحالفاً سياسياً مع رفيق الحريري على رغم مواقفه المعارضة لسياسة الحكومة التي كان عضواً فيها وبرئاسة الحريري نفسه.

"4- استطاع حزب الله أن يثبّت موقعه في المعادلة السياسية كحزب سياسي وككتلة في المجلس النيابي وكحالة سياسية مؤثرة داخل الطائفة الشيعية. في المقابل تراجعت حصة الأحزاب الإسلامية السنية في مجلس 1996.

"5- شكّلت انتخابات 1996 انتكاسة جديدة للأطراف المسيحيين: للمقاطعين، الذين أراد بعضهم المشاركة في الانتخابات لكن شرط تأمين حياد السلطة، وللمشاركين منهم، وفي مقدمهم حزب الكتائب اللبنانية الذي لم يتمكّن من إيصال أي من مرشّحيه الثلاثة عشر إلى المجلس، لا سيّما رئيس الحزب جورج سعادة. أما المعركة الانتخابية الأبرز فجرت في دائرة المتن الشمالي وأدت إلى خسارة النائب السابق ألبير مخيبر وفوز راجي أبو حيدر على لائحة وزير الداخلية ميشال المر. هذا مع العلم أن أبو حيدر دخل عالم السياسة والانتخابات قبل أيام قليلة من الانتخابات.

"6- وأخيراً، جاءت انتخابات 1996 لتثبت الخلل القائم في الحياة السياسية، نظاماً وممارسة، ولتؤكّد أن السقف الذي يحكم الخيارات السياسية في لبنان هو هو لا يتغير ولا يتبدل. هكذا كانت انتخابات 1996 أداة للتطويع بهدف أن يعتاد الناس على أن لا خيار لهم سوى التأقلم مع الأمر الواقع: مع وَهْمِ الديمقراطية ومع انتخابات وظيفتها تحويل الوهم إلى حقيقة".

حكومة الحريري الثالثة

بعد الانتهاء من العمليات الانتخابية اعتبرت حكومة الحريري الثانية مستقيلة بناءً على الفقرة "هـ" من البند 1 من المادة 69 من الدستور: "تعتبر الحكومة مستقيلة عند بدء ولاية مجلس النواب".


ذاكرة الحرب

وبعد الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها رئيس الجمهورية في 23 و 24 تشرين الأول 1996، تمّ تكليف الرئيس رفيق الحريري تشكيل الحكومة الجديدة (حكومته الثالثة على التوالي)، وأعلنها في 7 تشرين الثاني، من 30 وزيراً، وهم، إليه: ميشال المر، ميشال إده، بهيج طبارة، وليد جنبلاط، محسن دلول، نديم سالم، شوقي فاخوري، أسعد حردان، فارس بويز، الياس حبيقة، سليمان فرنجية، طلال أرسلان، شاهيه برسوميان، عمر مسقاوي، نقولا فتوش، بشارة مرهج، محمود أبو حمدان، هاغوب دمرجيان، فؤاد السنيورة، جان عبيد، ياسين جابر، علي حراجلي، فوزي حبيش، باسم السبع، أكرم شهيّب، أيوب حميّد، فاروق البربير، الياس حنا وغازي سيف الدين، وكانوا من أعضاء المجلس النيابي باستثناء سبعة منهم. ونالت الحكومة الثقة في 27 تشرين الثاني بأكثرية 102 من الأصوات ضد 19 وغياب سبعة نواب. واستمرت في الحكم حتى نهاية عهد الرئيس الياس الهراوي في خريف 1998 وانتخاب العماد إميل لحود الذي كلّف الرئيس سليم الحص تشكيل حكومة عهده الأولى.

آية الله السيد محمد خاتمي محاضراً في انطلياس عن العلاقات المسيحية – الإسلامية

في إطار أنشطة الحركة الثقافية في انطلياس والحوار الإسلامي – المسيحي وترقّب زيارة البابا للبنان، استضافت الحركة الثقافية – انطلياس، في 26 كانون الأول 1996، بدعوة من اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي – المسيحي التابعة لمجلس البطاركة



الشيخ نزار الحلبي

والأساقفة الكاثوليك في لبنان آية اللّه السيد محمد خاتمي الذي انتُخب، بعد شهور، رئيساً لجمهورية إيران الإسلامية.

في بداية كلمته ذكر خاتمي جهود صديقه حجة الإسلام محمد علي أبطحي في فتح باب الحوار بين الدين المسيحي والدين الإسلامي في إيران، وجهودهما معاً، خلال فترة تولّي خاتمي لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، في إقامة ملتقيين للحوار، الأول في اليونان والثاني في بريطانيا.

وأعدّ خاتمي دعوة المجمع الفاتيكاني الثاني (1965-1968) الطرفين إلى نسيان التاريخ المرّ، ومصادقة المجمع على هذه الدعوة، "نقطة ذهبية ومصيرية".

حادثة الحروب الصليبية التي فاقمت في المشاكل بين الدينين. قال بصددها خاتمي إن مصدرها "هم الأتراك السلاجقة الذين أساؤوا الفهم السليم للإسلام ومارسوا التعصّب حيال المسيحيين وأحاسيسهم في أرجاء العالم ليذهبوا لإنقاذ أبناء دينهم في فلسطين، أي أن التعصّب الديني للسلاجقة هو الذي أشعل نار فتنة التعصّب الديني الأعمى. ومن عجائب التاريخ أن تقع القدس في أيدي الفاطميين الذين كانوا أكثر انفتاحاً ويحملون سعة صدر أكثر من السلاجقة، ولكن أحاسيس المسيحيين ومشاعرهم كانت قد أثيرت ووقع ما لم يكن يجب أن يقع".

الحادثة الثانية، يقول خاتمي، "هجوم الأتراك العثمانيين على العالم المسيحي وهم الذين يحملون الدين الإسلامي إسمياً فقط، وأسلوب تعاملهم مع المسيحيين والعالم المسيحي لم يكن ينسجم إطلاقاً مع الدين الإسلامي، ورسم صورة قاتمة للإسلام لأن العالم المسيحي كان يتصوّر أن العثمانيين هم صورة نقيّة للإسلام".

الحادثة الثالثة الاستعمار، "وتعرفون مدى الظلم الذي تعرّضت له بلداننا من هذا الاستعمار، ويا للأسف إن المستعمرين كانوا من المسيحيين، في حين أن أطماعهم التوسعية لم تكن لها صلة بالدين المسيحي (...) ولا يمكن أن نمحو مثل هذه الذكريات من التاريخ الإنساني بسهولة، لا سيّما وأن غالبية شعوبنا عادة، ولا تهتم بالتحليل العميق والدقيق لهذه الأمور، وهي تابعة لأحاسيسها ومشاعرها أكثر من تبعيتها لعقلانيتها".

أما وأن جوهر الدين المسيحي والإسلامي حواري وباحث عن الحقيقة فيجب طي صفحة الماضي من أجل إظهار هذا الجوهر ودعوة العالم المبتلي بالمادة إلى كلمة اللّه. ولهذه المهمة "لا أرى شريحة أكثر جدارة من المفكرين، ولا سيّما علماء الدين. لهذا العمل العظيم (...) أنا أجد أرضية مناسبة اليوم في عصرنا الحاضر لهذا الأمر. وإن هناك عدواً خطيراً يهدّد

هذين الدينين وكل دين إلهي وسماوي: وهو ابتلاء البشر المعاصرين بهموم الدنيا وابتلاؤهم بالمادة. بينما كلا الدينين يدعو الإنسان إلى الحقيقة السامية(...) نحن كلنا مبتلون بأناس يحملون الجمود والتحجّر في عقولهم، مع أننا نريد أن نتعامل مع هؤلاء المتحجرين والجامدين بعطف ورأفة. ولكن يجب أن لا نضحّي بالحقيقة من أجل مثل هذا التعامل الطائفي. أنا أحب إخواني المسلمين، ولكني أحب الحقيقة أكثر منهم. وآمل من أعزائي المسيحيين، الذين يحبّون المسيحيين طبعاً، أن يحبّوا الحقيقة أكثر من إخوانهم وأبنائهم، علماً أن الحقيقة هي جوهر لا متناه. ومن خلال مساعينا وجهودنا نصل إلى صورة من صور الحقيقة. إذاً هناك حركة متواصلة ومستمرة ازاء نظرتنا الى الحقيقة. وهذه الحقيقة وهذه النظرة في طريق التكامل. ومثل هذا الأمر يحتاج إلى تعاون، لا سيّما وأن الإلهيات الحديثة تحمل قواسم مشتركة للتعاون بين الدينين. والمسيحيون يحملون فقط بيان الإلهيات الجديدة، والمفكّرون المسيحيون في الغرب طرحوا وجهات نظر مفيدة لكل مَن يريد أن يفكّر في الأديان ويؤمن بالأديان. ومثل هذه الحركة ستساهم في تقريب وجهات النظر بين المسلمين والمسيحيين وأتباع بقية الأديان".

وضع فلسطيني لبنان أواخر 1996 (قضية أبو محجن)

سنوات ما بعد الطائف شهدت، كما ذكر سابقاً، تطورات على صعيد وضع فلسطينيي لبنان والمخيمات: حل التشكيلات العسكرية في المخيمات وتسريح المقاتلين. إغلاق منظمة التحرير معظم مؤسساتها الخدماتية وتقليص فعالية ما تبقّى منها وتوقفها عن دفع التعويضات الشهرية لعوائل الشهداء والأسرى والمفقودين، وبصورة مترافقة مع تقليص متواصل لخدمات الأونروا من دون توفير البدائل. وفشل المحاولات المتكررة للفصائل الفلسطينية في توفير إطار بديل يشكّل مرجعية فلسطينية بعد الخلافات بين التيارات الفلسطينية بسبب التوقيع على اتفاق أوسلو (13 أيلول 1993)... باختصار، "ألغيت في المخيمات كل مظاهر "السلطة البديلة" التي نشأت في السنوات الماضية، وصارت تحت إشراف وسيادة السلطات الشرعية اللبنانية في اعتبارها المرجعية القضائية الأمنية والقانونية وصاحبة السيادة دون شريك. "... وفي لقاءات أجريتها مع أكثر من جهة سياسية فلسطينية تبيّن لي أن الجميع لا يبدون اعتراضاً على دخول السلطة إلى المخيمات. كما أن هذا الموقف لم يعد سراً، بل صرّح به مراراً أكثر من مسؤول سياسي فلسطيني في لبنان. كما تبنّى هذا الموقف المؤتمر الشعبي لمخيم عين الحلوة في جلسة عقدها إبان ملابسات قضية أبو محجن، فرحّب في بيان له نشرته الصحافة المحلية آنذاك بدخول السلطة اللبنانية إلى المخيم من موقع سيادتها على أرضها، نافياً أن تكون المخيمات جزراً أمنية خارج السيادة اللبنانية" (معتصم حمادة، رئيس تحرير مجلة الحرية، "الحياة"، 10 تموز 1996).

حادثان أمنيان طرحا موضوع "الجزر الأمنية" بحدة أمام السلطة اللبنانية: حادث انفجار في مخيم عين الحلوة، في 16 حزيران 1996 ومقتل 6 مواطنين وجرح 16 آخرين، إضافة إلى ما أعاده هذا الحادث إلى الأذهان من أجواء إثر مقتل الشيخ نزار الحلبي (جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية) واتهام القضاء اللبناني لاحد ابناء المخيم محمد عبد الكريم السعدي (أبو محجن) في الضلوع في عملية القتل. وصدرت بحق السعدي مذكرات توقيف. اتخذت السلطات اللبنانية



«تلازم المسارين» بين الهراوي والاسد

في ضوئها إجراءات أمنية في محيط المخيم أثارت مخاوف الكثيرين. لكن اجتماعاً لاحقاً في وزارة الدفاع حضره مسؤولون لبنانيون وممثلون عن المخيمات هدّأ الخواطر وطمأن النفوس بأن الإجراءات هي لتنفيذ قرار القضاء بحق أبو محجن (لكنه لم ينفّذ). وبأن لا قرار سياسياً يستهدف المخيمات (أهمية مخيم عين الحلوة أنه الأكبر بين مخيمات الفلسطينيين في لبنان. يسكنه نحو 70 ألف لاجئ فلسطيني. وهو واحد من 11 مخيماً).

لماذا غاب هذا القرار، وبقيت المخيمات في دائرة "الالتباس الأمني والسياسي". خصوصاً وان اتهامات للحكومة بعدم عدالة إجراءاتها تصاعدت في إطار اعتقالها لرئيس حزب القوات سمير جعجع. وجملة ممارساتها إزاء المعارضين؟

أركان السلطة اللبنانية. في إجاباتهم المنشورة. أشاروا إلى أن الحكومة لا يمكنها أن تنظر إلى الوجود الفلسطيني في المخيمات من زاوية أمنية محدودة. بل من زوايا مختلفة لشدة ارتباطها بالجوانب السياسية والإقليمية المتعلقة بدورها بمسار الحل الشرق أوسطي (القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي). فالمفاوضات المرتقبة مع اسرائيل حول الجنوب المحتل. وتنفيذ القرار 425. تدفع بالحكومة إلى التريّث. إذ إنها تدرك أن ملف اللاجئين على أرضها سيفتح لا محالة إذا ما استؤنف المسار التفاوضي (كان هذا المسار توقّف مع سورية في العام نفسه. 1996) مع اسرائيل. وأن الدولة العبرية ترفض إعادة اللاجئين إلى ديارهم التي طُردوا منها عام 1948. وأنها ستدعو. كحل بديل. إلى توطينهم في الدول العربية ومنها لبنان. لذلك لم ترغب الحكومة اللبنانية - من وجهة نظرها - في استعمال "الورقة الفلسطينية"

في ملفها التفاوضي مع اسرائيل قبل الأوان. وفضّلت التريّث بانتظار اللحظة التي تراها مناسبة لها.

وإلى هذا. ساد اعتقاد لدى الحكومة أن مَن يتولّى الشأن الأمني للمخيمات يتوجب عليه أن يتولّى كل شؤونها الأخرى. من اجتماعية واقتصادية وسياسية. ما يؤدي إلى تحميل السلطة أعباء المخيمات كاملة (توفير فرص عمل. خدمات تربوية وصحية...). الأمر الذي لا طاقة لها عليه. فضلاً عن أن حلاً كهذا ستكون له انعكاساته السياسية على مجمل البنية اللبنانية. فالوجود الشعبي الفلسطيني على أرضها ليس مجرد رقم أو كتلة جامدة. خارج إطار التأثّر والتأثير. إذ هناك تداخل واسع بين التجمّعات السكانية الفلسطينية وجوارها اللبناني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية وحتى السياسية. وفي كثير من الأحيان يتداخل العامل الديني بالعامل السياسي. كما بدا ذلك واضحاً في قضية أبو محجن. على سبيل المثال. أحد تعبيرات هذا التداخل. لذلك فضّلت الحكومة اللبنانية حلاً وسطاً تمسك فيه بأمن المخيّمات من الخارج تاركة باقي جوانب القضية معلقة بانتظار التطورات.

من ذاكرة الحرب. استكمال المهمة

لأن سلام "الأمن" الذي وعد به الطائف لم يترسّخ بعد "ما يستدعي بقاء الجيش السوري...". ولأن الشعور بالهزيمة استمرّ متحكماً بشريحة واسعة من اللبنانيين تغذّيها انتخابات بعيدة كل البعد عن مفهوم التمثيل الصحيح. وأداء إداري وسياسي فيهما كل صنوف وضروب "ضرورة إبعاد الوطنيين والأكفاء والإبقاء على قسمة اللبنانيين والحظر على الحوار الوطني والمصالحة الوطنية". ولأن السلم الاقتصادي - الاجتماعي لم يتحقق منه بعد شيء يذكر ... لكل ذلك. ظلت ذاكرة الحرب مهيّأة ومستنفرة. تتقبّل وتختزن أقاصيص "المؤامرة" التي بات اللبنانيون يرون إليها على أنها مستمرة على هذا البلد الصغير. وتمنع عليه كل أسباب الحياة. وثمة نموذجان. بين عشرات النماذج. توقفت عندها ذاكرة الحرب لدى اللبنانيين كما لم تتوقف عند سواهما. ويطالان دوراً في الحرب للأفرقاء الأربعة. سوريا والأردن (العرب) واسرائيل والولايات المتحدة:

الأول. ما نقلته (وتناقلته تالياً الصحافة اللبنانية والعالمية) صحيفة هآرتس الاسرائيلية. في نيسان 1995. وقالت إنه صرّح به إليها السفير الاسرائيلي السابق في لندن جدعون رافائيل. وفيه أن الملك حسين (عاهل الأردن) لعب دوراً في دخول السوريين إلى لبنان.

وتابعت صحيفة "الحياة" تفاعلات تصريحات السفير الاسرائيلي. ونقلت عن "مصادر أردنية موثوق بها" أنها قالت لها ("الحياة". 9 نيسان 1995) "إن الأردن لعب بالتأكيد دوراً أساسياً في تسهيل دخول القوات السورية إلى لبنان عام 1976 وفي منح الغطاء السياسي والشرعية العربية لهذا الدخول".

ونقلت "الحياة". في الوقت نفسه. على لسان الرئيس أمين الجميّل تأكيده أن دخول الجيش السوري إلى لبنان عام 1976 كان مصدر بحث بين إيغال ألون وزير الخارجية الاسرائيلي وهنري كيسنجر في 10 آذار 1976. وأن اسرائيل أبلغت الولايات المتحدة شروطها لدخول الجيش السوري إلى لبنان في 24 آذار 1976 "في ما عُرف باتفاق الخطوط الحمر...".

الثاني. ما جاء في مقال ريتشارد إرميتاج. مسؤول سابق في وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين ("الحياة". العدد 12337. 5 كانون الأول 1996. ص17): "... ويروي أشخاص زاروا لبنان أخيراً قصصاً رهيبة عما يتعرّض له هذا البلد من نهب وحتى تدمير للبيئة على أيدي طبقة سياسية

جشعة، لتستكمل عملياً المهمة التي كانت بدأتها في 1976...".

إصدار بطاقة هوية جديدة ووقائع هويات مذهبية

في 17 آذار 1997، تسلّم رئيس الجمهورية بطاقة الهوية الجديدة الرقم 1، في احتفال أقيم في مشغل إصدار هذه البطاقة التابع لوزارة الداخلية في محلة بدارو (وفد من خبراء فرنسيين من شركة "ساجيم" أشرفوا على تدريب موظفين لبنانيين لإصدار هذه البطاقة). وأكّد الرئيس، للمناسبة، أهمية إصدارها بعد توقف دام منذ 1976، وحضّ جميع اللبنانيين على الإقبال عليها، خاصة وأن ذكر "المذهب" غاب عنها بخلاف البطاقة السابقة.

وكانت أجهزة الدولة توقفت عن استصدار بطاقات الهوية للمواطنين منذ 1976 بسبب عمليات التزوير لبطاقات الهوية، واستعاض المواطنون عنها بورقة الوظيفة أو بطاقة الصحافة أو الانتساب إلى نقابة أو الانتساب الحزبي أو أي أمر مهمة، وبإخراجات القيد التي ظلت الدولة تصدرها، وبجوازات السفر التي ظلت موجودة، لكن حلّتها تغيّرت مرات كثيرة في محاولات للحؤول دون تزويرها.

غاب ذكر الطائفة عن بطاقة الهوية الجديدة، لكن على صعيد الواقع والممارسة العملية فما من شيء اتفق عليه المراقبون والمحللون (والمواطنون عامة) بمثل اتفاقهم على أن الطائفية في لبنان، في السنوات التي أعقبت اتفاق الطائف، تعمّقت وتحوّلت إلى مذهبية، وأن كل المشكلات اللبنانية (وأكثرها موروثاً من مرحلة ما قبل الحرب وإبانها) وازدادت تعقيداً بقدر ما ازداد الفساد والرشوة في الدولة اللبنانية. وأجمع السياسيون الذين ساهموا في وضع صيغة اتفاق الطائف على القول بأن إنهاء حال الاحتراب الداخلي كان الهدف الأساسي من وراء تلاقي اللبنانيين، ولكن الممارسات العملية لهذه الصيغة أثبتت أن هناك ثغرات خطيرة أدّت إلى تعميق الانتماءات الطائفية، وإلى توزيع الحصص المذهبية، وإلى إفراز "ترويكا" سياسية شلّت مركزية النظام وعطلّت الانسجام في الدولة وربطت موظفي الدولة بها عبر علاقة تبعية وولاء شخصي، كأن الوطن الصغير تعرّض لعملية اقتسام حصص وتوزيع منافع. فولدت من هذا الوضع المعقّد أضخم بيروقراطية عرفها لبنان منذ العام 1920، وهي بيروقراطية فاسدة تحرص على ملء جيوبها بدلاً من ملء الخزينة (والوصف يطالعه الباحث أينما وقعت عيناه على دراسات وتحليلات وأخبار سنوات 1990-1997).

"تلازم المسارين" و"قصور اللبنانيين"

بُعيد توقّف المفاوضات السورية - الاسرائيلية (1996)، نشط الحديث في دمشق وبيروت، حديث أركان الدولتين، عن "تلازم المسارين السوري واللبناني" في كل عملية تفاوضية لإحلال "السلام العادل والشامل" في المنطقة.. وأخذ الحديث يزداد زخماً، خاصة بعد كل تلميح اسرائيلي عن إمكانية انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان من جانب واحد تطبيقاً للقرار الدولي 425 الذي ينص على ضرورة تنفيذ هذا الانسحاب دون إبطاء، في وقت كان يبدو أن الاحتلال الاسرائيلي للجنوب شديد الارتباط بسلسلة عوامل إقليمية ودولية يصعب تجاوزها قبل توقيع اتفاق سلام بين سورية واسرائيل.

وبدا أن "تلازم المسارين" في العملية التفاوضية يجب أن لا يعطله أي تفصيل آخر أو حادث، أو مبادرة مهما كانت مهمة حتى ولو كانت انسحاباً اسرائيلياً من جانب واحد من الجنوب اللبناني المحتل. وقد



دعمت موسكو (أحد راعيي عملية السلام منذ مدريد) هذا التلازم. ونقلت "الحياة" (24 أيلول 1997، ص1) حديثاً أجرته مع وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، قال فيه إنه يتحفّظ عن فكرة انسحاب اسرائيلي من جانب واحد من جنوب لبنان: "لا أعتقد أن مثل هذا الانسحاب يجب أن يتم من دون إجراء مشاورات مع سورية ومن دون تحقيق بعض التقدّم على المسار السوري"، وحضّ، في الوقت نفسه على عدم التفكير في فصل المسارين السوري واللبناني: "إن المسار السوري في المفاوضات فائق الأهمية، ويجب عدم التفكير في فصل المسارين عن بعضهما بعضاً . فذلك فائق الخطورة، إذ إن سورية ستبذل جهدها وتفعل ما في وسعها كي لا تكون بمفردها ضد اسرائيل".

على جانب آخر مكمّل لـ "تلازم المسارين"، طُرح بقوة، خاصة في أجواء ذكرى الاستقلال الـ 54 (تشرين الثاني 1997)، حديث "قصور اللبنانيين". لاسيّما وأن رئيس الجمهورية نفسه أجاب على سؤال حول الفترة الزمنية المطلوبة لكي تستعيد الدولة سلطتها على كامل أرض الوطن، بأن هذا الأمر "لن يتحقق إلا عندما يبلغ لبنان سن الرشد". فأثار هذا الرد سيلاً من التحليلات التي رأت أن في أداء "الترويكا" نفسها ما عطّل الانسجام في الدولة، وما جعل من الطبيعي أن يعهد إلى سورية كل مهمات حفظ التوازنات الداخلية على اعتبار أن توزيع المسؤوليات بين رئيس الجمهورية (الياس الهراوي) ورئيس مجلس النواب (نبيه بري) ورئيس مجلس الوزراء (رفيق الحريري) خلق إشكالات يمكن أن تؤدي إلى الصدام في حال غياب القوة المركزية (أي القوة السورية المؤثرة). والرؤساء الثلاثة أنفسهم صارحوا وزير الخارجية الأميركي كريستوفر الذي التقاهم، بهذا الأمر، وأكّدوا له أن انسحاب النفوذ السوري من لبنان يمهّد لنزاع آخر، وردّدت غالبية أهل الحكم الاستنتاج نفسه، ما أدخل في روع الإدارة الأميركية قناعة (تصريحات المسؤولين الأميركيين والتعليقات عليها) بأن النموذج



رجل السلام ... يعطي السلام



رئيس الجمهورية مستقبلاً قداسة البابا

اليوغوسلافي، الذي تفكّك بعد وفاة تيتو، يمكن أن يتكرّر في لبنان بعد انسحاب القوات السورية.

أما الموقف الاسرائيلي فبدا، في العام 1997 ومن خلال تصريحات شيمون بيريز، "راضياً باستمرار نفوذ سورية في لبنان ولو بعد عقد اتفاق سلام شامل، لقناعته بأن الحرب ألغت الانصهار الوطني وذوّبت روابط الوحدة ولم يعد في مقدور اللبنانيين حكم أنفسهم. ويرى المراقبون بأن اقتراح بيريز يعبّر عن فشل المشروع الاسرائيلي في إخراج لبنان من دائرة المنظومة العربية. ولكنه من جهة أخرى يعكس حيرة اسرائيل من التعاطي مع وطن ممزق اتفق أهله على إخراجها منه بقوة السلاح. وربّما يكون هذا هو الهدف الوحيد الذي اتفقوا عليه في حين اختلفوا على كل شيء آخر: على سلطات الرئاسة... على طبيعة النظام... على السياسة الخارجية... على السياسة المالية... على كمية الحرية... على أولويات مشاريع الإعمار. ومثل هذه الخلافات المتفاقمة تعزّز شعور الخوف لدى مليون ومئتي ألف مهاجر توقفوا منذ 1975 في محطات مختلفة بانتظار العودة. وفي تصوّرهم أن هذا الوطن المؤجل قد لا يتجدّد بصورته



...واستقبال شعبي حاشد

السابقة وإنما بصور دول ذيلية تابعة مثل مونت كارلو (...) أو مثل هونغ كونغ (...) وهم يرون التحوّل البطيء الذي تمّ في عهد الرئيس الهراوي شكلاً من أشكال الشراكة السياسية - الاقتصادية التي تجعل من البلدين دولة واحدة في نظامين. كما يرونه أيضاً من زاوية تاريخية تفسّر رفض دمشق إقامة علاقات دبلوماسية مع بيروت منذ إعلان لبنان الكبير إلى حين عودة الأقضية الأربعة إلى الوضع الذي أنشأته الامبراطورية العثمانية قبل سايكس - بيكو" (سليم نصار، "الحياة"، 22 تشرين الثاني 1997).

خطاب الأب سليم عبو يثير نقاشاً سياسياً وعقائدياً حاداً

في 19 آذار من كل سنة، تقيم جامعة القديس يوسف في بيروت (الجامعة اليسوعية) قداساً احتفالياً بمناسبة عيد شفيعها "القديس يوسف". تميّز قداس العام 1997 بخطاب عميد الجامعة، العالم الاجتماعي الأب سليم عبو (نشرته "النهار" و"الأوريان - لوجور" كاملاً في 20 آذار 1997) الذي أثار نقاشاً سياسياً وعقائدياً حاداً أعاد إلى الحياة السياسية اللبنانية، وعلى مدى أسابيع، أبرز نقاط خلافات أبنائها، خصوصاً لجهة


القداس الذي احتفل به البابا حضره مليون شخص

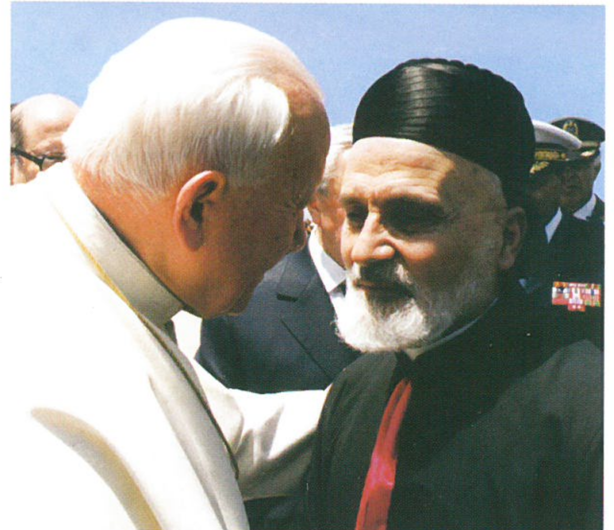
خلافاتهم حول القومية، اللبنانية أو العربية.

رفض عبو، في خطابه، "الخطاب الايديولوجي الرسمي" (خطاب دولة الطائف) الذي ينزع إلى اجتثاث الجذور اللبنانية والخصوصيات التاريخية والثقافية للأمة اللبنانية، محذراً من محاولات تعويد اللبنانيين على القمع والتبعية . ومؤكّداً أن لبنان سيبقى على الدوام دولة تعددية ومشيراً إلى أن التعددية الطائفية والتنوّع الثقافي لن يكونا على الإطلاق حائلاً دون الوحدة الوطنية، ومركّزاً على الرابط الموجود بين الديمقراطية والفكر النقدي "اللذين لا وجود لهما


رجال دين وسياسيين في استقبال يوحنا بولس الثاني

في هذه المنطقة من العالم".

ما لفت في موجة الردود والاعتراضات على خطاب عبو، والتي تواصلت إلى أيام عديدة (من سياسيين وعقائديين) أنها تجنّبت، وإلى حد كبير، الخوض في غمار الرد على الجانب السياسي في الخطاب وركزت على الجانب الايديولوجي: وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط حمل بشدة على الخطاب وصاحبه، وقال في تصريحه ("النهار"، 2 نيسان 1997) "يذكّرنا الكلام الأكاديمي لفيلسوف اليوم سليم عبو بالخطاب السياسي للانعزال اللبناني قبيل اندلاع الحرب وبالطرح التعددي لسيدة البير في أوج المبادرة العربية السورية (...) ويأتي هذا الكلام ليرفض كل التراث العربي والثقافي والانساني والقومي لمسيحيي الشرق ويدحضه(...) ويأتي ليؤكد مجدداً دور الغرب في إنعاش المسألة الشرقية واستخدامها ثقافياً وسياسيا، لتقسيم الشرق وتفتيته حين تسمح الظروف (...) ويأتي ووحدة السودان في خطر ... والعراق بحكم المقسم... والجزائر مقسمة ودوائر الاستعمار الفرنسي والغربي تحاول


البطريرك يستقبل البابا

الاستفادة من البربر والقبائل لتحريضهم على العرب والمسلمين... وعناصر مشبوهة تقتل الأقباط والمسلمين في مصر (...) وأخيراً يأتي هذا الكلام ليؤكّد لنا أكثر من أي وقت خطر دور الإرساليات في لبنان وهشاشة كيانه الداخلي...".

وتقدم، ناقداً أيضاً خطاب عبو، المطران جورج خضر



استقبال شعبي حاشد للبابا

("النهار"، 5 نيسان 1997): "باختزال كلي يريد لنا الدكتور سليم عبو ثقافة غربية إزاء ثقافة عربية (...) لكن هناك ثقافة بلد أجمع أبناؤه على أنه وطن نهائي لهم والدعوة إلى هذه النهائية وردت في الثوابت الإسلامية قبل أن يتبناها الطائف (...) لن أتعرّض للخطاب السياسي للأب عبو في انتقاده الحكم الحاضر وقد سبقه الكثيرون إليه ولن أناقشه في رفضه أن نكون مع السوريين "شعباً واحداً في دولتين" (...) ولكني أهمل هذا لأقول إن انزعاج الأب عبو من "الحضور" السوري هنا (والكلمة لريمون إده) لم تقابله كلمة واحدة عن احتلال اسرائيل لأرضنا. هذا من شأنه أن يوحي أن المسيحيين يتساهلون وهذا الاحتلال حتى يتغير الوضع الاقليمي. هذا غير صحيح. فقد همس الصهاينة في أذن أحد حلفائهم في الحرب الرديئة أن الحاسوب عندهم عدّ الأدبيات التي كتبها المسيحيون العرب والمسلمون فوجد أن المسيحيين وضعوا نصف الأدب المعادي للصهيونية والمسلمين النصف الآخر، علماً أن المسيحيين لا يتجاوزون نصف العرب. ولم أجد عند عبو حسرة على هذا الاحتلال ولا على الذين ماتوا في قانا...".

"لن أتعرّض للخطاب السياسي للأب عبو..." قال المطران خضر، لكنه سرعان ما تعرّض لما تجاوزه الأب عبو سياسياً؟!. ولم يذكر (المطران خضر) كلمة واحدة عما هو المحور السياسي والجوهر في خطاب الأب عبو: خطاب دولة الطائف ، القمع، التبعية، الإلغاء، الفساد... أليس في كل هذا، يقول منتقدو المطران



رئيس الجمهورية مستقبلاً البابا في بيروت

خضر، أخطار على لبنان وعلى ديمقراطيته الفريدة في المنطقة وعلى تجربته وخصوصياتها وعلى كيانه؟! علماً أن المطران خضر، على ما يجمع عليه قرّاء مقالته الأسبوعية في "النهار"، هو في مقدمة الكتّاب والمفكّرين المتباهين والمعتزّين بتجربة الوطن اللبناني في التعددية والديمقراطية، والداعين إلى إبقائها منارة تحتذى في هذا الشرق. فأليس الخطر خطراً من أي جهة أتى؟!. وهل ثمة خطر يوازي خطر الإلغاء، إلغاء مقومات التجربة الفريدة؟!. وأليس الخطر الآتي من صديق أو شقيق أشد ضيماً من خطر العدو؟!.

الحدّة، التي ظهرت في خطاب الأب عبو وفي الردود عليه، لطفت منها كثيراً زيارة البابا.

زيارة البابا والإرشاد الرسولي (أيار 1997)

منذ مطلع 1994 والتداول كان قائماً عن عزم رئيس الكنيسة الكاثوليكية، رئيس دولة الفاتيكان البابا يوحنا بولس الثاني على زيارة لبنان. ومرّ أكثر من عامين من دون التوصّل إلى تفاهم رسمي بين الفاتيكان وبيروت على موعد الزيارة وبرنامجها. واختلف اللبنانيون على الأسباب، في وقت عكفت "المعلومات الرسمية" في بيروت على ترداد أن للبابا رغبة مزمنة في زيارة لبنان، وعلى تأكيد عدم وجود أي اتفاق بين الكرسي الرسولي والسلطة في لبنان على أي موعد لها علماً بأن الزيارة تبقى واردة.

خارج هذه "المعلومات الرسمية"، التداول الغالب دار حول اعتبار أن عوامل إقليمية حالت دون إتمام الزيارة، وتحديداً سورية. ذلك أن دمشق، الموجودة في لبنان عبر 30-40 ألف جندي سوري إضافة إلى وجودها السياسي (أهل الحكم والتحالفات)، لمست قوة الرهان الذي وضعه المسيحيون اللبنانيون على هذه


البابا يوحنا بولس الثاني مستقبلاً الرئيس الحريري

الزيارة واستغلالها لتحسين موقعهم في العلاقة معها (أي سورية). وعلى هذا الاعتبار بُني اعتبار آخر مفاده أن دمشق وجّهت رسائل، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر عبر شخصيات لبنانية، جعلت البابا يصرف النظر عن الزيارة أو على الأقل يرجئها، خاصة وأن أعمال السينودوس من أجل لبنان كانت قد انتهت في كانون الأول 1995.

مثل هذا التداول، المقرون بشتى الاعتبارات، استمرّ حتى الأيام الأخيرة التي سبقت تنفيذ الزيارة فعلاً في أيار 1997. ذلك أن تخوفاً جدياً استمرّ يتحكّم ببعض "المتشائمين" من أن الزيارة لن تتم، وبأن سورية وحلفاءها اللبنانيين سيحولون دون الزيارة في اللحظة الأخيرة.

لكن ثمة مَن أكّد حصولها هذه المرة وبنى تأكيده على جملة اعتبارات: اتفاق رسمي وتفصيلي على موعد الزيارة ومدتها وبرنامجها حصل بين السلطة في لبنان والفاتيكان، وقد أعلن ذلك في بيان رسمي في بيروت والفاتيكان؛ بعض المسلمين اللبنانيين لم يرفع، هذه المرة، الصوت احتجاجاً على الزيارة كما كان يحصل في السابق، لا بل ان تصريحات مرحّبة بالزيارة ومجمعة على إيجابيتها بالنسبة إلى لبنان صدرت عن معظم المرجعيات الدينية الإسلامية وكذلك القيادات السياسية؛ سورية "أعطت الضوء الأخضر" للزيارة البابوية عندما زارها وزير خارجية الفاتيكان المونسنيور توران (ربيع 1997). "والهدف الأبرز لهذه الزيارة كان الاتفاق على مضمون الزيارة وعلى حدودها بحيث لا تزعج سورية ووضعها في لبنان ولا وضع النظام اللبناني المتحالف معها. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى دور إيجابي لعبته سورية بعد اتفاقها مع توران على صعيد "منع" عدد من

التحفظات الإسلامية الأصولية عن الزيارة من التفاعل (...) وهي ما كانت لتلعب هذا الدور أو لتنجح فيه لو لم تأخذ في الفاتيكان مواقف تشبه الضمانات بأن الزيارة لن تكون سياسية بحيث تعيد شحن الوضع الداخلي وتحدث إرباكاً لدمشق، وبأن طابعها العام سيكون دينياً. وهي ما كانت لتلعبه أيضاً أو لتنجح فيه لو لم تحصل من الفاتيكان على تجاوب بأن الإرشاد الرسولي الذي سيوقّعه البابا في لبنان والذي هو نتيجة حتمية للسينودوس الذي انعقد عام 1995 سيكون أكثر اعتدالاً في لغة بعض بنود الوثيقة التي صدرت عن السينودوس أو بالأحرى عن أعضائه العاملين، وجميعهم مسيحيون ولبنانيون" ("الوسط"، العدد 275، 5 أيار 1997، ص 26).

في 10 أيار 1997 وصل البابا إلى بيروت، وأمضى في لبنان 32 ساعة مثقلة بالمعاني، باللقاءات بالتفجّر الشعبي في استقباله خاصة في يوم 11 أيار وإبان القداس الذي رأسه (أجمعت التقديرات على أن نحو مليون شخص، أي ثلث اللبنانيين، خرجوا إلى استقباله وسماعه وللقائه). والدلالة العظمى للزيارة أن الجمهور الشعبي المسيحي، الذي يعيش احتقاناً كبيراً وكبتاً هائلاً وخوفاً على المصير، وجد طرقه إلى العلن مع زيارة البابا. "فلم يستقبله هذا الجمهور كرأس للكنيسة فحسب، بل أيضاً كرمز للنضال في سبيل الحرية والاستقلال. فالهتافات له، في نبرتها، كانت أقرب إلى صراخ الموجوع ونداء المستغيث وخطاب الرافض" (جورج ناصيف، "النهار"، 12 أيار 1997، ص1).

أحدث خطاب البابا، خطاب الإعتدال والمحبة والحوار، صدمة إيجابية في الأوساط اللبنانية كافة. أما دمشق فتعاملت مع الزيارة، إعلامياً، بكثير من الحياد. لم تعلّق في شكل معلن على الزيارة، في حين اكتفت "مصادر سورية رسمية" بتأكيد طابعها الديني البحت نافية أية أبعاد طائفية لها حاول البعض ترويجها. وأعربت "المصادر" عن الأمل أن تساهم هذه الزيارة في تحقيق أهدافها الرئيسية الواردة تحت عنوان تعزيز الوحدة الوطنية والروابط بين الطوائف الدينية المختلفة في لبنان، مشيرة إلى فشل محاولات البعض استغلالها وحرفها عن أهدافها في مسعى لتكريس الطائفية مجدداً بين صفوف اللبنانيين.

بعد الزيارة ، وفي سياق "تصعيدي" مركّز لمواقفه من لبنان، وفيما كانت زيارته لا تزال الشغل الشاغل للبنانيين وللكثير من الأوساط الإقليمية والدولية، مضى البابا في تثبيت لبنان أولوية مطلقة في اهتماماته موحياً أن ما بدأ مع زيارته التاريخية سيكون موضع متابعة. فبعد يومين من الزيارة بادر البابا إلى مطالبة دول الشرق الأوسط والأسرة الدولية بـ"ضمانات سلام فعلية" في لبنان "الذي عانى طويلاً". وتميّز هذا الموقف بشرح خصائص لبنان "البعيد عن أي تعصّب" ما يجعله "مميزاً عن دول أخرى يتحكم فيها المتطرفون بالحياة الإجتماعية". ووجّه البابا هذا الطلب وحدّد هذا التمييز للبنان أمام نحو عشرين ألف شخص من رعايا وأبرشيات تنتمي إلى دول مختلفة في ساحة القديس بطرس في الفاتيكان (14 أيار 1997).

(الجدير ذكره أن التصعيد العسكري في الجنوب اللبناني عاد إلى الواجهة بعد أيام من الهدوء الذي لوحظ أنه سبق ورافق الزيارة . فشنّت الطائرات الإسرائيلية غارات على مناطق في إقليم التفّاح وقصفت المدفعية عدداً من القرى ومحيطها. كما نفّذت المقاومة الإسلامية - الجناح العسكري لحزب اللّه - عملية ضد موقع اسرائيلي. بخصوص أحداث الجنوب، راجع باب "الجنوب").

وقّع البابا، أثناء الزيارة "الإرشاد الرسولي" (الوثيقة

التاريخية التي توصّل إليها السينودوس من أجل لبنان) ويقع في 38 صفحة من القطع الكبير ويتضمن مقدمة وستة فصول وخاتمة.

عرض الفصل الأول لواقع الكنيسة الكاثوليكية، ولدعوة المؤمنين الكاثوليك، وكل البشر ذوي الإرادات الطيبة، ليشاركوا معاً في بناء المجتمع اللبناني ضمن إطار احترام التقاليد الروحية المتعددة، ولتطلعهم إلى عدالة تكرّس مساواة الجميع أمام القانون. ويخلص البابا، في هذا الفصل، إلى القول:

"أنا عالم بالصعوبات الحالية الأكثر أهمية: الاحتلال الذي يهدّد جنوب لبنان: - الظروف الاقتصادية في البلد: -وجود القوات العسكرية غير اللبنانية على الأراضي اللبنانية: - كون مشكلة المهجّرين لم تحل بصورة كاملة بعد. إضافة إلى خطر التطرّف والانطباع السائد لدى البعض بأن حقوقه مهضومة. إن كل ذلك يغذّي القلق على أن تكون القيم الديمقراطية والحضارية التي يمثّلها هذا البلد موضع مساومة. ونتيجة هذا الواقع فإن اللبنانيين تغرّهم الهجرة، ولا سيّما الشباب منهم (...) إن الأمل موجود وهو يبقى حياً ويدفع إلى العمل على تعزيز القيم الإنسانية في لبنان وهي مصدر غنى لهذا البلد".

في الفصل الثاني عرض البابا للتفكير اللاهوتي حول الكنيسة، جسد المسيح. وفي الفصل الثالث، تكلم عن مفهوم حقيقة التجدّد والنشاط الراعوي في عيش الأسرار وفي تثبيت المسيحيين في إيمانهم، وفي الرسالة الخاصة التي للعائلة. وفي الفصل الرابع يدعو البابا إلى تقوية الاتحاد بين الكنيسة الكاثوليكية في لبنان وبلدان الاغتراب، وإلى الوحدة بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية، وإلى الحوار الإسلامي - المسيحي (الفصل الخامس) في بلد يجب أن يستكشف ويطاول جل جوانب الحياة المشتركة من أجل بناء مجتمع أكثر عدلاً وأكثر أخوّة، كما يجب أن يتواصل على صعيد الحياة اليومية، والعمل، والحياة الإجتماعية حيث يتعلم البشر أن يقدروا بعضهم البعض. ويوضح البابا، إزاء الحوار الإسلامي - المسيحي، بأن المسيحيين والمسلمين عاشوا جنباً إلى جنب وطوال قرون طويلة تارة بسلام وتعاون وطوراً بمواجهة وصراعات، لذلك فإن المسيحيين والمسلمين مدعوون إلى إيجاد الطريق الذي لا بد منه للعيش معاً ولبناء المجتمع من خلال الحوار الذي يحترم أحاسيس الأفراد والطوائف المختلفة. وعلى اللبنانيين ألا ينسوا هذا الاختبار الطويل للعلاقات، وهم مدعوون إلى استعادته من دون ملل من أجل خير الأفراد والأمة بأجمعها. إذ لا يمكن التفكير، بين أشخاص ذوي إرادات طيبة، أن أعضاء مجتمع بشري ويعيش أفراده على أرض واحدة، يمكن أن يخشى بعضهم البعض، أو أن يقفوا بمواجهة بعضهم البعض، أو أن يرفض بعضهم البعض الآخر باسم دياناتهم. ودعا البابا اللبنانيين إلى المحافظة بصورة لا تقبل الضعف على روح الأخوّة بينهم، وإلى بناء نظام سياسي واجتماعي عادل منصف ويحترم الأفراد وكل الميول التي تكونه من أجل بناء بيت مشترك.

في الفصل السادس، "الكنيسة داخل المجتمع"، ذكّر البابا بمكانة الكنيسة داخل المجتمع لأن لرسالتها بعداً اجتماعياً يستوحي الشهادة الإنجيلية . "إن إعادة بناء المجتمع اللبناني ضرورة، من أجل تخطي الأزمة الاقتصادية ومن أجل تكوين مجتمع لا يكون فيه أحد مهمشاً. وفي هذه الروحية يرى الكاثوليك في لبنان أن عليهم أن يعملوا بثقة مع أشقائهم، وخصوصاً في مجال خدمات التربية والصحة والإعلام، وكذلك في مجال الحياة السياسية



قيادات دينية وبحث حول هواجس اللبنانيين

(...) وفي هذا المجال الأخير - الحياة السياسية - ليس على الكنيسة أن تلتزم مباشرة، إلا أن المؤمنين العلمانيين الذين ليس بإمكانهم مطلقاً أن يتراجعوا أو يتنازلوا عن المشاركة في السياسة، إنما ينجزون خدمة حقيقية للإنسان وللمجتمع الوطني".

"حقوق الإنسان" كان موضوع النداء الذي ختم به البابا "الإرشاد الرسولي"، معتبراً إياها "العنصر الأساسي لدولة القانون"، وداعياً المواطنين اللبنانيين بمجملهم حتى يعملوا كل ما في وسعهم كي تكون حقوق الإنسان محترمة بشكل كامل. وعاد مجدداً داعياً الى إلى الوحدة وإنجاح تحدّي المصالحة والأخوّة والحرية: "إن الاختلافات والخصوصيات داخل المجتمع، وكذلك تجارب التمسّك بالمصالح الشخصية أو الطائفية يجب أن تتراجع إلى المكانة الثانية (...) إن لبنان، ولأنه مكوّن من طوائف مختلفة، فهو بمثابة أرض مثالية". وأشار إلى أنه سمع الممثلين المسلمين، أثناء السينودوس، يؤكّدون أن لبنان من دون المسيحيين لن يكون لبنان. وآخر كلمات الإرشاد الرسولي كانت دعوة البابا إلى تجدّد راعوي حقيقي، وإلى التزام متين أكثر في المجتمع. وقال: "إن اللبنانيين مدعوون إلى إنجاح تحدّي المصالحة والأخوة لكي يستعيدوا كلهم الرجاء. عند ذلك ينبت الشعب مثل النخيل . وينمو مثل أرز لبنان".

أحدثت الزيارة، والإرشاد، للتو، دينامية سياسية ووجدانية، خاصة على صعيد العمل الراعوي الكاثوليكي وبالأخص في صفوف الشبيبة.

لكن الصدمة أو الدينامية السياسية - الوجدانية (على الصعيد الوطني العام) بدت متلاشية بعد شهور قليلة من الزيارة، رغم أن هذه المبادرة الفاتيكانية التاريخية التي حملت في عناوينها الوطنية اللبنانية، ملامح إنقاذية، وقوبلت بترحيب إسلامي لا يقل حماسة علنية عن العناية المسيحية بها.

أجملت "النهار" (15 أيار 1998، ص6) ما آلت إليها الزيارة

وما بقي من الإرشاد الرسولي في ذاكرهما الأولى، بما يلي:

في الميدان الكنسي شُكّلت لجان عمل ونظّمت ندوات وأطلقت مبادرات. ولكن نتائجها بقيت، إما قيد الدرس أو محدودة مقارنة بـ "الثورة التجديدية" التي أطلقها الإرشاد على مستويات عدة ترتبط بالمفاهيم والعلاقات وقطاعات المجتمع المختلفة.

أما في الميدان السياسي الوطني فإن الصحوة التي أحدثها هذا الرجاء (والإسم الرسمي أو العنوان كان: "الإرشاد الرسولي رجاء جديد للبنان") سرعان ما اغتيلت بعدما تلاشت مفاعيل "الصدمة الأولى" وبروز مؤشرات أوحت أن العوامل التي أجهضت اتفاق الطائف وساهمت في الانقلاب عليه تجعل من الإرشاد مجرد "وثيقة" أو نص مؤجل.

الحوار الإسلامي - المسيحي كان أكثر حيوية قبل الإشارد وصار أقل حرارة بعده لأنه تحوّل "حواراً" تحت المعاينة".

الحوار بين السلطة والمسيحيين استمرّ ممنوعاً (يُلاحظ أنه وحتى - صيف العام 2001- لا يزال الحكم يدير ظهره لكل دعوة من أجل أن ترعى الدولة حواراً أو مؤتمراً وطنياً) ولم تؤد محاولات تحريكه إلا إلى مزيد من قفل الأبواب في وجهه.

الحوار بين المسيحيين وسورية انتهى قبل أن يبدأ لأن "الحوار هو بين دولتين" (حتى - صيف 2001). ولا مكان للطوائف في العلاقة بين الدول.

وبعدما أقفلت أبواب الحوار، الذي حضّ عليه الإرشاد، صارت مضامينه الأخرى أسيرة الواقع السياسي المأزوم. ما عزّز أنصار "النداء الأخير" عند المسيحيين وعزّز ممانعة بعض المسلمين في ملاقاة الروح الجديد الذي أطلقه الإرشاد .

ومن يعاين الخطاب السياسي لأطراف الحكم والآخرين يكتشف حجم التجاهل لـ "وصايا" الوثيقة التأسيسية التي تضمنّها الرجاء.

وثمة من يقول، في هذا السياق، ان حكم الطائف لن يكون أميناً (وليس بمقدوره) للوثيقة ولن يجعلها رافعة وطنية لترميم الحياة السياسية ورفدها بدينامية قادرة على جبه المشكلات وتصحيح الاختلال والوصول إلى وفاق وطني حقيقي (وهذا ما ثبت فعلاً وبوضوح جلي حتى بات كل لبناني، ولو في أنأى قرية لبنانية، يتساءل عن السر الكامن وراء عدم مبادرة الدولة لرعاية كل حوار أو مصالحة حقيقية: وليس هذا فقط، بل عرقلتها لكل إمكانية إجراء مثل هذا الحوار أو المصالحة، رغم الدعوات المتكررة لذلك، ومنها دعوات أطلقها بعض أهل النظام نفسه، وفي مقدمتهم وليد جنبلاط).

مستقبل المسيحيين اللبنانيين (مناقشة)

زخّمت زيارة البابا من حديث "وجود" أو "قضية" المسيحيين اللبنانيين، كأقلية في العالم العربي الإسلامي، وتكاثرت الدراسات حولها وتوّجت (صيف 2001) بصدور كتاب "هواجس المسيحي اللبناني، مقالات وحوارات" (منشورات دار بيسان) يجمع مقالات كل من: هيام ملاط، جورج صبرا، حبيب بدر، جبران تويني، وائل خير، فريد الخازن وسيمون كرم، الذين اتفقوا على النقاط التالية:

1- اعتراف بتضاؤل الوجود المسيحي في لبنان نتيجة الهجرة والتجنيس والأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

2- الإقرار بتقلص الدور الاقتصادي والثقافي والسياسي المسيحي.

3- تأكيد الإحساس بالغبن والخيبة اللذين يعانيهما المسيحي اللبناني.

4- وكل ذلك رغم دور المسيحي الطليعي وتضحياته وانخراطه الايجابي في قضايا العرب الكبرى.

وقد داخلت هذه النقاط المشتركة آراء، أبرزها:

هيام ملاط : إن هجرة المسيحيين المتعاظمة يوماً بعد يوم (من لبنان ومن الشرق عموماً) هي في الحقيقة انسحاب لا يبرّره العوز أوالخوف أو الاضطهاد. وثمة خطاب إسلامي قد ينجح في معالجة هذه المشكلة الحقيقية، وهي مشكلة بالنسبة إلى المسلمين أيضاً لأن المجتمعات الإسلامية ستخسر، بانسحاب المسيحيين، عنصر التفاعل الحضاري.

جورج صبرا: إن مكمن التحدّي، في هذه المشكلة، هو النجاح في بناء وطن "متعدد ثقافياً موحّد سياسياً".

حبيب بدر: ليس هناك مانع وطني أو قومي أو سياسي أو فلسفي أو عقائدي أو حتى ديني يحول دون الاستثمار الإيجابي للطائفية المتجذرة في الشرق في سبيل انشاء مجتمع صحيح ودولة حديثة. ومن الهواجس المقلقة، لدى بدر، وغيره من الكتاب، مسألة نهائية الكيان اللبناني ومشروع الدولة الإسلامية الذي يمكن أن يمثّله انتصار حزب اللّه وتحوّل المسيحيين معه إلى ذميين أو مواطني درجة ثانية.

جبران تويني: المسيحي اللبناني خائف ويجب إزالة هذا الخوف، لأنّ "إذا زال مسيحيو لبنان، لن يكون هناك لبنان".

وائل خير: إن "قتل المسيحية في لبنان كان بالاقتتال الداخلي بين العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع. أما وثيقة الوفاة وحصر الإرث وتوزيع التركة فقد تعهدتها وثيقة اتفاق الطائف".

فريد الخازن: إن التراجع في الدور المسيحي ليس مرتبطاً بالحرب اللبنانية أو بانتهائها، وانه في حقيقته عائد إلى تراجع ديموغرافي بدأ مع بداية القرن العشرين بفعل الهجرة التي تختلف بين قطر عربي وآخر تبعاً للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية. ولهواجس المسيحي اللبناني ما يبرّرها: القوانين الانتخابية منذ بدء تطبيق اتفاق الطائف، الزعامات الأساسية تمثّل الطوائف الأخرى في السلطة التنفيذية (والتشريعية) في حين أن المسيحيين تمثّلهم زعامات لا قواعد شعبية لها. مرسوم التجنيس الذي شكّل انقلاباً ديموغرافياً لمصلحة المسلمين. إضافة إلى التعامل المتحيز وتراجع الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان...

سيمون كرم: ركّز على الهاجس الأهم: "نهاية الوطن اللبناني".

ثمة وجهة نظر مهمة من حيث أن كثيراً من اللبنانيين، من المسيحيين والمسلمين، مقتنعون بها، وتعود في جذورها، كما في رؤاها، إلى فكر أحزاب ومنظمات ما كان يسمّى، قبل الحرب وأثناءها، "الحركة الوطنية" (اليسار اللبناني)، أعاد طرحها، ناقداً الكتاب المذكور، كرم الحلو (كاتب لبناني، "الحياة"، 25 تموز 2001) في قوله:

"يبقى الكتاب (هواجس المسيحي اللبناني) في خطه العام أسير هواجس طائفية التي قد يكون لها بعض المشروعية نتيجة ما هو سائد في لبنان والمنطقة، إلا أن باعثها الأساسي هو صيانة المعادلة بين الطوائف اللبنانية، تلك التي جهد النظام الطائفي في لبنان إلى الإبقاء عليها من دون جدوى منذ نظام القائمقاميتين إلى نظام الطائف. وسيظل المسيحي اللبناني في قمقم مخاوفه وهواجسه والمجتمع اللبناني مهدداً بالحرب الأهلية المتجددة طالما بقي مهيمناً هذا النظام الطائفي المتناقض في العمق مع حقوق الإنسان.

"إن الرهان على النظام الطائفي لم يجلب للمسيحي اللبناني ولا لسواه إلا الأزمات المتجددة

والانزلاق المتواصل نحو الآفاق المسدودة. ولقد كانت تجربة غيتوات الحرب الطائفية، بممارساتها المنافية لحقوق الإنسان والقمع الذي فرضته حتى على رعاياها بالذات، شاهداً حياً على أن لا مستقبل للمسيحي ولا للمسلم اللبناني إلا في الدولة الوطنية المدنية الي تتعامل مع مواطنيها من مبدأ المواطنة لا تبعاً لانتمائهم الطائفي.

"إن المحاولات التي بذلت قبل الحرب اللبنانية، وفي خلالها وبعدها لأدلجة التميّز الطائفي التي ما انفكّت تعصف بعالمنا المعاصر من دون هوادة منذ ثمانينات القرن العشرين إلى الآن. فالهجرة التي جاءت في مقدمة "هواجس المسيحي اللبناني" ليست خصوصية مسيحية وإن تكن أكثر حدة لدى المسيحيين بفعل علاقاتهم التقليدية مع الغرب وانفتاحهم عليه منذ قرون. بل إنها طاولت الطوائف اللبنانية الأخرى بنسب متقاربة على ما أشارت إليه دراسة لبطرس لبكي في "المستقبل العربي" 2/ 2001 .2

"إن الهجرة من لبنان ومن العالم الثالث كله هي الظاهرة الرديفة لعولمة متوحشة تحيل شعوب هذا العالم إلى الفقر والأمية وانسداد سبل البقاء والاستمرار. والعولمة ذاتها هي التي تهدّد الكيانات الصغيرة وتسوقها بلا رحمة إلى أنماطها الاقتصادية والثقافية بحيث لم يعد في الإمكان مقاومتها من دون الانخراط في تكتلات واتحادات إقليمية أو قومية على قاعدة الحد الأدنى من القيم والمصالح المشتركة. وفي قيام الاتحاد الأوروبي مثل ساطع على ذلك".

أحداث 1998

فتح "المعركة" الرئاسية وكشف حساب بإنجازات عهد الهراوي وأخطائه

استُهلّ العام 1998 على وقع كلمة الرئيس الياس الهراوي في قداس عيد الميلاد (25 كانون الأول 1997) في بكركي وأسه البطريرك الماروني نصر اللّه صفير. قال، في ختامها مشيراً إلى الكرسي التي جلس عليها: "إن هذه الكرسي ستكون لغيري في الميلاد المقبل إن شاء اللّه لأننا في بلد ديمقراطي". وفي معرض كلمته نظر إلى البطريرك وخاطبه قائلاً: "يطالب صاحب الغبطة دائماً بالحرية، وهو محق في ذلك. لكني أعتقد بأننا لم ننضج سياسيا واجتماعياً بما فيه الكفاية لكي نستفيد من الديمقراطية (...) الحرية التي نريدها لجنوب لبنان وبقاعه لا تستكمل إلا بخروج القوات الاسرائيلية. ولتتأكد يا صاحب الغبطة، أنه عندما يتحرر جنوبنا وبقاعنا الغربي، عندئذ لا نعود بحاجة إلا لأن يكون لدينا استقلالنا وحريتنا". بهذا اعتبر الهراوي أن العوائق التي تحول دون تحقيق الاستقلال الناجز هي الاحتلال الإسرائيلي الذي يؤخّر عملية تنفيذ الوعد السوري بإعادة انتشار القوات السورية.

أدخل هذا الخطاب اللبنانيين، ومعهم المرشحين الرئاسيين (عدد من الشخصيات المارونية كالعادة) ومختلف الشخصيات والزعماء اللبنانيين، في دائرة



الهراوي :لم ننضج سياسيا

حديث "الرئيس المرتقب"، كما في دائرة ثانية متصلة مباشرة بالأولى: ماذا تريد سورية ومَن تريد؟ وطال الحديث، ومضت الأشهر الطويلة، حتى ومضى الصيف واقترب جداً الموعد الرئاسي. وسورية على غير عادتها، لم تقل كلمتها الفصل في الموضوع. وتناقلت الأنباء، في الأثناء، أن اللواء الركن غازي كنعان أرسل إلى دمشق ملفاً ضخماً تضمّن المعلومات التي

يجب أن يطّلع عليها الرئيس حافظ الأسد، بما فيها سيرة كل مرشّح ونهجه السياسي. وقد تردّد في بيروت أن الملف تضمن الأسماء التالية: قائد الجيش العماد إميل لحود، الوزير جان عبيد، النائب نسيب لحود، الوزير إيلي حبيقة، النائب بيار حلو، الوزير ميشال غانم،حاكم البنك المركزي رياض سلامة،النائب بطرس حرب، النائب بيار دكاش، مخايل الضاهر والوزير فوزي حبيش.

حديث التمديد للرئيس الهراوي، أقله لسنة واحدة، لم يُستبعد؛ والمنطق الذي روّج لهذا الأمر استند على أن هذه المدة القصيرة لا تعتبر صدمة للشعب الذي ينتظر التغيير، وعلى أن الوضع ا لإقليمي المتفجّر لا يسمح لسورية بتطبيق فترة إختبار، الأمر الذي يشجّعها على التمديد سنة واحدة بانتظار إعداد خليفة للرئيس الهراوي في ضوء الأوضاع الإقليمية التي قد تصبح أكثر جلاءً خلال هذه السنة.

"المرشحون الموارنة" الذين وردت أسماؤهم في "الملف" أخذوا ينتقون عباراتهم بعناية فائقة.

الرئيس عمر كرامي، اعترف، على رغم دنو الموعد الرئاسي، بأن صورة الانتخابات لم تتوضح بعد في ذهنه.

الرئيس رفيق الحريري حدّد مواصفات الرئيس بثلاث: أن يكون صديقاً لسورية، ومقبولاً من المسلمين ومرضيّاً عنه من المسيحيين.

الرئيس سليم الحص طالب بـ "رئيس ينشر مناخ النظافة والعدالة والقيم في وقت يستشري الفساد في الإدارة والمجتمع، ويخبو مبدأ المحاسبة ، ويهتزّ نظام القيم أمام هجمة المادة بحيث أصبح الجشع سمتاً وصراطاً".

الوزير وليد جنبلاط طالب برئيس يمنع انزلاق البلاد إلى الهوة وإنقاذ نفوذ رئاسة الجمهورية ومجلس النواب "لأن الدولة أصبحت جزءاً من الاستملاكات الخاصة".

في الأسابيع الأخيرة من موعد الانتخابات الرئاسية، أجمع "المراقبون على القول بأن قرار الاختيار لن يتخذ إلا في آخر شهر من نهاية المدة الدستورية. ومع أن دور الاقتراح الذي أُعطي سابقاً للولايات المتحدة قد جُيّر إلى فرنسا، إلا أنه من المؤكّد أن سورية لا تقبل بمشاركة أي فريق في قرار يتعلق بأمنها القومي. ويسود الاعتقاد في دمشق بأن التغيير الذي شهدته القيادة السورية، يجب أن ينسحب على لبنان أيضاً، لأن خطورة التقيّح السياسي والاهتراء الاقتصادي ستدعم مخططات التفجير..." (سليم نصّار، "الحياة"، 15 آب 1998).

وعرفت الأشهر الأخيرة في عهد الهراوي، الذي تنتهي ولايته في 24 تشرين الثاني 1998، سيلاً من المديح له اشترك فيه كل العاملين تحت السقف السوري من موالين ومعارضين. الأمر الذي ترك انطباعاً لدى اللبنانيين أن تمديداً ثانياً للرئيس لن يحصل، وإن سورية لا تريد أن يبدو العهد المقبل مناقضاً للعهد المنقضي. واتفق المادحون في تعداد الإنجازات التالية:

- إرساء الأسس الصحيحة والثابتة للعلاقة المميزة بين لبنان وسورية التي نصّ عليها اتفاق الطائف، والسمة الأساسية لهذه العلاقة التكامل والتنسيق والتعاون بين البلدين.
- اقتران هذه السمة بسمة أخرى هي اعتراف سورية بنهائية الكيان اللبناني وباستقلاله وسيادته، وهو أمر كان دائماً موضع شك عند جهات لبنانية عدة. وقد تمّ ذلك بصورة مباشرة بقول الرئيس حافظ الأسد أكثر من مرة، وخصوصاً في حفل توقيع "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق"، إن اللبنانيين والسوريين شعب واحد في دولتين مستقلتين.
- قرار الهراوي إزالة تمرّد العماد ميشال عون، وما يضاعف من أهمية هذا القرار (والإنجاز) تردد مسؤولين



العماد اميل لحود الاوفر حظاً

في حكومة الهراوي في اعتماد الخيار العسكري مع عون.

- حل الميليشيات العسكرية وجمع الأسلحة.
- سيطرة الدولة على المخيمات الفلسطينية. وقد أثار هذا القرار في حينه تردداً عند بعض الوزراء مشابهاً للتردّد الذي أثاره قرار إزالة تمرّد عون. لكن الهراوي لم يأبه لذلك، واعتمد على الجيش وكذلك على دعم الرئيس الأسد.
- الاستعانة برفيق الحريري رئيساً للحكومة الذي نجح في إرساء أسس استقرار نقدي معقول، والذي كاد أن ينجز بنية تحتية سليمة وكاملة رغم "الكلفة الباهظة".

في مقابل هذا الكشف بالإنجازات، طرح كشف بالأخطاء التي حجبت فداحتها الإنجازات وأثارت نقمة شعبية:

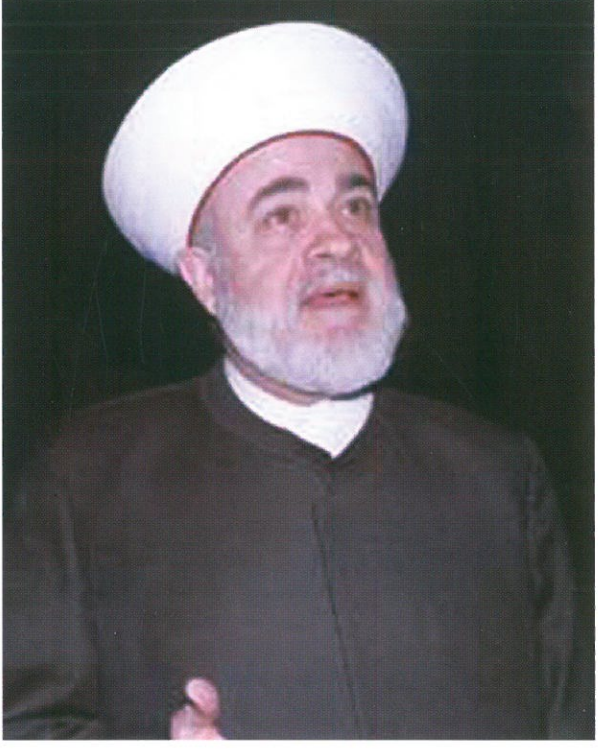
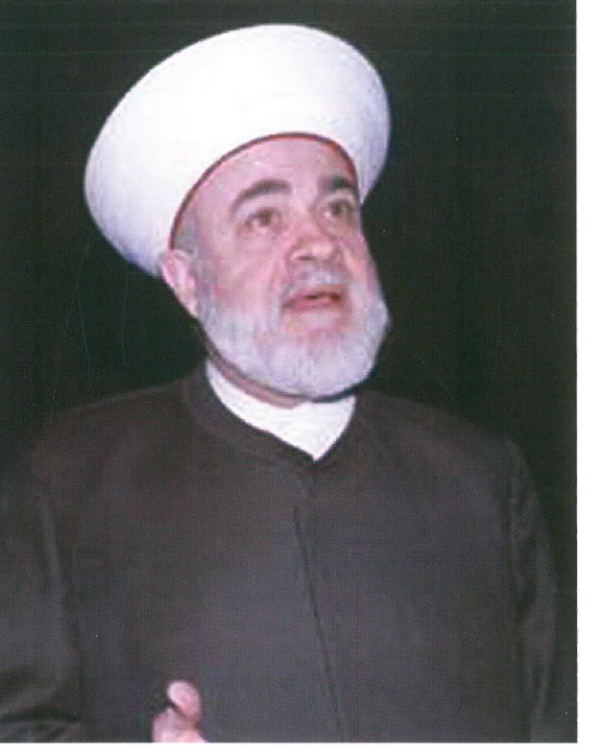
- بقاء "جزر أمنية" فلسطينية في الجنوب، وتفسير ذلك بربطه بالبعد الإقليمي لم يكن مقنعاً كثيراً.
- كذلك "جزر أمنية" لبنانية (حزب اللّه) لم يقدم الهراوي تفسيراً كافياً لها، على أساس أنها ليست ميليشيا، وأن عملها محصور في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. فقد لاحظ الكثيرون أنه كان على شيء من الإرتباك إزاء هذا الأمر.
- فشله، مثله مثل غيره من أركان النظام، في إقامة دولة المؤسسات والقانون، وانخراطه في لعبة "الترويكا" التي أساسها المحاصصة على قاعدة المصلحة الشخصية وما جرّته من هدر وفساد وإفساد.
- عدم استيعابه للمسيحيين المهزومين عسكرياً (في نهاية الحرب)، فاستمرّ شعورهم بالهزيمة نتيجة لمختلف أوجه الأداء الرسمي إزاءهم.
- محاولته خلق أعراف جديدة تجاوز الدستور، ما أزعج فئات لبنانية كثيرة كان يمكن أن تنتقل إلى ردات فعل لولا الكابح السوري. ومحاولاته هذه كانت في أغلب الأحيان لإظهار "مارونيته" وحرصه على "الدور الأول" للرئيس رغم الدستور الجديد، وكثيراً ما كان يلجأ، في هذا السياق، إلى طرح موضوع "التعديلات الدستورية". لكن سرعان ما كان يتبيّن أن الأمر لا يعدو كونه من منطلق نكاية أو خلاف بينه وبين ركني الترويكا الآخرين، رئيس مجلس النواب نبيه بري أو رئيس الحكومة رفيق الحريري.
- تغطيته للمسؤولية السورية (المعترف بها دولياً وإقليمياً) في عدم تنفيذ اتفاق الطائف نصاً وروحاً، وللتجاوزات السورية في مواضيع عدة، كمسألة المخطوفين والمفقودين، ومسألة العمالة السورية في لبنان، ومسألة عدم التكافؤ في التعامل التجاري...
-عمله على تمديد ولايته لمرة ثانية رغم ما كان أعلنه في بكركي يوم عيد الميلاد في 25 كانون الأول 1997، ورغم الإرادة الشعبية الجارفة والمتلهفة لرؤية رئيس جديد.



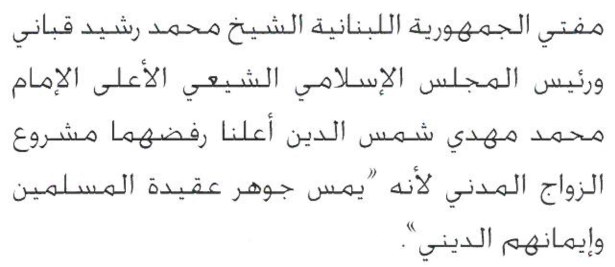
البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير

مشروع قانون الزواج المدني ومسألة إلغاء الطائفية السياسية

في آذار 1998، طرح رئيس الجمهورية مشروع قانون الزواج المدني الاختياري، وأقرّه مجلس الوزراء بأكثرية 21 صوتاً في مقابل رفض خمسة وزراء ورئيس الحكومة رفيق الحريري وامتناع وزير واحد عن التصويت هو سليمان فرنجية. ومع ذلك أوقف هذا المشروع بسبب ما أثاره من زوبعة طائفية وسياسية هددت السلم الأهلي. وأجمعت المرجعيات الدينية الإسلامية على رفضه، كما أعلن البطريرك الماروني نصر اللّه صفير (22 آذار 1998) رفض المشروع معتبراً أنه "خروج على تعاليم الكنيسة"، وواضعاً موقفه في إطار التضامن مع المراجع الإسلامية في رفضها لهذا المشروع. وقال: "تقضي المساواة أمام القانون في لبنان بالوقوف في هذا المجال إلى جانب إخواننا المسلمين". وكان

الشيخ محمد رشيد قباني



مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني ورئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام محمد مهدي شمس الدين أعلنا رفضهما مشروع الزواج المدني لأنه "يمس جوهر عقيدة المسلمين وإيمانهم الديني".

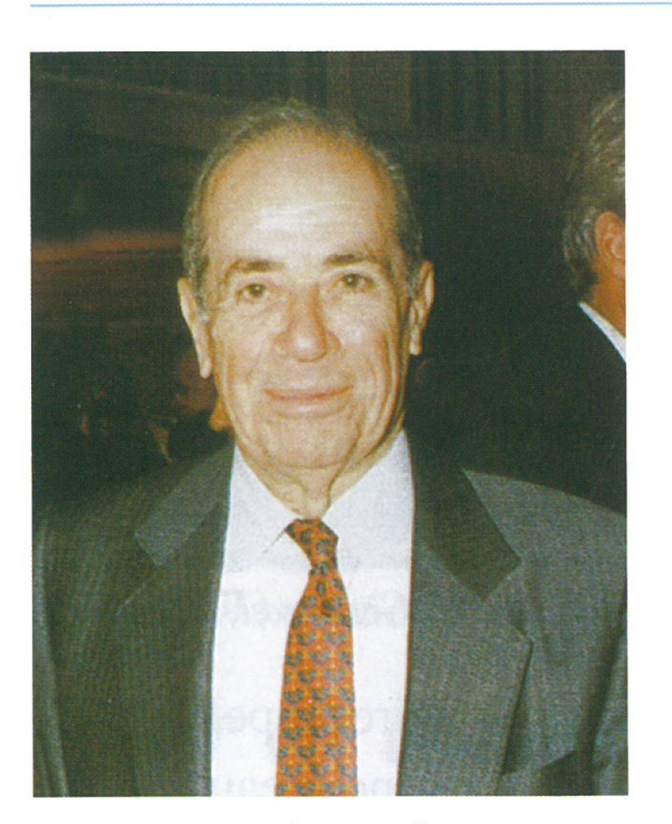
فكرة اعتماد الزواج المدني الاختياري ليست جديدة في لبنان، ولم يكن الرئيس الهراوي أول مَن طرحها. ففي الخمسينات طالب المحامون، بينهم عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده، بإصدار قانون يشرّع الزواج المدني الاختياري. فقامت معارضة قوية في وجههم اجتمعت فيها المؤسسة الحاكمة والمؤسسات الدينية المسيحية والإسلامية. أعلن المحامون إزاءها إضراباً عاماً شلّ القضاء طوال ثلاثة أشهر، لكن دون نتيجة.

النخب الثقافية والسياسية، ومعها الأحزاب

الشيخ محمد مهدي شمس الدين

العلمانية خاصة الشيوعي والسوري القومي الاجتماعي، استمرّت في إثارة الفكرة لكن من دون أثر يذكر لدى أوسع الفئات الشعبية المسيحية والإسلامية. وعندما اندلعت الحرب (1975) غاب موضوع الزواج المدني عن التداول خصوصاً بعدما اتخذت هذه الحرب طابعاً طائفياً.

عندما انتهت الحرب، تضمّن اتفاق البرلمانيين في الطائف بنداً ينص على آلية إلغاء الطائفية السياسية بعد أول مجلس نيابي مختلف. لكن أحداً من المسؤولين أو من الطبقة السياسية أو الدينية لم يطرح ضرورة المباشرة بتنفيذ بند إلغاء الطائفية السياسية. ولم يكن العمل الكامن وراء ذلك تفاقم الطائفية عند اللبنانيين وتحويلها مذهبية فقط بل كان نوعاً من التواطؤ الضمني بين الأطراف اللبنانية كلها وممثليها، سواء الذين في السلطة أم خارجها فضلاً عن مرجعياتها الدينية. وقد رأى المحللون أن نقاطاً عدة تقف وراء هذا



العميد ريمون اده

"التواطؤ – التسوية" الذي ارتضاه الجميع رغم نص دستور الطائف عليه:

– الموقف المسيحي العام بعنوانه العريض: لماذا إلغاء الطائفية السياسية فقط من دون إلغاء الطائفية في الدولة؟ أليس في ذلك مصلحة للمسلمين دون المسيحيين؟

– غياب الوفاق الوطني الفعلي الذي أسهم فيه عدم اكتمال تطبيق اتفاق الطائف، أو تطبيقه اجتزاءً.

– الانشغال الكامل لأركان النظام، وتحديداً الترويكا، بمصالحهم على حساب مصالح الوطن. ويذهب المحللون إلى حد اعتبار أن ما جرى في جلسة مجلس الوزراء التي بحثت في مشروع قانون الزواج المدني والاختياري (آذار 1998) لم يكن نتيجة إيمان الرئيس الهراوي (الذي طرح المشروع) بالعلمانية وتحديداً بالزواج المدني، ولا نتيجة إيمان الرئيس بري بإلغاء



المطالبة بالزواج المدني تمهيداً لإلغاء الطائفية السياسية

الطائفية السياسية، بل نتيجة صراع بين الرؤساء الثلاثة على الموقع الأول لكل منهم.

- أما ما لوحظ من عدم إقدام سورية على أي مبادرة في الموضوع رغم أن نظامها السياسي هو الأقرب بين الأنظمة العربية للأخذ بمبادئ العلمانية، فمردّه الأساسي إلى خطورة الموضوع وحساسيته، إذ لا يعرف أحد كيف يمكن الاستمرار بطرحه وإيجاد الحل في ظل رفض إسلامي للزواج المدني يقابله رفض مسيحي لإلغاء الطائفية السياسية. فليس من مصلحة سورية كسر إرادة معظم هؤلاء خشية تحوّل لبنان عن اقتناع لدى البعض وعن اضطرار لدى البعض الآخر ضدها مع ما يثيره ذلك من احتمال استعماله من اعدائها وأعداء لبنان.

بعد انتخاب الرئيس إميل لحود، وقبل 26 يوماً من انتهاء ولاية الرئيس الهراوي، وجّه الأخير (28 تشرين الأول 1998) رسالة إلى المجلس النيابي يحضه فيها على الشروع في تشكيل الهيئة الوطنية عملاً بمضمون البند (ز) من وثيقة الاتفاق الوطني، ومهمتها درس الطرق الكفيلة لإلغاء الطائفية. ومما جاء في الرسالة: "... انني أتطلع إلى إلغاء الطائفية من جذورها حتى نستأصل أسباب التناحرات المذهبية المتلاحقة في مجتمعنا وعلى أرضنا...".

الانتخابات البلدية والاختيارية (أيار - حزيران 1998)

بعد تأجيل متواصل لمدة 35 سنة (آخر انتخابات بلدية جرت في العام 1963) بسبب "الظروف الأمنية" جرت هذه الانتخابات في أيار - حزيران 1998. ولم تشمل كل المدن والبلدات والقرى بسبب ظروف استثنائية

كانت تعيشها بعض المناطق مثل الشريط الحدودي الخاضع للاحتلال الاسرائيلي ومثل عدد من قرى الجبل والساحل التي لم يعد أبناؤها أو معظمهم إليها بعد التهجير (عادت وجرت، بعد التحرير، في الشريط الحدودي وفي منطقة جزين، في أيلول 2001).

ظل اللبنانيون يعتقدون أنها لن تجرَ حتى الأيام القليلة السابقة على إجرائها فعلياً، إذ كانت حكومات الطائف تحدثت كثيراً عن إجرائها في الماضي، اتخذت في مرحلة معينة قراراً بإجرائها ثم أرجأتها سنتين، كما انها حاولت إرجاءها مرة ثانية في مطلع ربيع 1998 إلا أن المجلس الدستوري عطّل محاولتها. ومن الطبيعي أن تثير هذه الانتخابات السؤال عن الموقف السوري إزاءها ولماذا سمحت سورية بها.

من مجمل ما قاله المراقبون والمحللون لهذا "السماح" يمكن استخلاص النقاط التالية:

- طرح اسرائيل، بما يشبه الحملة، لموضوع تنفيذ القرار 425، ما قد يشكّل "اختراقاً سياسياً" للبنان. فرأت سورية إشغال اللبنانيين بالانتخابات، والانفتاح، من خلالها، على المعارضة. هذا إضافة إلى أن دمشق باتت مقتنعة بأن فوز أخصامها بعدد من المجالس البلدية لن يغير في الواقع شيئاً لأنهم موجودون أصلاً. ولأن اشتراكهم يُظهر مدى حجمهم الحقيقي من جهة، ويساعد على تنفيس الاحتقان الذي يشعرون به والذي قد تتضرر منه هي بالذات من جهة ثانية.

- التجاوب مع دعوات المجتمع الدولي (وخاصة الولايات المتحدة) الداعي إلى تعميق الممارسة الديمقراطية في لبنان. فكان إجراء هذه الانتخابات، في نظر سورية، أبلغ رد على اتهامات معاونة رئيس اللجنة الخارجية في الكونغرس الأميركي (هيلمز) التي زارت بيروت في مطلع 1998، واتّهمت المسؤولين بتعطيل العمل الديمقراطي ومصادرة القرار الوطني لمصلحة دمشق.

- "استندت سورية أيضاً إلى اقتناع بضرورة تكريس توازنات معينة في لبنان بين المرجعيات السياسية والأحزاب والطوائف والمذاهب. وهو توازن ضروري للبنان، مثلما هو ضروري لسورية، لأنه يجعل أطرافه في حاجة إليها ويحول دون استئثار قطب سياسي أو مرجع رسمي أو حزب ديني بطائفة أو بمذهب أو بمحافظة أو بمدينة، وتالياً دون نجاح أي من هؤلاء في مناقشة سياسة سورية في لبنان، وفي التجرؤ على الاعتراض وربما لاحقاً في رفضها" (سركيس نعوم، "الوسط"، العدد 22.334 حزيران 1998، ص 30-31).

وجرت الانتخابات البلدية والاختيارية، وشارك فيها معارضو الطائف أنفسهم (التيار الوطني الحر بزعامة العماد ميشال عون) وباقي الأحزاب والزعامات المسيحية المعارضة التي قاطعت الانتخابات النيابية السابقة لأن الدولة، بنظرهم، لا تملك حق السيادة الوطنية ولا حرية القرار السياسي. لكن مشاركتهم في هذه الانتخابات البلدية عزوها إلى جملة أمور: يأسهم من الساحة ضد التيار بعدما خذلتهم الدول الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا من جهة، واعتبارهم، من جهة ثانية، أن السلطات الرسمية الضاغطة لا تملك، في الانتخابات البلدية والاختيارية، هامشاً واسعاً للتدخّل، إذ ينحسر نفوذها جداً على صعيد القرى والأحياء والعائلات. لذلك اعتبر زعماء المعارضة المسيحية أن اختبار الانتخابات البلدية يمثّل التحدّي الحقيقي لأظهار الشعبية التي يتمتعون بها.

وثمة تفسير آخر لأسباب مشاركة المعارضة المسيحية هذه المرة مؤدّاه أن دمشق هي التي أوحت لقيادة هذه المعارضة بأن عملية الانفراج السياسي ستكون امتداداً لعملية الإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية (كانت دمشق، قبل

موعد الانتخابات. أفرجت عن دفعة منهم)، وأن الأحاديث الإيجابية المنفتحة التي أدلى بها الرئيس أمين الجميّل والعميد ريمون إده والعماد ميشال عون ستترجم بلغة الاستيعاب والمشاركة الفعلية. وقد ربط المراقبون ذلك بـ "ملفات التحديث" التي كان بدأ يستلمها الدكتور بشّار الأسد في سورية.

جرت الانتخابات البلدية والاختيارية، إذاً، وخاضتها القوى المسيحية المعارضة، كما سائر القوى الفاعلة. وأسفرت نتائجها عن ضعف نسبي لتيار العماد عون قياساً على ما كان عليه من سيطرة على الساحة الشعبية المسيحية قبل سنوات. فسقط مرشحوه في العاصمة، ولم يحققوا نتائج باهرة في مناطق أخرى. لا بل أن "التيار الوطني" الذي كان جمع تيار عون مع حزب الوطنيين الأحرار ومناصري أمين الجميّل، فرطته الانتخابات عملياً على رغم استمراره نظرياً. وشارك حزب الوطنيين الأحرار بشخص رئيسه دوري شمعون في انتخابات دير القمر البلدية وفي الانتخابات الاختيارية في العاصمة على رغم مقاطعته انتخاباتها البلدية. واشتركت القوات اللبنانية المحظورة منذ سنوات ولكن تحت يافطة "مرشحو تيار القوات اللبنانية"، بمعنى أنهم قريبون منها وليس أعضاء فيها (حققت فوزاً بارزاً في بشري). وفاز أنصار المعارض الأكبر الدكتور ألبير مخيبر في بيت مري، والنائب نسيب لحود في بعبدات، ونجح بعض محازبي الكتائب في أماكن معينة، وعاد النائب مخايل الضاهر إلى الساحة الشعبية قوياً في القبيات ضد منافسه فوزي حبيش الذي كان اعتبر أنه من الهابطين بـ"المظلة" في انتخابات 1996 النيابية.

وفي جملة ما أسفرت عنه نتائج هذه الانتخابات أنها حقّقت توازناً بين قوى أساسية في البلاد. ففي الضاحية الجنوبية للعاصمة خسر الرئيسان نبيه بري ورفيق الحريري لمصلحة حزب اللّه. وفي صيدا ربح الحريري بعد معركة صعبة وبعد استعانته بحلفاء قد لا يبقون حلفاء. وفي الجنوب ربح بري وحركة "أمل" في صور، وحزب اللّه في النبطية، وتوزّع الاثنان البلديات الأخرى. وخفّفت هذه النتائج من حجم ما كان يقوله الحزب أن له الغالبية في الجنوب، وأظهرت أن للخدمات التي قدّمها بري للجنوبيين من خلال وجوده كركن أساسي في الدولة أثرها الكبير في الانتخابات. وفي الوقت نفسه عاد للتقليديين في الجنوب ولبعض اليسار والأحزاب تأثير أكبر مما كان يُظن.

لكن طرابلس قدّمت، في هذه الانتخابات، نموذجاً مؤسفاً في القياس الوطني التعايشي، إذ أعطت مثالاً على رفض الإنسجام مع مبادئ العيش المشترك لأن نتائج الانتخابات كانت مخالفة لشعارات الطائف ومناقضة للانصهار الوطني والتوازن الشعبي. ذلك أنها تجاوبت مع دعوة الشيخ أبو ابراهيم في عدم التصويت للمسيحيين، الأمر الذي فشل الرئيس عمر كرامي في معالجته بسبب عجزه عن تجيير أصوات أنصاره ومحازبيه. لذلك فاز عضو واحد هو الأرثوذكسي سليم مسعد، بينما سقط كل مرشح ماروني وعلوي. وخشية أن تتكرر هذه التجربة المذهبية في بيروت أعطت دمشق الضوء الأخضر لرئيس الحكومة رفيق الحريري لكي يمنع تكرار هذه المشكلة حتى ولو اضطرّ إلى التحالف مع مرشحي تيار القوات اللبنانية ومرشحي حزب الكتائب. فجاءت النتيجة في بيروت في حدود المعايير المتوازنة والمشاركة الإسلامية - المسيحية المطلوبة.

في البقاع، تحالفت أمل وحزب البعث والحزب السوري القومي في مواجهة حزب اللّه في بعلبك، في حين أن جميع لوائح هذا الحزب انتصرت في الهرمل ومنطقتها. أما في زحلة فاعتبرت نتيجة انتخاباتها



دوري شمعون وفوز في دير القمر

البلدية والاختيارية نكسة لرئيس الجمهورية الياس الهراوي الذي دعم لائحة نجله روي في مواجهة لائحة النائب ايلي سكاف التي شارك فيها جورج الهراوي النجل الأكبر للرئيس.

ثغرات هذه الانتخابات اعتبرت قليلة ولم تؤثر في اعتبارها ناجحة، وأكثر البعثات الدبلوماسية في بيروت أشادت بها، وذهب الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى حد تهنئة وزير الداخلية ميشال المر شخصياً على إنجازه الانتخابي.

الأولى، ظهور قوة التيارات الإسلامية الأصولية في لبنان، السنية منها والشيعية، التي كثيراً ما رأى المراقبون والمحللون أنها، وإن كانت منسجمة مع الخط السياسي لسورية، إلا أن طبيعة النظام السوري لا يرتاح إلى سيطرة الأصولية على هذه الطائفة أو تلك في لبنان.

الثانية، تزايد الإقبال على خوض غمار الانتخابات البلدية أثناء فترة الحرب واطلاع اللبنانيين الهاربين إلى أوروبا على طريق تطوير الديمقراطية عبر المجالس المستقلة إدارياً ومحلياً.

الثالثة، ترشّح رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون عن مقعد رئاسة بلدية دير القمر وفوزه به. فكان ذلك بمثابة مؤشر مهم لعودة المصالحة الدرزية – المارونية في الجبل. "تماماً كما كان انتخاب والده رئيساً للجمهورية بعد مرور مئة سنة تقريباً على فتنة 1860 مؤشراً لإحياء المشاركة السياسية بين المختارة ودير القمر. وعلى رغم الخلافات الظاهرية التي كانت تطفو على سطح الأحداث بين الرئيس كميل شمعون والزعيم كمال جنبلاط إلا أنهما كانا يعترفان بنفوذهما المتوازي في تدبير شؤون الجبل. وكان الرئيس رشيد كرامي يتعمّد فضح تعاونهما الخفي ويردّد لازمة شهيرة تقول: كميل وكمال... متفقان في المنطقة... ومختلفان في المنطق" (سليم نصّار، "الحياة"، 20 حزيران 1998).

رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والصحافي حسن صبرا

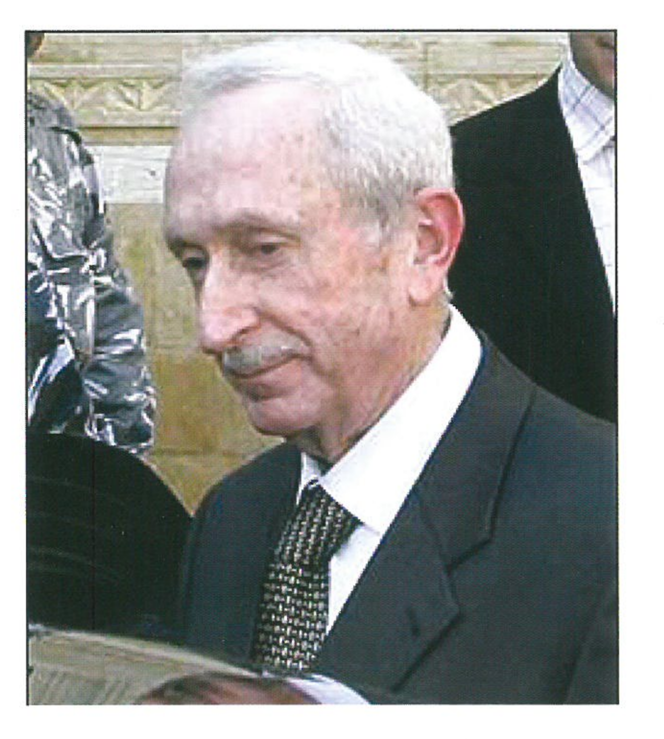
انتهت الترويكا في صيف 1998، أي في أواخر عهد الهراوي، إلى خلاف شديد بين الركنين الهراوي والحريري، خلاف تكدست فيه كل تراكمات فترات التباعد بينهما التي ضاهت فترات التقارب. وزاد من الخلاف الموقف الصريح والمعلن للرئيس الحريري في معارضته لتجديد ولاية الرئيس مرة ثانية. وفي السياق، جاءت الصفعة - الحادثة الغريبة والمؤسفة التي سدّدها الرئيس الهراوي للصحافي حسن صبرا، والتي نزلت

على الصحافة والرأي العام كـ "أم فضائح" العهد.

الكاتب والصحافي اللبناني سليم نصّار كتب عن الحادثة، وفي ضوئها الخلاف بين الهراوي والحريري، وعن الموقف المشرّف للصحافة إزاءها، ليستلّ بالأخير مثالاً عن دولة عالم ثالث (زيمبابوي) وفيه درس "يصفع" به المسؤولين اللبنانيين علّهم يعتبرون. ونظراً إلى أهمية ما كتب ننقله حرفياً ("الحياة"، 4 تموز 1998):

"لأول مرة في تاريخ الجمهورية اللبنانية يقرّر رئيس الدولة الياس الهراوي أخذ ما يعتبره حقه... بيده. وهو حادث مؤسف تناوبت على دفعه إلى ذروة الانفعال أكداس من الخلافات القائمة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة كان الزميل حسن صبرا أبرز ضحاياها.

ويلاحظ كل مَن يزور القصر الجمهوري أن الهراوي لا يخفي امتعاضه من اتساع هيمنة الحريري على معظم قطاعات الدولة. وكثيراً ما يطلب من زوّاره متابعته في العد على الأصابع العشرة لأهم الوزارات والمؤسسات الرسمية التي يسيطر عليها الحريري: البنك المركزي، وزارة المالية، وزارة البريد والبرق والهاتف، وزارة الإعلام، مجلس الإنماء والإعمار، صندوق الإسكان، محافظة مدينة بيروت، شركة الميدل إيست المملوكة من البنك المركزي، سوليدير، إضافة إلى بنك "ميديترانيه" المالك لغالبية الحصص في أهم القطاعات الصناعية والزراعية. ويختتم الرئيس عادة حديثه عن هذه الهيمنة المستشرية بتأكيده أن كل الحملات الصحافية التي تُثار ضده وضد صهره الوزير فارس بويز هي بإيحاء وتوجيه صديقه القديم رفيق الحريري. وهو يعترف بأنه أخطأ ألف مرة عندما ألحّ على الرئيس حافظ الأسد بضرورة استبدال عمر كرامي برجل الإنماء والإعمار الحريري. وغالباً ما يترحّم أمام زوّاره على أيام الدكتور سليم الحص الذي ضايقته



عمر كرامي فشل في تجيير اصوات ناخبيه

مشاركته إلى حد دفعه للشكوى في دمشق بأن الحص يسأله استئذانه حتى في الذهاب إلى الحمّام.

وعندما يفتح باب المقارنة يفسّر مشاركة الحريري في الحكم بأنها هيمنة طاغية على كل مرافق الحياة العامة. وفي ضوء هذا التصوّر الذي استحوذ على هواجسه، يعتقد الرئيس الهراوي بأن الافتتاحية التي كتبها رئيس تحرير مجلة "الشراع" (حسن صبرا) عنوانها "يا رايح ... كتّر قبايح" مستوحاة من أجواء قصر قريطم (أي قصر الحريري). علماً بأن انتقاد الزميل حسن صبرا لعهد الهراوي بدأ قبل وصول الحريري إلى رئاسة الحكومة.

"ولكن المضايقة من محتوى الافتتاحية بلغ حد الغضب الشديد لأنها أعلنت عن نهاية العهد في وقت يستعد الهراوي لتمديد ولايته الثانية... ولأنها فسّرت إنجازات الرئاسة - ومنها مشروع الزواج المدني - بأنها قبائح مستهجنة.

"ولقد ربط بعض الصحف بين الدوافع الخفية

لسلوك الرئيس وبين الحادث المؤسف. فكتبت جريدة "الميزان" الصادرة في لندن تقول: "صفعة للحريري على خد حسن صبرا". واستشهدت جريدة "الديار" بكلام نسبته للهراوي وهو يدافع عن نفسه ويقول: "الحريري يفتح كفّه بالمال... وأنا أفتح يدي بالضرب". ونقلت وكالات الأنباء هذه العبارة بهدف الكشف عن الأسباب العميقة لتطوّر الخلاف بين الهراوي والحريري على نحو قاد إلى ما وصفه رئيس الجمهورية بـ "الاستفزاز". ويؤكّد شهود الحادث أن الزميل صبرا تمنع عن تجاهل الرئيس أثناء التعزية بوالدة وزير الداخلية، ووقف أمامه لينبّهه إلى وجوده ظناً منه بأن الهراوي كان منشغلاً بالحديث مع قائد الجيش العماد لحود. ولم يلحظ أن هذا الانشغال كان متعمداً لأن الدم الزحلاوي كان يغلي في عروقه. ولأنه كان يفضّل أن يساعده صبرا على الصبر... وعلى عبور كأس الغضب!!.

"المادة 13 من الدستور اللبناني تكرّس حرية الرأي قولاً وكتابة وطباعة. وهذه الحرية مكفولة ضمن دائرة القانون. ولقد كتب عنها وعن مبادئها العامة أطروحته للدكتوراه رئيس مجلس الشورى السابق انطوان بارود. وفي الدستور اللبناني - قديمه وجديده - ما يؤكّد "سهر رئيس الدولة على احترام الدستور". من هنا كان استنكار مجلس نقابتي الصحافة والمحررين "لأسلوب القصاص الشخصي المباشر الذي يتناقض مع ما يتوجب لمؤسسات الدولة من دور في نظام الحياة المدنية". خصوصاً أن حامي الدستور والحكم النزيه وقاضي القضاة هو الذي تجاوز القانون وأصدر حكمه بالضرب. ووصف بيان النقابتين هذه الحادثة بأنها "سابقة لا مثيل لها في تاريخ علاقة الصحافة اللبنانية بالمسؤولين".

"ومع أن بعض الزملاء في النقابة طالب بالإضراب

باسم السبع قاد حرباً ضد محمد عبيد

والمقاضاة والمقاطعة إلا أن الوسطاء تدخّلوا لتنفيس الأزمة بحجة حماية الموقف الداخلي وصيانة روح التنسيق بين الرؤساء الثلاثة. علماً بأن نبيه بري ظلّ بعيداً عن هذه المعركة ولو أن ممثله في وزارة الإعلام المدير محمد عبيد لم يسلم من حرب المنافسة مع الوزير باسم السبع المحسوب على جناح الحريري.

(جميع محاولات المصالحة فشلت. و"ظل الهراوي متشبثاً بموقفه رافضاً الاعتذار كما طالبت نقابتا الصحافة والمحررين").

"تحضرني والكلام دائماً لسليم نصّار) بهذه المناسبة واقعة رواها لي رئيس زيمبابوي روبرت موغابي، أثناء إدلائه بحديث مسهب نشرته في مجلة "المستقبل" عام 1985. كان يتحدث عن خصمه السياسي، زعيم البيض ورئيس الوزراء السابق إيان سميث. وسألته ما إذا كان يتضايق من لقاء سبق أن رتبته مع سميث بهدف نقل وجهة نظر الجالية

البيضاء. وأذكر أنه كان مصاباً بزكام حاد وهو يغالب بصعوبة لرفع جرس صوته المبحوح. وراح يروي لي كيف اتهمه إيان سميث بتخريب النظام إثر إلقائه خطبة نارية عام 1964. وكان من نتيجتها أن اعتقل وحكم عليه القاضي الأبيض عشر سنوات سجن. ثم تبدلت لهجته فجأة عندما تحدث عن المعاملة القاسية التي لقيها من سميث، عندما بلغه نعي ولده الوحيد. قال إنه كتب له رسالة استعطاف يرجوه فيها السماح له بمغادرة الزنزانة ولو لساعة واحدة بغية إلقاء نظرة أخيرة على وحيده.

"كان موغابي يتذكر تلك الواقعة المؤلمة وقد اغرورقت عيناه بالدموع. واستطرد يقول: طلبت عندئذ من أنصاري الاتصال بزعماء جبهة عدم الانحياز - وكنت واحداً من أعضائها - لعلّ وساطتهم تستدر عطف سميث وتدفعه للتراجع عن عناده. وعلمت أن عبد الناصر وتيتو ونهرو أبرقوا لإيان سميث الذي رفض الاستجابة لطلبهم.

"ثم توقف الرئيس (روبرت موغابي) عن متابعة الحديث ليمسح دموعه ويسألني بطريقة مفاجئة: كيف تتصوّر أنه يجب عليّ أن أتعامل مع إيان سميث بعدما أوصلني كفاحي ونضال حزبي إلى سدة الرئاسة(شباط 1980).

"كان تعليقي العفوي مستمداً من الصورة القاتمة التي رسمها أمامي رئيس زيمابوي. لذلك أجبته بانفعال وغضب: يستحق في رأي أن تقطع رأسه انتقاماً...

"وهزّ موغابي رأسه معترضاً ثم قال: عندما تكون حاكماً ومؤتمناً على الدستور والنظام يستحيل عليك التصرف كسائر الناس غير المسؤولين. أنا لا أستطيع من موقعي كرئيس للبلاد أن أكره وأحب كأي مواطن عادي مخافة أن تنعكس كراهيتي ومحبتي على الآخرين. لذلك بقي إيان سميث في عهدي رئيساً للمعارضة داخل البرلمان وخارجه، لأن اللعبة الديمقراطية لا تخضع لروح الانتقام والتشفي.

"في ضوء هذه الواقعة يمكن فهم البيان الذي أصدره مجلسا نقابتي الصحافة والمحررين، والذي جاء فيه: "إن الصحافة لا تسطيع أن تعوّض بكرامتها استهانة أصحاب السلطة بمقاماتهم مهما بلغ الحرص على احترامها... أو أن تضحي بحريتها من أجل حماية المقامات".

"وعليه فإن الرئيس الهراوي الذي دلّ على نزاهته بالتزام جانب الحياد في معركة انتخابات بلدية زحلة... لا يستطيع أن يلعب نقيض هذا الدور حتى لو برّر انفعاله بالاستفزاز، أو بأن سلوكه كان عملاً شخصياً لا يمت إلى موقع الرئاسة بصلة . ذلك أن الرئاسة والرئيس توأمان لا ينفصلان أثناء حكم الولاية. لذلك قيل إن الصفعة لم تصب صبرا بقدر ما أصابت صورة الرئيس...".



الأوفر حظاً

مَن سيكون، بين المرشحين، الرئيس؟. شهر أيلول 1998 حمل الجواب شبه الأكيد: إنه قائد الجيش العماد إميل لحود. فالهالة حول شخصه بدأ يرسمها الإعلام ومديح السياسيين. فنشأ واقع نفسي عام حدّه الأدنى أن مجيئه سيحدث صدمة إيجابية تشحن جهود إصلاح الأوضاع في البلاد.

والحقيقة أن ثمة عمليتي اقتراع للعماد لحود جاءتا لمصلحته قبل العملية الثالثة والثابتة في مجلس النواب:

الأولى، "مارسها اللبنانيون عبر استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات مختلفة وكانت نتيجتها واحدة وهي تقدّم العماد لحود بفارق كبير جداً عن سائر الساعين إلى رئاسة الجمهورية. ولوحظ في هذه الاستطلاعات أن لحود تقدّم منافسيه داخل طائفته وداخل الطوائف الأخرى. الأمر الذي أكدّ وجود تيار وطني واسع يراهن على نهجه. كانت القيم التي اعتمدها مَن شملتهم الاستطلاعات في عملية اختيار لحود هي قيم النزاهة والاستقامة ونظافة الكف.

عملية الاقتراع الثانية تمّت خلال القمة الأخيرة بين الرئيسين حافظ الأسد والياس الهراوي. إذ اقترعت سورية بوضوح لمصلحة العماد لحود وهو ما طوى



رئيس الجمهورية العماد إميل لحود

نهائياً صفحة سيناريوهات التمديد للهراوي وأطلق العملية الدستورية التي انتهت بانتخابه في 15 من الشهر الجاري - تشرين الأول 1998" (غسان شربل، "الوسط"، العدد 351، 19 تشرين الأول 1998، ص 20).

تعديل المادة 49 من الدستور بهدف إجازة انتخاب إميل لحود

في صباح 6 تشرين الأول، اتصل رئيس الجمهورية



الياس الهراوي برئيس مجلس شورى الدولة جوزف شاوول واستدعاه ليطلب منه وضع صيغة تعديل للمادة 49 من الدستور (التي لا تجيز للموظفين والقضاة الترشّح للمناصب السياسية في الدولة إذا ما كانوا قد استقالوا، وقبل مدة محددة، من وظائفهم. قائد الجيش، العماد إميل لحود كان لا يزال في منصبه).. بعد أن كان الوزير الياس حنا قد وضع صيغة مشروع القانون الدستوري الرامي إلى إضافة فقرة إلى المادة 49. وعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية في 9 تشرين الأول 1998، تقدّم فيه رئيس الجمهورية بمشروع قانون دستوري لتعديل المادة الدستورية المذكورة استناداً إلى الأسباب الموجبة الآتية: "انطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا في هذه المرحلة من تاريخ البلاد، وبغية الاستفادة من كل الكفاءات والطاقات...".

في 12تشرين الأول 1998، عقدت اللجنة النيابية للإدارة والعدل جلسة برئاسة النائب شاكر أبو سليمان، وأقرّت مشروع قانون التعديل. وفي اليوم نفسه، دعا رئيس الجمهورية مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية محدّدة بـ "مشروع قانون دستوري بتعديل المادة 49 من الدستور". وفي اليوم التالي، 13تشرين الأول 1998، أقرّ المجلس التعديل حيث أيّده 113نائباً وعارضه 4 نواب. وللتو سارع نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر وحمل النص المعدّل إلى السراي حيث وقّعه رئيس الحكومة رفيق الحريري، ثم نقله المر إلى القصر الجمهوري حيث وقّعه رئيس

الجمهورية الياس الهراوي وأصدره. وجاء التعديل بإضافة النص التالي: "أضيفت إلى المادة 49 من الدستور الفقرة التالي نصّها: لمرة واحدة، وبصورة استثنائية، يجوز انتخاب رئيس الجمهورية من القضاة أو موظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام" (قائد الجيش موظف من الفئة الأولى).

انتخاب إميل لحود وخطاب القسم

وفي اليوم التالي، 15تشرين الأول 1998، انتخب مجلس النواب، بإجماع 118نائباً، قائد الجيش العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية في جلسة استغرقت نصف ساعة واقتصرت على إجراءات الاقتراع. تغيب عن الجلسة الرئيس عمر كرامي والوزيران وليد جنبلاط وأكرم شهيّب، والنواب مروان حمادة ونبيل البستاني وجورج ديب نعمة ووديع عقل وخليل عبد النور (نواب جبهة النضال الوطني). وكان جنبلاط، قبل جلسة الانتخاب بيوم واحد، زار نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام ليبلغه موقفه من الاستحقاق الرئاسي وقراره عدم المشاركة في التصويت بسبب اعتراضه المبدئي على مجيء عسكري للرئاسة. وكان لحود المرشح الوحيد لهذا المنصب، ونال أصوات جميع النواب الحاضرين.

قبل استلامه مهامه الرئاسية الدستورية (في 24 تشرين الثاني 1998)، أصدر العماد لحود، بصفته قائد الجيش، وبمناسبة عيد الاستقلال، آخر "أمر اليوم" للعسكريين، أكد فيه أن الجيش سيبقى بعيداً عن السياسة، والأمن حق لجميع المواطنين. وفي المناسبة نفسها، وجّه رئيس الجمهورية الياس الهراوي رسالة الوداع لمناسبة انتهاء ولايته الدستورية (مساء 23 تشرين الثاني 1998)

وفي 24 تشرين الثاني 1998، عقدت جلسة قسَم اليمين الدستورية في مجلس النواب. وبعد كلمة رئيسه نبيه برّي، أقسم رئيس الجمهورية المنتخب إميل لحود اليمين الدستورية: "أحلف باللّه العظيم، أن أحترم ستور الأمة اللبنانية وقوانينها، وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه". ثم ألقى "خطاب القَسم"، أبرز ما جاء فيه:

"نحن في بلد، الجميع فيه، حكاماً ومحكومين، كلهم يشكون وكلهم يشكّكون، ذلك أن لغة القانون غائبة حيناً ومغيبة أحياناً...

"المشترع أراد أن يكون رأس الدولة تحت القانون فلا يعود لأحد غيره أن يكون فوق القانون، وسأكون تحت القانون. إننا كسلطات ومسؤولين، موجودون حيث نحن باسم القانون...

"لا مستقبل لأحد في هذا البلد، حاكماً كان أم محكوماً، إلا بقيام دولة القانون والمؤسسات في ظل النظام الديمقراطي البرلماني. وكما تعلمون، فإن الناس يريدون التغيير، ولديهم أسباب معروفة ومحقة. وبقدر ما هو مستحيل أن يتم ذلك دفعة واحدة، بقدر ما هو غير جائز أن لا تكون هناك بداية...

"الناس يريدون قضاء منزهاً ومستقلاً (...) إدارة تخضع لرقابة صارمة ... يشترون منها الخدمات بالضريبة وليس بالرشوة والضريبة (...) أن تكون الإنجازات خاضعة للقوانين والأنظمة... وحقهم أن يعرفوا كيف تصرف واردات الضرائب ... وحقهم علينا أن نتقشف قبل أن نطلب التقشّف...

"والناس كل الناس، يريدون أن يعرفوا ما بيننا وبين سورية، نعم، يريدون أن يعرفوا... إليهم أقول... إنه لو أدرك اللبنانيون، ولا سيّما بعض مَن كان منهم مسؤولاً آنذاك، لو أدركوا جوهر المبادرة السورية التي أطلقها

الأخ الحقيقي للبنان الرئيس حافظ الأسد. لما استمرّ النزف والدمار إلى الأمس القريب...

"إن تجربتي في بناء الجيش زوّدتني الإيمان والبرهان أن سورية، بقائدها وشعبها وجيشها، تريد الخير للبنان... فهلاّ عرف اللبنانيون، في موقع الحكم والسلطة، أن يوظّفوا هذا الدعم لبناء دولتهم ومؤسساتهم، فيحبّهم الناس ويحبّون سورية من خلالهم، بدلاً من توظيف هذا الدعم لأنفسهم، فيدينهم الناس ويُساء إلى سورية؟...

"جرّدت اسرائيل خلال الفترة الماضية حملة سياسية وإعلامية واسعة، لإظهار أن لبنان يرفض انسحابها من أرضه وفقاً للقرار 425. أما الواقع أيها السادة، فلا ينسجم مع المصلحة اللبنانية والكرامة الوطنية، لذا كان جوابنا اننا نرفض إعطاء ضمانات من أي نوع كانت إن لم تكن من خلال السلام، كل السلام، وليس نصف السلام.

"إن كل السلام في مفهومنا يعني أن للبنان مصلحة وطنية... تقضي أياً تكن الظروف والاعتبارات، بتلازم المسار مع سورية على قاعدة الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي والجولان على حد سواء (...) إن الدولة العربية الشقيقة، المشكورة في كل ما قدّمت إلى لبنان ماضياً وحاضراً، هي خزّان المحبة والأخوة والدعم، الذي نعتمد عليه لمواجهة الأعباء المترتبة عن الاحتلال الاسرائيلي وللنهوض في مسيرة الإعمار والتنمية...".

بعد خطاب القسَم توجّه الرئيس لحود إلى قصر بعبدا، حيث تبادل مع الرئيس الهراوي التسلّم والتسليم، وبدأت ولايته. وفي اليوم نفسه (24 تشرين الثاني 8919) صدر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية البيان الآتي: "عطفاً على أحكام البند 1 من المادة 69 من الدستور، المتعلقة بالحالات التي تعتبر فيها الحكومة مستقلة، لا سيّما أحكام الفقرة (د) من البند المذكور، ونظراً لبدء ولاية رئيس الجمهورية اعتباراً من اليوم الثلاثاء والواقع فيه 24-11-1998، أعرب فخامة رئيس الجمهورية عن شكره لدولة رئيس مجلس الوزراء (رفيق الحريري)، وللسادة الوزراء، وطلب فخامته من الحكومة الاستمرار في تصريف الأعمال ريثما تشكّل حكومة جديدة".

ردود فورية

الترحيب بانتخاب الرئيس الجديد، وبخطاب قسَمه الدستوري، شمل الجميع تقريباً، شخصيات وفئات وأحزاباً، خاصة لجهة ما برز في الخطاب من تشديد على دولة القانون وعلى ضرورة التغيير.

فالرئيس الجديد، من خلال القراءة المتأنية لخطابه، تعمّد فصل عهده عن العهد السابق، ولم يذكره بخير، وإنما رسم صورة قاتمة للفوضى السياسية المستشرية وللوضع الاقتصادي المشوّش، مركّزاً على "التغيير" ومنتقداً بقسوة السياسة الاقتصادية - المالية التي أدّت إلى تفاقم الأزمة المعيشية... وقدّم لحود، في خطابه، نفسه المثل والمثال معتبراً أن رأس الدولة يجب أن يكون القدوة الحسنة لكل ما يتعلق باحترام النظام والقانون. واستعمال لحود لعبارة "رأس الدولة" قد يكون أراد منه تمييز دوره عن أدوار رئيسي المجلس والحكومة.

فورياً وفي حينه (إذ بدأ الوضع يختلف على مر الشهور اللاحقة)، أجمع السياسيون والمعلقون على وصف خطاب الرئيس لحود بأنه "بلاغ رقم واحد" وانقلاب سياسي أبيض يشير إلى أسلوب جذري في أسلوب الحكم.

على صعيد الموازنة (طائفة الرئيس)، برزت ثلاثة مواقف: إعطاء فرصة أمام الرئيس لترجمة وعوده،

الرئيس سليم الحص

التحفّظ، والنقد:

1- البطريرك صفير طالب بمنح الرئيس الجديد فرصة لإبراز نهجه وإظهار التغيير الذي تحدث عنه. ورحّب مجلس المطارنة باختياره وانتخابه على أمل أن ينجح في قيادة البلاد إلى شاطئ الأمان، فيحقق ما انتظره الشعب اللبناني في ما يخص المصالحة الوطنية الشاملة، والقضاء على فساد الإدارة وإعادة المهجّرين إلى قراهم. وقد اعتبر هذا الموقف، منذ اتفاق الطائف، أول خطوة انفتاح تخطوها الطائفة باتجاه الدولة. وقد جرى حديث متزامن مع هذا الموقف مفاده أن دمشق تتوقّع أن ينجح لحّود في ردم الهوة التي باعدت بينها وبين بكركي، خصوصاً أن الظروف الإقليمية تتطلب تفعيل شريحة كبيرة من الشعب اللبناني ترفض الدخول في دورة الحياة السياسية - الاقتصادية بطريقة ذيلية مهمّشة (الرئيس الأسبق أمين الجميّل اقترب جداً من موقف مجلس المطارنة).

2- دوري شمعون، رئيس حزب الوطنيين الأحرار، جهر بموقف حمل شعوراً مختلطاً يتراوح بين الإعجاب ببناء "دولة القانون الموعودة في خطاب القسم" وبين التحفّظ على تفسير الرئيس لحود للعلاقات السورية اللبنانية.

3- العماد ميشال عون لاحظ أن الخطاب "لم يتضمن كلاماً على الاستقلال". وتساءل "هل الاستقلال الذي أقسم من أجله لحود موجود، وهل تضمّن الخطاب كيفية استعادة الاستقلال"؟. واستهجن عون كيف ربط الخطاب مصير تحرير الأراضي اللبنانية بتحرير الجولان، وهي أراض تابعة لبلد آخر، وهل يحق له (لحود) كرئيس جمهورية ربط مصير الأراضي اللبنانية بمصير الأراضي السورية من خلال ترابط المسارين؟.

حكومة الحص
2000-1998

استشارات تكليف رئيس الحكومة ونقاش قانوني

في 25 تشرين الثاني 1998، حدّد رئيس الجمهورية العماد إميل لحّود مواعيد الاستشارات النيابية الملزمة التي تنص عليها المادة 53 من الدستور لتسمية رئيس الحكومة الأولى في عهده.

وفي اليوم التالي بدأ الرئيس هذه الاستشارات مع النواب، وثار معها من جديد، وهذه هي المرة السادسة من الاستشارات التي أجريت منذ اتفاق الطائف، نقاش حول ما إذا كانت الاستشارات التي تنص عليها المادة

53 المذكورة مُلزمة بنتائجها أم هي إلزامية بإجرائها فحسب (المرات الخمس السابقة جاءت الاستشارات فيها إلزامية بإجرائها وملزمة بنتائجها).

في 28 تشرين الثاني (1998)، صدرت الصحف بعناوين تفيد ان الاستشارات النيابية انتهت. لكن التكليف تأخّر بسبب تجدّد السجال حول المادة 53، لا سيّما ما يتعلق منها بإمكانية تفويض النواب رئيس الجمهورية تسمية رئيس الحكومة.

جاءت الاستشارات لمصلحة تكليف الرئيس رفيق الحريري. لكن هذا الأخير اعتذر، في 29 تشرين الثاني، عن عدم قبول التكليف معتبراً أن تفويض 31 نائباً إلى رئيس الجمهورية في الاستشارات أمر تسمية رئيس الحكومة مخالفة دستورية (علماً أن الرئيس الحريري سبق له ولم يعترض على تفويض بعض النواب إلى رئيس الجمهورية الياس الهراوي حرية الاختيار في أيار 1995).

لم يوافق الرئيس لحود الرئيس الحريري أن في الأمر مخالفة دستورية. وصدر عن رئاسة الجمهورية، في 30 تشرين الثاني (1998)، بيان بقبول اعتذار الرئيس الحريري عن عدم قبول التكليف. ثم حُدّد برنامج مواعيد لاستشارات جديدة بدأت في اليوم التالي.

العالم القانوني الدستوري والنائب السابق الدكتور حسن الرفاعي أدلى برأيه في الموضوع، وقال لـ"وكالة الأنباء المركزية" (نشرته الصحف في 1 كانون الأول 1998) "إن على رئيس الجمهورية أن يقوم باستشارات جديدة. واعتبر أن اعتذار الحريري عن عدم قبوله تأليف الحكومة الجديدة "غنج سياسي" مشيراً إلى أن "المسألة سياسية". وهي لا تقارب من قريب ولا بعيد دستوراً ولا قانوناً" (راجع رأي الرئيس الحص، في ما يلي).

سليم الحص يشكّل حكومة العهد الأولى (كانون الأول 1998 - تشرين الثاني 2000)

في الاستشارات الجديدة نال الدكتور سليم الحص 95 صوتاً من أصوات النواب، وامتنعت كتلة الرئيس الحريري وكتلة وليد جنبلاط عن تسمية أي مرشح لتشكيل الحكومة.

كلّف رئيس الجمهورية الرئيس الحص تشكيل الحكومة، فبادر الحص إلى التصريح من قصر بعبدا معتبراً "عجز الموازنة هو مركز الاهتمام لأننا نعتبر هذا العجز مصدراً لكثير من العلل التي يشكو منها الاقتصاد الوطني اللبناني، ومنها حالة الركود التي يعاني منها العجز، إذ يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في السوق، ويشكل سبباً لكبح النشاط الاقتصادي الذي يرتبط بحركة الاستثمار في البلاد. كما أن عجز الموازنة جعل من الدولة مزاحماً للقطاع الخاص على مدخرات المجتمع، فعوض أن تنصرف المدخرات للاستثمار في القطاعات الإنتاجية فتُحرك الاقتصاد الوطني، فهي تتجه نحو الاستثمار في سندات الخزينة أو الودائع المصرفية" (سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ، تجارب الحكم ما بين 1998 و 2000"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط3، 2001، ص 70-71).

وتشكّلت حكومة الحص من: إليه، ميشال المر، محمد يوسف بيضون، سليمان فرنجية، أنور الخليل، غازي زعيتر، ميشال موسى، عصام نعمان، سليمان طرابلسي، حسن شلق، جورج قرم (للمالية) ، ناصر السعيدي، أرتين نازاريان، نجيب ميقاتي، كرم كرم وجوزف شاوول.

وبدأها الرئيس الحريري حملة على الرئيس الحص من منطلق "أنني لو كنت مكانه لما قبلت التكليف". (مؤتمر صحافي عقده الحريري في 3 كانون الأول 1998)، في نقدٍ للرئيس الحص فُسّر على ان الحص "فرّط بمصالح المسلمين السنّة".

في اليوم التالي، ردّ الحص بتفنيده للأمور التالية:

(سليم الحص، المرجع المذكور آنفاً، ص 72-73):

"حتى لا يعلق في الأذهان أن قبولي التكليف يشكّل مخالفة دستورية، أرى لزاماً عليّ أن أشرح للناس أين كان خطأ الرئيس الحريري.

"إن رأيي لا يختلف في شيء عن رأي الرئيس الحريري في ما يتعلق بعدم جواز تفويض النواب إلى رئيس الجمهورية تسمية المرشح لرئاسة الوزراء في الاستشارات، وقد قلت ذلك في تصريح أدليت به، قبل أن يبدي الرئيس الحريري رأيه في هذا الشأن، ولكن رأيي هذا، وبالتالي رأيه، لا يحظى بإجماع اللبنانيين، بدليل أن بعض النواب أدلوا بآراء مخالفة له، وكذلك كان رأي بعض فقهاء القانون.

"وبعد تفويض عدد من النواب إلى رئيس الجمهورية في الاستشارات، طُرحت في بعض الصحف حلاً للإشكال الحاصل بالدعوة إلى احتساب الذين قرّروا التفويض في عداد الذين امتنعوا عن التسمية، وهذا يعني عدم استخدام رئيس الجمهورية التفويض المعطى له.

"وهذا ما فعله رئيس الجمهورية في الواقع، فاشترط الرئيس الحريري أن يقرن رئيس الجمهورية هذا الإجراء بتسجيل عدم دستورية أصوات الذين فوّضوا، وهنا خطأ الرئيس الحريري، ذلك لأن رئيس الجمهورية ليس المرجع الصالح لتفسير الدستور في ظل الخلاف الحاصل حول مفهوم المادة 53 منه، فالمرجع الوحيد الصالح لتفسير نصوص الدستور هو مجلس النواب، وليس هناك أدنى مصلحة في عرض الموضوع على مجلس النواب، لأن ذلك يمكن أن يقود إلى انقسامات طائفية ومذهبية في مجلس النواب، أقلّ ما يقال فيها إنها غير مضمونة النتائج.

"لذلك قلت للرئيس الحريري شخصياً (خلال الجولة التقليدية التي قمت بها على رؤساء الوزراء السابقين إثر تكليفي) إنه كان يجب أن يكتفي باعتبار الذي فوّضوا الرئيس في عداد الذين امتنعوا عن التسمية، ولم يعترض الحريري على قولي هذا بل قال إن الأمر أضحى الآن مقضياً".

البيان الوزاري وجلسة الثقة (14-16 كانون الأول 1998)

تضمّن بيان الحكومة تقويماً للعهد السابق (منذ حكومته الأولى، أي مع قيام جمهورية الطائف) الذي غيّب، وبصورة مفجعة "المساءلة والمحاسبة". ولكنه أيضاً حقّق إنجازات: أول مشروع خطة مرحلية لإعادة التأهيل والإعمار (حكومة عمر كرامي)، انتخابات نيابية بعد غياب 20 عاماً (حكومة رشيد الصلح)، حركة إعمار واسعة (حكومات رفيق الحريري الثلاث) وصولاً الى الجامع بين هذه الحكومات، وهو "ترسيخ التحالف القومي بين لبنان وسورية".

وأطلق البيان على الحكومة - حكومة الحص - إسم حكومة الإنقاذ والتغيير والإصلاح والديمقراطية والشفافية الواردة في خطاب القسَم للرئيس لحود. ووضع البيان أهداف الحكومة في 20 نقطة، أولها سياسي: تعزيز التحالف القومي مع سورية ودعم المقاومة حتى تنفيذ القرار 425... وبناء دولة القانون والمؤسسات... ووضع خطة إنمائية مرحلية متكاملة...والحرص على الشفافية في الأداء الحكومي... وإلغاء الطائفية السياسية بالتعاون مع مجلس النواب..(وأفرد البيان باباً خاصاً لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية، من بينها تبنّي مبدأ التقشّف وتخفيف الأعباء الضريبية على الفئات المتوسطة والفقيرة، وعدّد مشاريع القوانين التي تنوي الحكومة إرسالها إلى مجلس النواب: ضمان القروض المتوسطة والصغيرة، مكافحة الاحتكار وتأمين

المنافسة... وكذلك حرص البيان على ضرورة زيادة فرص التكامل الاقتصادي مع سورية والإسراع في الانضمام إلى التجمّعات الاقتصادية العربية والدولية، من مثل السوق العربية المشتركة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة... وأكّد البيان أن الحكومة ستكون في منتهى الوعي في موضوع التخصيص (الخصخصة) بـ "إنشاء هيئة عليا للإشراف والرقابة على الأنشطة والمؤسسات، تفادياً لتحوّل الاحتكار العام احتكاراً خاصاً لا رقيب عليه...".

في مناقشات النواب للبيان الوزاري، برز كلام حاد للنائب وليد جنبلاط الذي نعت بعض الوزراء بأنهم "أشباه رجال". وتعرّض وزير المالية الدكتور جورج قرم لـ "حملة شنيعة" كما وصفها الحص (في كتابه المذكور آنفاً، ص 77)، خاصة لجهة التركيز على مقاطع وردت في مؤلفاته وتبرز مواقف سلبية كانت له من الدور السوري في لبنان. وبعد كلمة النائب ابراهيم أمين السيد، متحدثاً عن كتلة الوفاء للمقاومة، وأعلن فيها امتناع الكتلة عن التصويت على الثقة بالحكومة، ارتسمت خريطة معارضة نيابية ثلاثية قوامها كتلة الرئيس الحريري (12 نائباً)، وكتلة وليد جنبلاط "جبهة النضال الوطني" (11 نائباً) وكتلة الوفاء للمقاومة (9 نواب) (سليم الحص، ص 77).

وفي الرد على الانتقادات قال الرئيس الحص "إن سياسة الحكومات السابقة اتّسمت بالمحاصصة سواء على صعيد التعيينات الإدارية أو على صعيد توزيع تراخيص وسائل الإعلام، وسادها الكثير من الهدر والفساد في الإدارة، وهذا ما أكّده المسؤولون أنفسهم عندما كانوا يتراشقون التهم. فالتركة ثقيلة، والكل يعلم أن الدين العام تجاوز حدود 25 مليار ليرة، وأن خدمة الدين تفوق 3200 مليار ليرة سنوياً، وأن عجز الموازنة يفوق 3 آلاف مليار ليرة سنوياً. "كما ورثنا إدارة يعشش فيها الفساد... ماذا تقولون عن إدارة فيها عدد غير معروف من المسؤولين يتقاضون راتبين، راتباً من الدولة معتدلاً وراتباً كبيراً من خارج الدولة..." (ص78).

وبعد تفنيد الرئيس الحص لبنود البيان الوزاري ودفاعه عن وزير المال الدكتور جورج قرم الذي "يتمتع بثقتنا وتقديرنا، وهو معروف بعمله ووطنيته ومقدرته... ولا ينوي، وقد أصبح وزيراً للمال، أن يردّ على أية مهاترة سياسية، وذلك شعوراً منه بمسؤولية المنصب الذي أُسند إليه (ص 83). جرى التصويت على الثقة، فنالت الحكومة 85 صوتاً، وامتنع 31 نائباً عن التصويت وغاب عن الجلسة 12.

"علامات إيجابية" في أداء حكومة الحص وعلى لسانه ("المجتمع الدولي يعاقبنا")

يعدّد رئيس الحكومة سليم الحص (في كتابه "للحقيقة والتاريخ"، ص 28-156) 18 نقطة يعتبرها، قياساً على حكومات سلفه الرئيس رفيق الحريري الثلاث السابقة، "علامات إيجابية" في أداء حكومته وفي ما أنجزته:

1- القضاء على ترويكا الحكم وإن شابها "شيء من المحاباة والمحسوبية"، في التعيينات الإدارية، فاستفاد منها بصورة خاصة رئيس مجلس النواب نبيه بري و"الوزير المتميز" ميشال المر.

وقد "لوّح النائب نسيب لحود يوماً إلى هذا الواقع في تصريح له قال فيه إن التعيينات التي تمّت لا تخلو من المحاصصة ولو أن رئيس مجلس الوزراء سليم الحص لم يكن له فيها حصة. وأحياناً، كان يُراعى في التعيينات جانب جهات سورية كانت تمر في قناة رئيس الجمهورية" (ص 16).

2- إعداد موازنتي 1999 و2000. الأولى كان يجب على حكومة الحريري السابقة أن تنجزها، ولكنها لم تفعل لأنها كانت ستفضح "بأرقامها الخلل المالي الفادح الذي خلفته تلك الحكومة لحكومتنا، والذي



القوات الاسرائيلية في الجنوب

تجسّد في دين كبير جداً تترتب عليه فوائد سنوية تكاد تكون المصدر الأساسي بل الوحيد لعجز الخزينة المتفاقم. وعجز الخزينة يكاد يكون مصدر كل علّة في الاقتصاد الوطني اللبناني" (ص 17).

3- أُرفق بموازنة 1999 برنامج عمل للتصحيح المالي استهدف تخفيض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من نحو 125٪، وهو المستوى الذي كانت عنده، إلى ما دون 96٪ بعد خمس سنوات، وبالتالي تخفيض نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي من نحو 15٪، كما كانت، إلى ما دون 5٪ بعد خمس سنوات.

أُنجزت صياغة هذا البرنامج في منتصف 1999, وأُرفق بمشروع الموازنة. إلا أن الحكومة لم تتمكّن من تحقيق الأهداف المحددة في هذا البرنامج لأسباب عديدة: غارة اسرائيلية جوية مدمرة (حزيران 1999) وثانية وثالثة (شباط وأيار 2000)، وما ترتّب على ذلك من خسائر ونفقات، خاصة وأن هذه الغارات استهدفت البنى التحتية، وتأخّر مجلس النواب في إقراره حتى 31 أيار 2000، أي قبل أقل من خمسة أشهر من رحيل الحكومة، ونزف مالي لم يكن في الحسبان إذ كان على الحكومة أن تسدّد فواتير مستحقة على أعمال منجزة سابقاً (ص 17-18).

4- صون مقومات الصمود بعد الاعتداءات الاسرائيلية، خاصة من خلال الحملة الدبلوماسية (الرئيس الحص وزير الخارجية في الوقت نفسه)، وعقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في بيروت في آذار 2000 الذي صدر عنه موقف تاريخي يدعم حق لبنان في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي (ص 18-19).

5- صمود الليرة اللبنانية طوال ولاية الحكومة، وتأكيد منعة الاقتصاد الوطني، وتعزيز احتياطات

مصرف لبنان من العملات الأجنبية، وانخفاض الفائدة على سندات الخزينة (ص19).

6- في الإصلاح الإداري، اعتبر الرئيس الحص "إنجازاً" مجرّد وضع الإدارة في أجواء المساءلة والمحاسبة، ليعود ويذكر فشل كل إصلاح "عند أعتاب بعض أركان النظام النافذين والمدعومين اقليمياً. وقد أمسى اتفاقنا داخل الحكم على إقصاء بعض كبار الموظفين المحسوبين على هؤلاء متعذراً. ومما يذكر أننا لم نستطع إجراء تبديل في رئاسة إحدى المؤسسات الكبرى لأن رئيسها القائم كان يحظى بحماية جهة سورية..." (ص20). هذا إضافة إلى نقطة أخرى في صدد الإصلاح الإداري، أشار إليها الرئيس الحص (ص 42): "... وقد تبنّى الرئيس لحود ترشيح الأستاذ ميشال المر لعدد من الأشخاص الذين عُيّنوا في مراكز الفئة الأولى في الدولة، في الإدارة والمجالس. فكانت الأسماء تُعرض أمامي على أنها من ترشيح الرئيس نفسه، فاكتشفت فيما بعد أن وراءها الأستاذ المر. وبعض هذه التعيينات لم تكن موفقة...". وشاب الإصلاح الإداري (التعيينات والمناقلات) الكثير من الشوائب، واعترف بذلك الرئيس الحص: "بعض التعيينات لم تكن موفقة تماماً" ("النهار"، 15 شباط 1999). حتى أن هذه المشكلة جعلته يطرح فكرة التنحي على رئيس الجمهورية الذي لم يقبلها (ص 25): "في نهاية التحليل يمكن القول إن عملية الإصلاح الإداري اصطدمت بحواجز سياسية عجزت الحكومة عن تخطيها، وإن الواقع السياسي السائد لم يهضم عملية الإصلاح" (ص97).

7- الحرص على صون الحريات العامة... بما فيها حرية التظاهر. "فلا يكاد يمر يوم من أيام الأربعاء، وهو يوم انعقاد مجلس الوزراء، من دون أن يكون هناك تظاهرة بالقرب من مقرّ مجلس الوزراء، في شأن من الشؤون. ولعل أكبر التظاهرات التي انطلقت في عهد حكومتنا كانت تلك التي دعا إليها الاتحاد العمّالي العام احتجاجاً على تدهور الحالة الاقتصادية - الاجتماعية. وقد رفعت خلالها شعارات تندّد بحكومتنا ولم تسجّل أي من هذه التظاهرات أي حادث يذكر، ولم تجر أية محاولة لقمعها" (ص 22). والجدير ذكره أن التظاهر كان محظراً منذ العام 1993.

8- إخراج مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأدراج التي كان مدفوناً فيها لسنوات خلت. "فشكّلنا هذا المجلس بحسب الأصول. علماً بأن قانون إنشاء هذا المجلس صدر في 12 كانون الثاني 1995، وجرى تعديله في 24 آب 1996 (ص22).

9- "أنشأنا مقراً خاصاً لمجلس الوزراء حيث يجب أن تُعقد جلساته، عملاً بأحكام الدستور (المادة 65، البند الخامس). وكان هذا الموجب الدستوري مهملاً، في ظل تناوب كيفي على استضافة مجلس الوزراء بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة. وكان هذا الموضوع أحد مواضيع الخلاف بيني وبين الرئيس الأسبق الأستاذ الياس الهراوي في عام 1990" (ص22).

10- في العلاقات الخارجية، "تمثّل لبنان على أعلى مستوى في القمة الفرنكوفونية التي ترأس رئيس الجمهورية العماد إميل لحود وفد لبنان إليها. وفي افتتاح دورة الهيئة العامة للأمم المتحدة في عامي 1999و 2000. وقد ترأست شخصياً وفد لبنان في الحالتين. وكذلك في القمة العربية غير العادية (تشرين الأول 2000) لدعم الانتفاضة الفلسطينية. ومثّلتُ لبنان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب التحضيري، ثم شاركت في القمة إلى جانب الرئيس إميل لحود. وقد استغليتُ هذه المناسبة لعرض مواقف لبنان المبدئية من مختلف القضايا التي تهم لبنان، ولا سيّما ما يتعلق منها بالعدوان الاسرائيلي

على لبنان، كما القضايا العربية ، ولا سيّما منها قضية فلسطين، والقضايا الدولية. واستثمرت هذه المناسبات أيضاً لتوطيد علاقات لبنان مع الدول الصديقة. وقد استقبل لبنان مسؤولين كباراً من مثل هوبير فدرين وزير خارجية فرنسا، مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وخافيير سولانا المسؤول عن العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، والرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، والأمير عبد اللّه بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية. واستضاف لبنان مؤتمراً استثنائياً لوزراء الخارجية العرب صدر عنه موقف تاريخي إثر الاعتداء الاسرائيلي على البنى التحتية في لبنان شباط 2000" (ص22-23).

(في مداولات هذا المؤتر تميّز موقف وزير خارجية مصر عمرو موسى الداعي لاستقلال وسيادة لبنان وخروج القوات غير اللبنانية من أراضيه، الأمر الذي أثار حفيظة وزير خارجية سورية فاروق الشرع).

11- "كان للحكم والحكومة موقف مسؤول من تحرير بلدة أرنون ومنطقة جزين فكنت شخصياً ورئيس الجمهورية العماد لحود أول الوافدين إليهما" (ص23).

12- إعادة النظر في قانون الاثراء غير المشروع، وإحالته على مجلس النواب وتصديقه بعد إدخال تعديلات طفيفة على المشروع. ووضع هذا القانون للمرة الأولى موضع التطبيق العملي. فطُلب من جميع المسؤولين في الحكم التصريح عن أموالهم المنقولة وغير المنقولة (ص 23).

(لم يكن لهذا "التطبيق" أي أثر عملي، ولم تتحرّك أي جهة لتطبيقه، ولم يشعر أي مواطن بأن ثمة ما تغيّر).

13- لتعزيز المناخ الاستثماري، وُضعت نصوص تشريعية بتنظيم العمليات والمعاملات والأوراق والسندات... وعقد مؤتمر لرجال الأعمال المغتربين في حزيران 2000(224).

(كذلك لم تحقق هذه الإنجازات أهدافها... بسبب معوقاتها الكثيرة والمتمحورة حول ثلاثة كبرى: استمرار الاحتلال الاسرائيلي وعمليات مقاومته، استمرار الوجود العسكري السوري، استمرار حال الفساد في الإدارة).

14- وضع خطة خمسية للإنماء والإعمار ذات أولويات واضحة ومبنية على مبدأ الإنماء المتوازن، أي مع مراعاة حاجات المناطق الأقل نمواً (ص 24).

15- تمكّنت الحكومة من الدفع في اتجاه عقد مؤتمر للدول المانحة إثر تحرير الجنوب والبقاع الغربي. وعقد المؤتمر في تموز 2000 على مستوى السفراء في بيروت (38 دولة وعشر منظمات وصناديق إقليمية وعدد من المنظمات المتفرعة عن الأمم المتحدة). وكذلك لم يؤدّ المؤتمر إلى أي نتائج عملية. "لكننا شعرنا بتلكؤ عواصم القرار في العالم ومماطلتها في تحديد تاريخ لانعقاد هذا المؤتمر (أي المؤتمر الذي كان سيكون على مستوى وزراء التنمية والذي اعتبر المؤتمر الذي انعقد على مستوى السفراء مؤتمراً تحضيرياً له): مما أوحى إلينا بأن ليس هناك إرادة حقيقية لدعم لبنان في الوقت الحاضر، لا بل ساورتنا ظنون بأن المجتمع الدولي يعاقبنا على المواقف الوطنية التي اتخذناها خلال مسيرة التحرير، فحملنا لواء المقاومة للاحتلال. واكتسبت حركة المقاومة في عهد حكومتنا شرعية عربية ودولية، في الوقت الذي كانت فيه عواصم القرار، وبخاصة واشنطن، تصرّ على نعت المقاومة بالإرهاب" (ص 24-25).

16- الموافقة على مشروع ضمان الشيخوخة بشقّيه: الشق المتعلق بالضمان الصحي للمسنين،

والشق المتعلق بمعاش التقاعد بديلاً لتعويض نهاية الخدمة (ص25).

17- انتخابات نيابية (2000) "شهد القاصي والداني، حتى الذين لم يحالفهم الحظ فيها، بأن عملية الاقتراع فيها حرة ونزيهة (...) وكان سقوطي في هذه الانتخابات، ومعي ثلاثة من أعضاء الحكومة شاهداً على أن عملية الاقتراع لم تتدخّل فيها الحكومة، خلافاً لما كان يجري في أكثر الحالات في الماضي" (ص25).

18- "أخيراً لا آخراً، فإن أعظم إنجاز حققه لبنان في عهد حكومتنا، ولا أقول بفضلها، هو تحرير الجنوب والبقاع الغربي من احتلال اسرائيلي غاشم استمرّ 22 عاماً... تحت وطأة ضربات المقاومة الباسلة. ولم يبقَ تحت الاحتلال سوى مزارع شبعا وثلاث نقاط على الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة على الحدود مع فلسطين المحتلة، تحفظ لبنان حيالها في حينه. كان الإنجاز عظيماً من حيث ان الانتصار كان على أعتى قوة في الشرق الأوسط، حققه المقاوم اللبناني" (ص26).

والإنجاز الآخر، الذي نعته الرئيس الحص "بالإنجاز العظيم"، هو إعادة دمج ألوية الجيش اللبناني على يد قائده العماد إميل لحود والذي فتح أمامه تبوُّء سدة رئاسة الجمهورية. لكن المعارضين للطائف من أساسه، والمعارضين له على أساس أنه لم يُطبّق ولا زال غير مطبّق وانه انتُهك ولا زال يُنتهك فقالوا منذ بدأ الدمج مع بداية الطائف، ولا زالوا يقولون في العهد الحالي الذي أسس الحص أول حكوماته، إن ما تمّ من عملية إعادة بناء الجيش، أي دمج الألوية، لم يتعدّ عملية "الإلصاق الكمي" الخالية من أي معالجة حقيقية أو أي عمق مجتمعي على صعيد مشكلة الطائفية. فالجيش ليس جزيرة منعزلة عن المجتمع؛



«الترويكا»

والمجتمع بات، تحت ثقل أداء الحكم والنظام، يئنّ من المشكلة الطائفية أكثر من السابق. وإذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا، برأي هؤلاء المعارضين، تقوم قيامة أهل الحكم والنظام، حلفاء سورية، فيروحون "يهدّدون" بالعواقب الوخيمة والعودة إلى الاقتتال الطائفي لهشاشة الوضع المجتمعي (وبعضهم يلمّح إلى إمكانية انفراط عقد الجيش نفسه متناسين "إنجازهم" في إعادة بنائه) في كل مرة تُطرح فيه مسألة انسحاب الجيش السوري؟!.

"الترويكا"

هي "ترويكا الحكم" أو "ثلاثية الحكم" المشكّلة

من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء. أتينا على ذكرها عدة مرات منذ العام 1992. كانت تقوى وتخف ولكنها لم تغب أبداً. فكانت الداء الأخطر في أداء الحكم، والمسبّب الأكبر للأزمات. ذلك أن هذه البدعة (ترويكا الحكم) شكّلت صيغة مشاركة عملية في قرار الحكم بين الرؤساء الثلاثة، متخذة شكل "محاصصة بين أركان الحكم الثلاثة" ولمصلحة أشخاصهم، وذلك في مختلف المجالات: في التعيينات الإدارية، في توزيع التراخيص، وأحياناً المشاريع. وكان منها توزيع تراخيص وسائل الإعلام المرئي والمسموع. "وبعض هذه الأعمال يقع تحت طائلة قانون الإثراء غير المشروع، بما ينطوي عليه من تضارب في المصالح" (د. سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ"، ص 15).

هذه البدعة، الترويكا، "قضينا عليها، يقول د. سليم الحص (المرجع المذكور، ص 15)، إلى غير رجعة. وقد كانت ظاهرة لا دستورية ولا ديمقراطية. فضلاً عن أنها مسخت الحكم إلى معادلة للتقاسم والمحاصصة. كانت لا دستورية، لأن الدستور يقضي بالفصل بين السلطات، ولا سيّما السلطة الإجرائية والسلطة التشريعية، فيما بدعة ترويكا الحكم أسفرت عن تداخل وتشابك بين السلطات. وكانت لا ديمقراطية، لأن أركان الحكم اختصروا المؤسسات في أشخاصهم، وكانت حائلاً دون الإصلاح السياسي، ومن ثم الإصلاح الإداري، فهما لا يستقيمان إلا في كنف دولة القانون والمؤسسات".

ويبقى السؤال: "المصالحات" السورية التي كانت كل مصالحة منها تعقب كل خلاف بين الرؤساء الثلاثة لماذا لم تتمكّن. والدور السوري في لبنان بات متمكّناً من كل شيء وقادراً على كل شيء خاصة إزاء حلفائه اهل الحكم من اجراء مصالحة نهائية وطنية حقيقية بينهم، بمعنى المصالحة التي تأتي لمصلحة أداء الحكم ومصلحة دولة القانون والمؤسسات؟. ستأتي الأيام، لا ريب، بالجواب المدعوم بالشواهد والوثائق.

كما تبقى ملاحظة ومعها سؤال : تلاشت الترويكا مع حكومة الحص لوثوق علاقة الحكم بينه وبين رئيس الجمهورية العماد إميل لحود، لكن لماذا عاشت كل هذه المدة، أي منذ قيام دولة الطائف، لم تتم معالجتها بصورة صحيحة وراسخة، لا فقط عبر مصالحات "شخصية وظرفية وموقتة". ولماذا تبقى مسلّطة فوق رؤوس اللبنانيين وجاهزة لأن تطل برأسها من جديد في كل لحظة، كما حدث في الأشهر الأولى من ولاية حكومة الحريري (الرابعة)؟!

الذين لا يريدون أن يشيروا إلى الدور السوري في هذه اللعبة، لعبة الترويكا، القادرة على عرقلة كل إنجاز، يقولون، والقول نموذجه ما جاء على لسان تمام سلام (نجل الزعيم البيروتي صائب سلام، والذي خسر في انتخابات 2000) لـ "نهار الشباب" حيث ورد (العدد 429، 24 تموز 2001، ص 31):

"عندما تسأل النائب (السابق) تمام سلام: كيف تتحدث عن سيادة لبنان، حين نرى أن أي خلاف بين الرؤساء الثلاثة يوجب تدخّلاً من نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام أو الوزير فاروق الشرع؟، تسمع الإجابة التالية: "أليس الرؤساء الثلاثة هم الذين يحكمون البلد، وهم قمة السياسة في لبنان! فإذا كانت هذه الأطراف لا تدرك أهمية تضامنها وتوحيد موقفها، فما ذنب السوري؟ (...) وأتساءل من يمنع هؤلاء الثلاثة من الاتفاق؟ أين ضميرهم الوطني؟ وأين شعورهم بالمسؤولية؟ وعلام يختلفون ويفترقون؟..."

هكذا، وبكل هذه البساطة يرون (حلفاء سورية والطالبون الحلف معها و... الخائفون) إلى مسألة

الترويكا، وكأنها تدور فصولاً في حقل لا علاقة له بالحياة السياسية في لبنان. وكأن هناك حياة سياسية لبنانية، أو كأن هناك نفوذ سورية، قائم وثابت ومُدرك ومحسوس وتناوله بالبرهان القاصي والداني. سيطر على كل أمر في البلاد لكنه أعفى الترويكا من هذه السيطرة؟!!.

توقيف الوزير السابق شاهي برصوميان والتحقيق مع الوزير فؤاد السنيورة

في غمرة حديث الإصلاح الإداري واجتماعات مجلس الوزراء واللجان المختصة، أُوقف في 4 آذار 1999. الوزير السابق شاهي برصوميان قيد التحقيق وقبل إدانته في مخالفة تتعلق بصفقات نفط. وهي المرة الأولى التي يتم بها توقيف وزير سابق قيد التحقيق في أعمال قام بها خلال وجوده في الحكومة. وبقي برصوميان في السجن أكثر من تسعة أشهر قبل أن يصدر القرار الظني في حقه، وبعده أخلي سبيله بكفالة مالية. وقبل ان تحسم قضيته.

وقبل قضية برصوميان فُتحت قضية الوزير في الحكومة السابقة فؤاد السنيورة. وذلك عندما كشف وزير الداخلية والشؤون البلدية ميشال المر في 18 شباط 1999. النقاب عن قضية مالية طالت مبلغ 51 مليون دولار دفت تعويضاً لشركة إيطالية عن محرقة نفايات قال إنها غير موجودة "فكانت هذه الشرارة الأولى لإطلاق قضية في وجه وزير الدولة للشؤون المالية في الحكومة السابقة فؤاد السنيورة. والتي شرع القضاء بالتحقيق في شأنها. وقد شرح السنيورة موقفه من هذه العملية مؤكداً أن التسوية تمّت بناء على قرار من مجلس الوزراء. وكان هو المعترض الوحيد في مجلس الوزراء على هذا القرار. ولكن النيابة العامة أصرّت على تحميله المسؤولية». وفي 16 تشرين الثاني 2000. وبعد طول تحقيق، أعلنت الهيئة العامة لمحكمة التمييز برئاسة



فؤاد السنيورة

القاضي منير حنين، عدم صلاحية القضاء العدلي للنظر في الدعوى المقامة ضد السنيورة من النيابة العامة. وكان في تعليل القرار أن الفعل الذي تنسبه النيابة العامة إلى السنيورة يتصل مباشرة بممارسة وزير المال لمهماته السياسية والوزارية. وهذا يعني أن السبيل الوحيد لمتابعة هذه القضية سيكون من خلال المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء" (سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ"، ص 100-101).

قضية أخرى شغلت الرأي العام: توقيف النائب حبيب حكيم (31 كانون الثاني 2000) على ذمة التحقيق بجرم إهدار أموال عامة وتحريض على تزوير مستند رسمي بعدما رفع مجلس النواب الحصانة عنه في 7 كانون الأول 1999. وطلب النائب العام المالي خليل رحّال الادّعاء على حكيم والوزير (السابق) فؤاد السنيورة في ملف محرقة برج حمود. وفي 4 أيار 2000 أُخلي سبيل حكيم بكفالة 20 مليون ليرة. وفي تشرين الثاني



آثار في صور

طُوي ملف السنيورة كما سبق ذكره.

قضية سرقة الآثار

نسارع، هنا، إلى القول إن الصحافة، التي تابعت هذه القضية، سمّت أسماء، منها لمتمولين وسياسيين، ولمّحت أو غفلت عن أخرى. لكن الغريب أن "بعض" هذه الصحافة نسج أخباراً حول هذه القضية طالت رجلاً، هو رجل الأعمال اللبناني الكبير روبير معوّض. اضطرت رئيس الحكومة نفسه سليم الحص إلى الاتصال بالرجل "في ما يشبه الاعتذار" (وفق ما جاء في بعض التعليقات) لثبوت براءته والتحامل عليه، وربّما لمقاصد "التمويه على الفاعل الحقيقي". يقول الرئيس الحص ("للحقيقة والتاريخ"، ص 103):

"وصدرت أخبار في الصحف تسيء إلى رجل الأعمال الكبير روبير معوّض الذي كان قد اشترى قصر هنري فرعون في بيروت بما فيه من ثروة أثرية، من خارج لبنان وداخله. فنشرت بعض الصحف أخباراً تشكّك في كيفية حصوله على هذه المقتنيات، مما أثار حفيظته، الأمر الذي اضطرني إلى استدعاء ممثله في لبنان وتحميله رسالة شفهية إلى السيد روبير مهيباً به تجاوز ما حصل، خصوصاً أن كلاماً تناهى إليّ عن لسانه يفيد أنه قرّر تصفية مشاريعه في لبنان والامتناع عن القيام بأي استثمارات جديدة في البلد. وقد زارني روبير معوّض في مكتبي في السرايا الحكومية في 5 نيسان 1999، فجلوتُ الأمر معه".

طالت التحقيقات (التي بدأتها حكومة الحص بعد أيام من تشكيلها)حول قضايا الإهدار والفساد والاختلاس في إدارات الدولة ومؤسساتها ملف الآثار بدءاً من 12 آذار 1999. وطُلب من مكتب مكافحة الجرائم المالية الانتقال إلى الأماكن الأثرية (في بيروت وصور وجبيل) لإجراء تحقيق ميداني: ونفّذ أعمال دهم واسعة، طالت في ما طالت منازل بعضها لذوي الشأن الرفيع والمرتبة السياسية، وأدّت إلى مصادرة أكثر من 1500 قطعة أثرية تعود إلى مئات وألوف السنين.

غارات اسرائيلية تقصف البنى التحتية (حزيران 1999)

الوضع في الجنوب على حاله: عدوان اسرائيلي مستمر، عمليات مستمرة للمقاومة وردود اسرائيلية انتقامية ليس ضد المقاومة فحسب بل ضد الشعب ومقومات صموده وحياته، أي البنى التحتية لاقتصاده. ففي مساء 24 حزيران 1999، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي، ولمدة ثلاث ساعات، ودمّر محطة تحويل الكهرباء في الجمهور والجسور التي تربط بيروت



ضرب الجسور ومحطات توليد الكهرباء





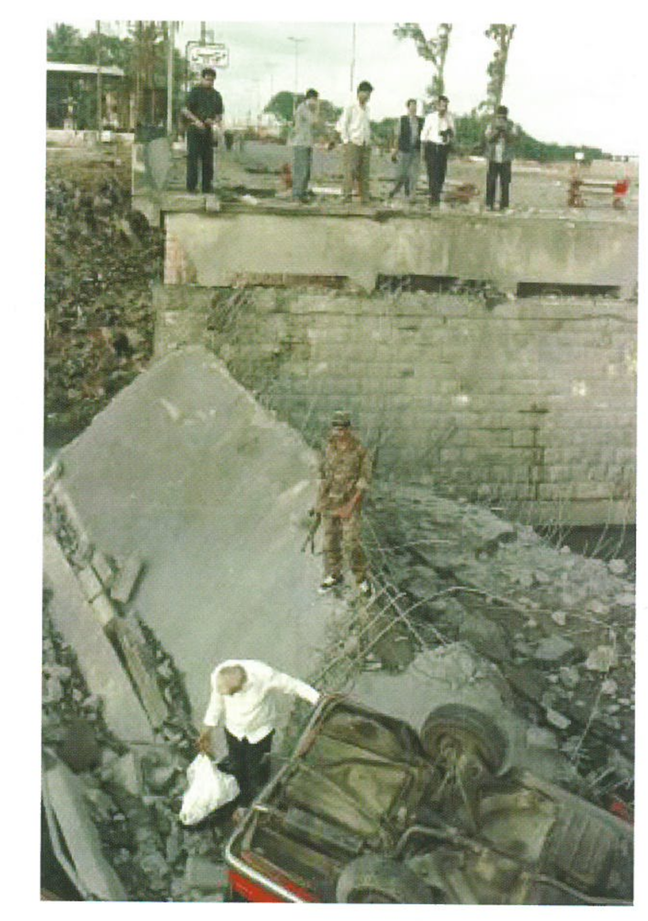
استهداف البنى التحتية

بالجنوب وتربط بين مناطق الجنوب. وقصف محطة بصاليم لتحويل الكهرباء. وضرب أهدافاً في بعلبك (مواقع لحزب اللّه). فكانت خسائر بشرية ومادية فادحة. خاصة وأن هذه الضربة جاءت على أبواب الصيف الذي كان من المنتظر أن يتحرّك أثناءه موسم الاصطياف (الحصيلة 8 قتلى و62 جريحاً). وخسائر مادية قُدّرت بمئات ملايين الدولارات). وقال ناطق عسكري اسرائيلي بأن الغارات جاءت رداً على استهداف منطقة الجليل وكريات شمونه لدفعات من صواريخ الكاتيوشا.

اتصل الأمير الوليد بن طلال (حفيد رياض الصلح. والدته السيدة منى الصلح) بالمسؤولين اللبنانيين وأبلغهم استعداده للتبرّع بتكاليف بناء محولات كهربائية بديلة. فكانت هذه المبادرة الطيبة فاتحة حملة تبرعات للدولة أجراها المواطنون. وكانت الحصيلة النهائية لها والمقدمة للدولة تربو على 40 مليار ليرة.

موقف من الغارة ثابت على لسان رئيس الحكومة ولا سابقة له على لسان رئيس الجمهورية

تلّقى رئيس الجمهورية العماد إميل لحود اتصالاً تضامنياً من الرئيس السوري حافظ الأسد. وبعد أن أجرى رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص عدداً من الاتصالات (برئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان. واستقباله للسفير الأميركي في بيروت دفيد ساترفيلد. وكذلك السفير الفرنسي دانيال جوانو). وبعد عقدجلسة استثنائية لمجلس الوزراء. عقد الرئيس الحص مؤتمراً صحافياً. أعاد فيه تأكيد موقف



من نتائج الغارة الاسرائيلية

الحكومة الثابت: "دعوني أشدّد على أن لا شيء يمكن أن يخفّف من عزيمتنا على صعيد السياسة الوطنية. سنستمر في المطالبة بتنفيذ القرار 425 الذي دعا اسرائيل منذ 21 عاماً إلى سحب كل قواتها المحتلة من أراضينا فوراً وبدون قيد أو شرط حتى الحدود المعترف بها دولياً. نحن ملتزمون، بشكل قاطع، تلازم المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام، وخصوصاً أن مصالحنا القومية تفرض ذلك. وسنستمر في دعمنا السياسي والمعنوي لأعمال المقاومة، ما دام هناك جزء من الأراضي اللبنانية تحت الاحتلال. وسنظل نحترم بشكل كلي تفاهم نيسان 1996 (أسفر عن مجموعة مراقبة اتفق عليها في أعقاب "مذبحة قانا" ورمت إلى حماية المدنيين من أي



الجيش واعادة اعمار شركة الكهرباء

اعتداء). بالطبع نحن لا نحبّذ أي عمليات خارج الحدود...".

وبعد ثلاثة أيام من الغارة، نقلت "النهار" (عدد 27 حزيران 1999)، وعلى لسان رئيس الجمهورية العماد إميل لحود كلاماً قال فيه: "إن المقاومة لن تتخلّى، بدعم كامل ومطلق من الحكومة اللبنانية، عن سلاح الكاتيوشا في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة ما دامت إسرائيل تقصف المدنيين اللبنانيين في بيوتهم (...) إن اسرائيلياً سيكون في مقابل لبناني يُقتل في كل مرة يضرب الاسرائيليون المدنيين اللبنانيين الآمنين".

وقد لاحظ المراقبون، وكتبوا، أنها المرة الأولى في لبنان التي يتخطى فيها رئيس الجمهورية رئيس الحكومة في موقفه الداعم لقضية تتعلق بالمقاومة، رأس حربة قضية الصراع العربي - الاسرائيلي. خاصة وأن رئيس الحكومة كان قد قال قبل يوم واحد إنه "لا يحبّذ العمليات خارج الحدود اللبنانية". وبعدها، أصبح يُطلق على رئيس الجمهورية العماد إميل لحود لقب "المقاوم الأول".

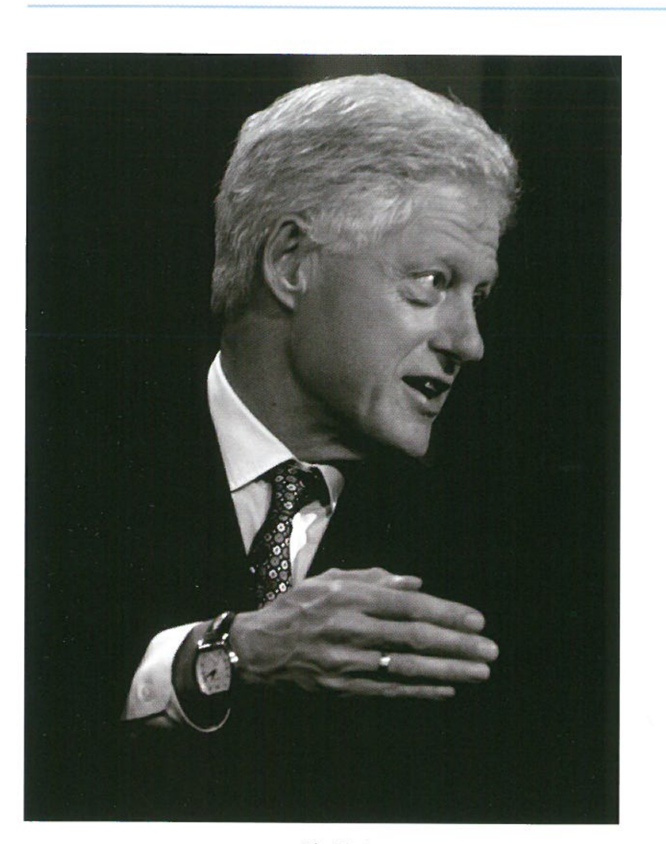
(في ما يخص الشكوى اللبنانية لدى مجلس الأمن ولجنة تفاهم نيسان والمواقف منها، راجع باب "الجنوب").

دفيد ساترفيلد

موقف لبنان من عملية السلام في المنطقة

في 2 آب 1999، زار دمشق وفد دبلوماسي لبناني (ظافر الحسن الأمين العام لوزارة الخارجية، ويحيى المحمصاني المستشار الدبلوماسي لرئاسة الوزراء) بعد اتصال كان أجراه الرئيس الحص بوزير الخارجية السوري فاروق الشرع، وبهدف التأكيد على ثوابت الموقف اللبناني من مفاوضات السلام في المنطقة: الإصرار على تطبيق القرار 425 لتحرير الجنوب، ورفض مبدأ التفاوض على تطبيق هذا القرار من دون قيد أو شرط، وبالتالي يكون لبنان غير معني مباشرة بالقرار 242 و338 أو بمبدأ الأرض مقابل السلام.

إن ما صرّح به الوفد اللبناني في دمشق أو في بيروت، ونقلته وسائل الإعلام، وأكّده الرئيس الحص (في كتابه "للحقيقة والتاريخ"، ص 168-169) دار حول النقطتين الأساسيتين التاليتين:



بيل كلينتون

- إن لبنان على استعداد، إسوة بسائر العرب، لإجراء محادثات مع اسرائيل توصلاً إلى سلام عادل ودائم.
- وإن لبنان، في حال استئناف المحادثات مع اسرائيل، سيصرّ على أن يشمل جدول أعمال المفاوضات مسائل حفظ حق لبنان في مياهه، وحقّه في التعويض عن الخسائر والأضرار التي مُني بها جراء العدوان الاسرائيلي منذ 1978، وحق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في العودة إلى ديارهم، والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية.

وما هي إلا أسابيع حتى أعلن في واشنطن ودمشق وتل أبيب أن لقاء سيتم بين وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون وذلك في البيت الأبيض في 15 كانون الأول 1999 لافتتاح المحادثات، وبوجود

وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت على مقربة من مكان الاجتماع للتدخّل عند الاقتضاء.

وقبل يوم واحد من اجتماع افتتاح المحادثات في البيت الأبيض، طلب الرئيس الحص من الوزير ميشال المر أن يترأس الأخير وفد لبنان إلى هذه المحادثات إذا ما أسفرت عن استئناف لها على المسار اللبناني. وقبل الوزير المر أن يكون رئيساً لوفد لبنان المفاوض، عازياً ذلك إلى كونه وزيراً للخارجية بالوكالة في حال غياب رئيس الحكومة وزير الخارجية (الرئيس الحص يقول في كتابه المذكور، ص 169، أنه أبى أن يترأس هو الوفد لعدم رغبته مجالسة باراك ومصافحته).

وعُقد اجتماع افتتاح المحادثات في البيت الأبيض برعاية كلينتون وفي موعده المحدد (15كانون الأول 1999). لكن سرعان ما توقفت محادثات الشرع - باراك بعد الافتتاح، ولم تستأنف المحادثات اللبنانية الإسرائيلية في مؤشر واضح على "تلازم المسارين" السوري واللبناني الذي تزخّم الحديث عنه في دمشق وبيروت عند كل إشارة إلى عملية السلام في المنطقة.

قضية التنصّت على الهاتف

في أيلول 1999، أثار أعضاء اللجان النيابية المشتركة موضوع تنصّت الأجهزة الأمنية - وسواها - على هواتف السياسيين وغيرهم، خصوصاً بعد دخول رئيس الحكومة سليم الحص ووزير الداخلية ميشال المر في نقاش علني استدعى مشاركة الأجهزة الأمنية التي أقرّت بوجود تنصّت على الهاتف الثابت. ومع اعتراف الوزراء والنواب وقادة الأجهزة الأمنية بحصول المراقبة، اقترحت اللجان النيابية صوغ قانون يضع ضوابط لعملية التنّصت المشروع حسب الطرق المطبّقة في الولايات المتحدة وأوروبا. والهدف من



قضية التنصّت على الهاتف

وراء اقتراح النواب يكمن في الحاجة إلى منع الأجهزة الأمنية من تخطي القوانين بذريعة الحفاظ على الأمن القومي، أو حماية النظام من أعدائه. وكانت وصلت إلى مرفأ بيروت (في آب 1999) "أجهزة تنصّت متطورة، طلبتها إحدى شركتي الهاتف الخلوي بهدف استخدامها من قبل الدولة لمراقبة الهواتف الخلوية، والمؤكّد أن ازدياد أعداد الخلويات إلى أكثر من نصف مليون هاتف.... وإقبال السياسيين على استخدامها تهرباً من مراقبة الهاتف الثابت، شجعا المسؤولين على الاهتمام بتوسيع عمليات التنصّت بحيث تشمل الهاتف الخلوي أيضاً" (سليم نصار، "الحياة"، 2 تشرين الأول 1999).

يعود عهد اللبنانيين بقضية التنصّت على الهواتف إلى أيام الرئيس فؤاد شهاب و"المكتب الثاني" (مخابرات الجيش). لم يتدخّل شهاب لمنع التنصّت على السياسيين والصحافيين وزعماء أحزاب المعارضة، وحجته بذلك حاجة الدول لدرء الأخطار الخارجية، وأن التنصّت ساعد ضباط "الشعبة الثانية" على رصد نشاطات أركان الحزب السوري القومي واكتشاف خيوط الانقلاب.

بعد سقوط الشهابية، قام رئيس الحكومة (في بداية عهد الرئيس سليمان فرنجية) صائب سلام بتفقّد غرفة التنصّت يرافقه رجال الصحافة، وأعلن أمامهم تعطيل كل الأجهزة المستخدمة لتسجيل المكالمات السرية. ثم أتبع هذا القرار بمعاقبة كبار ضباط المكتب الثاني بإبعادهم إلى سفارات نائية، لأنهم، في رأيه، استغلوا موضوع الأمن الداخلي لمحاربة المعارضة وإضعاف الحريات السياسية.

استؤنفت عملية التنصّت على قادة المقاومة الفلسطينية بعد صدام الجيش مع مسلّحي المخيّمات عام 1973. فشل الجيش في ضبط العمليات المسلحة، وعزت قيادة الأركان هذا الفشل إلى تردّد المسؤولين السياسيين، وإلى تجميد عمل المراقبة.

هيئة التنسيق اللبنانية - السورية

"هيئة المتابعة والتنسيق"، يترأسها رئيس الوزراء في لبنان وسورية، عقدت اجتماعها في مقر رئاسة الوزراء السورية في دمشق في 11 أيلول 1999، وحضره عن الجانب اللبناني، إلى الرئيس الحص، الوزراء محمد يوسف بيضون، عصام نعمان، كرم كرم، ناصر السعيدي، سليمان فرنجية، نجيب ميقاتي، غازي زعيتر، ميشال موسى، جورج قرم، أرتيو نازاريان، سليمان طرابلسي وعدد من المديرين العامين والمسؤولين في الوزارات ؛ وعن الجانب السوري، إلى رئيس الوزراء محمود الزعبي، الوزراء المعنيون. وبعد أن ألقى كل من رئيسي الوزراء كلمة، عرض كل وزير الموضوع المتعلق بوزارته، ونتائج أعمال اللجان المشتركة التي بحثت في هذه المواضيع. ثم قدّم الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني السوري نصري خوري مداخلة، فأطلع المجتمعين على تقرير الأمانة العامة للمجلس الأعلى، عارضاً ما تمّ تنفيذه من بنود الاتفاقات السابقة، وما لا يزال قيد التنفيذ. واختتمت الهيئة أعمالها، في اليوم التالي، بتوقيع وزيري السياحة في البلدين اتفاقاً سياحياً، ووزيري الزراعة اتفاقاً يتضمن أسس تحديد تبادل المنتوجات الزراعية. وقد سجّل المحضر المشترك ارتياح الهيئة لقيام السلطات المختصة في البلدين، بإبرام وتصديق عدد من الاتفاقيات في مجال التعليم، وتجنّب الأزدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار. وأوصت الهيئة بمتابعة الإجراءات لتوقيع اتفاقية إنشاء المكاتب الحدودية المشتركة واتفاقية البيئة. وتوّجت اجتماعات الهيئة بلقاء مطوّل مع الرئيس حافظ الأسد.

هذا على صعيد "الاتفاقات" الرسمية بين البلدين، وصعيد "الأخبار" الرسمية في البلدين. أما على صعيد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من هذه الاتفاقات، فالوقائع (منها ما عرفته البلاد من تحركات للمزارعين اللبنانيين...) والدراسات جاءت لتؤكّد أن هذه الجدوى ذهبت، وذاهبة، أقله في المدى الحالي، في الاتجاه الأحدي، اتجاه الجانب السوري (خبر من مئات أخبار تلك الجدوى الأحدية الجانب، أوردته "النهار" في مطلع صيف 2001، ان موقعاً لوزارة السياحة اللبنانية على الإنترنت يدعو إلى زيارة بعلبك "في سورية"...).

قضية الفنان مارسيل خليفة

كان لافتاً جداً انه في ثاني يوم لبدء السنة القضائية في لبنان، أصدر قاضي التحقيق الأول في بيروت عبد الرحمن شهاب (في 2 تشرين الأول 1999) قراراً ظنياً بحق الفنان مارسيل خليفة طلب فيه عقوبة السجن له من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات لإقدامه "على تحقير الشعائر الدينية بإدخال آية من القرآن الكريم في سورة يوسف ملحّنة ومتلوّة على أنغام موسيقية". وأحال القاضي شهاب الفنان خليفة على الحاكم المنفرد الجزائي في بيروت للمحاكمة.

اللافت والداعي إلى الإستغراب أن قضية الفنان خليفة كانت معلّقة منذ سنوات، وأن القاضي عبد الرحمن شهاب كان عُيّن في منصبه قبل أقل من 24 ساعة من إصداره القرار الظني، وان هذا القرار هو إجراء روتيني في أي دعوى ولا يعتبر إدانة على الإطلاق، وأن القاضي الذي كان يستجوب خليفة ويتولى ملفه منذ أربع سنوات هو سعيد ميرزا، وأن الحكومة السابقة (حكومة الحريري) كانت أسقطت الدعوى، وأن رجال دين مسلمين كثراً أعجبوا بنص القصيدة الذي كتبه الشاعر محمود درويش "أنا يوسف يا أبي"، وأن الفنان مارسيل خليفة أكثر الفنانين العرب حضوراً في الوجدان العربي لما غنّاه للجنوب وقضيته ولفلسطين وقضيتها فاكتسب إعجاباً جماهيرياً قلّ نظيره "من المحيط إلى الخليج". وكان آخر نشاط له، في المساء الفائت لصدور القرار الظني به، في بلدة تبنين الجنوبية حيث أحيا حفلة حضرها نحو خمسة آلاف شخص في مقدمهم رئيس مجلس النواب نبيه بري.

أما نصّ القصيدة (لمحمود درويش) الذي اتُّهم خليفة أنه لحّن آية قرآنية وردت في آخرها. فهو:

"أنا يوسف يا أبي. إخوتي لا يحبونني. لا يريدونني بينهم يا أبي. يعتدون عليّ ويرمونني بالحصى والكلام. يريدونني أن أموت لكي يمدحوني. هم أوصدوا باب بيتك دوني. وهم طردوني من الحقل. هم سمّموا عنبي يا أبي. وهم حطّموا لعبي يا أبي. حين مرّ النسيم ولاعبَ شعري غاروا وثاروا عليّ وثاروا عليك. فماذا صنعتُ لهم يا أبي؟ الفراشات حطّت على كتفي. ومالت عليّ السنابلُ. والطيرُ حطت على راحتيّ. فماذا فعلتُ أنا يا أبي. ولماذا أنا؟ أنتَ سمّيتني يوسفاً. وهمو أوقعوني في الجبّ. واتهموا الذئبَ؟ والذئبُ أرحمُ من إخوتي. أبتِ! هل جنيتُ على أحد عندما قلت إني رأيت أحد عشر كوكباً. والشمس والقمر. رأيتهم لي ساجدين".



تضامناً مع مارسيل خليفة

الذين، من اللبنانيين، لم يكونوا قد اطّلعوا على القصيدة، جاء القرار الظني وأثار حشريتهم في الاطّلاع عليها. ولم يكن الأمر يحتاج كثير ذكاء ولا كبير عناء حتى يكتشف الجميع أن الأمر بعيد كل البعد عن الدين، وأنه في صلب "السياسة" (السياسة



العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله

العربية)، وأن خطيئة درويش وخليفة أنهما أصابا عين الديك من هذه السياسة: ما فعله ويفعله الأشقّاء بـ "يوسف الجميل"، "فلسطين الجميلة"، "لبنان الجميل"، "الجنوب الجميل".

موجة عارمة من السخط على القرار الظنيّ ودعماً لخليفة اجتاحت الأوساط الثقافية والشعبية، واشترك فيها سياسيون وحتى رجال دين (وحده مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني، ودار الفتوى اشتُمّ من موقفهم أنهم كانوا يقفون وراء القرار الظني. وربّما أكثر من ذلك أنهم هم فريق الإدعاء!!).

– رئيس مجلس النواب نبيه بري: "لأننا نحترم القضاء فنحن على يقين أنه سيبرئ مارسيل خليفة ، ولأن الإسلام سمح، والهدف من إنشاد قصيدة محمود درويش، كما أشعار حافظ الشيرازي، ليس المسّ بالمحرمات وترتيل الآيات، فإننا موقنون أن سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني ودار الفتوى يقفان عند الأعمال بالنيات(...) أتمنى عليه إعادة النظر في ما حدث، وهو حتى الآن قرار ظن وصدر في حق لبنان، كل لبنان".

– العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله قال: "... إننا لا نجد إساءة في تضمين القصيدة التي تعبرّ عن مضمون إنساني يتعلّق بقضايا الإنسان المقهور الذي يمثلّه نموذج النبي يوسف (عليه السلام)، آية قرآنية، ولا نجد أن تلحين القصيدة يمس القرآن أو يسيء إليه...".

– السيد هاني فحص استغرب القرار وقال "علينا كرجال دين ألا نوقف عملنا وفكرنا على إيقاع السجال السياسي (...) إن خليفة لم يرتكب ما يمسّ بالمقدسات".

– وزير الإعلام أنور الخليل: "إن خليفة رمز وطني نفتخر به".

– النائب نجاح واكيم: "عيب على مشارف القرن الحادي والعشرين أن نعود إلى محاكم التفتيش (...) ورجال الدين مع احترامي لهم ليسوا أقرب إلى الله من الناس العاديين(...) لا درويش ولا خليفة دعوا إلى فتنة طائفية، في حين نرى رجال دين كانوا يمسكون ميليشيات وأفتوا بالقتل على الهوية".

– الحزب التقدمي الاشتراكي: "إن الطعنة السامة التي وُجّهت إلى خليفة، من تحت عباءة القضاء، هي طعنة في صدر الحريات والديمقراطية في كل الميادين ودليل إضافي إلى التحجرّ السلطوي والإفلاس السياسي (...) إن مثل هذه الممارسات تهدد الوفاق وتهدم البقية القليلة الباقية من حرية الرأي والتعبير.

وتنذر بعواقب وخيمة ليست في مصلحة الحوار والسلم الأهلي".

- معن بشور، رئيس المنتدى القومي العربي، دعا المفتي قباني إلى "معالجة حكيمة لهذه القضية، خصوصاً أن مقصد خليفة الصادق من أغنيته يكمن في الدفاع عن فلسطين والقدس بالذات".

5 تشرين الأول 1999، كان يوم حشد هائل في مقر نقابة الصحافة اللبنانية حول مارسيل خليفة، تقدّمه سياسيون تجاوزوا الموالاة والمعارضة، ومخرجون وممثلون وملحنون ومغنون وكتّاب وصحافيون ومثقفون ومواطنون وطلاب وحزبيون. لم يأتِ هذا الحشد لمجرد التضامن مع خليفة بل لتحمّل المسؤولية معه، فوقّع أفراده على بيان مكتوب يتبنون فيه عمل خليفة، بل يعلنون مشاركتهم فيه: "... شاركنا في اختيار نص الأغنية المذكورة بالذات، متبنين تلحينها وأداءها...". ما يعني، قانوناً، أن القرار الظني أصبح يشملهم، وكان من المرتقب أن تكرّ سبحة بيانات تحمّل المسؤولية إلى جانب خليفة لتشمل عشرات آلاف الأشخاص، لو لم يصدر القضاء حكماً بتبرئة خليفة.

ففي 15 كانون الأول 1999، انتصر القضاء اللبناني لنفسه، وهو الذي يحكم باسم "الشعب اللبناني"، قبل أن ينتصر لمارسيل خليفة، وذلك بتجاوز الحكم على الفنان اللبناني، فاعتبر الحكم أن خليفة أنشد قصيدة الشاعر محمود درويش "أنا يوسف يا أبي"، المتضمنة مقطعاً من آية في "سورة يوسف" القرآنية بـ"وقال ورصانة ينمّان عن إحساس عميق بالمضمون الإنساني الذي عبّرت عنه القصيدة بأداء لا يحمل أي مسّ بقدسية النص القرآني أو ما يسيء إليه أو إلى مضمونه، ولا ينمّ عن قصد الحث على الازدراء به، لا تصريحاً ولا تلميحاً، عبر الألفاظ أو المعاني أو النغم...".

وبدأ الحكم (5 صفحات بخط اليد) بذكر أساس الدعوى، فقال إنها أُثيرت حين وجهت المديرية العامة للأمن العام في 29 آب 1996 كتاباً إلى النيابة العامة الاستئنافية في بيروت يفيد "أن الغضب ساد أوساطاً إسلامية في طرابلس بعدما اعتبرت ان تلحين الآيات القرآنية وتلاوتها على أنغام الموسيقى محرّم شرعاً ويرفضه جميع المسلمين".

مسألة توطين الفلسطينيين

من أكثر المسائل التي ظلت تثير المخاوف حتى منذ قبل اندلاع الحرب اللبنانية رغم استمرار تأكيد رفض اللبنانيين والفلسطينيين لها. وقد تزخّم الحديث بشأنها وازدادت المخاوف باحتمالها منذ بدء تنفيذ اتفاق الطائف، خاصة وأنها بدأت تُطرح مقرونة بالوضع الاقتصادي المتدهور للبنان وازدياد مديونيته ووعد الدول المانحة بإعفاء لبنان من ديونه مقابل قبوله بتوطين الفلسطينيين الموجودين على أرضه.

نقطة "ساخنة" في هذا الموضوع، كان من حقّها ترجيح هذا الاتجاه الأميركي والدولي، رسمتها وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت أثناء زيارتها الخاطفة لبيروت في مطلع أيلول 1999. ففي مؤتمر صحافي عقدته والرئيس الحص في نهاية محادثاتهما، سُئلت أولبرايت عن صحة التقارير التي تحدثت عن خطة تقضي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في مقابل إعفاء لبنان من ديونه الدولية، فتجنّبت الرد المباشر وأجابت أن رئيس الوزراء (سليم الحص) أعرب لها عن رغبة الشعب اللبناني في إيجاد حل عادل لهذه القضية. وأردفت القول إن موضوع اللاجئين الفلسطينيين يتعلق بمفاوضات الحل النهائي، وسيُناقش في هذا الإطار فقط. على ذلك علق الرئيس الحص (في كتابه "للحقيقة والتاريخ"، ص 210-



ما هو مصير اللاجئين الفلسطينيين؟

211) "ولدى تكرارها هذا القول، بأن الأمر يتعلق بمحادثات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، توجّه إليّ أحد الصحافيين بالسؤال عينه، فقلت: نحن معنيون مباشرة بموضوع اللاجئين الفلسطينيين، لذلك لا يمكننا القبول بمقولة ترك هذه القضية للحل النهائي على المسار الفلسطيني". وليس من غير مغزى أن أولبرايت انتقلت على الفور، بحسب التغطية الصحافية للمؤتمر الصحافي وبحسب ما ذكره الرئيس الحص نفسه، إلى تأكيد أن محادثاتها مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق كانت مثمرة وبنّاءة.

وفي المؤتمر الصحافي نفسه، قال الرئيس الحص: "أما في صدد مسألة اللاجئين الفلسطينيين، فنقول إن هناك نحو 400 ألف لاجىء يقيمون في لبنان، أكثرهم منذ عام 1948. واللبنانيون يتلاقون والفلسطينيين على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. ورفض توطين هؤلاء بات أمراً وفاقياً، بعدما دخل نص به في اتفاق الطائف، ومن ثمّ في مقدمة الدستور اللبناني" (المراجع المذكور، ص 212).

وأثناء وجود الرئيس الحص في نيويورك، رئيساً لوفد لبنان إلى الدورة العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة، اجتمع، في 22 أيلول 1999، إلى مساعد نائب وزيرة الخارجية الأميركية مارتن أنديك الذي قال، بعد الاجتماع: "إن الرئيس الحص أثار هذا الموضوع (مسألة توطين الفلسطينيين) خلال الاجتماع، وهو يعتبره مهماً. وفي رأينا أن مسألة اللاجئين هي من ضمن

السلام في المنطقة" (المرجع المذكور، ص 218). وفي كلمته أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة (23 أيلول 1999)، شدّد الرئيس الحص على استحالة استكمال التسوية السلمية دون تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أرضهم. وأعلن رفض لبنان توطين الفلسطينيين على أرضه، محذراً من أنه "في حال إقرار التوطين على الصعيد العملي، فإنه سيشكّل تهديداً لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها" (ص 219) . وعاد الحص وكرّر رفض لبنان للتوطين في محادثاته مع رئيس وزراء كندا جان كريتيان الذي زار لبنان في نيسان 2000. والمعروف أن كندا تولي قضية اللاجئين اهتماماً خاصاً كونها تترأس اللجنة المعنية باللاجئين في إطار المحادثات المتعددة الأطراف.

أحداث الضنية

أحداث دموية دامت أربعة أيام وواجه فيها اسلاميون متطرفون قوة من الجيش اللبناني في منطقة الضنية. انطلقت شرارتها في اليوم الأخير من العام 1999 حين توجّهت قوة من الجيش لإقامة حواجز ودوريات في مناطق شمالية عدة للحفاظ على الأمن. وخصّت منطقة عاصون بقوة لتعقّب مطلوبين إثنين بتهمة إلقاء متفجرات على كنائس في طرابلس. فنصب عدد كبير من الإسلاميين المسلّحين كميناً للقوة العسكرية، وقتلوا خمسة منها، وأسروا ضابطاً وجندياً. وصدر عن مديرية التوجيه في قيادة الجيش ثلاثة بيانات بالتطورات التي كانت منطقة العمليات (منطقة الضنية) مسرحاً لها. ولدى تطويق قوة الجيش لمنطقة جبال الأربعين من جهاتها الأربع، بدأت مناوشات مع المسلحين تطورت إلى اشتباكات عنيفة. وتمكّن الجنود من احتلال مواقع ومنازل كان المسلحون يرابطون فيها، وصادروا كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. ولإحكام الطوق على المسلحين ومنعهم من التغلغل في جرود المنطقة استعملت قوة الجيش الطوافات العسكرية وحسمت الوضع واعتقلت المطلوبين (وكان المسلحون اختطفوا الرائد ميلاد النداف والرقيب المرافق له. وقد عُثر على الرائد النداف مقتولاً) وقرّر مجلس الوزراء، في 4 كانون الثاني 2000، إحالة القضية على المجلس العدلي.

بقيت ذيول هذه الأحداث تتفاعل مدة طويلة مثيرةً القلق العميق في صفوف الشعب وفي كل مكان من لبنان. ولم تنفع في التخفيف من هذا القلق البيانات الصادرة عن الهيئات الإسلامية المستنكرة والمطالبة باعتقال مرتكبي الاعتداء على الجيش. وفي اليوم الأخير من هذه الأحداث (3 كانون الثاني 2000) انتقل التوتّر إلى قلب العاصمة بيروت. فعلى امتداد ساعات من النهار، روّع مسلّح فلسطيني منطقة مار الياس، وعمد إلى احتجاز رهائن في مبنى قريب من مقر السفارة الروسية، قبل أن تجهز عليه القوى الأمنية، بعدما تمكّن من قتل عريف في قوى الأمن الداخلي وجرح تسعة.

وفي 10 تموز 2000، أصدر المحقق العدلي في حوادث الضنية القاضي حاتم ماضي قراره الاتهامي طالباً الإعدام لـ 37 شخصاً وكاشفاً عن جماعة مسلحة كان هدفها تأسيس دولة إسلامية في لبنان. وطلب محاكمة 33 شخصاً وفقاً لمواد تتراوح عقوبتها بين 10 سنوات إلى ثلاث سنوات سجناً. فيما أسقط الحق العام عن 10 أشخاص بسبب مقتلهم خلال الاشتباكات مع الجيش أبرزهم قائد المجموعة بسام أحمد كنج الملقّب بأبي عائشة. وسطر القاضي مذكرات تحر دائمة لمعرفة الهويات الكاملة لـ 29 شخصاً، بينهم سعودي وكويتي.

وأظهر القرار الاتهامي أن بسام كنج (أمير الجماعة) كان حصل على منحة دراسية في الولايات المتحدة (1985). واستقرّ في بوسطن، وتزوّج من أميركية اعتنقت الدين الإسلامي. وفي 1989، توجّه وزوجته وابنته إلى باكستان. وفي 1991، عاد بعدها وحده إلى أميركا ومكث فيها حتى العام 1996 عندما عاد نهائياً إلى لبنان واستقرّ في بلدته عرقة في طرابلس مع عائلته. وأشار القرار أن بسام كنج كان على اتصال بعصبة الأنصار في مخيم عين الحلوة والتقى مراراً أميرها المدّعى عليه أبا محجن. وكان ثمة دور تنسيقي بين أبو عائشة (بسام كنج) وعصبة الأنصار في مخيم عين الحلوة بدأ أوائل 1997 بعد تنفيذ حكم الإعدام بقتلة الشيخ نزار الحلبي (رئيس جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية "الأحباش"). وأنجز أبو عائشة مهام عدة منها إخراج بعض مقاتلي العصبة من عين الحلوة ونقلهم إلى المخيم الذي أقامه في جرود الضنية صيف 1999.

المذكرة الرئاسية إلى أمين عام الأمم المتحدة

منذ مطلع العام 2000، عكفت اسرائيل، وعلى لسان مسؤوليها كافة بدءاً من رئيس وزرائها باراك على تكرار وتأكيد قرارها وعزمها على الانسحاب من لبنان وفق القرار الدولي 425 الذي كان لبنان لا ينفك يطالب بتنفيذه منذ 22 سنة.

وكم كانت دهشة اللبنانيين واستغرابهم (وكذلك أوساط الأمم المتحدة، الأمين العام كوفي أنان ومساعدوه ورسله إلى المنطقة) من موقف الحكم اللبناني وأشد الموالين له ازاء القرار الاسرائيلي بالانسحاب . فبدا هذا الموقف، وبوضوح جلي متخبطاً متلعثماً وكأنه يعمل على عرقلة الانسحاب (دمشق بدت، في الأثناء ، وكأنها فوجئت بقرار الانسحاب، فردّت



مقر الامم المتحدة

باتهام اسرائيل بأنها تحضّر، بانسحابها، لمجازر في الجنوب ولبنان).

رئيس الحكومة سليم الحص لمّح إلى هذا التخبّط (من دون أي ذكر للموقف السوري) في معرض عتبه على رئيس الجمهورية لعدم اطلاعه على المذكرة الرئاسية لأمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان ("للحقيقة والتاريخ"، ص 45-46):

"لقد أساء الرئيس لحود إلي... عندما كتب إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان في 6 نيسان 2000 مباشرة، من دون المرور بي والتشاور معي، بصفتي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، وذلك، في موضوع إعلان

اسرائيل عزمها على الانسحاب من لبنان وفق القرار 425. وقد عُرفت هذه الرسالة بالمذكرة الرئاسية. وعندما التقيت الرئيس بعد إعلان المذكرة، أبديت عتبي على عدم التشاور معي في الموضوع؛ ولفتُّه إلى أن مضمون المذكرة يوحي وكأن لبنان متحفظ على تنفيذ القرار 425 من جانب اسرائيل أو كأنه لا يريد ذلك. فقد طرحت في هذه المذكرة سلسلة من الأسئلة منها: "هل تعتبرون أن طرح تنفذ القرار 425 من قبل اسرائيل يأتي... لحماية الشعب اللبناني المعتدى عليه أم لحماية المعتدي؟"... و"فيما لو أن بعض المجموعات الفلسطينية حاولت القيام بعمليات عبر الحدود من ضمن حق العودة ولعدم وجود حلول مستقبلية لهم، هل تعتقدون أن القوات الدولية ستكون قادرة على حروب يومية صغيرة على الحدود؟"... و"طالما أن هناك احتمالاً لحروب صغيرة على الحدود مصدرها مجموعات فلسطينية مسلحة قادمة من المخيمات الفلسطينية في الداخل، ألا تعتقدون أن مصلحة لبنان تقضي بقيام القوات الدولية، أولاً وقبل أي شيء آخر، بتجريد المخيمات الفلسطينية من سلاحها أو بالمشاركة الميدانية في ذلك، سواء في مدن صور أو صيدا أو طرابلس أو بيروت أو بعلبك أو غيرها، قبل أن تنتشر تلك القوات على الحدود؟ وهل تقبل الأمم المتحدة شرطاً لبنانياً بعدم قبول هذا الانتشار على الحدود قبل تجريد الفلسطينيين من سلاحهم؟..." "هذه الأسئلة يعتبر لبنان أن من حقوقه أن يطلب أجوبة عليها من جانب الأمم المتحدة قبل أن يقرّر الخوض في تفاصيل أخرى".

ويكمل الرئيس الحص قوله: "هذه الأسئلة أوحت أننا نتعمّد التعقيد لنحول دون انسحاب اسرائيلي وفق القرار 425 الذي ما فتئنا نطالب بتنفيذه منذ 22 سنة. كما أوحت الأسئلة المتعلقة بتجريد الفلسطينيين من أسلحتهم في المخيمات كأننا نريد هذا الشيء، ونحن عاجزون عن تحقيقه".

"... هذه الأسئلة (في المذكرة الرئاسية) أوحت أننا نعتمّد التعقيد لنحول دون انسحاب اسرائيل". قالها الرئيس الحص، للحقيقة والتاريخ، وبلباقة شديدة ومن موقع مسؤولية هو شريك رئيسي فيها.

لكن ما لم يقله الرئيس الحص، وما يستحيل على الباحث أو المؤرّخ الذي عاش الأحداث لحظة بلحظة تجاهله ضناً بالحقيقة والتاريخ أيضاً، أن "قلة الفرح" لدى أهل النظام، إذا لم نقل "الزعل" أو "الحزن"، من أنباء الانسحاب الاسرائيلي التي كانت تتأكّد يوماً بعد يوم، كانت واضحة جداً وعكستها الصحافة التي ربطت، بتعليقاتها وتحليلاتها، بين الانسحاب الاسرائيلي وفقدان مبرر استمرار وجود الجيش السوري في لبنان، ما يعني نهاية للهيمنة السورية التي تعني بدورها نهاية لحلفاء سورية في لبنان. هذه "الهيمنة" لا ينفيها الرئيس الحص (في كتابه المذكور) لكنه ينسبها إلى المعارضين ولا يسمّي منهم سوى البطريرك صفير، ومما يقوله: "إن ما يُحكى عنه من تدخّل سوري في القرار اللبناني لم يعبُر يوماً من خلالي، بل من خلال بعض القنوات الأخرى في الدولة (...) أما الوجود العسكري السوري في لبنان، بما يكتنفه من مسائل تتعلق بالانتشار والانسحاب، فيجب أن يبقى رهناً بقرار تتخذه السلطة التنفيذية في لبنان، أي مجلس الوزراء، بالتفاهم مع المسؤولين السوريين" (ص 62-63).

مسألة عقوبة الإعدام

رفض الرئيس الحص التوقيع على مرسومين بتنفيذ حكم الإعدام بشخصين "لأن ذلك يتعارض مع اقتناعاتي" ("للحقيقة والتاريخ"، ص 184). أما نائب رئيس

الوزراء وزير الداخلية ميشال المر (الوزير المميز والأقوى في الحكم)، فقد اعتقد أنه وجد مخرجاً للمسألة بعرضه على رئيس الوزراء استعداده للتوقيع على المرسومين في حال غيابه خارج البلاد. وهذا ما حصل، إذ وقّع المر على المرسومين أثناء وجود الحص في الفاتيكان في زيارة للحبر الأعظم. وقد أثار هذا الأمر جدلاً قانونياً كان أبرزه ما أفتى به العالم القانوني والمحامي إدمون نعيم (ونشرته الصحافة، في 18 آذار 2000، وورد كذلك في كتاب سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ"، ص 185)، وجاء فيه:

"نائب رئيس مجلس الوزراء (ميشال المر) هو مركز لم ينص عليه الدستور، ولم يحدّد اختصاصاته. لذلك إذا كان نائب رئيس مجلس الوزراء محدداً بمقتضى نصوص قانونية عادية، فهذه الأخيرة لا يمكن أن يكون لها قوة بوجود النص الدستوري الذي لا يورد أي ذكر لنائب رئيس مجلس الوزراء. وعليه فإن المرسوم يكون باطلاً دستورياً. وفي حال إصرار رئيس الحكومة على موقفه الرافض... لا يمكن أن يجبره أحد على توقيع المرسوم".

وقد استجاب رئيس الجمهورية لطلب الرئيس الحص (18 آذار 2000) سحب المرسومين الموقّعين من نائب رئيس مجلس الوزراء كونهما يشكّلان مخالفة دستورية.

وبعد انتهاء ولاية حكومة الرئيس الحص، نشرت "النهار" (16 كانون الأول 2000، وأورده الحص في كتابه "للحقيقة والتاريخ"، ص 185 – 187) مقالاً افتتاحياً للرئيس الحص حول الأسباب التي دعته إلى عدم توقيع المرسومين. قال فيه:

"المسألة في نهاية التحليل هي مسألة اقتناع شخصي.

"إنني أعتقد أن ليس من حق الإنسان أن ينتزع حياة إنسان. فاللّه وحده يهب الحياة واللّه يستردّها.

"إنني لا أستبيح ذبح حيوان، فكيف بقتل إنسان؟...

"... كثيراً ما يُقال لي إن اللّه حلّل في الكتب السماوية إعدام القاتل، فبأي منطق أسمح لنفسي بتحريم حكم الإعدام بمجرم؟

"الجواب هو أنني لم أُحرم تنفيذ حكم الإعدام إلا على نفسي، فمع أن ذبح الخراف أيضاً حلال، فإن أكثر الناس لا يستطيعون، أو لا يجيزون لأنفسهم، ذبح خروف بأيديهم، وأنا بالتوقيع على مرسوم بالإعدام أشعر وكأنني في مقام الجلّاد، أو ذابح الخروف.

"وأقول لمن يطرح هذا السؤال عليّ: إذا قيل لك أنت، وأنت المؤمن بواجب تنفيذ حكم الإعدام، إن أحداً من الناس محكوم بالإعدام فهل أنت على استعداد لتنفيذ الحكم بقطع عنقه بيدك؟ اذا كان الجواب سلباً، وهذا ما اتوقعه من اكثر الناس، فلماذا تعذر نفسك في الاستنكاف عن تنفيذ حكم إعدام بيدك، ولا تعذرني إذا استنكفت عن التوقيع على مرسوم بإعدام إنسان، ولو كان مجرماً؟.

"إلى كل ذلك، فأنا أرى أن أحكام الإعدام في لبنان تُطلق انتقائياً وتنفّذ انتقائياً، فإلى الذين يسائلونني عن موقفي من حكم بالإعدام، اسألهم: ألم تسمعوا عن حكم بالإعدام ثم حوّلت المحكمة الحكم إلى السجن المؤبد؟ فلماذا ينفّذ حكم الإعدام بالبعض ولا ينفّذ بالبعض الآخر؟ لماذا لا تحل عقوبة السجن المؤبّد محل عقوبة الإعدام في كل الحالات؟.

"ثم ألم تسمعوا بمجرمين، ارتكبوا أبشع الجرائم خلال الحرب الداخلية اللبنانية، يرتعون اليوم أحراراً طلقاء، إما لأن قانون العفو العام شملهم، أو لأنهم من ذوي المنزلة التي لا تطاولها يد القضاء، وبعضهم تسلّق مراكز المسؤولية.

"ولا بد من الإشارة ختاماً إلى أن أكثر من مئة دولة



الهجوم الإسرائيلي الجوي الثاني



محطة الكهرباء بعد الغارة

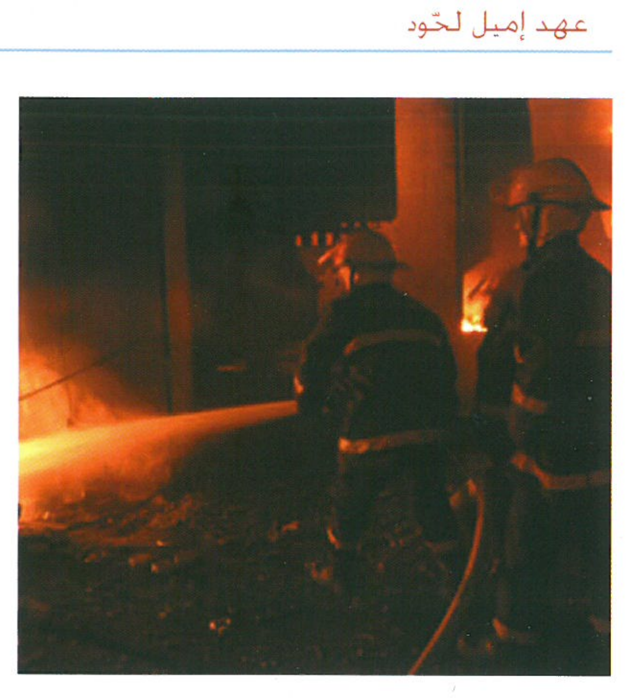
في العالم تحرّم اليوم عقوبة الإعدام في قوانينها. فعلامَ هذا الاستغراب لموقفي المبدئي الرافض لحكم الإعدام؟ ومما يذكر أن منظمة العفو الدولية، في بيان صدر عنها بتاريخ 21 آذار 2000، نوّهت بموقفي صراحةً من عقوبة الإعدام وأيّدته.

"كل هذه الاعتبارات، أشعر براحة الضمير، لأنني لم أوقّع على مراسيم الإعدام، ولقد أنفقت في سدّة رئاسة الوزراء منذ عام 1976 ما يناهز التسع سنوات لم أوقّع خلالها على مرسوم بإعدام أحد والحمد للّه".

أيّد بعض اللبنانيين، منذ فجر الاستقلال، إلغاء عقوبة الإعدام وتمسّك بها بعضهم الآخر. في السنوات الأخيرة، وخاصة في ضوء موقف الرئيس سليم الحص منها، نشط الداعون إلى إلغائها (هيئات أهلية، ندوات، مذكّرات مرفوعة إلى المسؤولين.... وبرزوا خاصة لدى العاملين في مجال حقوق الإنسان، كما لدى المسيحيين الناشطين في إطار العمل الراعوي الكاثوليكي)، فردّ عليهم المتمسّكون بها، وجلّهم من رجال الدين المسلمين، وإسنادهم الرئيس أن "قانون الإعدام هو من القوانين التي تلاقت عليها الشرائع السماوية"، والآية القرآنية الكريمة (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) (من آخر ما نُشر في هذا الصدد مقال بقلم الشيخ حسن الخشن، مدرّس في المعهد الشرعي الإسلامي ، "النهار"، 27 تموز 2001).

الهجوم الإسرائيلي الجوي الثاني

بعد أقل من ثمانية أشهر على الهجوم الذي استهدف البنى التحتية (الكهرباء والجسور)، صرّح الناطق باسم القوات الدولية في الجنوب تيمور غوكسيل (شباط 2000) أن الوضع آخذ بالتدهور إثر فشل عملية اسرائيلية استهدفت اغتيال أحد كوادر





اخماد الحريق

حزب اللّه رداً على اغتيال عقل هاشم أحد كبار قادة "جيش لبنان الجنوبي" المتعامل مع اسرائيل (يُعتبر عقل هاشم، عملياً، في موقع قيادي فعلي في هذا الجيش يتخطى بأهميته أهمية قائده اللواء انطوان لحد)، إضافة إلى ارتفاع عدد قتلى الجيش الإسرائيلي إلى خمسة قتلى في غضون أقل من 45 يوماً.

وبعد اجتماع رئيس الوزراء الاسرائيلي، باراك، بالعاهل الاردني عبد اللّه الثاني في عمان، هدّد باراك بالرد على أي عملية عسكرية قد يتعرض لها الجيش الاسرائيلي في لبنان، وأعاد تشديده على أن اسرائيل لا تزال عازمة على الانسحاب من لبنان قبل تموز 2000. وما لفت، في ما كان باراك يردّده عن الانسحاب، انه لم يذكر أن هذا الانسحاب يجب أن يحصل في إطار اتفاق مع سورية أو مع لبنان وسورية، كما درج على القول في السابق.

وفي ليل 7 شباط 2000، شنّ الطيران الاسرائيلي غارة على بعلبك ودمّر محطة لتوزيع الكهرباء، وقصف المنطقة الجردية شرقي بعلبك وأطراف المدينة، ثم أغار على محطة تحويل الكهرباء في دير نبوح قرب زغرتا في الشمال ودمّرها، ثم عاد وقصف محطة الكهرباء في الجمهور قرب بيروت. وتوالت تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، ولفت فيها تصريح وزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي: "... أعتقد أن العدو ليس حزب اللّه وحده، بل والحكومة اللبنانية أيضاً، كما أن السوريين يتحملون المسؤولية...". فيما أعلن لبنان تمسّكه بتفاهم نيسان، وحزب اللّه في حقه الاحتفاظ لنفسه بـ "حقه الكامل في الرد على الخرق الاسرائيلي الفاضح لتفاهم نيسان في التوقيت المناسب وبالشكل الذي يختاره".

في جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية (بسبب الهجوم الاسرائيلي الجوي)، قال رئيس الجمهورية إن الاعتداءات "لن تؤدي إلى إقامة معادلة ميدانية جديدة لمصلحة اسرائيل، وخصوصاً في ما يتعلق بحق المقاومة في القيام بعمليات يومية ضد العدو في المنطقة المحتلة حتى زوال الاحتلال". أما رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص فاعتبر في الجلسة أن "اسرائيل تريدنا أن نحمي جنودها على أرض لبنان(...) وليكن معلوماً أن لبنان لن يحمي الاحتلال الإسرائيلي

لأرضه في حال من الأحوال (أي بكلام آخر: تريد اسرائيل وضع إسفين بين الحكومة - الجيش - والمقاومة). فالمقاومة حق مشروع لأي شعب تقع أرضه تحت الاحتلال".

تواصلت الاعتداءات الاسرائيلية جواً على مدى يومين متواصلين، رافقها قصف مدفعي على أهداف في النبطية وحاصبيا وفي القطاع الأوسط وسط تهديدات وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي بـ "إشعال أرض لبنان في حال سقوط صواريخ كاتيوشا على شمال اسرائيل". فيما الموقف الأميركي، وعلى لسان الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، جاء يحمل في طياته تبريراً للغارات: "من الواضح أن الغارات تأتي رداً على مقتل جنديين اسرائيليين..." (كلينتون)، و"... الأحداث بدأت عندما أطلق حزب الله عملياته في الأسبوعين الأخيرين..." (أولبرايت). وعمل رئيس الحكومة سليم الحص جاهداً لتحريك تفاهم نيسان، وعضدته الدبلوماسية الفرنسية في هذا الاتجاه. أما مسألة تقديم شكوى إلى مجلس الأمن فإن "الأصدقاء الذين تشاورنا معهم في احتمال لجوء لبنان إلى مجلس الأمن، نصحونا بعدم التوجّه إلى المجلس، خشية أن نُفاجأ بقرار يساوي بين الضحية التي هي لبنان والمعتدي الذي هو اسرائيل (وموقف الولايات المتحدة معروف). هذا فضلاً عن احتمال تشعّب المناقشات بما قد يؤدي إلى إصدار قرار قد لا يكون في مصلحة لبنان، وقد يكون من شأنه إضعاف القرار 425" (سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ"، ص 153).

ومن جديد، تبرّع الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز بمبلغ خمسة ملايين دولار لصندوق إعادة بناء ما دمّرته الغارات، وتوالت التبرعات من لبنانيين مقيمين ومغتربين.

مجلس وزراء الخارجية العرب في بيروت

تعبيراً عن دعمها لبنان "في محنته"، وآخر فصولها عدوان شباط 2000، قرّرت الجامعة العربية، في 23 شباط 2000، نقل اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب المزمع عقده في 11-12 آذار 2000 إلى بيروت بدلاً من القاهرة. وأعلن ذلك الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية، ومما جاء في كلامه: "إن موضوع لبنان والعدوان الإسرائيلي عليه، سيكون أحد المواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة العادية لمجلس الجامعة، واتخاذ موقف عربي داعم سياسياً ومادياً للبنان".

وفي غضون الاستعداد لعقد هذا الاجتماع كانت اسرائيل مستمرة في تهديداتها للبنان، وأعنفها قاله وزير خارجيتها دافيد ليفي في خطابه في الكنيست: "إذا احترقت كريات شمونة، فإن لبنان كله سيحترق، الدم مقابل الدم، وطفل مقابل كل طفل". وفي أجواء هذا التهديد، زار رئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان اسرائيل، وعقد مؤتمراً صحافياً وصف فيه حزب الله بـ "المنظمة الإرهابية"، فتعرّض (26 شباط 2000)، خلال جولته في الضفة الغربية، لغضب الطلاب في جامعة بيرزيت الذين رشقوه بالحجارة، وردّ رئيس الحكومة وزير الخارجية الدكتور سليم الحص على جوسبان مذكّراً إياه بـ "المقاومة الفرنسية"، وبما إذا كان يمكن أن تُنعت بالإرهاب.

في 5 آذار (قبل أسبوع واحد من انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب)، أقرّ مجلس الوزراء الاسرائيلي خطة رئيس الوزراء إيهودا باراك لسحب الجيش الإسرائيلي من الشريط الحدودي في جنوب لبنان بحلول تموز 2000، حتى في غياب اتفاق مع بيروت ودمشق.

عشية المؤتمر (9 آذار 2000)، عقدت قمة ثلاثية في شرم الشيخ ضمّت الرئيس المصري حسني مبارك



الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز

ورئيس وزراء اسرائيل إيهودا باراك ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، أكّد بعدها مبارك، في تصريح مقتضب، تفاؤله بالمرحلة المقبلة وباستمرار عملية السلام.

وصفت الصحافة اللبنانية حدث انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت بأنه "أوسع تظاهرة دبلوماسية عربية". عقد المؤتمر اجتماعاته في السرايا الحكومية، وافتتح بكلمات ألقاها الوزراء العرب ("دعم لبنان" و"دعم المقاومة إلى أن يجلو المحتل"...)، وقرّر، في نهاية اجتماعاته، إدانة اسرائيل لاحتلالها المستمر لأراض لبنانية، ودعم لبنان في مطالبته بتنفيذ القرار 425 وفي مقاومة الاحتلال. كما استنكر المؤتمر التصريحات التي أدلى بها بعض مسؤولي "دول صديقة ساووا فيها بين المعتدي والمعتدى عليه". ودعا إلى توفير الدعم اللازم للبنان لتعزيز صموده وإعادة إعماره. وشدّد على التمسّك بعملية التسوية السلمية وفق مبادئ مدريد، متبنياً مبدأ تلازم المسارين اللبناني والسوري... وأيّد مسعى لبنان في طلب تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة من أجل محاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين الذين ارتكبوا المجازر. ودعا الدول العربية التي تقيم علاقات مع اسرائيل، في إطار عملية السلام، إلى إعادة النظر في هذه العلاقات بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان...

أوساط الحكم اعتبرت "المؤتمر" (و"القرار" الذي اتخذه) تاريخياً، سواء من حيث الشكل أو المضمون. المعارضة (خاصة المعارضة من خارج أهل نظام دولة الطائف) دعت إلى "انتظار النتائج"!...

هجوم جوي اسرائيلي ثالث

لم يمر شهران على اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الذي وصفه رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص بـ"الانتصار الدبلوماسي المبين الذي حقّقه لبنان، وكان علامة مشرقة في ظل الظروف العصيبة التي كان يعيشها في تلك اللحظات بعد العدوان الغاشم عليه وسط التهديدات الإسرائيلية المتلاحقة" ("للحقيقة والتاريخ"، ص 163). وقبل ساعات من وصول موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن إلى بيروت ليل 3 أيار 2000، أغارت الطائرات الاسرائيلية على بلدة حبّوش، مستهدفةً أحد مسؤولي حركة أمل وستة منازل (12 جريحاً). وأعلن، بعدها، حزب الله مسؤوليته عن إطلاق عشر قذائف أصابت موقعاً اسرائيلياً في الشريط الحدودي المحتل. وهدّد باراك بالانتقام، علماً أن اسرائيل كانت خرقت، بغاراتها، تفاهم نيسان الذي سبق لها وعطّلته عملياً عبر مقاطعتها مجموعة المراقبة المنبثقة منه.

وفي 5 أيار 2000، أغار الطيران الاسرائيلي على لبنان

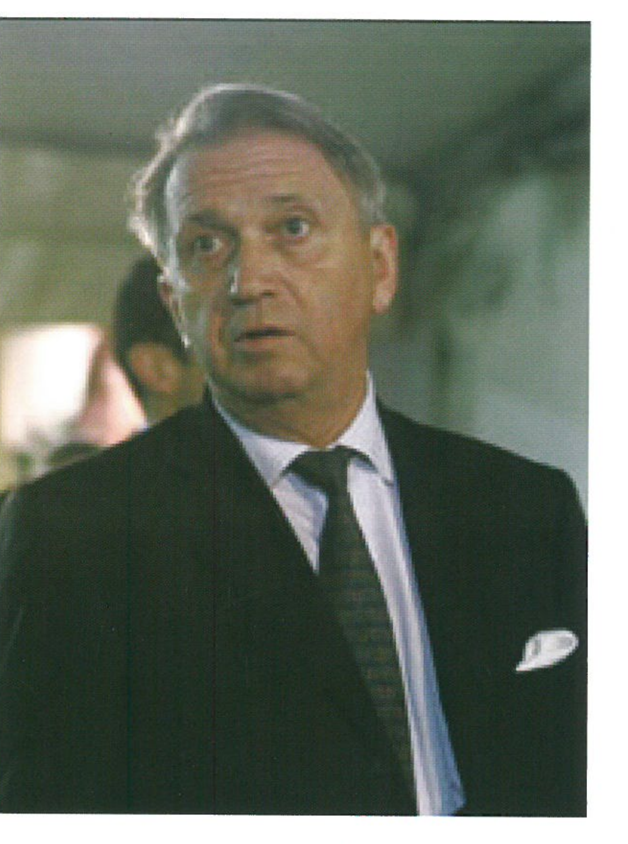
من العاصمة حتى بعلبك والشمال. وقصفت محطة كهرباء بصاليم، ومحطة توليد الكهرباء في منطقة البداوي في الشمال، ومحطة محروقات في بريتال (البقاع)، ومستودع ذخيرة للمقاومة في جرود بعلبك.

وفي اليوم نفسه اجتمع الرئيسان الحص ولحود بالموفد الدولي لارسن، وطالباه إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة استنكار لبنان الشديد، ودعوته للعمل على وقف الاعتداءات الاسرائيلية.

وفيما الحركة الدبلوماسية اللبنانية، سواء إزاء العرب أو الغرب، على أشدّها، بدأت بوادر انفراج مع دعوة إسرائيل مواطنيها في الشمال إلى الخروج من الملاجئ (6 أيار).

"كان هذا هو الاعتداء الكبير الثالث على البنى التحتية في لبنان، خلال 11 شهراً من عهد حكومتنا. وكان للتدمير الذي أوقعته هذه الاعتداءات وقع سلبي جداً على حياة الناس الذي باتوا يعانون من انقطاع مستمر في التيار الكهربائي في مناطق واسعة من لبنان، بما فيها العاصمة بيروت. ولا يخفى ما يترتب على هذا الواقع من أضرار اقتصادية أصابت حركة الانتاج في الصناعة والزراعة وسائر القطاعات. وكان، من جرّائه أيضاً، ضرب الحركة السياحية، خصوصاً وأن إثنين من تلك الاعتداءات وقعا على أبواب موسم الصيف، وجاء العدوان الآخر في شباط في بداية شهر التسوّق الذي كانت أعلنته وزارة الاقتصاد. كل ذلك كان من شأنه إلحاق أفدح الأذى بصورة الحكومة اللبنانية بين الناس، وبقدرتها على معالجة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وتلبية حاجات الناس الحياتية؛ فظهرت الحكومة وكأنها مقصّرة في واجباتها إزاء المجتمع. ولم يكن التذكير بالاعتداءات وآثارها ليجدي في تلك الحال" (سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ"، ص 165-166).

الجدير ملاحظته هنا أن الرئيس الحص يعرف، بدون



تيري رود لارسن

أدنى شك، أن "التذكير كان مجدياً" حتماً في ما لو:

- نجحت حكومته في الإصلاح الإداري ولم تملأ الأجواء أحاديث التدخلات والمحاسيب والأزلام؛
- نجحت حكومته في إجراء مصالحة وطنية حقيقية؛
- نجحت في إقناع سورية، أقلّه في التخفيف من عبء سيطرتها على البلاد حتى التدخّل بكل شاردة وواردة؛
- نجحت في إقناع العرب، وهو من أكثر رؤساء الحكومات اللبنانية عروبة فكراً ومبدأً، وإقناع الغرب والدول والمنظمات المانحة والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان أن الدولة أصبحت دولة قانون ومؤسسات، وبالتالي، محل ثقة للاستثمار في الاقتصاد الوطني... الخ. يعرف الرئيس الحص ولم يشأ



صائب سلام

ذكره لأسباب تبقى ملكاً له. لكن يوماً سيأتي قد يكون فيه الرئيس الحص في طليعة المسؤولين الكبار المتصدين للكشف عن السر الذي تحمله عبارته المذكورة: "لم يكن التذكير بالاعتداءات وآثارها ليجدي في تلك الحال").

غياب صائب سلام وريمون إدّه

في 21 كانون الثاني 2000، غيّب الموت الرئيس صائب سلام، الذي كان غادر لبنان في العام 1985 إلى جنيف لضرورات صحية وبقي فيها حتى العام 1995 حيث عاد إلى لبنان حتى وفاته. وكان صائب سلام أحد أركان جمهورية الاستقلال: عُيّن وزيراً للداخلية عام 1946، وفي 1951 انتُخب نائباً عن بيروت للمرة الثانية، وفي 1952 أُوكل إليه تأليف حكومة، ولكنه لم يوفّق بسبب الانقسام الكبير الذي كان محوره موضوع استقالة



ريمون إدّه

بشارة الخوري. وآخر حكومة ترأسها كانت في العام 1973، وقدّم استقالتها بعدما رفض رئيس الجمهورية سليمان فرنجية إقالة قائد الجيش اسكندر غانم الذي اعتبره سلام مقصّراً إزاء عملية الكومندوس الاسرائيلية التي قضت على ثلاثة قادة فلسطينيين في بيروت.

وفي 10 أيار 2000، أغمضت عينا ريمون إده قبل أن يشهد من منفاه القسري في باريس، الذي لجأ إليه منذ العام 1976 بعد تعرّضه لمحاولتي اغتيال، الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية، هو الذي كان ينتظره ويشترط حصوله وكذلك يشترط انسحاب باقي القوات غير اللبنانية قبل العودة إلى الوطن. وعمّ الحزن اللبنانيين لنبأ وفاته، وأكثر ما لفت في احتفال جنازته (في كنيسة مار جرجس، وسط بيروت) حضور وليد جنبلاط على رأس وفد حزبي وشعبي كبير، ودخوله




من جنازة الرئيس الاسد

الكنيسة دامع العينين. فهبّ الحاضرون وأخذوا بالتصفيق. وأجهش كثير منهم في البكاء وكان جنبلاط علّق على نبأ وفاة ريمون إده بقوله: "... سيبقى في ضمير اللبنانيين رجل المبادئ النزيهة والمواقف الجريئة". وقد أجمع السياسيون والنقابيون والمثقفون... بمن فيهم الذين كانوا خصومه على إبراز هذه الصفات فيه، إضافة إلى استشرافه المبكر للخطر الصهيوني وتنكّبه الدائم لقضية الجنوب. وبعد أيام من وفاة إده، انتخب حزب الكتلة الوطنية ابن شقيقه بيار، كارلوس إده، عميداً جديداً له. وكانت أول إطلالة سياسية للعميد الجديد في ذكرى أربعين عمه في 18 حزيران 2000.

غياب الرئيس حافظ الأسد وانتخاب نجله بشّار رئيساً للجمهورية

في 10 حزيران 2000، أعلن أن الرئيس حافظ الأسد قد توفي. "فاستقبل النبأ بذهول واسع بين الناس وحزن عميق. جرى تشييع جثمان الفقيد الكبير في بلدة القرداحة في 13 حزيران 2000. فشاركتُ فيه والرئيس إميل لحود والرئيس نبيه برّي. وقد توالت كلمات التأبين للراحل الكبير على المستويين العربي والدولي، وكلها تشهد للدور المحوري والفاصل الذي قام به إقليمياً ودولياً على امتداد نحو ثلاثين سنة. وقد تميّز نهجه بالبعد الاستراتيجي والالتزام القومي الذي لم يحد عنه قيد أنملة طوال حياته الزاخرة بالنشاط والعمل والمبادرات الشجاعة. فكان في

مبايعة بشار الاسد

موقعه بحق شاغل العالم" (سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ"، ص 188).

"الرئيس الراحل كان متخوفاً أن يدركه الموت قبل استكمال عملية ترسيخ دور نجله (بشّار الأسد) ضمن مؤسستي الحزب والجيش. لذلك وضع وصيته على شكل برنامج واضح حدّد فيه أساليب المواجهة لمختلف الصعوبات والعراقيل الداخلية المحيطة بموضوع الإرث السياسي. ونصح بضرورة استباق الأحداث لتنفيذ وصيته فور وفاته، لا بعد أربعين يوماً كما تقضي الأعراف. وكان قلقاً من إضاعة الفرصة... ومن دخول عناصر غير متوقعة قد تفسد حال الاستقرار التي ميّزت عهده طوال ثلاثين سنة. وبناءً على هذه الوصية طبّق البرنامج بحذافيره بمعاونة وزير الدفاع العماد أول مصطفى طلاس والعميد بهجت سليمان، مدير المخابرات العسكرية، والعميد أصف شوكت، وثلاثة من اللجنة المركزية. وقاده الاهتمام بتفاصيل هذه الوصية أن طالب حافظ الأسد بأن تقام له جنازة شعبية يشترك فيها المواطنون، وأن يصلي على جثمانه شيخ سنّي (حدّده بالإسم). وهذا ما أحدث بعض الإرباك في الجامع، إلى أن حُسم الأمر بالامتثال إلى رغبة المتوفي" (سليم نصار، "الحياة"، 15 تموز 2000).

الغالب في تحليلات المراقبين التي تلت غياب الرئيس حافظ الأسد أن نجله الدكتور بشّار الأسد سيُنتخب بالتأكيد رئيساً للجمهورية، وانه سيكمل ما باشر بتنفيذه منذ أربع سنوات تحت إشراف والده ومراقبته، وأنه سيبدأ بمعالجة الوضع الاقتصادي وتطوير البنية التحتية ورفع مستوى المعيشة وزيادة وتائر التحديث بسبب سرعة قطار العصر، وأنه سيسمح لأحزاب "الجبهة التقدمية القومية" بممارسة نشاط مضبوط، خصوصاً وأن جميع الجبهات القومية واليسارية والأصولية أيّدت انتخابه وتوقعت أن يرفع عنها الحظر.

في 11 تموز 2000، فاز بشّار الأسد بنسبة 97.29٪

من أصوات المشتركين في الاستفتاء الرئاسي. فأصبح الرئيس الـ20 لسورية منذ العام 1943.

وفي 17 تموز 2000، أدّى بشّار القسم الدستوري على ولاية رئاسية أولى مدتها سبع سنوات تنتهي في 17 تموز 2007. وكرّس ، في خطاب القَسم أمام مجلس الشعب، الحيّز الأكبر للوضع السوري الداخلي وإمكانات تطويره بخطى ثابتة نحو التغيير، مشدّداً على دور المؤسسات وأهمية المساءلة والمحاسبة، ومعتبراً ان "امتلاك الفكر الديمقراطي يعزّز الفكر والعمل المؤسساتي". ونادى بتفعيل الاتفاقات الاقتصادية العربية القائمة من أجل إقامة نواة حقيقية للسوق العربية المشتركة و"هو الحد الأدنى". ووصف العلاقة مع لبنان بأنها "نموذج للعلاقة بين بلدين عربيين لكن هذا النموذج لم يكتمل بعد وبحاجة إلى الكثير من الجهد لكي يصبح مثالياً بحيث يحقّق المصالح المشتركة بالشكل الذي نطمح إليه في كلا البلدين". ومع تأكيده استعداد سورية للسلام، رفض أي محاولة للضغط على حدودها أو تقليصها بحيث توافق على "خط معدل" لخط الرابع من حزيران 1967. وحضّ الولايات المتحدة على ممارسة دورها راعياً لعملية السلام بشكل حيادي ونزيه.

مؤتمر الدول والمنظمات المانحة (تموز 2000)

بعد جهود دبلوماسية كثيفة بذلها الرئيس الحص، خاصة إزاء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وايطاليا واليابان وألمانيا وكندا (مجموعة الدول الصناعية الغنية) والاتحاد الأوروبي، وعلى قاعدة ما لحظه برنامج متكامل لمجلس الإنماء والإعمار من حاجة مالية لتطوير المناطق الجنوبية المحررة ومبلغها مليار و200 مليون دولار عبر السنوات الخمس المقبلة، تحدّد يوم 27 تموز 2000 موعداً لانعقاد "مؤتمر الدول



الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

والمنظمات المانحة لإنماء لبنان مع التركيز على المناطق المحررة والمتاخمة لها" في بيروت.

وضاعف الرئيس الحص من جهوده في اتجاه هذه المؤتمر مع ورود نبأ، في 13 تموز 2000، أن وزراء الخارجية لمجموعة الدول الصناعية الكبرى تعهّدوا، في اجتماعاتهم في ميازاكي في اليابان، دعم الجهود لإعادة إعمار جنوب لبنان. وشملت الدعوات الموجّهة لحضور المؤتمر 40 دولة و10 صناديق ومصارف تنمية: إلى الدول الصناعية الغنية السبع، رؤساء البعثات العربية والأجنبية العاملة في لبنان، جامعة الدول العربية، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإسلامي للتنمية، الصناديق العربي والكويتي والسعودي والظبياني.

افتُتح المؤتمر في موعده (27 تموز 2000) في حضور ممثلين على مستوى السفراء لـ 38 دولة وعدد من

صناديق مالية ومصارف عربية دولية ومؤسسات ومنظمات رسمية وخاصة، وتولى أكثر من 100 صحافي ومراسل محلي وأجنبي تغطية المؤتمر الذي بحث في ثلاث جلسات في خطتين تقدم بهما لبنان: الأولى للمشاريع الملحّة للمناطق المحررة والمتاخمة لها وتكلفتها 260 مليون دولار، وتتضمن أشغالاً مائية وكهربائية وإقامة أبنية ومراكز صحية وإزالة أنقاض وترميم منازل وشبكات طرق وهاتف ونزع ألغام؛ والخطة الأخرى تمتدّ خمس سنوات، وتبلغ تكلفتها نحو مليار و200 مليون دولار لتمويل مشاريع ذات طابع إنمائي (قبل الجلسات، أي في الافتتاح، وزّعت كلمة لرئيس الجمهورية، وتكلّم وزير الاقتصاد ناصر السعيدي ووزير المالية جورج قرم ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر).

في ختام المؤتمر، أعلن رئيس الحكومة سليم الحص تشكيل لجنة تحضيرية ثلاثية يتمثّل فيها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، مهمتها الإعداد لاجتماع الجهات المانحة في مؤتمر لاحق (يفترض أن يعقد على مستوى الوزراء) تعلن فيه التزاماتها.

أما النتيجة، التي جاءت مخيبة، يقول فيها الدكتور سليم الحص **("للحقيقة والتاريخ"، ص 196)**: "... وقد أظهرت الأيام أن هذا الجهد كان عبثياً. فلا الدعم العاجل أتى لبنان، ولا المؤتمر الموعود رأى النور. فقد كانت العملية كلها من باب التحذير، أو هكذا بدا الأمر في نهاية المطاف. كنا نأمل أن يشكّل الإنفاق في الجنوب على المشاريع العاجلة، ثم على المشاريع الإنمائية، سبيلاً للنهوض بالأوضاع في المناطق المحررة والمتاخمة من جهة، ومبعثاً لتحريك الاقتصاد الوطني اللبناني برمّته من جهة ثانية. فلم يتحقق هذا الرهان، لأن مراكز القوى في المجموعة الدولية، كما في المجموعة العربية، لم تقف حقيقة إلى جانبنا في هذا الشأن".

الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية

استمرّت هذه الأزمة، بل استفحلت بفعل ما يمكن تسميته "قانون التراكم" في حال غياب المعالجات الجذرية للمعضلات التي أضحت متجذرة في الحياة العامة للبنانيين: معضلة عجز الموازنة، الدين العام المتفاقم ، وطأة الوضع المعيشي والاجتماعي، قضايا الإصلاح السياسي والإداري والقضائي، القضايا الأمنية (الاحتلال الاسرائيلي والوجود السوري)، تنمية القطاعات الإنتاجية، الخلل في القطاعات الاقتصادية، بنية تكاليف هي الأعلى في المنطقة العربية، استمرار غياب الاستثمارات الخارجية والداخلية، الركود الاقتصادي العام وتفاقم مشكلة البطالة، ومشكلة الهجرة...

ما كُتب وقيل، حول الأزمة، توصيفاً وتحليلاً مبيّناً بالمؤشرات والأرقام، تعجز عن احتوائه أعداد كبيرة من المجلدات، ولقد دوّخ المواطنين حتى باتت غالبيتهم تُقلع ، مشمئزة، عن سماع أو قراءة شتى المطولات والتفسيرات والتحليلات... مُصْغيةً، في الوقت نفسه، وبانتباه كلي، إلى ما يذهب تواً، وببساطة كلية، إلى السبب المباشر في الأزمة وتراكمها واستفحالها: أي معالجة يمكن أن تؤتي ثماراً إذا كانت الأوضاع الأمنية المؤاتية لكل نشاط اقتصادي واستثمار غائبة، وخاصة إذا كان القرار الوطني السياسي مغيباً!؟ وهل يُعقل أن يكون هناك اقتصاد أو اجتماع أو أمن أو ثقافة... من دون سياسة؟! (ما أجمع اللبنانيون على أمر مثل إجماعهم على أنه "لم يعد هناك من حياة سياسية في لبنان").

يقول رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص (في كتابه "للحقيقة والتاريخ"، ص 29-36) إن حكومته كانت جادة في المعالجة، خاصة من خلال عدم تسليمها بوجود الأسباب البنيوية العميقة للأزمة، ما دعاها إلى التركيز على تشجيع حركة الاستثمار عن طريق التوجّه نحو المستثمرين من المغتربين اللبنانيين الذين يملكون طاقات استثمارية هائلة، ونحو المستثمرين العرب، "وكذلك الشركات الأجنبية في أوروبا وأميركا واليابان التي تمتلك إلى جانب الإمكانات الاستثمارية الكبيرة، إمكانات مهمة جداً لنقل التقانية (التكنولوجيا) الحديثة إلى لبنان" (ص 34)؛ ومن خلال إنشاء، لدى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار (إيدال)، مكتباً موحداً لإنجاز معاملات المستثمرين تجنباً لهم مغبّة الغرق في تعقيدات الإدارة اللبنانية؛ ومن خلال وزارة المغتربين، حزيران 2000)؛ ومؤتمر الدول والمنظمات المانحة على مستوى السفراء؛ وقانون يرعى عمليات الخصخصة... وكلها محاولات، جادة بدون شك، ولكنها لم تؤتِ ثمارها ولا قُيّض لها أي نجاح... فكأن "المجتمع الدولي يعاقبنا على المواقف الوطنية..." (ص 25).

لكن الرئيس الحص، وهو المعروف بصفتين أساسيتين: الأكاديمية ونظافة الكف، لم يأتِ على ذكر القرار السياسي، حتى لا نقول القرار السيادي، في توصيفه للأزمة الاقتصادية – الاجتماعية. فهل من الجائز، أقلّه أكاديمياً، ذكر تفاصيل كثيرة عن أي مشكلة واستبعاد أي ذكر لما هو أساسي بل جوهري (هنا، الرابط العضوي الوثيق بين الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي والسيادي)، وإذ كان ممكناً، في العلاقات الدولية، أن "يعاقبنا المجتمع الدولي على مواقفنا الوطنية"، فهل يجوز لرئيس الحكومة أن لا يأتي على ذكر ما هو أساسي أيضاً وجوهري وواضح كالشمس في مسألة هذه "العقوبة"، وهو أن "الأشقاء العرب" ساهموا في هذه العقوبة نفسها، إذ أين قرارهم الاقتصادي – السياسي – السيادي، وأين استثماراتهم؟ إن ما يجمع على قوله المواطنون العاديون، ببساطة وعفوية وإحساس يومي، أصدق إنباءً من الكتب والكلام المدروس.

"إطلالات خارجية"

تحت هذا العنوان، خصّص الرئيس الحص فصلاً كاملاً، من 43 صفحة (في كتابه المذكور "للحقيقة والتاريخ"، ص 197-239)، أجمل فيه نشاطاته الخارجية، العربية والدولية، كرئيس للحكومة ووزير للخارجية، واستهله بذكر أن أول إطلالة له كانت زيارته دمشق في 6 كانون الثاني 1999 واجتماعه بالرئيس حافظ الأسد عارضاً عليه رؤية الحكومة العامة ومنطلقاتها، وشارحاً له "الملابسات التي أحاطت بتكليفي رئاسة الوزراء وتأليف الحكومة".

1- ثم كانت زيارته للمملكة العربية السعودية (شباط 1999) واجتماعه بالملك فهد وأركان المملكة، وفي ما تناولته محادثاته معهم "موضوع الإشكال الذي أدّى إلى اعتذار الرئيس الحريري عن عدم قبول التكليف... وكنتُ حريصاً على التشديد على أن ليس في الأمر غبن للمسلمين السنّة كما يحاول أن يصوّر البعض...".

2- أما عن عدم اشتراكه والرئيس لحود في مأتم الحسين ملك الأردن (توفي في 7 شباط 1999)، فإن ما قيل عن تبرير هذا الغياب "لم يقتنع به أكثر الناس". ومن التبريرات أن الرئيس لحود اضطرّ للبقاء في البلاد تجنباً لفراغ دستوري بسبب وجود الحص في زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية.

3- في 12 شباط 1999، استقبل الحص وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر، وكانت ألمانيا آنذاك ترأس الاتحاد

الأوروبي، وجرى البحث في تطورات عملية السلام في المنطقة، وفي العلاقات الثنائية اللبنانية الألمانية، وعلاقات لبنان مع الاتحاد الأوروبي.

4- في 20 شباط 1999، قام الحص بزيارة رسمية للقاهرة، حيث التقى الرئيس حسني مبارك، وطلب مساعدته بالاتصال بالدول الكبرى من أجل الضغط على اسرائيل للانسحاب من أرنون، ولوقف اعتداءاتها وتنفيذ القرار 425، وأكّد له التزام لبنان مسيرة التسوية العادلة وإنما في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري. وفي اجتماعه بوزير الخارجية عمرو موسى لمس الحص منه تفهّماً كاملاً لموقف لبنان من العدوان الاسرائيلي؛ في حين تركّزت مباحثاته مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور الجنزوري على القضايا الاقتصادية.

5- في 20 آذار 1999، زار الحص قطر والتقى أميرها، ثم دولة الإمارات واجتمع برئيسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وكبار المسؤولين.

6- وفي 22 أيار 1999، زار الحص الكويت، والتقى أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي قال له: "إنك في بلدك الثاني الكويت الذي لا يمكن أن ينسى لبنان، الصوت الأول الذي ارتفع عالياً لإدانة غزو الكويت عام 1990". وكان الحص، بالفعل، أول مسؤول في العالم يدين اجتياح العراق للكويت، و"كنتُ آنذاك أشارك في اجتماعات جامعة الدول العربية في القاهرة". وأعلن، خلال الزيارة، أنه تمّ تفاهم على قرض بمبلغ 200 مليون دولار أميركي من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

٧- في 20 تموز 1999، زار رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أزنار لبنان، وبعد خلوة عُقدت بينه وبين الرئيس الحص، تمّ اجتماع موسّع ضم الوفدين اللبناني والإسباني، ووقّع خلاله الجانبان على بروتوكول مالي واتفاق اقتصادي قيمته 100 مليون دولار.

8- في 5 آب 1999، زارت وزيرة خارجية فنلندا (كانت فنلندا في الأثناء تترأس دورة الاتحاد الأوروبي) لبنان، واجتمعت بالرئيس لحود وبالرئيس الحص، ومحور مهمتها كان عملية السلام في الشرق الأوسط.

9 -في 9 آب 1999، قام أمير قطر حمد بن خليفة بزيارة قصيرة للبنان، واجتمع بالرئيس لحود، وكان الأخير أول رئيس دولة يزور لبنان في عهد الرئيس لحود، وزاره مرة ثانية في 15 آب 2000 مهنئنا بجلاء اسرائيل عن أرضه.

10- في مطلع أيلول 1999، شارك الرئيس لحود في مؤتمر القمة الفرنكوفونية في مونكتون (كندا) حيث ألقى خطاباً قال فيه "إن توطين اللاجئين الفلسطينيين سيشكّل للمجموعة الدولية قنبلة تهدّد السلام والأمن الإقليمي". وأثناءها قابل الرئيس لحود الرئيس الفرنسي شيراك الذي أبدى له استعداده لدعم أي اتفاق على صعيد تلازم المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام. واختتمت القمة أعمالها بموافقة إجماعية على عقد القمة الفرنكوفونية المقبلة سنة 2001 في لبنان، واقترح الرئيس لحود عنواناً لها، هو "الحوار بين الثقافات".

11- وفي غياب الرئيس لحود في كندا أقبلت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى بيروت قادمة من دمشق (المرة الأولى، منذ 16 عاماً، يهبط مسؤول أميركي رفيع المستوى في المطار)، واقتصرت زيارتها على لقاء مع الرئيس الحص. وجاء في تعليق لصحيفة "النهار" على هذه الزيارة: "على إيجابية هذه الخطوة، كانت الميزة الأخرى سلبية، وتمثّلت باختتام زيارة أولبرايت الخاطفة، وسط خلافات واضحة ومُعلنة بينها وبين محادثها اللبناني رئيس الوزراء وزير الخارجية سليم الحص، وتمحورت نقاط الخلاف على مسائل عدة، أبرزها موضوع التوطين وقضية المقاومة". وهذا

الخلاف عكسه بوضوح المؤتمرالصحافي الذي عقده الرئيس الحص والوزيرة أولبرايت في نهاية محادثاتهما.

12- في 13 أيلول 1999، زار لبنان عاهل الأردن الملك عبد اللّه بن الحسين (عبد اللّه الثاني). واجتمع بالرئيس لحود، في وقت اجتمع الوفد اللبناني برئاسة الرئيس الحص بالوفد الأردني برئاسة رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة: العلاقات الثنائية، وثوابت الموقف اللبناني في المحادثات مع اسرائيل في حال استئنافها.

13- ترأس الحص وفد لبنان إلى اجتماعات الدورة العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة (أيلول 1999). والتقى رئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان ووزير خارجيتها أوبير فدرين، وأعرب لهما عن مخاوف لبنان من افتعال اسرائيل لحال من الاضطراب عند انسحابها من الجنوب، و"لمس" تفهماً من جوسبان حول هذا الموضوع، لكنه لم يلمس منه تجاوباً في موضوع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، "إذ علّق قائلاً إن هذا الأمر يجب أن يُبتّ من خلال التفاوض مع اسرائيل". ثم التقى الحص وزير خارجية مصر، ووزير خارجية روسيا. واستوقفته كلمة الرئيس الأميركي كلينتون في الأمم المتحدة التي "لم يتطرق فيها إلى الوضع في منطقة الشرق الأوسط". واعتذر الرئيس الحص، وهو في نيويورك، عن تلبية دعوة وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت لحضور اجتماع تحت عنوان "شركاء السلام" لأنه لا يرى "مصلحة لبنانية لحضور لقاء يضم الاسرائيليين...". ومن الذين اجتمع بهم الحص في نيويورك رئيس أساقفة نيويورك الكاردينال جون أوكونور (كان زار لبنان في العام 1989) والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. وفي كلمة الحص أمام الجمعية العمومية (23 أيلول 1999) تشديد على تشبّث لبنان بالقرار 425، وشرح مسهب لممارسات اسرائيل في لبنان منذ 21 عاماً، والتزام لبنان مسيرة التسوية وتلازم المسارين اللبناني والسوري.

14- في 6 تشرين الأول 1999، ختم الرئيس الفنلندي مارتي أهتيساري، الذي كانت بلاده تترأس الدورة للاتحاد الأوروبي، في بيروت جولة شرق أوسطية، وأجرى محادثات مع الرئيس لحود أبدى بعدها تفاؤله باستئناف مفاوضات السلام، في حين أكّد الرئيس لحود "سعي لبنان إلى السلام العادل والشامل وفق وحدة المسار والمصير مع سورية".

15- في أيلول 2000، وبعد خسارته الانتخابات في بيروت، عاد الرئيس الحص إلى نيويورك ليلقي كلمة لبنان في الجمعية العامة للأمم المتحدة. هناك، اعتذرت أولبرايت عن الاجتماع به بناءً على طلبه، "ربّما لأنني غدوت في طريق الخروج من الحكم، علماً بأنها هي أيضاً ستخرج من الحكم، عند تسلّم الرئيس الأميركي الذي يفوز بالانتخابات" (ص 235). وفي كلمته في الأمم المتحدة (14 أيلول 2000)، تناول الحص موضوع تحرير الجنوب، وأشار إلى أن خط الانسحاب الذي رسمته الأمم المتحدة "لا يتوافق عند ثلاث نقاط منه مع الحدود المرسومة عام 1923 بين لبنان وفلسطين؛ كما يترك مزارع شبعا خارج إطار منطقة عمليات القوة الدولية" (ص 235). وعقد الحص، في نيويورك سلسلة لقاءات، مع وزراء خارجية مصر وسورية وايطاليا وإيرلندا وروسيا، ومع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.

16- في 12 تشرين الثاني 1999، زار وزير خارجية فرنسا أوبير فيدرين لبنان، والتقى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وجرت محادثات انتهت بتوقيع لبنان وفرنسا اتفاقين: الأول يقضي بإنشاء مكتب لوكالة التنمية الفرنسية في بيروت،

والثاني لتمويل الوكالة مشاريع مياه الشفة في جزين.

17- في 15 شباط 2000، زار الرئيس الأرمني روبرت كوتشاريان لبنان، وأجرى، على رأس وفد مشارك، محادثات مع الرئيس لحود والرئيس الحص.

18- في 19 شباط 2000، قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة خاطفة للبنان استغرقت أربع ساعات، عُقدت خلالها خلوة بينه وبين الرئيس إميل لحود، وجرت محادثات، في الأثناء، بين وفد لبناني برئاسة الحص، ووفد مصري (وزير الخارجية عمرو موسى وعدد من الوزراء). وفي لقائه مع رؤساء تحرير الصحف اللبنانية، قال مبارك إن زيارته لبنان هي تعبير عن وقوف مصر إلى جانب لبنان... "قلتُ لباراك – رئيس الحكومة الاسرائيلية – إذا قُتل جنديان في الشريط الحدودي، فما ذنب بيروت والمواطنين العزّل؟...". الزيارة جاءت عقب تدمير اسرائيل لثلاث محطات كهرباء في لبنان، وتهديد الوزير الاسرائيلي دافيد ليفي بإحراق لبنان. وركّزت تعليقات الصحف الأجنبية على أهمية توقيت الزيارة، وقالت إنها أخرجت الدولة اللبنانية من حال الارتباك ووفّرت للمقاومة مساندة أكبر دولة عربية. ورأت صحف القاهرة في زيارة الرئيس المصري لبنان رسالة سياسية معبّرة مفادها أن تحييد مصر عسكرياً لا يمكن أن يحيّدها سياسياً. وكان لافتاً أيضاً في زيارة مبارك أنه ثاني حاكم مصري يزور لبنان بعد ابراهيم باشا نجل محمد علي في العام 1832، ذلك ان الرئيس جمال عبد الناصر، في زيارته الرئيس فؤاد شهاب عام 1959، بقي على أرض إقليم سورية في الجمهورية العربية المتحدة تحت خيمة ضمّت الرئيسين فوق أرض مقسمة السيادة.

19- بعد 48 ساعة من زيارة الرئيس مبارك، زار لبنان وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، تأكيداً لتضامن الكويت مع لبنان في مواجهة العدوان الاسرائيلي. وشملت المحادثات احتمال عقد مجلس وزراء الخارجية العرب جلسة خاصة في بيروت.

20- في 2 آذار 2000، زار الحص الفاتيكان والتقى قداسة البابا الذي حمّله "رسالة محبة إلى الرئيس لحود". وقبلها، كان الحص التقى رئيس وزراء ايطاليا ماسيمو داليما ووزير خارجيتها، في الفاتيكان. كما في روما، ردّد الرئيس الحص على محادثيه "الثوابت اللبنانية" طالباً الدعم لها. وإبان وجوده في إيطاليا، زار ولي العهد السعودي الأمير عبد اللّه لبنان، وأطلق منه دعوة إلى اسرائيل للتخلي عن لغة السلاح: "آن الأوان لتفعيل عملية السلام".

21- في 7 نيسان 2000، زار المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية كريستوفر باتن لبنان، والتقى الرئيسين لحود والحص. ووقّع وزير المالية جورج قرم معه اتفاقاً مالياً منح الاتحاد الأوروبي بموجبه لبنان مساعدة مباشرة للموازنة مقدارها 50 مليون يورو لتنفيذ برنامج الحكومة للتصحيح المالي. وأكّد باتن استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة في إعادة إعمار الجنوب بعد الجلاء الاسرائيلي عنه.

22- في 13 نيسان 2000، زار بيروت رئيس وزراء كندا جان كريتيان، تناول البحث بينه وبين الرئيس الحص العلاقات الثنائية، خاصة وأن كندا تتميز باستضافة جالية كبيرة من المغتربين اللبنانيين. كما تناولت المحادثات "الثوابت اللبنانية" التي طرحها الرئيس الحص على ضيفه، في ضوء القرار الاسرائيلي بالانسحاب من لبنان.

23- الانتفاضة الفلسطينية، وتصاعد العنف الاسرائيلي في التصدي لها (صورة الطفل الفلسطيني محمد جمال الدرّة التي نقلتها وسائل الإعلام لحظة استشهاده في حضن والده وهما مختبئان في زاوية في الطريق، والتي أثارت نقمة عارمة



الطفل محمد جمال الدرة

على الاسرائيلي). عجّلا في اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد قمة عربية عاجلة. فعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب التحضيري لها في 21 و22 تشرين الأول 2000، وحضره رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص، وطالب فيه بـ"وقف التطبيع مع اسرائيل..."، وعقدت القمة في القاهرة التي وصلها الرئيس إميل لحود "ولم يكن في يده نص معدّ. فكان عليه عندما فاجأه الرئيس مبارك بدعوته إلى الكلام، أن يرتجل كلمة في المؤتمر باللهجة العامية اللبنانية؛ فلم يكن لكلمته الصدى المطلوب(...). وكانت قرارات القمة دون الحد الأدنى المطلوب لمواجهة التحدي الخطير الناجم



رئيس وزراء كندا جان كريتيان

عن تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، واشتداد أعمال القمع التي تنفّذها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني" (الحص. ص 239).

24- وفي ما يتعلق بـ- "الإطلالات الخارجية" (الحركة الدبلوماسية اللبنانية) إزاء الوضع في الجنوب وصولاً الى الانسحاب الاسرائيلي والتحرير وما تلاهما، راجع باب "الجنوب".

المعارضة

الخلاف بين الحص والحريري

كان الرجلان صديقين حتى خريف 1994، أي عندما طلب رئيس الحكومة آنذاك رفيق الحريري من وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة مرافقة وفد "ميريل لينش" إلى منزل الدكتور سليم الحص لإطلاعه على تفاصيل أو إصدار سندات خزينة بقيمة 400 مليون دولار استدانتها الدولة من الأسواق الخارجية. فكان أن اعترض الحص على هذه السياسة المالية، واستمرّ يصليها معارضته، رغم انه هو نفسه اضطر، بعد نحو خمس سنوات تقريباً، عندما أصبح رئيساً للحكومة، إلى إعلان تكليف "ميريل لينش" بالإشراف على إصدار سندات باليورو والدولار بقيمة 540 مليون دولار. الكاتب والصحافي سليم نصار يروي ما كان بين الرجلين من صداقة، ثم فراقهما ("الحياة"، 20 آذار 1999):

"بُنيت صداقة الحريري - الحص وتوطدت على الإعجاب المتبادل في الثمانينات. ذلك أن الحص كان يرى في عصامية الصيداوي (الحريري) وبخاصة في جمع ثروة طائلة، وتخصيصه مبالغ ضخمة لبناء مستشفى كفرفالوس وتأمين منح التعليم الجامعي... مصادر إعجاب ظلت قائمة رغم تغلغل الحريري في المراكز العصبيّة للحياة السياسية وتشكيله تهديداً لأعضاء نادي رؤساء الحكومات كافة.



الرئيس الحص

واكتشف الحريري مثله الأعلى (سليم الحص) في السياسة من خلال نقاشات موسّعة كان الحص يجهر بها أمامه ويحدثه عن الطريقة التي تعاطى بها مع

رؤساء الجمهوريات، بدءاً بالياس سركيس... مروراً بأمين الجميّل... وانتهاءً بالياس الهراوي. ومن خلال تجاربه في الحكم كان الدكتور الحص يرى في اتفاق الطائف الموقف الموحّد والعادل للشرعية. وفي تصوّره أن الانقسام بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة كان مصدر التفسّخ الذي أصاب الشعب، خصوصاً وأن القيادات السياسية المتصارعة امتطت الموجات الطائفية والمذهبية لتعطّل الحياة السياسية. وعلى امتداد فترة الحرب اللبنانية كان إعجاب الحريري بصديقه الحص يزداد يوماً بعد يوم، خصوصاً خلال المراحل التي أعقبت اغتيال الرئيس رشيد كرامي والرئيس رينه معوض. ولم تكن الطائرة الخاصة التي أهداها له سوى تعبير عن تقديره للدور الذي يقوم به كاطفائي سياسي لحرائق الأزمات. ثم أهداها الدكتور الحص للحكومة لأنه يرفض تأسيس العلاقات على مستوى المكاسب والمنافع. وظلت صداقة الإعجاب المشترك قائمة إلى حين وصول رفيق الحريري إلى رئاسة الوزارة، واتّساع رقعة نفوذه المالي بشكل اعتبره الحص خطراً على أخلاقية العمل السياسي... وتهديداً لمشاريع الإصلاح الاجتماعي والتطوّر الاقتصادي. وركّز الحص في هجومه على النهج المتّبع في استسهال الاقتراض محذراً من عواقب خسارة السيادة الوطنية إذا ما استمرّت سياسة الإنفاق لتسديد المزيد من الديون المتراكمة. واستمرّ التركيز على هذه النواحي بواسطة أعضاء "كتلة الإنقاذ والتغيير" التي ترأسها الدكتور الحص وجعلها أداة لتنوير الرأي العام، وقاعدة برلمانية لتوسيع المشاركة الوطنية. وشدّدت الكتلة في توجهاتها على إظهار آثار المخاطر التي ستجنيها البلاد من سياسة تمويل العجز وتثبيت سعر الصرف. وكان الانتقاد متواصلاً داخل البرلمان وفي الصحف للنظام الضرائبي الذي أرهق الفقراء وذوي الدخل المحدود، دون أن يجذب المستثمرين كما وعدت الحكومة...".

ما كادت تمر ثلاثة أشهر ونيف (آذار 1999) على تشكيل حكومة الحص حتى وقع رئيسها في ما كان بنى معارضته للحريري على أساسه: الاستدانة الخارجية بواسطة سندات الخزينة. إذ كلّف "ميريل لينش" بالإشراف على إصدار سندات باليورو والدولار بقيمة 540 مليون دولار، ثم أعرب عن ارتياحه لنتائج الاكتتاب في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية. فقام الحريري ونواب كتلته يتساءلون عن التغيير الذي كان يطرحه الدكتور الحص في البرلمان. ولقد زادت من فرص الاعتراض على نهج وزارة الحص عملية تسويق التخصيص كحل لخفض الدين العام وعجز الموازنة. وكما اتّهم النواب المعارضون الحكومة باستخدام سياسة الانتقام والكيد أثناء التعيينات، كذلك اتهموها باللجوء إلى التخصيص في وقت منعوا الوزارة السابقة من تنفيذه.

المعارضة في مستهل العهد

(المقصود المعارضة من داخل نظام دولة الطائف):
هذه المعارضة بدأها وليد جنبلاط، منذ اللحظة الأولى للعهد، إذ كان الزعيم الوحيد الذي استقبل العهد، مع كتلته النيابية (6 نواب) بمقاطعة انتخاب الرئيس إميل لحود، مكرّراً مقولته بأنه ضد عودة العسكر إلى الحكم. وقد شدّد على هذه المقولة بعد أن أصدرت حكومة الحص التشكيلات الأولى، حيث وجد جنبلاط فيها مؤشراً على أن الرئيس العماد لحود بدأ يثبت قواعد حكمه على ركائز عسكرية في إطار محاصصة، المستفيد الثاني منها رئيس مجلس النواب نبيه بري. لكنه أبدى استعداده للتعاون مع الرئيس لحود، مشترطاً ألا يبدأ العهد الحالي من حيث انتهى عهد



وليد جنبلاط

الرئيس فؤاد شهاب ("المكتب الثاني")، وطالب بحقوق "الذين دفعوا ضريبة الدم ثمناً لصمودهم خلال حرب الجبل" (الدروز)، واعتماد القضاء دائرة انتخابية في الشوف وعاليه.

المحللون لهذا الموقف الجنبلاطي رأوا إليه على أن جنبلاط يحرص على بقائه، في السلم كما في الحرب، المرجعية الوحيدة لدى الدروز، خاصة وأنه صُدم بمحاولة العهد إحياء "الزعامة اليزبكية"، ممثلة بالأمير طلال أرسلان، وخاصة عندما فوجىء أثناء محاولته إزاحة الشيخ بهجت غيث (شيخ عقل الطائفة الدرزية) من منصبه بموقف معارض منعه من تحقيق ذلك بمؤازرة الجيش وحمايته. كما منعه العهد الجديد من فرض شروطه أثناء تأليف حكومة الحص. وزاد من مخاوف جنبلاط انتقال الملف اللبناني، في سورية، إلى عهدة الدكتور بشّار الأسد المعروف بصداقته للأمير طلال أرسلان.

وبينما كان جنبلاط يركّز حملته على العهد ورموزه في محاولة لإرباك الرئاسة والتشكيك بدورها، ركّز الحريري معارضته على حكومة الحص وليس على العهد، بهدف منع الحكومة من وصم إنجازاته بالفساد والهدر. فبعد جولة شملت السعودية والولايات المتحدة وفرنسا، عاد الحريري (مطلع كانون الثاني 1999) ليعتمد سياسة الهجوم باعتبارها أفضل وسيلة للدفاع عن نفسه وعن إنجازاته التي كانت تتعرض للانتقاد المتواصل. وترافق ذلك مع أقاويل انتشرت على نطاق واسع مفادها أن الرئيس الماروني عاد ليستأثر بالموقع الأول على خلاف ما جاء في اتفاق الطائف الذي أعطى هذا الموقع لرئيس مجلس الوزراء السنّي. ومع انتشار نشرات (من جهةٍ مجهولة) تحمل نص اتفاق الطائف، وفيه تحديد لمهمة رئيس مجلس الوزراء بأنه "ممثل الحكومة والمتكلم باسمها، والمسؤول عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها المجلس". من هنا كان طلب الحريري للرئيس الحص بضرورة رفض التكليف لئلا يعتبر التجيير (تجيير أصوات النواب لرئيس الجمهورية وقت الاستشارات لتأليف الحكومة) سابقة يمكن تكرارها من قبل رئيس الجمهورية. وثمة مَن أخذ يتكلم أن ظاهرة الإحباط التي عانى منها المسيحيون منذ إطاحة العماد عون وبدء دولة الطائف، أخذت تنتشر في الشارع السنّي بتغذية من المعارضة الجديدة.

الموقف السوري، في عمله على استيعاب العهد وحكومته من جهة، والمعارضة (جنبلاط - الحريري) من جهة ثانية، أبدى انزعاجاً من شكاوى الشاكين في موقعي السلطة والمعارضة، الأمر الذي اضطر الدكتور بشّار الأسد لأن يشهر سيف الدفاع عن العهد، ويتحدث لمجلة "الكفاح العربي" (مطلع شباط 1999) عن "الإحباط كوصفة مسمومة تنقلها

"طائفة إلى أخرى". هذه العبارة وغيرها، مثل الاستغراب من "موقف الذي يهاجم جيش بلاده" (في إشارة إلى وليد جنبلاط)، دفعت إلى الحديث (في الصحافة) عن المضايقات التي "بلغت ذروتها لدى الرئيس حافظ الأسد ونجله بشّار، خصوصاً بعدما توقف عبد الحليم خدّام عن التعاطي بالملف اللبناني، وألغى مواعيد السياسيين وأصحاب الحاجات الذين تعدت طلبات مواعيدهم الرقم ألفين خلال شهر واحد..." (سليم نصار، "الحياة"، 6 شباط 1999).

وفي وقت استمرّ الحريري يجول في العواصم العربية والإسلامية والغربية حيث يحرص على الظهور بمظهر رئيس "حكومة ظل"، عكف جنبلاط على حركية سياسية داخلية (زيارات لزعماء وشخصيات ومرجعيات سياسية ودينية، وتصريحات) تمحورت حول موقف من ثلاث نقاط:

1- اتهام الحص بالانصياع إلى إرادة رئيس الجمهورية مثلما كان سامي الصلح مع كميل شمعون، أو شفيق الوزّان مع أمين الجميّل؛

2- موضوع قانون انتخاب جديد يؤمن التمثيل الصحيح عبر القضاء باعتباره يشكل الدائرة الأمثل لتأمين ذلك؛

3 - دور الجيش، حيث يقول جنبلاط: "العسكر والديمقراطية نقيضان. صحيح أن جيشنا حقّق بعض الإنجازات، لكن ذلك تمّ بقرار سياسي لبناني وسوري. الجيش أداة للسلطة السياسية ولا يجوز أن نميّزه عن الموظفين الآخرين، لا في الأجور ولا في المراكز" (سليم نصار، "الحياة"، 6 شباط 1999).

الجانب الخاص باستهداف الحكم من معارضة جنبلاط توقّف مع الزيارة التي قام بها لرئيس الجمهورية العماد لحود في 28 تشرين الأول 1999، حيث توافقا على "مجموعة مسلمات تجمع بينهما" بحسب تقويم لمراقبين سياسيين توقفوا أمام الدور الإيجابي لدمشق على هذا الصعيد.

جاءت هذه الزيارة في نهاية شهر شهد تصادماً بين الحكومة والمعارضة أخذ طابعاً من الحدة غير مألوف، وكان أحد موضوعاته "قانون التنصّت" الذي أُريدَ منه أن يصون الحريات من دون أن يحرم الدولة من حقها في متابعة التنصّت باسم حماية الأمن الوطني. وارتفع الخلاف إلى مستوى التشهير والتخوين، فاتُّهم العهد بـ"الأمركة"... والحريري ورجال المعارضة بـ"التعامل مع اسرائيل". ولقد زاد من حرارة هذه المعركة السياسية دخول الرئيس السابق الياس الهراوي على خط المعارضة المتحفظة، وتهديده برفع الصوت عالياً إذا مُسّت الديمقراطية، موحياً بأن الديمقراطية مهدّدة من قبل "العسكر". وما سهّل على الوسطاء مهمة أن يقوم جنبلاط بزيارة الرئيس لحود، أن جنبلاط لم يشارك في حملة التشهير، وكان في الأثناء منشغلاً بزيارة الرهبانيتين المارونية والمريمية، ما وضعه في موضع المصالحة مع القوى التي تعتبره مسؤولاً عن موضوع المهجّرين. وصدرت أجوبة من دمشق تتعلق بإعادة ترتيب الأمور في لبنان بشكل أعاد إلى الساحة السياسية بعض الاستقرار المطلوب، وترافق دور وساطة دمشق المتجدد مع كلام وتعليقات لمحللين ومراقبين تفيد أن سورية أعطت الرئيس لحود دور الحكم الداخلي، وعهدت إليه بمهمة فضّ المنازعات لكي لا تضطر القيادات السورية إلى الانشغال في الشأن اللبناني، ومهمة القضايا الخارجية الخطيرة ذات الاهتمام المشترك، أي تلك التي تعني تلازم المسارين وتعميق التعاون الأمني - الاقتصادي - السياسي.

المعارضة في ذروة الهجوم على أبواب الانتخابات

عناصر كثيرة دعمت هذه المعارضة أهمها الأداء الإداري الذي ما تلمّس المواطنون فيه أي خطوة إصلاحية، بل على العكس فقد ظهرت الإدارة وكأنها

تابعة لرجل قوي واحد هو نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر، فانعكس هذا الأمر ضرراً كبيراً على رئيس الحكومة المعروف بنزاهته وتجرده، فبدا ضعيفاً "يملك ولا يحكم". وعلى باقي الوزراء خاصة وزير المالية جورج قرم المعروف بعلمه وثقافته وشفافيته، فبدا حالماً لا يمت بصلة إلى واقع الحكم في لبنان، فتحمّلا أكثر من سواهما وزر فشل الحكومة.

إلى هذا العنصر "الإداري" الذي استفادت منه المعارضة، بسبب مساوئه، أيما استفادة (علماً أن هذا الوضع لم يكن بأفضل حال في الحكومات السابقة)، انضاف عنصر آخر ، سلبي بالنسبة إلى الحكومة إيجابي بالنسبة إلى المعارضة، ولا يقل أهمية عن الأول (وكذلك رغم أن حكومات الحريري كانت المسبّب الرئيس له) ويتمثّل في استمرار واستفحال الأزمة الاقتصادية - والمديونية العامة - والأوضاع المعيشية الخانقة. وانخرط الاتحاد العمّالي العام في صفوف المعارضة، وقاد تظاهرة في بيروت، في 2 تموز 2000، رفعت شعارات تندّد بالحكومة وتهدّد بمزيد من التحرّك.

في البيان الذي أصدره الرئيس الحص، في 4 تموز 2000، في أوج هجوم المعارضة عليه (بقطبيها الرئيسيين رفيق الحريري ووليد جنبلاط) وفي أجواء تهديد الاتحاد العمّالي العام ببدء تحرّكه ، ومع بداية اشتداد أوار المعركة الانتخابية النيابية، ذكّر بالتركة الثقيلة من الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي ورثها عن الحكومات السابقة، وأظهر الرئيس الحريري ممحوراً لكل حملته عليه حول العاصمة بيروت بهدف "الاستغلال الانتخابي": "أما الحملة العنيفة التي شنّتها وسائل الإعلام التابعة للرئيس الحريري وتلك المحسوبة عليه، فقد تركّزت على أنني، في مشروع دمج مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت وحقوقها" (سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ"، 189). ولكن الرئيس الحص، من جهة ثانية، تملّص، في بيانه، من مسؤولية فشل الحكومة، بالتذكير بما هو معروف عنه شخصياً ولا يختلف عليه إثنان من اللبنانيين، التجرّد والنزاهة، متعامياً عن مسؤوليته الحكومة كفريق عمل: "... وانطلاقاً من مقولة إن المسؤول يبقى قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه، فنحن أقوياء لأنه طيلة وجودنا في الحكم، لم نطلب أمراً لأنفسنا والحمد لله..." (ص 192).

عودة الرئيس أمين الجميّل بعد غربة قسرية امتدّت 12 عاماً

في 11 تشرين الأول 1988، أي بعد 18 يوماً على انتهاء ولايته الرئاسية، اضطرّ الرئيس أمين الجميّل لمغادرة البلاد. وأهم وثيقة حول هذا الأمر المحضر الذي كتبه المدّعي العام التمييزي القاضي جوزف فريحة في منزل الرئيس الجميّل في سن الفيل في 6 تشرين الأول 1988، حيث جاء (نقله نقولا ناصيف، "النهار"، 31 تموز 2000):

"أبلغ إلينا فخامة الرئيس السابق بصفة رسمية الآتي: في تاريخ السادس من هذا الشهر عَلِم (الجميّل) من أمين سرّه أن الأستاذ كريم بقرادوني يود الاجتماع به في بيته، فرفض هذا الأخير (الجميّل)، ثم عَلِم أن الأستاذ بقرادوني اتصل بزوجته السيدة جويس وألحّ عليها بطلب الاجتماع بها لأمر مهم جداً، فقبلت، واجتمعت به في مقر الجمعية الخيرية التي تديرها في سن الفيل، وأن الأستاذ بقرادوني أبلغ إليها رسمياً أن الدكتور سمير جعجع قرّر أن على الرئيس الجميّل مغادرة الأراضي اللبنانية في غضون يومين أو ثلاثة، وإلا أجهز عليه وعلى عائلته، وانه، أي الأستاذ بقرادوني،

مكلّف إبلاغها هذا الأمر لأن الرئيس الجميّل لم يقبل استقباله لإبلاغه الأمر. وأخبرنا الرئيس السابق أن دولة رئيس مجلس الوزراء العماد عون وغبطة البطريرك صفير على علم بهذا الشأن، وأنه قرّر عدم الإذعان لهذا الطلب والبقاء في لبنان، وأنه قرّر إبلاغنا بصفتنا الرسمية بذلك دون أن يطلب اتخاذ أي تدابير وإبقاءه سراً. لكن في النتيجة انصاع الرئيس الجميّل للأمر وغادر البلاد(...)".

في العام 1992، عاد الرئيس الجميّل إلى منزله في سن الفيل. لكن هذه المرة توسّلت "الأجهزة اللبنانية"، عبر "مجهول" الوسيلة نفسها لإبعاده مجدداً: مكالمة هاتفية بعد ظهر 16 آب 1992، "تنصحه" (وفي هذا معنى التهديد المبطن) بضرورة المغادرة. فسافر الرئيس الجميّل، بعد ساعات، من طريق مرفأ جونيه إلى قبرص ومنها إلى باريس. وحصل الأمر نفسه في 11 كانون الأول 1998، ثم في 19 تموز 2000.

حول "النصيحة" التي وجّهت إليه هذه المرة (19 تموز 2000)، أصدر الرئيس الجميّل، وهو في باريس، بياناً أكّد فيه أنه كان تلقّى، في 14 تموز، دعوة شخصية ورسمية للمشاركة يوم الخميس في 20 تموز، في القرداحة، بحفل التأبين لمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيل الرئيس حافظ الأسد (نشرت "النهار" البيان وصورة عن الدعوة السورية له، عدد 20 تموز 2000)، وأنه عزم على المجيء إلى لبنان ومنه الانتقال إلى القرداحة. لكن قبل 15 دقيقة من إقلاع الطائرة إلى بيروت، "فوجئت باتصال هاتفي من السفير اللبناني في باريس السيد ريمون بعقليني يبلغني أنه تلقّى اتصالاً من أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية السفير زهير حمدان مفاده "ضرورة الاتصال بأي شكل وبأسرع وقت بالرئيس أمين الجميّل الموجود في المطار الباريسي لإبلاغه أن الدعوة التي وُجّهت إليه من قبل رئاسة الجمهورية السورية قد



عودة الرئيس أمين الجميل

سُحبت كونها خطأ بروتوكولياً..." كما أضاف السفير بعقليني (والكلام لا يزال كلام الرئيس الجميّل) بلغته الدبلوماسية انه "ينصح بإلغاء السفر إلى بيروت والقرداحة".

أبدى رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص انزعاجه من "نصيحة بعض السلطات اللبنانية" إلى رئيس الجمهورية السابق أمين الجميّل بعدم المجيء إلى بيروت، نظراً إلى أن هذه السلطات تصرفت من دون استشارته أو إحاطته علماً بالأمر، ما دفعه إلى إصدار بيان أعرب عن هذا الانزعاج رافضاً حرمان الرئيس الجميّل من حق العودة إلى البلاد.

"لعبة النصيحة" هذه انتهت فصولاً بعد عشرة أيام ففي 30 تموز 2000، عاد الرئيس الجميّل إلى لبنان آتياً من باريس بعد غياب قسري استمرّ أكثر من 12 عاماً تخللته زيارة قصيرة للبنان عام 1992. واستقبل جمهور حاشد تقاطر من بلدات وقرى المتن (نحو 15 ألفاً) الرئيس الجميّل في بكفيا. وفي حديثه، فور عودته، رفض الجميّل ربط عودته بالاستحقاق الانتخابي

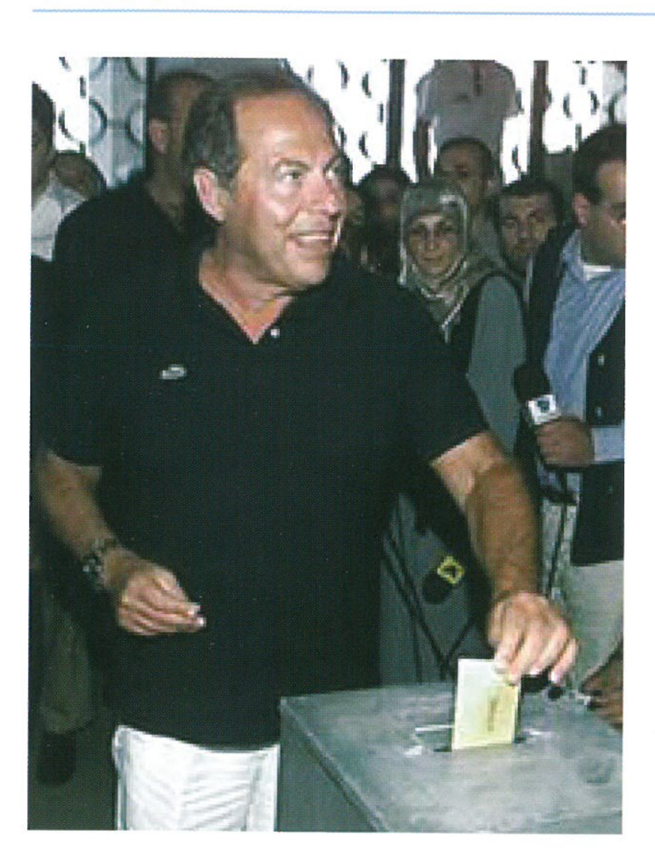
(انتخابات 2000)، وأبدى رغبته في التعاون وطي صفحة الماضي، ونفى أن يكون معنياً بأي ضمانات أُعطيت له حيال "فتح ملفات" (التي كان أركان دولة الطائف يهدّدون بفتحها مع كل "نصيحة" تُسدى له بعدم العودة). وشدّد على: "لا أنشد خلال نضالي إلا المصالحة الحقيقية التي تجمع كل أبناء هذا الوطن الحبيب". وبالفعل، إن أهم ما أقدم عليه ، خلال فترة قصيرة تلت عودته، توقيعه والنائب والزعيم وليد جبلاط، بياناً يؤكّد على ضرورة أن تقوم الدولة وترعى مصالحة وطنية حقيقية. فكان هذا البيان فاتحة دعوات مماثلة ومتوالية من قبل شخصيات وجهات وطنية عديدة كانت دأبت على دعوة الدولة إلى رعاية هذه المصالحة منذ قيام دولة الطائف، لكن دون أي نتيجة.

انتخابات 2000

قانون جديد

صدّق مجلس الوزراء مشروع قانون الانتخابات النيابية في جلسة 9 كانون الأول 1999 التي عقدت برئاسة رئيس الجمهورية إميل لحود. "وكانت في تلك الجلسة أكثر من مداخلة، اعترضت فيها على تقسيم العاصمة بيروت دوائر انتخابية، وكذلك سائر المحافظات. وقد جاء في محضر الجلسة أن الرئيس لحود قال إن مشروع التقسيم الانتخابي هو أحسن الممكن. وقد وافق جميع الوزراء، ما عداي (...) وقد جنّد الرئيس رفيق الحريري وسائل الإعلام التابعة له، والمحسوبة عليه، لتحميلي مسؤولية تقسيم العاصمة بيروت انتخابياً (...) فدفعت الثمن في الانتخابات النيابية..." (سليم الحص، "للحقيقة والتاريخ"، ص 295-293).

قبل هذه الجلسة الحكومية (أواخر 1999)، كانت



الرئيس اميل لحود يدلي بصوته

حكومة الحص جادة في وضع مشروع قانون متقدم على القانونين السابقين (1992 و1996). فدعت باكراً المعنيين في الشأن العام للتقدّم باقتراحات لقانون انتخاب جديد. فلاقت هذه المبادرة الاستحسان مع التحفّظ. والتحفّظ كان بسبب المعايير التي حددتها الحكومة، وهي أن يكون كل اقتراح ملتزماً المساواة ووثيقة الوفاق الوطني (الطائف). فجعلت الحكومة نفسها أمام ثلاث مسؤوليات: مسؤولية الالتزام باتفاق الطائف والدستور ومسؤولية الأخذ بالاقتراحات التي تلتقي مع المبادئ والمعايير الواردة في نصوص الوثيقتين.

تلقت اللجنة الوزارية، التي شُكّلت لهذه الغاية، نحو أربعين اقتراحاً (معظمها نشرته الجرائد ودار نقاش حوله)، وهي معروفة ومتنوعة لا تترك صيغة متبعة في العالم إلا وتسترشد بها: الدائرة الفردية أو

الصغيرة. القضاء دائرة انتخابية (كما في قانون 1960). دوائر أكبر من القضاء وأصغر من المحافظة، أي تقسيم المحافظة إلى دائرتين أو ثلاث. اعتماد صيغ عدة لقانون مركّب... والجانب الخلافي الأبرز تمحور حول حجم الدوائر وليس نظام الاقتراع. وفي النهاية هبط قانون انتخابات 2000 على الجميع بشكل لا يخلو من "السخرية" في الواقع. بدليل أن الأكثرية الساحقة، داخل مجلس الوزراء ومجلس النواب وخارجهما، أبدت معارضتها له. وأقرت اللجنة الوزارية قانون 1996 بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات في حجم الدوائر. في مسعى، شرحه الدكتور فريد الخازن (في كتابه "انتخابات لبنان ما بعد الحرب"، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، تشرين الثاني 2000، ص 216-217) بالتالي:

"لقد سعى صانعو القانون في بيروت ودمشق عبر تلك التعديلات إلى الحفاظ على مواقع بعض الأقطاب والقوى السياسية واستهداف آخرين. فتمّ تقسيم بيروت إلى دوائر ثلاث مستهدفين بذلك رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري للحد من قدرته على الإتيان بكتلة نيابية واسعة. وضمّ القانون محافظتي الجنوب والنبطية في دائرتين انتخابيتين لتأمين انتخاب كتلة نيابية كبيرة موالية لرئيس مجلس النواب نبيه بري. واستهدف القانون أيضاً قضاء بشري فدمجه في دائرة واحدة مع قضاء عكار بحجة مراعاة التوازن. بينما الهدف من ذلك قطع الطريق أمام أنصار قائد القوات اللبنانية المنحلة سمير جعجع في قضاء بشري من التأثير في نتائج الانتخابات.

"... وفي البقاع التحالفات الانتخابية والخريطة السياسية هي هي بمعزل عن حجم الدوائر. وخفّضت دوائر محافظة جبل لبنان من ست إلى أربع.. فالقاعدة التي اتّبعت لتحديد حجم الدوائر في جبل لبنان كانت دائرة المتن الشمالي بمقاعدها الثمانية حيث لوزير



الرئيس بري

الداخلية ميشال المر ماكينة انتخابية فاعلة وقدرات واسعة على التحّكم بالانتخابات، وقد لا تكون كذلك في حال كانت الدائرة أوسع أو في حال كان جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة".

الانتخابات في إطار وضع سياسي عام

اختلفت انتخابات صيف 2000 عن انتخابات 1992 وانتخابات 1996 لجهة حسن إدارتها في مرحلة الإعداد لها ولجهة قدر كبير من النزاهة يوم الاقتراع (وهذا ما سُجّل فعلاً للحكومة ولوزير الداخلية ميشال المر). ففي حين تميزت انتخابات 1992 بالمقاطعة، وانتخابات 1996 بقانونها المخالف للدستور وبالسجال حول "البوسطة" و"المحدلة" الانتخابيتين، جاءت انتخابات 2000 لتساهم في تظهير خطاب سياسي جديد كان مصنّفاً في خانة المحرمات (الوجود السوري،

تطبيق اتفاق الطائف لجهة انسحاب الجيش السوري...). وقد فسّر المراقبون هذه الظاهرة بتزامن انتخابات صيف 2000 مع عدد من التطورات، أبرزها: انسحاب اسرائيل من الجنوب ووفاة الرئيس حافظ الأسد وانتخاب نجله بشار الأسد رئيساً لسورية محاطاً بعدد من المسؤولين من الحرس القديم والجديد، وعودة رئيس الجمهورية السابق أمين الجميّل غير المتوقعة إلى لبنان ووفاة العميد ريمون إده وتسلّم ابن شقيقه كارلوس إده رئاسة حزب الكتلة الوطنية.

أضف إلى ذلك إطاراً سياسياً متعلقاً بمعارضة الحريري - جنبلاط للحكومة والحكم. تلك المعارضة التي بدأت مع بداية العهد وخروج الحريري المفاجىء من السلطة (خريف 1998). وجاء استهداف بعض المقربين من الحريري في إطار سياسة "محاربة الفساد" التي أطلقها الحكم الجديد ليعمّق الهوة بينه وبين الحريري. وحقيقة الأمر أن الودّ مفقود أساساً بين الحص والحريري المتنافسين على الزعامة البيروتية، وبين الحريري ورئيس الجمهورية إميل لحود منذ أن كان لحود قائداً للجيش.

وحقيقة الأمر أيضاً، وهو أمر سُجّل كمكسب سياسي للمعارضة الحريرية - الجنبلاطية، ان التراجع الذي طاول تحالفات الرئيس لحود مع سياسيين أيّدوا مجيئه إلى رئاسة الجمهورية لم يقابله تحالفات جديدة إن لتدعيم موقعه في الرئاسة أو لمواجهة الحريري ولصدّ الحملة المضادة التي أطلقها وليد جنبلاط. "ولم تكن العلاقة الوطيدة بين الرئيس لحود وحزب اللّه والرئيس نبيه بري - وهي علاقة مضامين تتجاوز السياسة الداخلية لا سيّما بالنسبة إلى مسألة تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي - كافية لقيام توازنات داخلية قوية لمصلحة العهد. كما أن حكومة الرئيس الحص لم تتمكّن من ملء الفراغ السياسي الذي أحدثه غياب الحريري. ناهيك عن إخفاقها في معالجة الأزمة الاقتصادية الصعبة التي ورثتها من حكومات الحريري السابقة(...) وقد حشد الحريري طاقاته السياسية والمالية والإعلامية ووظف علاقاته العربية والدولية... للانتقال إلى الهجوم المضاد... وتثبيت وزعامته البيروتية وتثبيت وزعامته السنّية في لبنان" (فريد الخازن، ص218).

الأحزاب السياسية شاركت في هذه الانتخابات، لكن في إطار خلفية غابت عنها "العقيدة" وحلّت محلها "المحاصصة"؛ أي أن الأحزاب انخرطت في لعبة توزيع المقاعد وإقامة التحالفات بالتنسيق مع مرجعيات محلية واقليمية. ففي حين كان تحالف حزب اللّه وحركة أمل برعاية سورية - إيرانية، جاءت تحالفات الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث والجماعة الإسلامية وحزب الوعد (ايلي حبيقة) والأحزاب الأرمنية مع قوى سياسية حزبية أو غير حزبية في عدد من الدوائر الانتخابية.

كانت الأحزاب، وفق هذا الواقع، مجرّد أداة حشد للقاعدة الحزبية بهدف التصويت لكامل أعضاء اللائحة أو لتأمين فوز مرشّح الحزب. وثمة احزاب دخلت في تحالفات تتناقض مع خطها السياسي، مثلما كان تحالف حزب الكتائب والحزب السوري القومي في المتن، وتحالف حزب اللّه وايلي حبيقة في دائرة بعبدا - عاليه.

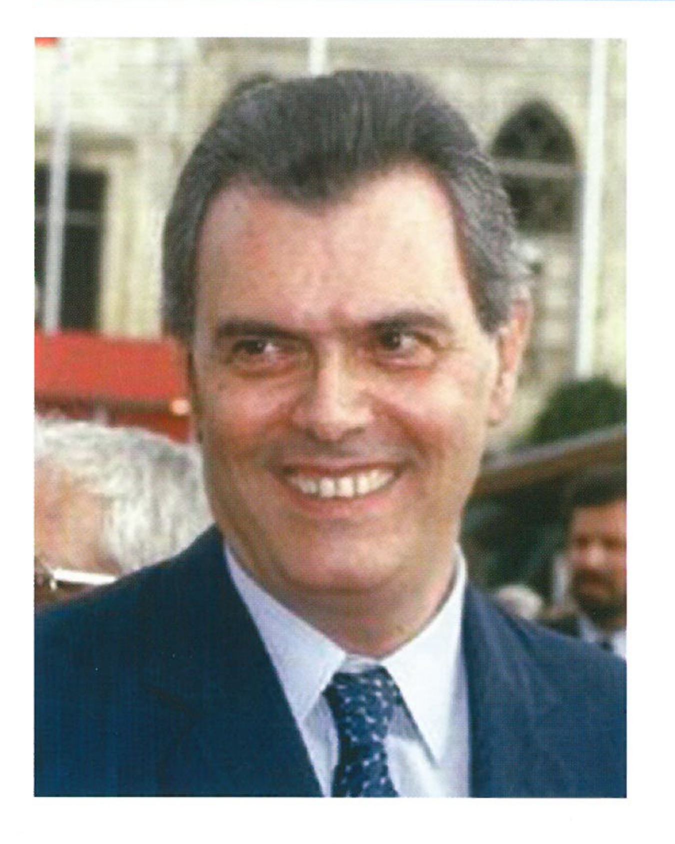
وساهمت الانتخابات، في بعض الحالات، في رص صفوف الحزب حول القيادة مثلما حصل بالنسبة إلى الجماعة الإسلامية، وخصوصاً بالنسبة إلى حزب اللّه في مواجهة الشيخ صبحي الطفيلي وأنصاره في بعلبك - الهرمل؛ كما أدّت، في المقابل، إلى شرذمة أحزاب أخرى، كحزب الكتائب الذي شهد سلسلة انقسامات داخلية في السنوات الأخيرة، والحزب الشيوعي المتخبط في أزمة داخلية.

المقاطعون ونسبة المشاركة

أحزاب وقوى سياسية أخرى ذات قواعد مسيحية قاطعت الانتخابات: حزب الوطنيين الأحرار، التيار الوطني الحر (العماد عون) والقوات اللبنانية المنحلة. لكن هذه المقاطعة تراجع تأثيرها بالمقارنة مع الانتخابات السابقة على رغم أن نسبة المشاركة المسيحية كانت متدنية في عدد من الدوائر الانتخابية لا سيّما في بيروت وفي دوائر جبل لبنان الجنوبي.

"المأزق الذي واجهه المقاطعون هو هو منذ 1996 (خلافاً لانتخابات 1992، حيث المقاطعة كانت واسعة وبدت طبيعية ولم تقتصر على المسيحيين)، فإن شاركوا في الانتخابات في ظل الظروف غير الملائمة إن لجهة التأثيرات المعروفة في العمليات الانتخابية أو لجهة الاستهداف الذي يطاول تلك الأطراف، فلن يتمكّنوا من خوض المعركة وإقامة التحالفات بالحرية المطلوبة، وإن قاطعوا فهم يضعون أنفسهم خارج المعادلة السياسية. وفي كلا الحالين المشكلة قائمة، وحلها يبدأ بقرار من السلطة بوقف الحظر والاستهداف الذي طاول التنظيمات المسيحية وقادتها خلال السنوات العشر الماضية" (فريد الخازن، ص 224).

أما المشاركة ، فعلى الرغم من انخفاض نسبتها من نحو 45٪ في انتخابات 1996 إلى نحو 40٪ في انتخابات 2000، إلا أن الجدل السياسي حول جدوى المقاطعة تراجع كثيراً لمصلحة المشاركة على رغم معرفة المسيحيين (المفترض انهم مقاطعون) بالصعوبات التي تعترض مَن لا يتقيّد بقواعد اللعبة السياسية وبحدودها (قواعد الطائف + قواعد النفوذ السوري على وجه الخصوص). ولقد كان للبطريرك صفير موقف لافت بمطالبته بموقف موحّد إن باتجاه المشاركة الكاملة أو المقاطعة الشاملة من الجميع.



نسيب لحود

وجاءت انتخابات 2000 لتؤكّد أن المشاركة قد تعطي ثمارها وتؤثر في النتائج، ولو حصرياً، كما في جبل لبنان. ولقد تفاوتت نسبة المشاركة بين المحافظات، فكانت الأعلى في الشمال مع نسبة 45٪، والأدنى في بيروت وجبل لبنان 35٪.

النتائج

جاءت نتائج انتخابات 2000 غير متوقعة، خصوصاً لجهة الحجم الهائل الذي خرج به رفيق الحريري في بيروت، ووليد جنبلاط في الجبل. إذ حقّق الحريري فوزاً كاسحاً للوائحه الثلاث في بيروت، ووليد جنبلاط فوزاً مماثلاً لكافة أعضاء لائحته في الشوف وللائحة المدعومة منه في بعبدا - عاليه. وفي المقابل كانت خسارة رئيس الحكومة سليم الحص وتمام سلام ومحمد يوسف بيضون (ونجاح واكيم على رغم عزوفه



اميل اميل لحود

عن الترشيح لأسباب هي على الأرجح قراءته الصائبة والمسبقة للنتائج الانتخابية) في بيروت، وعدم تمكّن لائحة كرامي - معوض من الفوز بأكثر من مقعدين (من أصل 17) في الدائرة الثانية في الشمال.

حافظ نبيه بري على موقعيه كرئيس المجلس النيابي وكرئيس لكتلة نيابية واسعة.

وحافظ وليد جنبلاط على موقعه كزعيم للدروز الأول والقطب الأكثر نفوذاً في الجزء الجنوبي من جبل لبنان، واستعاد دوره كلاعب أساسي في المعادلة السياسية.

وحافظت معظم القوى السياسية، باستثناء الرئيس سليم الحص (الخاسر الأكبر أمام الحريري في بيروت)، على مواقعها: سليمان فرنجية، حسين الحسيني، نايلة معوض، عصام فارس، الياس سكاف، وتراجع بعضها وإن فاز: مثل عمر كرامي وبطرس حرب.

أما الذي جاء تراجعه مدوياً ويشبه الهزيمة (وإن فاز) فكان وزير الداخلية ميشال المر، أكثر الوزراء نفوذاً وقرباً من الرئيس لحود: خاض الانتخابات معوّلاً على الفوز الكامل لأعضاء لائحته، التي جمع فيها القومي إلى الكتائبي (غسان الأشقر عن القومي ومنير الحاج رئيس حزب الكتائب) إلى نجل رئيس الجمهورية إميل إميل لحود، في أجواء صدامية وفي معركة حاسمة، في وجه النائب نسيب لحود الذي شكّل لائحة قوية كاد أن يفوز إثنان من أعضائها (ميشال سماحة ورافي مادايان) لولا أصوات الأرمن التي رجحت الكفة لمصلحة لائحة المر. وتميزت المعركة بمضامين سياسية واضحة وبفوز السياسي المخضرم الدكتور ألبير مخيبر المعروف بمواقفه الداعية إلى خروج القوات السورية من لبنان. وبينما كان فوز مخيبر مؤكّداً عبر تحالف من خارج اللائحة مع الوزير المر، فإن المفاجأة كانت فوز المرشح المنفرد بيار الجميّل بعدد مرتفع من الأصوات تبادلها مع لائحة نسيب لحود.

وطالما الحديث حديث نتائج انتخابات المتن الشمالي حيث المرشح الخاسر - الفائز، وزير الداخلية، الوزير الأقوى والمميز ميشال المر، فقد أكثر المر من تصريحاته حول نزاهة الانتخابات في لبنان (وهو وزير الداخلية المسؤول عنها) التي اعترف الجميع بنزاهة عمليات الاقتراع، ولكن أحداً من اللبنانيين، لسوء حظه، ما أعادها إليه، بل إلى السماح السوري بها، بل "الأمر السوري" بأن تكون نزيهة. فالرئيس السوري بشّار الأسد أعطى "أمراً بمنع الأجهزة اللبنانية من التدخّل في الانتخابات" (من حديث أدلى به الرئيس الحريري إلى تلفزيون أبو ظبي في 2 آب 2000، ونقلته الصحافة اللبنانية).

أما الأحزاب، فقد حافظ بعضها على عدد مقاعده من مجلس 1996، وتراجع تمثيل بعضها الآخر أو خرج من مجلس 2000: حزب اللّه ارتفع تمثيله من سبعة مقاعد إلى تسعة، وحزب البعث من مقعدين إلى ثلاثة.

وحافظ الحزب التقدمي الاشتراكي على مقاعده الخمسة. في المقابل، تراجع تمثيل حركة أمل من ثمانية مقاعد إلى سبعة والحزب السوري القومي الاجتماعي من خمسة إلى أربعة، وخسر حزب "الوعد" مقعديه (إيلي حبيقة وجان غانم)، والجماعة الإسلامية مقعدها، ولم تفز جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية بأي مقعد، ولم يفز الحزب الشيوعي بأي مقعد، كما في انتخابات 1992 و1996. والخاسر الأكبر بين الأحزاب في انتخابات 2000 كان حزب الطاشناق الأرمني الذي احتفظ بمقعد واحد وخسر مرشحوه الخمسة في بيروت، حيث استطاع رفيق الحريري أن يقلب الطاولة على حزب الطاشناق في بيروت وأن يسجّل سابقة انخراط النواب الأرمن في الحياة السياسية من باب المعارضة، كاسراً بذلك القاعدة المتبعة (والتي اتّبعها هو نفسه قبل ذلك، أي في انتخابات 1992 و1996) بأن التحالف الأرمني مع السلطة هو دائماً رابح بالنسبة إلى الأرمن كما بالنسبة إلى السلطة. أما حزب الكتائب، فقد خسر مرشّحه ورئيسه منير الحاج على لائحة ميشال المر. لكن الحزب عاد إلى المجلس بنائبين بعد خروجه في 1992، وهما : انطوان غانم المقرّب من الرئيس أمين الجميّل في دائرة بعبدا، ونادر سكر الذي فاز على لائحة ائتلافية مدعومة من حزب اللّه في دائرة بعلبك - الهرمل. أما المقعد الذي فاز به بيار أمين الجميّل في المتن الشمالي فاعتُبر مقعداً كتائبياً ثالثاً في المجلس ولكن من خارج الحزب.

حزب الكتلة الوطنية، لم يشارك عميده كارلوس إده في الانتخابات، إلا أن محازبين أو مقربين من الحزب شاركوا، وفاز منهم إثنان: عبد اللّه فرحات وصلاح حنين في دائرة بعبدا - عاليه.

كتل الأقطاب النيابية الأساسية أربع: كتلة حزب



ميشال سماحة

اللّه التي ضمّت ثلاثة نواب إضافة إلى محازبيه التسعة (12 نائباً)، كتلة رئيس مجلس النواب رئيس حركة أمل نبيه بري (16 نائباً)، كتلة وليد جنبلاط (15 نائباً). أما الكتلة النيابية الأكبر فهي "تيار المستقبل" برئاسة رفيق الحرير (25 نائباً).

ومن النتائج الأكثر أهمية: تجانس داخل المجلس إزاء سورية يصل إلى حدود الـ 95 ٪، ثنائية في الحكم، خطاب جديد لجنبلاط وبيان المطارنة الموارنة (مناقشة)

(الدكتور فريد الخازن، الاختصاصي في العلوم السياسية، رئيس دائرة العلوم السياسية والإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت، رئيس تحرير سابق لمجلة "الأبحاث" الصادرة عن كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأميركية، وله دراسات عديدة ومؤلفات في الشؤون السياسية اللبنانية والعربية وفي

العلاقات الدولية، لحظ أموراً مهمة أعقبت مباشرة انتخابات 2000، وأوردها تحت عنوان فرعي هو "الجامد والمتغير"، في كتابه "انتخابات لبنان ما بعد الحرب..."،

(مرجع مذكور آنفاً، ص 229-231 . نعيد كتابتها بحرفيتها):

بصورة عامة، تبدو خريطة القوى السياسية وتوازناتها في مجلس نواب 2000 شبيهة بتلك التي سادت في المجلس السابق. فإذا كان السقف الأعلى في السياسة اللبنانية هو ذاك الذي تحدده العلاقات المميزة بين لبنان وسورية، فإن مجلس 2000 لا يقل تمايزاً في علاقته مع دمشق عن مجلس 1992 و 1996 ، ولا سيّما الأقطاب من النواب والأحزاب السياسية. فلو كان منطق الحزب الحاكم سائداً في لبنان مثلما هي الحال في سورية، فإن حصة سورية في مجلس 2000 تقارب 95٪ من مجموع النواب.

فالقراءة السورية للخريطة الانتخابية في لبنان تظهر تبايناً في مدى الأهمية التي تعلّقها دمشق على بعض المناطق اللبنانية بالمقارنة مع أخرى. إن بسبب خصوصيتها الطائفية أو بسبب ارتباطها الجغرافي والسياسي بها. لذلك تأتي مناطق البقاع والجنوب والشمال بالدرجة الأولى لجهة أهميتها "الاستراتيجية" بالنسبة إلى سورية، تليها بيروت وجبل لبنان. ولقد برزت هذه القراءة السورية لـــ "احتياطها الاستراتيجي" الانتخابي في انتخابات 1996 عبر التحالفات التي تمّت برعاية سورية مباشرة وعبر الدعم الواضح لبعض المرشحين، وتأكّدت مجدداً في انتخابات 2000 وإن بدا هامش الحركة السياسية في الانتخابات الأخيرة أكثر اتّساعاً من قبل.

أما السقف الثاني فهو الحد الفاصل في السياسة الداخلية وفي اصطفاف الأقطاب في جهتي الحكم والمعارضة. فللمرة الأولى منذ انتهاء الحرب تبرز ثنائية واضحة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء (مع تشكيل المنتصر الأول في الانتخابات رفيق الحريري للحكومة). وخلافاً لمرحلة ما قبل الحرب، حيث كان رئيس الجمهورية المنتخب يتعاون مع القطب السني، وهو عادة حليفه في الانتخابات النيابية والرئاسية، فإن الحالة التي أفرزتها انتخابات 2000، إثر الفوز الكبير الذي أحرزه رفيق الحريري واحتمال ترؤسه الحكومة وتالياً تعامله مع الرئيس لحود، تضع البلاد أمام امتحان صعب.

ومع تراجع موقع لحود في سياسة المحاور الداخلية، وهو لا يزال في عامه الثاني من ولايته الرئاسية، وفي ظل الانقسامات التي ظهرت ضمن فريق الحكم المعاون للرئيس لحود والتي تلامس في بعض جوانبها حالة "الترويكا"، وإن اختلفت عن "الترويكا" السابقة، باتت التوازنات الداخلية بين المحاور هشة، ما يحتّم عملاً سريعاً لتدارك أخطارها. وفي المقابل، برز محور جديد كان مغيباً في السنوات الأخيرة، ألا وهو الأحزاب المسيحية المقاطعة التي نالت حصتها في الانتخابات بالواسطة، لا داخل المجلس النيابي بل في الشارع، وذلك عبر التأكيد على حضورها الشعبي واسترجاع بعض المعنويات التي افتقدتها.

لعلّ الحدث الأهم الذي رافق الانتخابات لم تفرزه الانتخابات نفسها بل ساهمت في إبرازه: الخطاب السياسي الذي أطلقه وليد جنبلاط والذي تمّ التمهيد له بمصالحة مع أمين الجميّل في زيارتين متبادلتين إلى بكفيا والمختارة، بعد قطيعة دامت نحو 15 سنة. هذا الخطاب السياسي الداعي إلى مصالحة وطنية شاملة وإلى إنهاء الأزمة السياسية وإطلاق الحريات وصولاً إلى تصحيح مسار العلاقات اللبنانية - السورية، بدت معالمه تتضح منذ الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب في أيار الماضي (أيار 2000)، وجاءت الانتخابات لتشرعنه ولتعطيه دفعاً سياسياً.

وكانت أيضاً للعماد ميشال عون في الآونة الأخيرة مواقف في الاتجاه عينه، والكلام عن تنسيق وتقارب في المواقف بين عون وجنبلاط يصب في خانة إيجاد الوسائل العملية لتفعيل تلك التوجهات.

جاءت هذه التطورات لتتقاطع مع طروحات البطريرك الماروني نصر اللّه صفير، القديم منها والجديد، لا سيّما النداء الأخير الذي صدر عن مجلس المطارنة الموارنة في 20 أيلول 2000 والذي يضع النقاط على الحروف ويسمّي الأشياء بأسمائها. هذا النداء، الذي استثار ردوداً سريعة من مراجع روحية وسياسية يعبّر عن عمق الأزمة التي تجتازها البلاد، ويشدّد على البعد السيادي لاتفاق الطائف المرتبط بشكل أساسي بإعادة التوازن إلى العلاقات اللبنانية - السورية، فهو دعوة إلى الحوار والمصارحة بين اللبنانيين لمن أراد أن يتحاور، ومناسبة لإصدار التهم والتخوين لمن أراد أن يصطاد في الماء العكر. سواء كان كلام مجلس المطارنة الموارنة شديد اللهجة أو متسرعاً، فإن الوقائع التي أوردها النداء لا يمكن إنكارها، والواقع الذي وصفه لا يمكن التغاضي عنه والتلطي وراء الكلام الواهي. فلا الردود خارج الموضوع تحيي الحوار، ولا فتح الملفات يصحّح الخلل داخل لبنان أو بين لبنان وسورية.

هذا الكلام السياسي في المحظور لم يلامس المضمون والوضوح الذي بلغه اليوم. لكن يبقى أن تلقى هذه الخطوات المتقدمة ترجمة عملية في المرحلة المقبلة ليس فقط في الأوساط السياسية اللبنانية، المسيحية والإسلامية، بل أيضاً في سورية المعنية مباشرة بالموضوع.

بيان مجلس المطارنة (20 أيلول 2000)

راجع تالياً: "بيان مجلس المطارنة وجلسة الثقة، الوجود العسكري السوري".

حكومة الحريري (الرابعة)

تكليف الحريري تشكيل الحكومة

يوم 23 تشرين الأول 2000 أنهى رئيس الجمهورية إميل لحود استشاراته النيابية لتسمية رئيس الحكومة المكلّف تشكيل الحكومة الجديدة. وانتهت الاستشارات التي كان تسبّب في تأخيرها بعض الوقت أخذ ورد بفعل اتّباع قاعدة الاتفاق على تأليف الحكومة قبل التكليف، في يوم واحد. وشهدت الجلسة بين لحود والنائب وليد جنبلاط، أثناء هذه الاستشارات، سجالاً لم يخلُ من حدة، إذ تحدث جنبلاط عن دور الأجهزة الأمنية غير المقبول، الأمر الذي اعتبره لحود غير صحيح.

سمّى 106 نواب رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. وامتنع عن التسمية نواب "كتلة الوفاء للمقاومة" (حزب اللّه)، ونواب "كتلة الكرامة والتجدد" (جورج افرام)، والنائبة نائلة معوض، والنائب بطرس حرب، والنائب طلال أرسلان. وفي هذه الاستشارات أطلق رئيس الحكومة السابق سليم الحص مفاجأة سياسية بتسمية "غريمه" الرئيس الحريري لرئاسة الحكومة الجديدة.

وفي 26 تشرين الأول ألّف الحريري حكومته الجديدة من 30 وزيراً، منهم 7 وزراء دولة، و12 من خارج مجلس النواب. من الوزراء الجدد: عصام فارس، نائباً لرئيس الوزراء؛ الياس المر (نجل ميشال المر)، وزيراً للداخلية؛



الحريري رئيساً للحكومة مرة رابعة

غازي العريضي، وزيراً للإعلام؛ غسان سلامة، وزيراً للثقافة (وقد ربط المراقبون فوراً بينه وبين الفرنكوفونية، فاعتبر الوزير المدعو للتحضير ولإنجاح مؤتمر الدول الفرنكوفونية المحدد موعد انعقاده في بيروت خريف 2001)؛ وعبد الرحيم مراد، وزيراً للتربية.

بعد ثلاثة أيام، وقبل نيل الحكومة الثقة، استقبل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المستشار الألماني غيرهارد شرودر في أول زيارة لمستشار ألماني للبنان. وعقد شرودر مع الحريري خلوة استغرقت ساعة، وأخرى مع لحود استغرقت 35 دقيقة. وتناقلت مصادر دبلوماسية أن وفداً ألمانياً اقتصادياً كان من المقرر أن يرافق المستشار، لكنه ألغى زيارته بسبب التوتّر في المنطقة، كما لاحظت أن عنوان زيارة شرودر للبنان (كما للمنطقة) تقلّص من عنوان سياسي – اقتصادي إلى سياسي.

البيان الوزاري والثقة بحكومة الحريري

قبل 48 ساعة من عقد جلسة الثقة، أي في 31 تشرين الأول 2000، وُزّع على النواب البيان الوزاري الذي وقع في 33 صفحة تناولت مختلف الشؤون والقضايا. واستهلّ البيان بالعبارة التالية: "تنطلق حكومتنا اليوم على قاعدة أهم الإنجازات الوطنية في تاريخ لبنان وهو انتصار المقاومة، مقاومة كل اللبنانيين للعدوان والاحتلال الاسرائيلي وإجبار العدو على الانسحاب والاعتراف بالهزيمة (...)". ثم بدأ البيان بتكرار ما قد أصبح معروفاً ومصرّحاً به على لسان أركان الحكم والحكومة والسلطة والشخصيات الموالية والمؤيّدة لبقاء الجيش السوري في لبنان، ليعود ويشدّد عليها في خاتمته (خاتمة البيان): الانتصار ثمرة نضال وصمود لبناني سوري مشترك يعكس وحدة الموقف والمصير والمواجهة المشتركة للاعتداءات الاسرائيلية على لبنان: رفض توطين الفلسطينيين وضرورة عودتهم إلى ديارهم، استكمال انسحاب اسرائيل (من مزارع شبعا) وتحرير الجولان... "ومن أجل تحقيق ذلك لا يزال لبنان بحاجة الى دعم سورية وجيشها الذي نجدّد التأكيد أن وجوده على أرض لبنان ضروري، وهو شرعي ومؤقت، تمليه وتحدده الحاجات الاستراتيجية المتفق عليها بين الدولتين...".

وعدّد البيان ما تنوي الحكومة إنجازه أو تحقيقه على مختلف الأصعدة: الوفاق الوطني واستكمال عودة المهجّرين؛ سيادة القانون وحماية المواطن؛ الاعلام والحريات أو الدور المميز للبنان؛ الاهتمام بالشباب؛ دور المرأة؛ تعزيز دور الجمعيات الأهلية؛ الثقافة (رأسمال لبنان الأول، و"هدفنا نقل البلاد إلى مستوى الإسهام الفعّال في اقتصاد المعرفة...")؛ الخصخصة لتحفيز النمو وضمن إطار يكفل عدم الاحتكار؛ الإدارة؛ الزراعة والتصنيع الزراعي؛ السياسة الإسكانية؛ التربية والتعليم؛ وضع المشاريع اللازمة؛ البيئة؛ الأشغال العامة والنقل؛ السياحة؛ الصناعة؛ العمل.

منح مجلس النواب الحكومة الثقة بغالبية 95 نائباً وامتناع 17 عن التصويت ورفض 6 إعطاء الثقة.

ما ورثه الحريري

الوضع الاقتصادي مع انطلاق حكومة الحريري أواخر العام 2000

بدأت حكومة الحريري تولي الوضع الاقتصادي أهمية خاصة. ومما أقدمت عليه (في جلسة 29 تشرين الثاني 2000) إعلانها دفعة من القرارات الاقتصادية هي الأهم، لأنها قضت بإعفاء الكثير من السلع المستوردة، كمواد أولية، أو السلع الوسيطة المستخدمة في الصناعة، أي نصف المصنّعة، ومنها أجهزة الكومبيوتر، من الرسوم الجمركية كلياً. فيما خفّضت هذه الرسوم على سلع أخرى. آملة من السياسة الاقتصادية الجديدة تحريك الاقتصاد والخروج من حال الانكماش، وتشجيع الصناعة والزراعة. وتدارست الحكومة فكرة إزالة حصرية

الوكالات التجارية لتشجيع المنافسة في الأسواق التجارية.

بهذا انطلقت حكومة الحريري. لكن في إطار أي وضع اقتصادي كان مرتسماً مع هذه الانطلاقة في أواخر العام 2000؟

في تشرين الأول (2000)، حدّد خبراء دوليون مكامن الإصلاح الاقتصادي للبنان، وخلصوا إلى اعتبار أنه لم يفت بعد أوان المعالجات التي يفترض أن تعتمد خلال العام 2001. وفي مقدمها ضبط نمو العجز من خلال إصلاح شامل في النظام الضريبي وممارسة رقابة صارمة على الإنفاق العام، فضلاً عن خفض الدين العام من خلال اعتماد عائدات الخصخصة المقدّرة بما يراوح بين 5 و8 مليارات دولار. إلا أن هؤلاء الخبراء شدّدوا على أهمية إقرار الحكومة بالحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية لإدارة الدين خصوصاً أنه تجاوز نسبة 140٪ من الناتج المحلي، وهي النسبة الأعلى مقارنة بالاقتصادات الناشئة.

في ضوء هذه المعطيات التي قدّمها الخبراء الدوليون، كانت الخطوات الأولى للحكومة (الاعفاءات من الرسوم الجمركية) التي شكّلت برأيها "صدمة" هدفت إلى تحويل لبنان محوراً جاذباً للاستثمار ومنطقة حرة للتسوّق على غرار بعض المناطق (كما في الخليج...)، إضافة إلى طرح الخصخصة التي لم يتسنّ للحكومة البحث فيها جدياً بعد إقرار قانون إطار عام، بسبب انشغالها باستحقاقات أمنية وسياسية ضاغطة: انسحاب اسرائيل من الجنوب، الانتخابات النيابية، تأليف حكومة جديدة...

وفي محاولة تعويض ما فاتها في الداخل، سعت الحكومة إلى الإصدارات الخارجية لإعادة هيكلة الدين الداخلي. وواصل مصرف لبنان العمل بسياسة التثبيت النقدي مبقياً السعر الوسطي على مستوى 1507,5 ليرات منذ أيلول 1999. وقد تركّز الجهد الأكبر لمصرف لبنان على حماية القطاع المصرفي من الحملة الدولية التي قامت منتصف السنة (2000) لمكافحة تبييض الأموال القذرة، وخصوصاً أن اسم لبنان أُدرج على لائحة الدول غير المتعاونة في هذا المجال. فقام بمساع حيال الحكومات والمصارف المركزية في الخارج، ووضع قانون مكافحة التبييض على نار حامية في الداخل. إذ إن إبقاء إسم لبنان على لائحة الدول الـ15 والتي لم يبقَ فيها سوى لبنان وجزيرة نيرو، سينسحب عزلة تفرض من جانب المجتمع الدولي على لبنان. وقد لفت المصرف المركزي إلى أن فترة شهر على الأكثر تفصله عن موعد اجتماع مجموعة العمل المالية لمكافحة التبييض GAFI (بين كانون الثاني وشباط 2001) حيث يفترض أن ينجز هذا القانون الذي أعدّه مصرف لبنان بالتعاون مع جمعية المصارف.

بيان مجلس المطارنة (20 أيلول 2000) وجلسة الثقة: الوجود العسكري السوري

"أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل من الجنوب؟"

فيما كانت البلاد تشهد تصاعداً لوتائر المعركة الانتخابية، وللاحتجاجات والتحركات النقابية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتفاقمة، أصدر مجلس المطارنة الموارنة بياناً، في 5 تموز 2000، حذّر فيه من "الانفجار" جراء "الوضع الاقتصادي الخانق الذي أصبح لا يطاق". وفي قضية الجنوب، حمل البيان على الدولة التي "لم تثبت وجودها فيه وتركت الأمر لرجال الدرك الذين لم يتمكّنوا من فرض الأمن". وكان ذروة الموقف الهجومي، في بيان المطارنة تساؤلهم: "أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل كيلا تبادر إلى الإمساك بالأرض لأسباب لا يدركها إلا العارفون؟".



بيان المطارنة الموارنة «الصراحة الموجعة»

أما في موضوع الانتخابات الوشيكة، فبدا المطارنة جازمين بأنها "لن تأتي بالتمثيل الشعبي الصحيح في ظل القانون الموضوع". ولاحظوا أن "اللوائح لم تشكّل بعد في انتظار من سيتولى الإيحاء بتشكيلها ريثما يكون قد اتّسع له الوقت لذلك". كما انتقدوا "غياب الفكر السياسي عن العديد من المرشحين" ليخلصوا إلى أن هذه الانتخابات ستكون "صورة لسابقاتها في الدورتين الأخيرتين".

بيت القصيد في بيان 5 تموز عبارة "أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل من الجنوب؟". لأنها عكست ما استشعره الجميع من ارتباك و"اكتئاب" أركان الدولتين، اللبنانية والسورية، بسبب تحضيرات اسرائيل وجديّة قرارها الانسحاب من الجنوب، ثم انسحابها الفعلي. وقد لاحظ هذا الأمر وأكّده باتريك سيل، الخبير في شؤون الشرق الأوسط والشؤون السورية على وجه الخصوص، في مقاله المطوّل بعنوان "نعي المسار السوري" ("الحياة"، 9 أيار 2000، ص9) حيث جاء: "المسار السوري في عملية السلام مات، على رغم أن لا أحد يريد أن يعترف بذلك رسمياً. ولا يمكن إلا لمعجزة أن تعيده إلى الحياة. فقد تحوّل الاهتمام العالمي إلى انسحاب اسرائيل الأحادي الجانب من لبنان (...) الآن وقد توقفت محادثات السلام يتركّز انتباه سورية بقلق على انسحاب اسرائيل الوشيك من لبنان الذي ينظر إليه كثيرون في دمشق بشكوك كمناورة تهدف إما إلى جر سورية إلى مواجهة عسكرية وإما إلى تأجيج معارضة في لبنان للوجود السوري هناك. وترحيب دمشق المتردّد بقرار اسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن 425 للعام 1978، بعد تأخير دام 22 سنة، ينبع من قلقها ان اسرائيل لن تنسحب من لبنان إلا كي تحتفظ بالجولان (...) ودمشق التي

يبدو مزاجها مكتئباً تتملّكها شكوك الآن في أن المجتمع الدولي يعمل ضد مصالحها".

أما ما يمكن أن يكون قد دفع في اتجاه "التلميح الموجع" الذي جاء في بيان المطارنة في 5 تموز (تمهيداً لـ"الصراحة الموجعة") الواردة في بيانهم في 20 أيلول: المطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان)، إضافة إلى تحقيق الانسحاب الاسرائيلي عملياً وعدم إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، فهو ما بدأ يتواتر، بعد الانسحاب، من مواقف مسؤولين أميركيين يدعون إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان.

ففي 6 حزيران 2000، نقل مندوب "الحياة" في واشنطن ملخّص دراسة أميركية دعت إلى جعل انسحاب الجيش السوري من لبنان أولوية في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وحملت الدراسة عنوان "دور الولايات المتحدة في انهاء الاحتلال السوري للبنان"، ووقّعها 22 شخصية أميركية، بينهم السيناتور جيسي هيلمز رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ. ودعت إلى "استرجاع لبنان استقلاله وسيادته وحريته كشرط لسلام حقيقي ونهائي في الشرق الأوسط".

تناول القسم الأول من الدراسة (صدرت عن "منتدى الشرق الأوسط" وهو مؤسسة أكاديمية يترأسها دانيال بايبس) "أهمية لبنان الحر السيد المستقل" بالنسبة إلى السلام في الشرق الأوسط، وركّز على العلاقات التاريخية بينه وبين الولايات المتحدة والدور الاقتصادي الذي يمكن أن يؤدّيه، وأهمية مجتمعه المدني وقدرته على تصدير المياه إلى دول المنطقة المجاورة. واعتبر أن السلام الداخلي في لبنان و"فك الاحتلال عنه" يساعدان على تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وركّز القسم الثاني على دوافع "الاحتلال السوري" للبنان من النواحي الايديولوجية والسياسية والاقتصادية ليخلص إلى أن "سورية لم تكن يوماً عامل سلام وتهدئة" في لبنان.

وتطرّق القسم الثالث إلى الثمن الذي يدفعه لبنان من جراء الوجود السوري من "خرق فاضح" لحقوق الإنسان، إلى "التصدّع السياسي والإفقار الاقتصادي والتسلّط على المؤسسات العامة والخاصة، وخنق الحريات السياسية والإعلامية". وقدّم القسم الرابع اقتراحات إلى الإدارة الأميركية بضرورة الضغط على سورية لسحب قواتها من لبنان تطبيقاً للقرار 520 الصادر عن مجلس الأمن، وعدم مساعدتها مالياً واقتصادياً حتى في حال توقيعها السلام مع اسرائيل إذا لم تسحب "جيشها الاحتلالي" من الأراضي اللبنانية. ودعت الدراسة إلى عدم مساعدة الحكومة اللبنانية لأنها "معينة من دمشق". والتركيز على دعم المؤسسات غير الحكومية في لبنان، وطالبت بـ"استخدام كل السبل في خطة تصاعدية لتحرير لبنان، بما فيها القوة العسكرية، كملاذ أخير في حال فشلت كل الطرق الأخرى".

وفي اليوم التالي لنشر هذه الدراسة، دعت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، أثناء زيارة لها للقاهرة، سورية إلى الانسحاب من لبنان: "نأمل جميعاً في أن يبدأ الجيش اللبناني في التحرّك وأن يسيطر اللبنانيون على أرضهم وأن ترحل كل القوات الأجنبية (...) من المهم جداً أن تلتزم الأطراف التزاماتها. لقد نفّذ الاسرائيليون هذا، وأعتقد أنه يتعين على السوريين أن يفعلوا هذا أيضاً".

وقد عكف السوريون، في ردودهم على الدعوة لانسحابهم من لبنان، على تكرار أن كل بحث في هذا الأمر عائد إلى الحكومة اللبنانية (لم يعد يرشح، منذ أواخر 2000، عن مسؤولين أميركيين، كونغرس وإدارة، ما يستفاد منه أنه دعوة جدّية لسورية بسحب

جيشها من لبنان).

بيان 20 أيلول الشهير

أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل؟" الواردة في بيان مجلس المطارنة في 5 تموز لم تحدث الصدمة ولا ردود الفعل التي أحدثها بيان المطارنة في 20 أيلول (2000)، خاصة لجهة دعوته إلى إعادة النظر في انتشار الجيش السوري "تمهيداً لانسحابه نهائياً عملاً باتفاق الطائف وتنفيذاً للقرار 520". هذا الجيش الذي "يرابط في جوار القصر الجمهوري، رمز الكرامة الوطنية"، و"وزارة الدفاع وما سوى ذلك من أماكن حسّاسة يشعر اللبنانيون لوجوده فيها بحرج كبير، لكي لا نقول بانتقاص من سيادتهم وكرامتهم الوطنية".

وشدّد البيان، مع ذلك، على حرصه على أفضل وأمتن علاقات الأخوة بين لبنان وسورية، وذهب إلى حدّ المطالبة بأبعد من التعاون والتنسيق، فدعا إلى "التكامل الصحيح بين لبنان وسورية".

وتوسّع البيان ليقول إن ما يعانيه لبنان من اختناق اقتصادي ينعكس ركوداً وضيقاً معيشياً ليس سوى انعكاس لهذا الوضع الذي أفقد لبنان استقلاله وسيادته وقراره الحر، وقد تجلى ذلك بأوضح صوره في الانتخابات النيابية الأخيرة التي كان للوجود السوري دور كبير في تعليبها مما أفقدها الشرعية الشعبية وإن تكن جرت ضمن الأصول القانونية. فقانون الانتخابات "أقرّ من وضعه" بأنه "سيئ وفاسد"، كما فشل رئيس مجلس النواب في تعديله وقال عنه إنه "غير جامع"، أي يشتّت اللبنانيين ولا يوحدّ في ما بينهم، فإذا بالانتخابات يفوز فيها نواب "لا يمثلون من يفترض أن يمثلوهم من المواطنين". وصولاً إلى "استدعاء الأجهزة اللبنانية، ولا سيّما السورية، المخاتير ورؤساء البلديات في بعض المناطق، والطلب تارة بالوعود وتارة بالتهديد، إلزام الناخبين الاقتراع لمصلحة هذه أو تلك من اللوائح".

البطريرك نصر الله بطرس صفير

ومما جاء في البيان: "لن يكون فتنة في لبنان إن لم يعمد أحد إلى إضرام نارها. واللبنانيون ما اقتتلوا إلا لأنه كان هناك مَن ينثر بذور الفتنة في ما بينهم (...) آن الأوان لإعادة النظر في طريقة التعاطي بين البلدين (لبنان وسورية) بحيث يقوى أحدهما بالآخر فيتكاملان تكاملاً صحيحاً (...) وإبقاء ما بينهما من روابط تاريخية وجغرافية، وبين شعبيهما من وشائج قربى ومصالح مشتركة (...) هذا هو السبيل الوحيد للحيلولة دون تفكّك لبنان وزواله. وهو إذا كان متعافياً كان عوناً لسورية، وأما إذا ظلّ عليلاً كان عالة عليها. ونحن نريد له ما نريده لسورية من عزة وكرامة وازدهار

وسلام".

موقف وليس "فحص ضمير علني وطلب الغفران"

رأى البعض من المراقبين، المسيحيين والمسلمين، ونظراً إلى الدور الأساسي الذي لعبته بكركي دعماً لاتفاق الطائف، إلى بيان 20 أيلول على أنه "كلمة حق وفحص ضمير علني وطلب غفران" ما عاد باستطاعة البطريرك السكوت عنها بعد 11 سنة من الطائف ومن تشديد القبضة السورية على لبنان، واهتراء الوضعين السياسي والاقتصادي وزيادة موجات الهجرة، فضلاً عن العمل على تشجيع وتغليب كل ما هو سلبي وكل ما من شأنه أن يُباعد بين اللبنانيين؛ كذلك فضلاً عن خيبة بكركي من عدم مبادرة الرئيس السوري الجديد الدكتور بشّار الأسد إلى اتخاذ خطوات عملية في سبيل إعادة انتشار القوات السورية العاملة في لبنان، بعد اندحار الجيش الاسرائيلي في الجنوب أمام عمليات المقاومة التي كانت تنزل به خسائر يومية والتي وقف منها المسيحيون موقف التأييد والإعجاب. وقد أملت بكركي في أن تكون الخطوة المنشودة من جانب القيادة السورية استدراكاً، وإن متأخراً، لما تخلفت سورية عن تنفيذه من اتفاق الطائف الذي التزمت يوم إقراره أمام اللجنة الثلاثية العربية (السعودية - المغربية - الجزائرية) بإعادة نشر قواتها بعد سنتين من إقرار الاتفاق إلى مواقع جديدة، على أن يبت انسحاب قواتها من هذه المواقع في محادثات تجرى بين الحكومتين اللبنانية والسورية في ضوء الحاجات الدفاعية والاعتبارات الاستراتيجية. ذلك أن بكركي لم تنسَ أنها كانت شريكاً أساسياً في اتفاق الطائف، وانها هي التي أمّنت التغطية المسيحية الرئيسية لهذا الاتفاق مع رؤساء بقية الطوائف المسيحية الأخرى، وانه لولاها لما تحقق إنجاز الطائف، يوم خُيّر اللبنانيون، والمسيحيون خصوصاً، بين اتفاق ينطوي على تنازلات عن صلاحيات رئيس الجمهورية لحساب مجلس الوزراء، أو يستمر القتل والتفجير والتدمير للوطن، ناهيك بتهجير أبنائه. ففضل البطريرك الماروني نصر اللّه بطرس صفير سلام الطائف على الحرب المدمّرة، وقاد المسيحيين في هذا الاتجاه متحمّلاً مسؤولية تاريخية.

أما وقد سارت الأمور وفق لعبة مأساة مستمرة قد تفضي إلى زوال لبنان، فما "فعله البطريرك صفير والمطارنة في البيان - النداء التاريخي، هو فحص ضمير علني أمام الشعب اللبناني وطلب الغفران عما آل إليه السير في ركب اتفاق أنهى الحرب وظن البطريرك أنه سينقذ لبنان، فإذا به يهدّد كيانه بالزوال ويبقيه تحت الوصاية السورية مكبّلاً في كل نواحي حياته" (إدمون صعب، "النهار"، 22 أيلول 2000).

لكن ما صدر عن البطريرك صفير، بعد أيام قليلة من البيان، أثبت أنه مقدم على موقف رسم البيان خطوطه العريضة، وأن هذا البيان ليس مجرد "فحص ضمير" أو "فشة خلق". وهذا ما أكّده البطريرك في حديثين (بعد أقل من أسبوع على إذاعة بيان مجلس المطارنة في 20 أيلول 2000)، واحد مع هيئة الإذاعة البريطانية، والآخر مع وكالة فرانس برس:

في حديثه الأول، حمّل البطريرك سورية "الجزء الأكبر من مسؤولية الأزمة الاقتصادية في البلد". وقال إن اللبنانيين "لم يُترك لهم المجال ليقرّروا بذواتهم ما يجب أن يقرروه (...) هناك أمر واقع. إنهم (السوريون) يهيمنون على كل شيء (...) قلنا إن الاسرائيليين كانوا يحتلون بلادنا، وقد ذهبوا. وهناك اتفاق الطائف الذي يقول بمعاودة النظر في انتشار الجيش السوري بعد سنتين (من إقرار الإصلاحات الدستورية) وانقضت عشر سنوات ولم يُنظر في هذا الأمر". وأوضح

البطريرك، في حديثه ذاته، ان نداء المطارنة "ينطلق من منطلق صداقة وود وان مصلحتنا المشتركة تقضي أن يكون بين لبنان وسورية أحسن العلاقات ضمن نطاق استقلال كل بلد وسيادته وقراره الحر".

في حديثه الثاني **(مع وكالة فرانس برس)**، رفض **البطريرك الذرائع التي يقدّمها "أولئك الذين يخشون عودة الحرب الطائفية إلى لبنان"**، وقال: "إن مقولة إما الجيش السوري وإما الفوضى ذريعة واهية (...) بعد رحيل السوريين لا أعتقد أن فوضى ستحصل إلا إذا افتعل أحد ذلك (...) إن الحكومة اللبنانية ليست سوى تعبير عن إرادة الحكومة السورية، وليس سراً على أحد أن السوريين يتدخلون في كل مكان وعلى كل المستويات".

ذروة الموقف مع النائب ألبير مخيبر

2 تشرين الثاني 2000، أول أيام جلسة الثقة النيابية بحكومة الحريري الجديدة، وبيان مجلس المطارنة لم تمضِ عليه ستة أسابيع، تفجّرت قضية الوجود السوري في لبنان داخل مجلس النواب على نحو مفاجئ وبصورة لا سابقة لها منذ دخول الجيش السوري إلى لبنان في العام 1976.

تحت عنوان مانشيت الصفحة الأولى: "يوم المواقف الصارخة يفاجئ الحكومة في أول أيام الثقة، مخيبر "يفتتح" المجلس بالدعوة إلى الجلاء السوري وصفير يصعّد مشدّداً على "انسحاب مشرّف"، قالت "النهار" (3 تشرين الثاني 2000): "أقل ما يقال في ما جرى أمس أن المواقف الصارخة التي انطلقت من النائب الدكتور ألبير مخيبر في مجلس النواب وتصاعدت بوتيرة أشد مع البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير في حديثه التلفزيوني الفضائي ليلاً، أحدثت انقلاباً مباغتاً في أولويات الزمن الحكومي



البير مخيبر

الجديد بدليل أن رئيس الوزراء رفيق الحريري اضطرّ من بداية الطريق إلى الرد على مخيبر وسط أجواء استثنائية للغاية.

"وما بادر إليه مخيبر في "افتتاحه" مجلس النواب بقضية الوجود السوري في لبنان مطالباً بـ"جلائه" وبقيام تمثيل دبلوماسي بين بيروت ودمشق بدا حدثاً فريداً وسابقة لا نظير لهما منذ زمن.

"فهذ المرة الأولى منذ عشرة أعوام على الأقل، أي منذ بداية عهود الطائف، تُثار فيها هذه القضية على هذا النحو العلني في مجلس النواب. ولم يسبق لنائب قبل مخيبر أن أفرد مداخلة طويلة على النحو الذي فعله نائب المتن أمس لتشريح قضية الوجود السوري، ولا كذلك للمطالبة بالكف عما سمّاه "الحركشة" باسرائيل منعاً لـ"جر الحرب مجدداً إلى الأراضي اللبنانية". كما أن أي نائب لم يذهب قبل مخيبر إلى التحذير من أن تواجه سورية في لبنان وضعاً شبيهاً

بانتفاضة الفلسطينيين في وجه اسرائيل.

"هذه المواقف ذات العيار الثقيل والاستثنائي، فرضت بسرعة أجواء مغايرة تماماً لتلك التي كانت منتظرة في جلسة مناقشة البيان الوزاري في أول أيامها الثلاثة. وبدا واضحاً أن الحكومة اصطدمت، ومعها المجلس، بما لم يكن متوقعاً. وبأشد القضايا إثارة للإحراج بدليل الوجوم الذي خيّم على وجوه النواب والوزراء وهم يستمعون إلى مخيبر يطالب المجلس بـ"تسجيل كلامه للتاريخ".

وما قاله مخيبر يتلخّص بأن "الشعب اللبناني يطالب بعلاقات دبلوماسية مع سورية، وهو انتفض لأنه رفض الوصاية السورية (...) ومطلب الشعب جلاء الجيش السوري (...) ولماذا "نحركش" باسرائيل ولماذا لا تحركون الجولان؟".

"ازاء ذلك ردّ الحريري متمسّكاً بما ورد في بيان حكومته من أن الوجود السوري "ضروري وشرعي وموقت". واستغرب ان تصوّر اسرائيل مظلومة "فيما هي المعتدية على لبنان". وقال إن استقرار لبنان "كان مستحيلاً من دون الدخول السوري ولو أن هذا الدخول حصل لمصلحة سورية لكنها لعبت دوراً ايجابياً".

"وقبل أن يتمّ استيعاب الصدمة التي أحدثها هذا التطوّر، جاء حديث البطريرك صفير مساء إلى محطة "أوربت" التلفزيونية الفضائية والذي تولت نقله أيضاً محطة "أم.تي.في." التلفزيونية ليعطي انطباعاً راسخاً بأن قضية الوجود العسكري السوري لم تعد من القضايا القابلة للطي، وانها مستمرة في إثارة الجدل السياسي في كل المحطات البارزة.

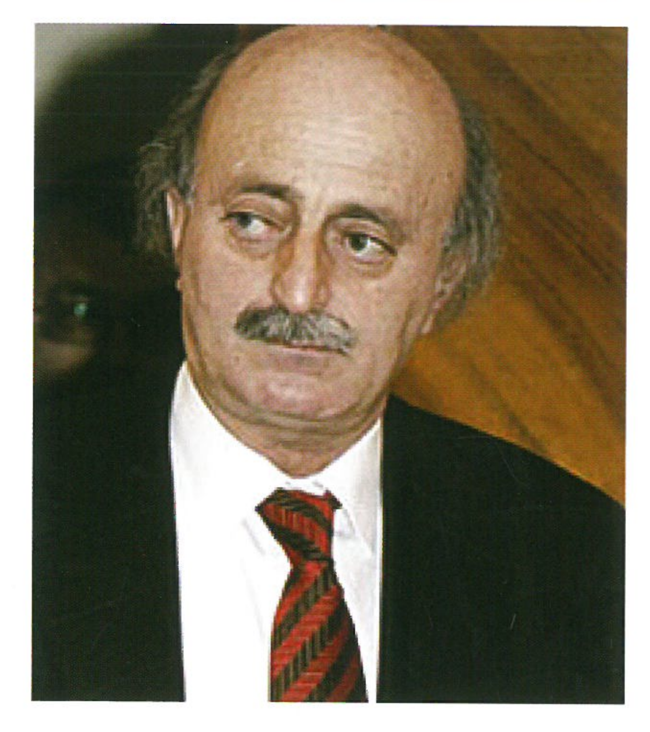
"وما قاله صفير لا يختلف في شيء عما ورد في بيان المطارنة الموارنة قبل مدة (أي في 20 أيلول)، لكنه اكتسب سمة مميزة نظراً إلى إصرار صفير على ترداد مواقف حازمة جداً من الوجود السوري ورسمه صورة قاتمة جداً عبر حديثه عن "شبه يأس" لدى اللبنانيين من أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

"وإذ ذهب إلى القول إن "لبنان أصبح مهدداً بالزوال أكثر من أي وقت"، أعلن أن "الوجود السوري هو في غير محله" مطالباً "بخروج مشرف للجيش السوري من لبنان من منطلق الصداقة بين البلدين". وإذ شدّد على "أننا ضد المؤامرات على سورية في لبنان" قال: "نريد أن تحترم سورية لبنان كما يحترمها لبنان". وحمل بشدة على "تعيين السوريين المسؤولين في لبنان فهذا لا يطاق بالنسبة إلى اللبنانيين وحكومتنا تابعة وليست متبوعة وهي صنيعة الحكومة السورية". واعتبر أن أي حكومة وفاق وطني لم تقم في لبنان منذ 1989 وحتى الآن، في إشارة إلى الحكومة الجديدة".

وذروة أخرى مع النائب وليد جنبلاط

موقف آخر كان له وقع الصاعقة، في جلسات الثقة داخل البرلمان أو خارجه خصوصاً في دمشق كما لدى حلفائها في لبنان، هو موقف النائب والزعيم الدرزي والوطني وليد جنبلاط في الموضوع نفسه: الوجود العسكري والأمني السوري في لبنان. إذ دعا جنبلاط إلى "إعادة النظر في بعض نقاط التمركز للقوات السورية وفقاً لمقتضيات الأمن القومي لسورية في لبنان ووفقاً لاتفاق الطائف". فتعرّض جنبلاط لهجوم عنيف من حلفاء سورية وللتهديد من النائب البعثي عاصم قانصوه الذي اتّهم جنبلاط بـ"مختلف نعوت العمالة..."، وذهب إلى حد تهديده بـ"بنادق المقاومين".

وعلى رغم تسوية الأمر داخل المجلس بإقناع جنبلاط



النائب وليد جنبلاط

بعدم الرد على قانصوه وبحذف كلام هذا الأخير من محضر الجلسة. فإن التأزّم الذي نجم عن ردود الفعل على ما قاله جنبلاط رافضاً أي "تدخلات سورية جانبية" في لبنان انعكس في دمشق. على ما قاله سياسيون زاروا دمشق ونشرت الصحافة أقوالهم، مزيجاً من الغضب والمرارة والخيبة والانزعاج من طرح جنبلاط لديهم، ومن ظلم ذوي القربى، كما قالوا، باعتبار جنبلاط حليفاً رئيسياً. لذلك انصبّت ردود حلفاء سورية على جنبلاط في وقت تجنبّت المسيحيين المعارضين: الدكتور ألبير مخيبر، بيار أمين الجميّل، بطرس حرب ونسيب لحود الذين طالبوا بالانسحاب السوري أو بإعادة الانتشار.

مجلس المطارنة والبطريرك يصعدان

في ثاني يوم من انتهاء جلسات الثقة، أي في 8 تشرين الثاني 2000، أصدر مجلس المطارنة الموارنة برئاسة البطريرك صفير بياناً دان فيه "التهديد والوعيد والتخويف الموجّهة إلى زعيم سياسي كبير (جنبلاط) في طائفة هي في أساس الكيان اللبناني". وهذا أمر "يوجب على الدولة موقفاً صريحاً منه". وجدّد مجلس المطارنة موقفه من الوجود العسكري السوري، غامزاً من قناة "الحكم والحكومة وحلفاء سورية" الذين يعتبرون هذا الوجود "ضرورياً وشرعياً وموقتاً" (كما جاء في البيان الوزاري). لكن بيان مجلس المطارنة أكّد، من جهة ثانية، أنه "لم يقل أحد بوجوب القطيعة بين لبنان وسورية بل برفع الهيمنة السورية عن لبنان..."، ودعا إلى الحوار البنّاء.

وفي 13 تشرين الثاني، عاد البطريرك صفير وصعّد موقفه من الوجود العسكري السوري، داعياً إلى "إخراج العلاقة بين البلدين من حال الضبابية إلى حال الوضوح، بإقامة علاقات دبلوماسية صريحة، شأن كل الدول ذات السيادة والاستقلال والقرار الحر". وهي المرة الأولى يطلب صفير إقامة هذه العلاقات، إذ إن مكتباً مشتركاً درج على أن يتولى رعاية العلاقة في السنوات الماضية ومنذ استقلال البلدين، فيما تتولاها الآن معاهدة التعاون والأخوة والتنسيق التي أبرمت في 22 أيار 1991. واعتبر مراقبون أن هذا التصعيد للبطريرك جاء رداً على تصريحات رئيس الجمهورية إميل لحود، وبيان الحكومة التي أكّدت أن "الوجود العسكري السوري ضروري وشرعي وموقت".

وبعد خمسة أيام، أي في 18 تشرين الثاني، أصدر مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك بياناً طالب فيه الحكومة اللبنانية "بالعمل بجدية لاستكمال تطبيق وثيقة الوفاق الوطني (الطائف) ولا سيّما في موضوع الوجود العسكري السوري في لبنان"، مؤكّداً شكره "لما بذلته الدولة السورية الشقيقة من تضحيات لمساعدة لبنان"، ومؤيداً مطالبة البطريرك الماروني "بضرورة تصحيح العلاقات بين البلدين على



المطالبة بالانسحاب السوري

أساس القوانين الدولية في مناخ من الصداقة والأخوة والتعاون بعيداً عن الخلاف والانقسام وفي جو من الحوار والتوافق بين اللبنانيين ولمصلحة الشعبين السوري واللبناني في شتى المجالات".

وبعد ستة أيام، أي في 24 تشرين الثاني، زار رئيس مجلس النواب نبيه بري بكركي وعقد اجتماعاً مطوّلاً مع البطريرك صفير، أعلن على أثره إن "الجيش العربي السوري بدأ إعادة انتشاره قبل الانسحاب الاسرائيلي أي في نيسان (...) وفي جميع الأحوال سوف تكتمل إعادة الانتشار في القريب العاجل". ثم أعلن "أن القيادتين اللبنانية والسورية ستجتمعان لتحديد مراكز تموضع القوات السورية نتيجة خطة إعادة الانتشار وفقاً للطائف". ولفت إلى "أن هناك كثيرين لا يريدون هذا الاتفاق لأنهم يريدون الاستفادة من الجو القائم ولكنني أريد أن أخيّب ظنهم اليوم لأنه لا يمكننا اللعب بمصيرنا ومصير وطننا ووحدتنا الوطنية". لكن ما هي إلا أيام قليلة حتى ظهر جلياً أن بري انكفأ عن كل حركة سياسية متعلقة بما كان أعلنه في بكركي. ورأى المراقبون إلى ذلك أن بري تخطى في إعلانه ما تستسيغه دمشق أو تسمح به.

في الردود على بيان 20 أيلول وعلى جلسة الثقة

فيما رحّبت الغالبية في الجانب المسيحي ببيان مجلس المطارنة في 20 أيلول (الاستثناء الأبرز جاء على لسان الوزير سليمان طوني فرنجية) تراوحت ردود جانب الأحزاب (خاصة البعثي والسوري القومي) والشخصيات الموالية لسورية والهيئات والمرجعيات الإسلامية بين الرد العنيف الذي ذهب إلى حدّ اتهام أصحاب البيان بـ"التآمر... خدمة للمخططات الصهيونية..."، وبين الرد المعتدل كما برز جلياً في

بيان دار الفتوى حيث جاء: "لنا أمل كبير في أن نتمكّن من العمل معاً. نحن وأعضاء المجلس الكريم (البطريرك والمطارنة) لنتجاوز أي انعكاسات يمكن أن تترك أي أثر سلبي على وشائج الأخوة الوطنية التي تجمع اللبنانيين من مختلف الطوائف".

وإزاء البيان والردود عليه والردود المضادة، كان لرئيس الجمهورية إميل لحود، في 21 أيلول 2000، موقف وزّعه فرع الشؤون الإعلامية في رئاسة الجمهورية، اكتسى ظاهره ثوب الرد على جميع أصحاب المواقف المتطرفة، لكن حقيقته، كما اتضح بصورة جلية، قصد موقف مجلس المطارنة برئاسة البطريرك بصورة أساسية. فقد جاء في كلام الرئيس لحود:

"إن المواقف الأخيرة لا تعبّر عن مناخ الحوار الوطني الحقيقي وإنها تطرقت إلى الواقع اللبناني من زوايا ضيّقة ومنقوصة تفتقر إلى الصفاء والموضوعية وتشجّع على المزايدة وتفعيل الغرائز الطائفية والمذهبية...

"إن الوجود السوري في لبنان شرعي وموقت وإن توقيت البحث فيه ينطلق من مصالحنا الاستراتيجية دون غيرها، في حين أن العدو الاسرائيلي ما زال يرفض السلام العادل والشامل ويسعى إلى التوطين الفلسطيني في لبنان...

"ليس من لغة العقل والحق أن يرمي اللبنانيون بمسؤولية حربهم على الآخرين، كل مرة، في وقت كانت معظم أدوات تلك الحرب منهم وفيهم...".

وكان مجلس الوزراء، برئاسة الدكتور سليم الحص، أكّد، بعد ساعات قليلة من صدور بيان مجلس المطارنة، أن "العلاقة مع سورية ليست مزاجية تتغيّر بتغيّر المواقف الخارجية والفئوية بل علاقة استراتيجية تحددها الدولة". وأهاب مجلس الوزراء بكل القيادات السياسية والروحية والشخصيات الوطنية "أن تعي جيداً خطورة المرحلة في ظل المخططات الاسرائيلية والضغوط التي تمارس على لبنان وسورية للسير في ما يريح اسرائيل ويعطيها الذرائع لعدم تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بحق عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم وحق الأشقّاء السوريين في تحرير الجولان المحتل وحق لبنان في تحرير كل أراضيه، وبالتالي تهرّب اسرائيل من القرارات الدولية المتعلقة بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم".

هذا في ما يتعلق بأهم ما كان من ردود على بيان مجلس المطارنة. أما ما تلا جلسة الثقة في مجلس النواب وما عرفته بدورها، ولأول مرة، من مواقف حادة التقى موضوعها الأساسي (الوجود العسكري السوري) مع الموضوع الأساسي لبيان مجلس المطارنة، فكان أهمّه زيارة رئيس الحكومة السورية مصطفى ميرو لبنان، في آخر أيام جلسة الثقة (6 تشرين الثاني 2000)، ناقلاً إلى الرئيس لحود "تحيات الرئيس السوري بشّار الأسد، وللشعب اللبناني الخير والتقدّم". وهنأ ميرو اللبنانيين بتحرير الجنوب والبقاع الغربي، وشدّد على "ضرورة تعميق التعاون القائم بين البلدين انطلاقاً من معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق".

وقد بلغت الاتفاقات، التي ترعاها هذه المعاهدة، على مر الأعوام العشرة الماضية، 31 اتفاقاً في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والطاقة والأمن والدفاع والصحة والتجارة والاتصالات والتعليم، بالإضافة إلى 7 مراسيم وقوانين (صادرة حتى تشرين الثاني 2000)، فضلاً عن الاتفاق الاقتصادي السوري اللبناني الموقّع في 5 آذار 1953 والذي جُدّد عام 1968.

وإبان زيارته، سُئل ميرو من الاعتراضات التي ظهرت في مجلس النواب على الوجود السوري وأثر ذلك في

مصير العلاقات بين البلدين وإمكان إعادة النظر فيها وهل يشكّل الأمر خطراً على "تلازم المسارين" (السوري - اللبناني)، قال ميرو: "بالتأكيد لا خطر، لأن هناك إرادة مشتركة لتلازم المسارين، وهناك مصلحة مشتركة لتأكيده".

وفيما كان ثمة حديث عن "انسحابات وإقفال مراكز سورية" في بعض المناطق اللبنانية، أعلن الرئيس لحود لوفد من وكالة "فرانس برس" في 10 تشرين الثاني 2000، انه متأكّد من أن سورية، عندما يحل السلام الشامل، ستطلب بنفسها الخروج من لبنان؛ وقال "إن اسرائيل تعمل على حصول اضطرابات في لبنان، وإذا انسحب السوريون فإن هذا يمنح اسرائيل هامش مناورة أوسع".

وبعد أسبوع ونيف، قال لحود، في رسالته إلى اللبنانيين عشية ذكرى الاستقلال إن طرح الوجود السوري الآن خدمة مجانية لاسرائيل.

وأقفل العام 2000 على خلوة جمعت بين الرئيس لحود والبطريرك صفير في بكركي بمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد. وما رشح عنها أوجزته الصحافة اللبنانية بأنهما تفاهما على أمور (المهجّرين، المفقودين، التوطين...) لكن كلاً منهما ظل متمسكاً بـ"اقتناعات".

ولم يكن خافياً على أحد، خاصة في ضوء الأيام والأسابيع الأولى من العام 2001، أن هذه الـ"اقتناعات" متصلة بمسألة الوجود العسكري السوري. وصحيح أن انفراجاً، بين المطالبين بالانسحاب السوري وبين المتمسكين به، سبق الخلوة ومهّد لها، لكن الصحيح أيضاً أن الجميع بات يتحدث عن موضوع الانسحاب السوري الذي كان، قبل بيان مجلس المطارنة في 20 أيلول، "ممنوعاً من الصرف". وهذا يعني، على رأس ما يعني، أن سورية التي كانت "حارس الأزمة في لبنان أضحت، للمرة الأولى، في أزمة" (عنوان مقالة للصحافي نبيل بو منصف، "النهار"، 30-31 كانون الأول 2000).

كرونولوجيا أهم أحداث 2001

كانون الثاني - 5 أيلول 2001



كانون الثاني: العفو العام، مؤتمر القدس، مطلب التعويض

أكّد رئيس الجمهورية إميل لحود أن "لا بد من توافق وطني على اقتراح قانون بالعفو العام تكون نتيجته حلاً وطنياً لا يتناول الأفراد فحسب". وقد نقل هذا الكلام عنه نقيب المحررين ملحم كرم الذي سلّمه رسالة حمّله إياها قائد القوات اللبنانية المحظورة سمير جعجع من سجنه إلى رئيس الجمهورية عن اقتراح قانون بالعفو العام بحسب نص الطائف وروحه.

عقد في بيروت "مؤتمر القدس الأول" (أواخر الشهر)

وحضره مسؤولون وشخصيات وأحزاب وهيئات من لبنان وفلسطين وبلدان عربية وإسلامية؛ ومن التوصيات التي أصدرها المؤتمر: القدس عاصمة لفلسطين ولا سيادة عليها لغير الفلسطينيين. اعتماد خيار المقاومة والجهاد. مقاطعة المنتوجات الصهيونية والأميركية وإحياء مكتب المقاطعة العربية للكيان الصهيوني. حق كل فلسطيني في العودة إلى أرضه. العمل على إحياء قرار الأمم المتحدة الرقم 3379 الذي ينص على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية. وقرّر المؤتمر إنشاء "مؤسسة القدس" التي "ستتولى وضع آليات محددة للعمل والمتابعة. وجعل آخر يوم جمعة من رمضان المبارك كل عام يوماً للقدس". وزار وفد من المشاركين في المؤتمر المنطقة المحررة في الجنوب برئاسة عضو مجلس الشورى الإيراني علي أكبر محتشمي الذي أبدى "تقدير إيران لدور المقاومة في التحرير".

في غمرة الحديث الذي اجتاح أوروبا عن مادة اليورانيوم المستنفد إثر وفيات وإصابات بسرطان الدم بين جنود خدموا في البلقان. بعدما ثبت أن قوات حلف شمال الأطلسي استخدمت قذائف زوّدت رؤوسها باليورانيوم المستنفد. كما تبيّن أن القوات الأميركية والبريطانية أطلقت هذه القذائف على القوات العراقية في حرب الخليج (1991). في غمرة هذا الحديث حرّكت الحكومة اللبنانية ملف دعوى إلى محكمة العدل الدولية ضد اسرائيل لمطالبتها بتعويض الخسائر البشرية والأضرار المادية الناجمة عن الجرائم التي ارتكبتها على مدى 22 عاماً ضد اللبنانيين عموماً والجنوبيين خصوصاً. وبعد أن كان الجيش الإسرائيلي ينفي وجود مثل هذه الأسلحة (قذائف مزوّدة باليورانيوم المستنفد) لديه. جاء في تصريح للناطق العسكري الاسرائيلي (أواخر كانون




ملحم كرم ورسالة من جعجع الى لحود

الثاني): "استخدمنا هذه القذائف للمرة الأولى عام 1985 عندما اعترض طراد على مسافة 160 كلم قبالة السواحل الاسرائيلية مركباً ينقل مجموعة كوماندوس من منظمة التحرير الفلسطينية من مرفأ لبناني إلى إسرائيل". وفي معلومات يجري التثبّت منها ان سلاح البحرية الاسرائيلية استعمل اليورانيوم المستنفد في إطلاق القذائف في اتجاه المقاتلين على الأراضي اللبنانية.

شباط - نيسان: جولة البطريرك صفير في أميركا

عن هذه الزيارة وخطابها السياسي الذي أكّد على مضمون بيان مجلس المطارنة في 20 أيلول 2000، خاصة لجهة الوجود العسكري السوري، وتداعياته على الساحة الداخلية اللبنانية. راجع العنوان الفرعي العاشر: "أهل النظام أمام أهم معضلة سياسية: الوجود العسكري والأمني السوري".

شباط: كلاريدس، شارون، برودي، باول، اجتماع باريس

زار الرئيس القبرصي كلافكوس كلاريدس لبنان. وأجرى مع الرئيس إميل لحود محادثات حول العلاقات الثنائية تطرقت أيضاً إلى دور قبرص داخل الاتحاد الأوروبي الذي من المتوقع أن تنضم إليه قريباً، وتأثير ذلك على الوضع في المنطقة وخصوصاً في الجانب المتعلق بفتح الحدود القبرصية أمام الدول الأوروبية، وامتداد ذلك حتى الحدود اللبنانية (القرب الجغرافي لقبرص). وزار كلاريدس جامعة الكسليك التي منحته دكتوراه فخرية، وبكركي.

ازداد الوضع اللبناني الداخلي دقة مع فوز شارون برئاسة الحكومة الاسرائيلية، خصوصاً أنه جاء في ظل تعثر مفاوضات السلام على كل المسارات، وبعد الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان. وبرز ميل واضح لدى اللبنانيين، بمختلف فئاتهم السياسية، إلى ضرورة تفويت الفرصة على شارون من الساحة الجنوبية. وبالفعل، فقد أبلغ شارون وزير الخارجية الأميركية كولن باول (25 شباط) أن اسرائيل ستضرب أهدافاً سورية في لبنان "إذا واصلت دمشق تشجيع حزب الله" على تنفيذ عمليات.

رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي زار بيروت والتقى الرؤساء لحود وبري والحريري (انتقل بعد ذلك إلى دمشق). وناقش والأخير انضمام لبنان إلى اتفاق الشراكة الأوروبية. ووصف الحريري المحادثات بأنها "مثمرة توافقنا خلالها على متابعة البحث للتوصّل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن قبل حلول الصيف لتوقيع اتفاق الشراكة...".

وزير الخارجية الأميركي كولن باول استثنى لبنان



جانب من مستقبلي البطريرك صفير لدى عودته من رحلته الأميركية

من جولته على بلدان المنطقة، إذ إن "إدارته مقتنعة بأن اسرائيل نفّذت القرار 425، وأن المطالبة بمزارع شبعا أمر مرتبط بمفاوضات الحل الشامل. وبما أن هذه الجولة (جولة كولن باول) مخصصة لاستكشاف المواقف المستجدة بشأن مسيرة السلام العربي - الاسرائيلي ومستقبل النظام العراقي، فإن وجهة نظر سورية تعكس تلقائياً وجهة نظر لبنان في سياسة وحدة المسارين" (سليم نصار، "الحياة"، 24 شباط 2001).
واكتفى باول برسالة منه إلى رئيس الحكومة رفيق الحريري، نقلها السفير الأميركي في بيروت دافيد ساترفيلد، حيث أمل باول "أن يمنح كل الأطراف في المنطقة الفرصة للحكومة الاسرائيلية الجديدة التي لا تزال في طور التشكّل...".

اجتماع باريس (وفد لبناني برئاسة الحريري مع المسؤولين الفرنسيين) هو اجتماع اقتصادي. وجاء على خلفية زيارة ولفنسون رئيس البنك الدولي للبنان حيث ردّد عبارته الشهيرة أن "على اللبنانيين أن يساعدوا أنفسهم ليحصلوا على مساعدة الآخرين".

آذار: تخفيض نفقات، الاتحاد العمّالي، "تجمّع وطني إنقاذي"، العلاقات الدبلوماسية مع العراق، حملة شارون، إعلان عمان

ظهر أن ثمة توافقاً بين الرؤساء الثلاثة، لحود وبري والحريري (خاصة إثر خلوة فقرا بين بري والحريري) على ضرورة خفض النفقات بعد النصائح الدولية المتكررة: اقتطاع بعض مصاريف الجيش والقوى الأمنية، وزارة الإعلام وتلفزيون لبنان... فبدا معها لبنان أكثر جدية من ذي قبل في التعاطي مع الحلول المطلوبة لأزمته الاقتصادية وتقليص العجز المتمادي في الموازنة.

على صعيد الاتحاد العمّالي العام، فقد جرت فيه انتخابات جديدة أسفرت عن فوز اللائحة التي دعمتها السلطة ويرأسها غسان غصن وإقصاء القيادة العمّالية السابقة برئاسة الياس أبو رزق الذي كان ترشّح عن مقعد نيابي في الجنوب ضد لائحة نبيه بري. وقد قاطع الانتخابات العمّالية 14 اتحاداً عضواً في الاتحاد العام والتي يسيطر عليها شيوعيون ومستقلون ويمثّلها 27 ناخباً من أصل 74ناخباً.

في آخر الشهر (31 آذار)، بدأت أعمال المؤتمر الأول لتأسيس "التجمّع الوطني الإنقاذي" الذي تنادت إليه نحو 300 شخصية لبنانية معارضة تمثّل أحزاباً ووزراء ونواباً سابقين وشخصيات نقابية وسياسية وإعلامية وثقافية، ويهدف إلى انشاء "حركة سياسية غير طائفية". وانتقدت وثيقة المؤتمر "الدور الذي يؤدّيه في لبنان الوجود العسكري السوري الذي، وإن قدّم مساهمات إيجابية لجهة الحرب والتصدي للعدو الاسرائيلي والإسهام في تحرير الجنوب، استند إلى المعادلة الطائفية إياها وكرّسها وعمّقها في الممارسة العملية عبر التدخّل في الشأن الداخلي للبنان وبما ينتقص من سيادة الدولة".

أعاد لبنان علاقاته الدبلوماسية مع العراق بعد مضي سبع سنوات على قطعها في خطوة لافتة بتوقيتها (قبل انعقاد القمة العربية في عمان التي تتناول العلاقات العربية مع العراق كبند رئيسي وحسّاس بفعل تراكمات الدخول العراقي إلى الكويت في العام 1990). وقد اكتسبت هذه الخطوة في عودة العلاقات أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي في لبنان، نظراً إلى أنها تزيد من آفاق التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وكان مجلس الوزراء وافق على اقتراح من رئيس الحكومة رفيق الحريري بإلغاء قرار اتخذه المجلس في العام 1994 بقطع العلاقات مع بغداد إثر اكتشاف أجهزة الأمن اللبنانية تورّط السفارة العراقية في بيروت في اغتيال طالب السهيل التميمي، المعارض العراقي، الذي كان يقيم في لبنان. وكان الحريري اجتمع (في 10 آذار 2001) مع السفير الكويتي في بيروت محمد سعد الصلال، وشرح له خلفيات القرار اللبناني.

عاد شارون، إبان زيارته واشنطن ولقائه الرئيس الأميركي جورج بوش، إلى شن حملة جديدة على لبنان متهماً إياه بالتحوّل إلى "مركز إرهاب بفعل السياستين الإيرانية والسورية فيه". وكان سبق هذه الحملة تهديدات اسرائيلية للبنان بسبب جره قسطل مياه إلى قرية الوزاني وقرية أخرى قريبة.

في "إعلان عمان" الصادر عن القمة العربية والداعي إلى "رفع العقوبات عن العراق والتعامل مع المسائل الإنسانية المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين والمفقودين العراقيين"، جاء: "... تقديم الدعم الكامل للأشقاء الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في نضالهم لاسترداد حقوقهم المشروعة، مؤكدين أن الانسحاب الاسرائيلي من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وفي مقدمها القدس الشريف، ومن الجولان السوري حتى حدود الرابع من يونيو /

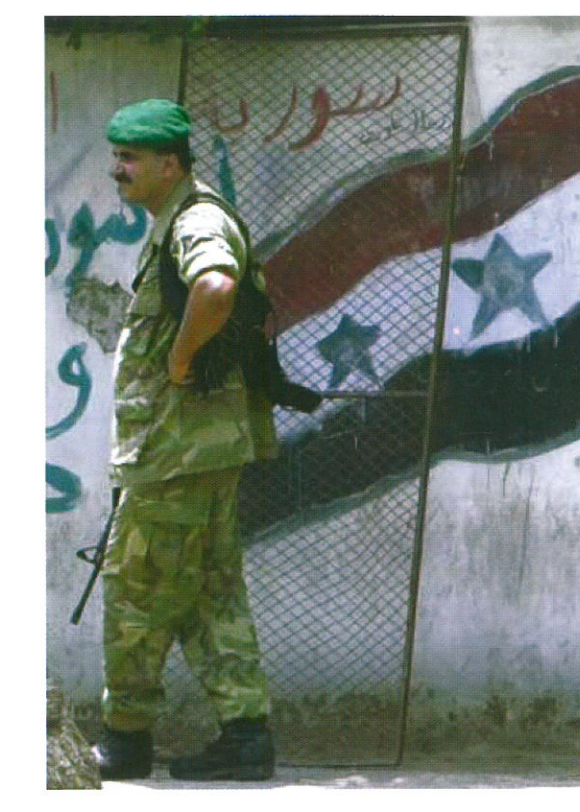


زيارة الحريري لواشنطن

حزيران، وما تبقّى من الأراضي اللبنانية المحتلة، هو المدخل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط...".

نيسان: تبريد سياسي وطائفي، زيارة الحريري لواشنطن، وثيقة قرنة شهوان، رئيس سلوفاكيا، وزير خارجية فرنسا

الذروة التي بلغها التصعيد السياسي منذ بيان مجلس المطارنة في 20 أيلول 2000 مروراً بجلسة الثقة لحكومة الحريري وبجولة البطريرك صفير وعودته وخطابه على خلفية المواقف المطالبة بانسحاب الجيش السوري، والتي قابلتها مواقف مطالبة ببقائه، بدأ (هذا التصعيد) بالتراجع على وقع اللقاءات والحوارات التي أخذت تنعقد بدءًا من 12 نيسان 2001 وتكسر حدة المواقف السياسية والتشنجات الطائفية. فقد شهد قصر بعبدا أول لقاء في نوعه (منذ تشرين الأول 2000) بين رئيس الجمهورية اميل لحود ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي وصف أجواء اللقاء بأنها "جيدة وممتازة". وفي بكركي اجتمع البطريرك الماروني نصراللّه صفير مع وزير الصحة سليمان فرنجية (أكثر الشخصيات المارونية الداعمة للحكم ولبقاء الجيش السوري) الذي أوضح أن اللقاء "طرح الهواجس"، وأن البطريرك "لا ينطلق من منطلق طائفي أو فئوي. وإذا كان لدى البعض مشروع خاص ويحب أن يستعمل بكركي غطاء له، فقد سمعت من سيدنا البطريرك أنه لا يشكّل غطاء لأي فئة لديها مشروعها الخاص المتطرف...". وفي 26 نيسان التقى رئيس الجمهورية البطريرك صفير في بكركي استكمالاً لاجتماعهما يوم عيد الفصح قبل 11 يوماً.





المطالبة بإعادة انتشار القوات السورية من قبل اطراف لبنانية عدة

واكتسب اللقاءان أهمية لأنهما أسهما في تخفيف حدة التشنّج التي سادت على مدى شهور ماضية في ما يتعلق بالسجال على الوجود السوري في لبنان.

الرئيس رفيق الحريري زار واشنطن حيث اختتم محادثاته هناك بلقاء نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني الذي أكّد له التزام الإدارة الأميركية العملية السلمية في المنطقة ودعم البرنامج الاقتصادي والمالي للحكومة اللبنانية ولمؤتمر باريس - 2 الذي من المقرر أن يشارك فيه صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية. وتجاوزت اللقاءات التي عقدها الحريري والوفد اللبناني المرافق له المسؤولين في الإدارة الأميركية إلى أعضاء في الكونغرس ومجلس الشيوخ الذين وجّهوا انتقادات إلى الحكومة اللبنانية حيال السياسة التي تتبعها، وخصوصاً بالنسبة إلى علاقتها الوطيدة بسورية وعدم نشر الجيش اللبناني في الجنوب. وكانت واشنطن المحطة الرئيسية للحريري في جولة زار خلالها أيضاً نيويورك وأوتاوا وباريس والفاتيكان.

في آخر أيام نيسان صدرت "وثيقة قرنة شهوان" عن اللقاء الذي شاركت فيه شخصيات مسيحية تمثّل مختلف الاتجاهات والتيارات، وتضمنت مجموعة أفكار للتحاور في شأنها. وسلّم اللقاء البطريرك الماروني نصر اللّه صفير الوثيقة بعنوان "من أجل حوار وطني" هي خلاصة اجتماعات استمرت شهراً. وأبرز من يضمهم "لقاء قرنة شهوان" الرئيس أمين الجميّل، نسيب لحود، بطرس حرب، نائلة معوض، سمير فرنجية، دوري شمعون، صلاح حنين، منصور البون، بيار الجميّل، انطوان غانم، فارس سعيد، الياس سكاف، نديم سالم، كميل زيادة، سيمون كرم، جبران تويني، توفيق الهندي، شكيب قرطباوي وآخرين... وقد اكتسب إعلان الوثيقة

أهمية سياسية كبيرة ووُصفت بـ"التاريخية" كون مضمونها يوفق بين الناحية المبدئية وموجبات الانفتاح والحوار، وهو ما دفع أوساطاً إسلامية إلى الإقرار على انها "ايجابية ومعتدلة" (راجع نص الوثيقة تالياً).

الرئيس السلوفاكي رودولف شوستر قام بأول زيارة رسمية للبنان منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1992. وتوّجت المحادثات بتوقيع اتفاقين، الأول حول التعاون التجاري، والثاني يتضمن بروتوكولاً للتشاور بين وزارتي الخارجية في البلدين. فضلاً عن اتفاقات أخرى وضعت على سكة التحضير في مجال النقل والتبادل الثقافي.

وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين زار لبنان وعقد لقاءات عدة في مقدمها مع رئيس الجمهورية، وخرج بانطباع أن ليس لدى اللبنانيين أي سبب لإعطاء رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون أي تعهّد لعدم تصعيد الوضع. وكان فيدرين، وهو في نيقوسيا قبيل وصوله إلى لبنان، أعرب عن قلقه الشديد حيال الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان "الذي يشغلنا كثيراً لأنه بلد صديق ولديه مهمة ضخمة تتمثل في إعادة إعماره (...) إن إعادة الإعمار لم تُنجز بعد ونرغب بكل قوانا في أن ينجح لبنان في هذه المهمة. فهذه الأزمة مؤسفة جداً لأن وجود لبنان مزدهر ضرورة لقيام شرق أوسط مستقر ينعم بالسلام. ويجب ألا تُضاف هذه الصعوبة إلى المشكلات الاسرائيلية - العربية التي لا تزال تمثّل، بأشكالها المتنوعة، عقبة جدية في المنطقة (...) ان فرنسا تبذل جهدها من أجل أن تقدم المنظمات الدولية المتخصصة والدول الصديقة دعمها إلى لبنان ليتجاوز هذه المحنة". ورداً على سؤاله عن النقاش الدائر في شأن انتشار 35 ألف جندي سوري في لبنان، قال "إنه نقاش مشروع ويدل على حيوية المجتمع اللبناني. ونحن نبقى، من حيث الأساس، متمسكين في شدة بسيادة لبنان واستقلاله. ومسألة الوجود الموقّت للقوات السورية يعني أولاً السلطات اللبنانية والسورية، ونحن لا نشك في قدرة الحكومتين على القيام بإعادة تقويم تدريجية لعلاقاتهما بما يتيح في الوقت الملائم رحيل القوات السورية".

نص "وثيقة قرنة شهوان"

"إن الخوف على المصير لدى اللبنانيين في هذا الوقت بالذات لا يقل عما كان أثناء الحرب. فأسباب هذا القلق المستمر تعود إلى شعورهم أن عدداً من القضايا الكبرى التي تهدّد مستقبلهم الوطني لا تزال عالقة من دون حل. وفي مقدمها:

- عدم استكمال المصالحة الوطنية الشاملة التي تشكّل المدخل الصحيح لتحقيق الوفاق وتعزيز الوحدة الوطنية واستعادة الدولة سلطتها وثقة المواطنين بها.
- استفحال الأزمة الاقتصادية الحادة وعجز الحكومات المتعاقبة عن حلها، الأمر الذي يفاقم الأزمات الاجتماعية ويزيد من الهجرة الجارفة التي تتسبّب بإفراغ البلاد من معظم قواها الشابة والحية.
- تصاعد الأخطار على لبنان والمنطقة بعد وصول شارون إلى السلطة (في اسرائيل) وتوقّف مفاوضات السلام نتيجة تنكّر اسرائيل للمبادئ التي انطلقت على أساسها، وشنّ حرب شاملة على الفلسطينيين بهدف القضاء على الانتفاضة في الأراضي المحتلة، ما يهدّد بتكرار مأساة العام 1948، إضافة إلى تنفيذ تهديداتها حيال لبنان وسورية واستمرار احتلالها مزارع شبعا.
- غياب الحوار الوطني في شأن قضايا أساسية تشكّل ركائز التعاقد الوطني في ظل تجميد السلطة

آليات استعادة السيادة الوطنية.

بناءً على ما تقدم، نتوجّه إلى اللبنانيين وندعوهم إلى حوار عاجل للبحث في السبل الآيلة إلى مواجهة الأخطار التي تهدّد مستقبلنا الوطني وتثبيت وحدتنا الوطنية، على أن تتحمّل الدولة مسؤولياتها في هذا المجال. وتنطلق في دعوتنا هذه من المسلّمات الآتية:

• لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، وليس دولة اصطناعية أو مجرد "ساحة" أو "ورقة". له الحق الكامل في الاستقلال والسيادة والقرار الحر أسوة بدول العالم كلها. وما دام هذا الحق الكامل يظل منتقصاً، فإن لبنان لن يستطيع تجاوز الأزمات التي تعصف به.

• إن الحوار هو الخيار الأسلم، بل السبيل الوحيد إلى حل الخلافات بين اللبنانيين مهما بلغت حدتها، لا العنف، مهما تنوّعت مبرراته. والحوار يعني قبل كل شيء الاعتراف بالآخر والتفاعل معه وقبول الرأي المغاير وعدم ادعاء احتكار الحقيقة. وما شهدناه أخيراً من تحركات مفتعلة ومظاهر منافية لمنطق الحوار لا يعبّر عن واقع العلاقة بين المسيحيين والمسلمين، إنما يشكّل محاولة يائسة للإيهام بأن البلاد هي في خطر فتنة دائمة تجعلها في حاجة إلى الوصاية.

• إن الإصلاحات التي أقرّت عام 1990 وصارت جزءًا من دستور البلاد هي إصلاحات لا رجوع عنها، وهي جاءت تلبية لمطالب تحقيق المشاركة الفعلية في السلطة، ومن شأنها إنهاء منطق الثنائيات الطائفية في الصيغة ومنطق الاستقواء بالخارج لتحقيق مكاسب في الداخل.

• إن الدولة، التي يريدها اللبنانيون قائمة على المشاركة، ليست مجالاً مفتوحاً للاستباحة والمحاصصة، إنما هي دولة قادرة على رعاية صيغة العيش المشترك وحمايتها وتطويرها مواكبة للعصر، فاعلة في تنظيم شؤون المواطنين، مرتكزة على إدارة حديثة محررة من القيد الطائفي تعتمد الكفاية والشفافية، تتمتع مؤسسات الرقابة في إطارها بحصانة واسعة، وكل ذلك بضمان سلطة قضائية مستقلة.

• إن إسرائيل تشكّل مصدر الخطر الرئيسي على الشعب والأرض، ونجاح المقاومة، وسط احتضان وطني وشعبي، في إلحاق الهزيمة بالعدو المحتل، تحريراً للأرض، إنما هو برهان إضافي على أهلية لبنان واللبنانيين في البقاء والعيش المشترك، وإسهامهم الرفيع في حياة العرب. إلا أن هذا النجاح لن يكتمل إلا إذا عادت مؤسسات الدولة إلى الجنوب المحرر، وخصوصاً مؤسسة الجيش، حمايةً للشعب والأرض وتجسيداً لعودة الجنوب إلى رحاب الوطن جزءًا لا يتجزأ منه وفاعلاً فيه.

• إن بقاء العلاقة مع سورية على ما هي من شوائب ونواقص يعود بالضرر على البلدين معاً، وهو أمر مرفوض من اللبنانيين الذين يجمعون على قيام أفضل علاقات الأخوة بين البلدين والمحافظة على ما بينهما من روابط تاريخية، وبين شعبيهما من وشائج وصداقة ومصالح مشتركة. ولن تتحقق هذه الغاية إلا إذا استردّ لبنان استقلاله وسيادته وقراره الحر كاملة. إن المعادلة التي تحكم العلاقات بين البلدين يجب أن تقوم على الجمع بين أقصى درجات التضامن والتعاون وأوضح مقومات السيادة والاستقلال. هذه المعادلة تفسح في المجال أمام الوصول إلى تسوية تاريخية تضمن استقرار البلدين وتؤسس لعلاقات تعاون سليمة ودائمة.

• إن علاقة لبنان بمحيطه العربي لا يجوز أن تقوم على الخيار المحتوم بين إلغاء الذات أو العداء. فلبنان لم يتخلف يوماً ولن يتخلف عن أداء دوره في تجديد العروبة وجعلها رابطة حضارية طوعية، منفتحة على

العصر، خارجة عن سياسة الاستتباع التي دفع لبنان ثمنها غالياً، وقائمة على ديمقراطية تأخذ في الاعتبار تنوّع المجتمعات العربية، وتعددها السياسي، وتعزّز قدراتها على مواجهة تحديات العصر وبلورة مشروع مستقبلي يؤمن للعالم العربي وجوداً فاعلاً ومميزاً في حوار الحضارات.

انطلاقاً من هذه المسلّمات ودرءًا للأخطار التي تتهدد الوطن، ندعو اللبنانيين إلى العمل المشترك لتحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

1- دفع السلطة المؤتمنة على الدستور إلى العمل على تنفيذ أحكامه واستعادة السيادة الوطنية كاملة من خلال تطبيق اتفاق الطائف، خصوصاً لجهة بند إعادة انتشار القوات السورية، تمهيداً لانسحابها الكامل من لبنان وفقاً لجدول زمني محدد.

2- حماية الديمقراطية وتفعيلها على قاعدة ان الشعب هو مصدر كل السلطات، بتأمين استقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان ووضع قانون انتخاب جديد يؤمن صحة التمثيل، إضافة إلى صون الحريات العامة والفردية والحد من تدخّل الأجهزة في المجالات كافة.

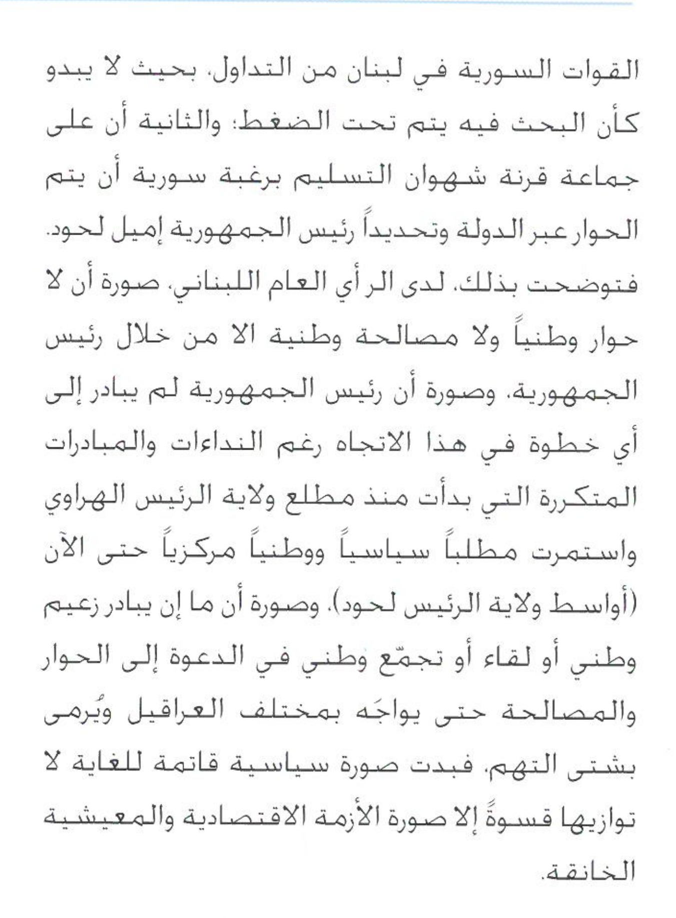
3- استكمال المصالحة الوطنية الشاملة وتأمين عودة المنفيين وإطلاق المعتقلين السياسيين وفتح صفحة جديدة في حياة اللبنانيين، الأمر الذي يسهم مساهمة كبيرة في بلورة حياة سياسية سليمة ومعالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة وحماية الاستقرار في البلاد.

4- دعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منعاً للتوطين، مع تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي واسرائيل في إيجاد الحل العادل والشامل لقضية اللاجئين.

5- العمل على صوغ مشروع عربي لسلام عادل وشامل يحافظ على الحقوق العربية ويؤسس لنظام إقليمي عربي حديث يشكّل إطاراً سليماً للتعاون بين الدول العربية ومواجهة تحديات السلام ومقتضيات العولمة، من خلال تنسيق على قاعدة التكافؤ والاحترام المتبادل بين لبنان وسورية وسائر الدول العربية" (انتهى نص الوثيقة).

ردود على الوثيقة

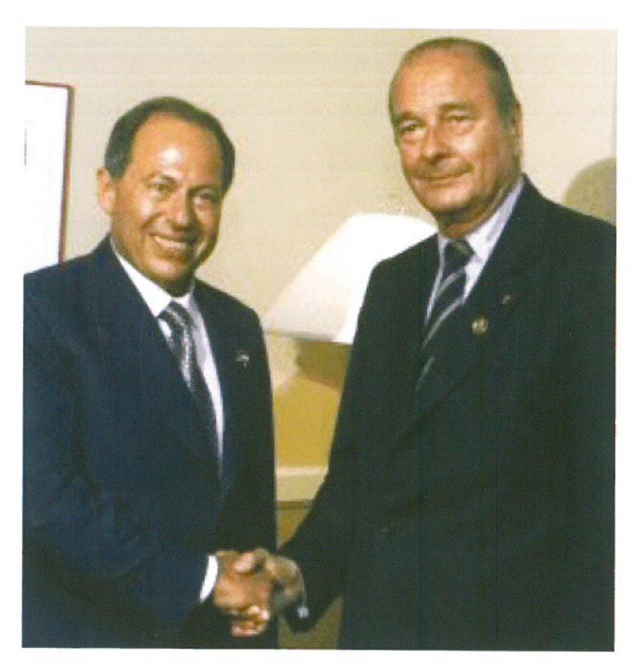
لم تمض أيام قليلة على إعلان الوثيقة حتى صدرت بيانات ومواقف عنيفة، فقط من بعض القوى المرتبطة بدمشق، وخصوصاً حزب البعث الذي حمل على الوثيقة وموقعيها، مكرراً في انتقاداته التعابير إياها التي استخدمت في أوج الصراع السياسي إبان الحرب، متهماً هؤلاء بـ"الانعزالية" وبأن حديثهم عن السيادة "يثير الغثيان". كما صدرت مواقف عن مرتبط آخر بدمشق هو الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي اعتبر أن ما تضمنته الوثيقة من مواقف جديدة إزاء الصراع العربي – الاسرائيلي وتحرير الجولان ودعم الانتفاضة في فلسطين، كان هدفه التغطية على المطالبة بالانسحاب السوري لا غير. وفسّر البعض هذين الموقفين انهما حاولا طمس صورة الإجماع الوطني (أحزاب ومرجعيات وهيئات وشخصيات مسيحية وإسلامية) المرحّب بوثيقة قرنة شهوان، بحيث لا تنشأ حالة سياسية تتجاوز ما هو مرسوم لإمكانات الانفتاح السياسي على المطالبين بإعادة النظر في العلاقات اللبنانية – السورية. وفسّر بعض المقربين المعتدلين من دمشق هذا التشدّد في الرد على الوثيقة بالتأكيد على نقطتين: الأولى انه كي يصبح الحوار ممكناً يجب سحب موضوع إعادة انتشار



القوات السورية في لبنان من التداول، بحيث لا يبدو كأن البحث فيه يتم تحت الضغط؛ والثانية أن على جماعة قرنة شهوان التسليم برغبة سورية أن يتم الحوار عبر الدولة وتحديداً رئيس الجمهورية إميل لحود. فتوضحت بذلك، لدى الرأي العام اللبناني، صورة أن لا حوار وطنياً ولا مصالحة وطنية الا من خلال رئيس الجمهورية، وصورة أن رئيس الجمهورية لم يبادر إلى أي خطوة في هذا الاتجاه رغم النداءات والمبادرات المتكررة التي بدأت منذ مطلع ولاية الرئيس الهراوي واستمرت مطلباً سياسياً ووطنياً مركزياً حتى الآن (أواسط ولاية الرئيس لحود)، وصورة أن ما إن يبادر زعيم وطني أو لقاء أو تجمّع وطني في الدعوة إلى الحوار والمصالحة حتى يواجَه بمختلف العراقيل ويُرمى بشتى التهم. فبدت صورة سياسية قاتمة للغاية لا توازيها قسوةً إلا صورة الأزمة الاقتصادية والمعيشية الخانقة.

أيار: قمة لبنانية - فرنسية، طلاس، حرب، بري، السبع، "المنبر الديمقراطي"

الرئيس إميل لحود زار باريس (28 أيار) وعقد اجتماعاً مع الرئيس شيراك، تناول العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في الشرق الأوسط. وفي حديثه إلى مجلة "لو فيغارو ماغازين" الفرنسية، طالب لحود فرنسا "بمزيد من التعاون الثقافي والدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية...". وأكّد أن "السوريين هم حلفاء لبنان، وانهم موجودون على أرضنا بصفة موقتة وبناءً على طلبنا وهم يتمتعون بالشرعية وانهم سيغادرون لبنان عندما لا يعود أمننا مهدداً وعندما تتجمّع الظروف المحلية والإقليمية لمغادرتهم، أي عندما يتحقق السلام في المنطقة". أما عن شروط تحقيق هذا السلام، فقد كرّر لحود تعدادها للمجلة



لحود في فرنسا

الفرنسية (وكان أوردها في مناسبات عدة في لبنان)، وهي خمسة: "انسحاب اسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً وليس إلى الخط الأزرق، وحق العودة للفلسطينيين الموجودين في لبنان إلى أراضيهم، وإطلاق سراح اللبنانيين في السجون الاسرائيلية، والانسحاب من الجولان السوري إلى ما قبل حدود 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس" (أي أن الجيش السوري باقٍ في لبنان ويتمتع بصفة شرعية حتى تحقيق هذه الشروط الخمسة).

وزير الدفاع السوري العماد أول مصطفى طلاس انتقد البطريرك صفير والنائب وليد جنبلاط، في حديث إلى جريدة "الديار" اللبنانية، وقال إن "صفير طلب من البابا يوحنا بولس الثاني أن يتدخل لدى مناحيم بيغن عندما كان رئيساً لوزراء اسرائيل لحماية المسيحيين في حرب الجبل (1983)، فكانت إجابته ان الدم الاسرائيلي يهدر دفاعاً عن اسرائيل فقط"؛ وعن جنبلاط، قال: "لينتقد، لن نرد ولا نسمع له، و نحن



المشاركون في اللقاء الذي دعا إليه «المنبر الديمقراطي» (حبيب صادق)، وبدا منهم، في الصف الأمامي ومن اليمين: النواب نسيب لحود ووليد جنبلاط ونائلة معوض، واللواء نديم لطيف (التيار العوني)، والنائب فارس سعيد، وجبران تويني وهنري إده وألبير منصور ودوري شمعون (١٦ أيار ٢٠٠١). وقد دعا البيان الذي ألقاه رئيس المنبر الديمقراطي حبيب صادق في اللقاء إلى «الوفاق» وإلى علاقات متكافئة مع سورية وتحذير من تحويل لبنان دولة أمنية.

اخترعناه". وأثار كلام طلاس مخاوف في الأوساط اللبنانية، وردود فعل غاضبة، كان أميزها ردّ النائب بطرس حرب: "هل نهنئه (طلاس) لأنه أصبح أمين سر البابا ليسرّ إليه معلومة بهذه الأهمية والخطورة، أم يجب أن ندينه لأنه كان حافظ أسرار بيغن لأن أطلعه عليها؟"؛ وأكّد حرب "أن الوقائع تكذب ما ورد على لسانه إذ إن صفير لم يكن بطريركاً عام 1983"؛ وأضاف: "إن بعض الممارسات العربية الشاذة أسهمت أو قد تسهم، عن حسن نية أو سوء نية، في تحقيق المؤامرة الاسرائيلية على لبنان، ولنا في تصريح طلاس نموذج عن هذه الممارسات"؛ واعتبر حرب أن "جنبلاط ليس قيادياً طارئاً في لبنان كبعض مَن أفرزتهم الأحداث، ولا يمكن أن يكون اختراعاً من أي فئة أو دولة، لأن آل جنبلاط زعامة تعود إلى ما قبل النظام القائم في سورية".



حبيب صادق حاملاً لوائح بأسماء المواطنين الـ ١٤٠٠ الذين وقعوا البيان، وقد وقعته كتلة جنبلاط ولقاء قرنة شهوان وأحزاب.

في اليوم الثالث للجلسة النيابية العامة (اليوم الأخير من شهر أيار) المخصصة لمناقشة مشروع الموازنة، تداخل في كلمات النواب السياسي بالاقتصادي بالمناطقي، في حين تابع رئيس المجلس نبيه برّي انتقاده القوى الأمنية والحكومة، وحمل

النائب باسم السبع بعنف على "الأجهزة الأمنية والمخابرات والأشباح"، متهماً "أحد رؤسائها بالتحضير لحكومة جديدة، وجهات مختصة في الدولة بالتنصّت على المكالمات الهاتفية لمسؤولين وصحافيين وقضاة".

في غمرة تكاثر التجمّعات والنصوص السياسية التي تجمع على الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وتصويب العلاقات اللبنانية - السورية على قاعدة الندّية وليس التبعية والمطالبة بإعادة انتشار القوات السورية تمهيداً لانسحابها من لبنان (على غرار كرة الثلج الذي قذف بها أول مَن قذف وليد جنبلاط في صيف 2000، ثم بيان مجلس المطارنة 20 أيلول 2000، ثم خطب البطريرك صفير، ثم وثيقة قرنة شهوان...)، كان أيضاً، في 16 أيار 2001، موقف سياسي لافت شكّل استكمالاً لبيان لقاء قرنة شهوان، اتخذه "المنبر الديمقراطي" مطالباً "السلطة بأن تبادر إلى إرساء العلاقات اللبنانية - السورية على قواعد الندّية والتكافؤ واحترام السيادة ومراعاة مصالح كل طرف على شتى الأصعدة"، وطالباً منها (أي السلطة) "تحمّل مسؤوليتها الوطنية لجهة دعوة السلطة السورية إلى إجراء حوار صريح ومسؤول بينهما يتناول، كبند أساسي من بنود التسوية، موضوع إعادة انتشار القوات السورية وتمركزها في لبنان، وتطبيقاً أميناً لاتفاق الطائف في إطار الحرص الشديد على أفضل علاقات الأخوة بين البلدين".

وكذلك حذّر "المنبر الديمقراطي"، في بيانه، السلطة من "مغبة تحويل لبنان دولة أمنية تُغيِّب فيها الديمقراطية وتُنتهك حقوق الإنسان"، وحضّها على "أن تنكب فوراً على ملف القضية الوطنية اضطلاعاً بمسؤوليتها الأساسية بغية إنجاز تسوية تاريخية بين اللبنانيين، آخذة اتفاق الطائف في الاعتبار"، مشيراً إلى "أن هذه التسوية ترمي إلى تحقيق الوفاق الوطني ثمرة حوار ديمقراطي يجري بين جميع الأطراف اللبنانيين من دون استثناء وترمي إلى إنجاز مشروع الدولة الديمقراطية القائمة على القانون والمؤسسات وفصل السلطات". كذلك رأى البيان أنه يتعين على السلطة "أن تتولى وحدها النهوض بمسؤولية الأمن الوطني في كل لبنان، بدءًا من حدوده الجنوبية، وأن تتصدى لمعالجة الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية الموشكة على الانفجار".

جمع "المنبر الديمقراطي" حول مطالبه التي أوردها في البيان المذكور، تظاهرة سياسية حاشدة في نقابة الصحافة (16 أيار)، حملت أبعاداً ودلالات سياسية عميقة، خصوصاً أنها ضمّت تحت سقف مطالب واحدة، قوى من مختلف الانتماءات والتيارات والطوائف لها وزنها في الحياة السياسية، وكان نجمها النائب وليد جنبلاط. وقد أعلن البيان باسم "المنبر الديمقراطي" النائب السابق حبيب صادق في مؤتمر صحافي في دار نقابة الصحافة، والتقى حوله كتلة "اللقاء الديمقراطي" برئاسة وليد جنبلاط، وأعضاء في "لقاء قرنة شهوان"، والحزب التقدمي الاشتراكي، وندوة العمل الوطني، والحزب الشيوعي، وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب الكتلة الوطنية، والتيار الوطني الحر، وتيار القوات اللبنانية، وحركة التجدّد الديمقراطي، وعدد من النواب والوزراء السابقين، والشخصيات السياسية والأكاديمية والفكرية والاجتماعية. فحقّق بهذه الوحدة ما بادرت إليه وثيقة قرنة شهوان.

حزيران: صبرا وشاتيلا إلى الواجهة من جديد، حديث عن إعادة انتشار القوات السورية

مجزرة صبرا وشاتيلا، التي ارتكبت عام 1982

ومسؤولية رئيس الوزراء الاسرائيلي أريبل شارون الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك عنها وإمكان محاكمته في بلجيكا، تعود مجدداً إلى الواجهة، بعد أن بث تلفزيون الـ"بي بي سي" البريطاني مساء 17 حزيران برنامجاً شارك فيه العديد من الاختصاصيين حول هذا الموضوع، فيما وصلت ناجية من المجزرة، سعاد مرعي، يرافقها محاميها شبلي الملاط، إلى بروكسيل في مسعى رفع دعوى ضد شارون أمام القضاء البلجيكي (ظلت القضية تتفاعل واضطرّ شارون إلى توكيل محامية بلجيكية).

حديث تواتر عن إعادة انتشار القوات السورية وانسحابها من بعض المواقع، فتواترت معه تعليقات تقول إن إعادة الانتشار هذه جاءت استكمالاً لخطة بدأت ربيع العام الماضي (2000)، ثم ما لبثت أن أوقفتها سورية مع بدء مطالبة "البعض" بانسحاب القوات السورية حتى لا تظهر القيادة في دمشق "في مظهر الضعيف الذي يرضخ للضغوط". ومن تفسير هذه الخطوة السورية التي أعلنتها السلطة في بيروت أنها صبّت في مصلحة الرئيس لحود الذي أعطى دمشق الكثير وأصبح في أمسّ الحاجة إلى تعزيز رصيده ليس في وجه المعارضة وحدها بل أيضاً على الساحة المسيحية التي يفترض أنه يمثّل وفقاً لطبيعة النظام. وقد سبق حديث إعادة الانتشار وأعقبه خفوت وضمور في لغة المطالبين بالانسحاب السوري ليحلوا محل هذا المطالب مطلب "إعادة تصحيح العلاقات مع الأخذ في الاعتبار مصالح الشقيقة سورية الاستراتيجية". فبمثل أن سورية لم يعد بمقدورها اعتبار المطالبين بالانسحاب قلة ونفر من المتعاملين، هكذا لم يكن ممكناً للمطالبين تجاهل مصالحها في هذه الظروف بالذات أو تجاهل نفوذها حتى في حال سحب قواتها إلى ما وراء الحدود.



العماد ميشال عون هاجم بشدة اتفاق الطائف

وكان لافتاً ان هذه المعادلة في لبنان واكبتها في سورية حالة مشابهة إلى حد ما (من حيث الظرف الاستراتيجي)، وهي أن القوى السورية، التي كانت لأشهر خلت تستعجل الرئيس بشّار الأسد عملية الإصلاح وما تستلزمه من تغييرات جوهرية، علّقت أنشطتها وأوقفت بيانات مثقفيها وحوارات منتدياتها.

تموز: الحص، عون، مجلس المطارنة، الكهرباء، الحريري، حزب الله

هاجم الرئيس سليم الحص حكومة الرئيس الحريري الحالية "التي تتبع من السياسات ما كانت المعارضة تؤاخذ حكومتنا السابقة عليه (...) وبنت، ويا للعجب، أمجاداً على أنقاض إجراءات وسياسات كانت حكومات الحريري السابقة قد اعتمدتها". ولاحظ الحص "ان أكثر من ثمانية أشهر انقضت على قيام هذه الحكومة

لكن الثمرة لم تكن على مستوى التمني. وبقيت البلاد في انتظار الحلول السحرية الموعودة (...). ولا تزال الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية على حالها من الحدة". وتساءل الحص: "كيف تكون الدولة دولة إذا كان رئيس الوزراء يسمح لنفسه بالتصريح في مجلس النواب وعلى شاشات التلفزة أن القرصنة على التخابر الدولي أكبر من قدرة وزير العدل على مكافحتها؟"؛ وقال: "كأن صيغة ترويكا الحكم عادت إلى الحياة بكل ملابساتها. فإذا اتفق أركان الحكم كان تقاسم ومحاصصة. وإذا اختلفوا كان شلل في أداء الدولة ومؤسساتها".

العماد ميشال عون هاجم بشدة اتفاق الطائف والمدافعين عنه، واعتبر ان هذا الاتفاق "همّش المسيحيين وأرضى بعض المسلمين بسلطة وهمية فحكّم السوريين وأبعد اللبنانيين وأصبح معه لبنان وطناً بلا هوية (...) إنه اتفاق سيئ نفّذ في شكل جيّد".

مجلس المطارنة الموارنة، برئاسة البطريرك صفير، رأى بعد اجتماعه الشهري "أن الهمّ المعيشي يشدّ على الخناق وتترجمه إضرابات واعتصامات، والبطالة تنتشر والديون تتكاثر، وهذا يوجب تناسي كل الخلافات لمعالجة الأزمة معالجة تحد من الإهدار وتضبط الإنفاق...".

موظفو ومستخدمو وعمّال "كهرباء لبنان" أعلنوا عن خطوات تصعيدية، إبان إضرابهم، ومعهم نظراؤهم في المصالح المستقلة والمؤسسات العامة، وعن الاستمرار في الإضراب المفتوح وتسليم معامل الإنتاج إلى المسؤولين، وتوزيعهم لائحة بأسماء 28 شخصية سياسية وغير سياسية في الشأن العام تخلفوا عن دفع مبالغ كبيرة مستحقة للمؤسسة (بلغ بعضها عشرات الملايين، وبلغت قيمتها الإجمالية نحو بليون ليرة). وردّ وزير الطاقة والمياه محمد بيضون بشن هجوم على المؤسسة وموظفيها وعمّالها، وحمّلهم مسؤولية عدم ملاحقة المتخلفين عن دفع فواتير الكهرباء المتراكمة عليهم.

الرئيس الحريري زار باريس مرة جديدة، واجتمع إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك. الأبرز في تحليلات الزيارة ركّز على ان الاستحقاق الاقتصادي لم يعد وحده في الواجهة الأمامية من الوضع اللبناني بعدما بدا أن ثمة استحقاقاً دولياً آخر يواجه المسؤولين اللبنانيين في ضوء مطالبة (أكثر من مرة وبإلحاح) الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بنشر جيشه على الحدود الجنوبية مع إسرائيل.

وعقب لقائه شيراك، أعلن الرئيس الحريري ان اجتماع باريس - 2 (باريس -1، عقد في شباط 2001) سيعقد على الأرجح قبل نهاية السنة الحالية (2001)، وان تحديد موعده ينتظر صدور تقرير صندوق النقد الدولي في تشرين الأول المقبل واستشارة الدول المعنية به والأصدقاء الدوليين. وأوضحت أوساط الحريري أن شيراك كان مطّلعاً على تقرير بعثة صندوق النقد إلى بيروت، وقراءته للوضع تتلخص في أن الخطة التي تسير عليها الحكومة سليمة، وقد أكّد للحريري أن فرنسا ستساعد لبنان على استقرار وضعه الاقتصادي لأن استقراره من استقرار المنطقة.

قبل زيارة باريس، وعلى مدى أيام، كان ثمة حوار بين الحريري وحزب الله (بعد توتر بسبب استمرار حزب الله بالقيام ببعض العمليات في الجنوب - مزارع شبعا - "غير المبررة" برأي الحريري ومعه أوسع القطاعات الشعبية، خاصة وأنها تعيق مسيرة الاستقرار والمعالجات الاقتصادية في البلاد) أعلن الأخير بنتيجته أنه ليس في وارد إرباك الحكومة، رفضت الحكومة اقتراح شراء محصول الحشيشة في البقاع الذي كان تقدم به قيادي مقرب من حزب الله حسين

الموسوي. وأعلن حزب الله أن "موقف الموسوي يعبّر عن رأيه الشخصي"؛ واجتماع بين حزب الله والحريري (15 تموز) أنهى قطيعة تعود إلى 14 نيسان 2001 بعد اعتراض الحزب على ما نشرته جريدة "المستقبل" التي يملكها الحريري في تعليقها على العملية التي نفّذها حزب الله من أنها جاءت في التوقيت الخاطئ؛ وحديث الحريري لـ"الحياة" (22 تموز 2001) حيث قال إنه على رغم اختلاف طبيعة حزب الله عن طبيعته والفروقات الايديولوجية بينهما فإن هذا لا يمنع الالتقاء على المقاومة، مشيراً إلى "مساكنة إرادية" مع الحزب.

آب: وطن كان يرتسم على وقع المصالحة الوطنية ومعركة الحريات

ثبْت كرونولوجي (يومي) لأيام هذا الشهر التاريخية من العام 2001:

2-1 آب، **التعيينات الإدارية**

الحدث الغالب عيد الجيش وكلمة الرئيس لحود في رعايته احتفال تخريج لضباط في المدرسة الحربية، حيث شدّد على "أن اسرائيل لا تزال تحتل جزءًا من الأرض اللبنانية في مزارع شبعا... وتتجاهل عودة الفلسطينيين إلى أرضهم... وترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان...".

والحديث الغالب حديث التعيينات الإدارية المنوي إجراؤها في إدارة مترهلة ورواتب متدنية للموظفين تضع الكفايات إما أمام الرشوة وإما أمام الهجرة، وإدارات مثقلة بالمحاسيب ولا رقابة عليها. اليوم، ثمة 80 إدارة عامة ووظيفة من الفئة الأولى، ونحو 40 مجلساً من مجالس إدارة المؤسسات العامة (إضافة إلى عشرات الأعضاء)، تتحوّل مع كل عهد ساحة





وليد جنبلاط مستقبلا البطريرك في المختارة
صفير يحيي الشيخ سليمان أبو علي دياب (4 آب 2001)

تجاذب ظاهره إصلاح إداري وباطنه سياسي وطائفي. ومع الحديث عن التعيينات الجديدة، التي وعد بها الرئيس لحود، تتحول الأنظار نحو الهيئات الرقابية (مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي...) التي تسعى المراجع المعنية إلى تحميلها وزر اختيار "الشخص المناسب للمكان المناسب بعيداً عن كل محاصصة"، على حد تعبير الرئيس لحود.

في اليوم التالي وما أعقبه غاب كل حديث وبرز الحدث: زيارة البطريرك صفير للجبل ولقاؤه وليد جنبلاط في المختارة، وموجة الاعتقالات التي أعقبت الزيارة واللقاء.

3 آب، **البطريرك في الشوف:**

البطريرك صفير بدأ زيارة للشوف (الأولى من نحو

200 سنة لبطريرك ماروني). وكانت محطته الأولى في دار أرسلان في خلدة التي ازدانت بأعلام لبنانية ورايات "الحزب الديمقراطي الوطني" الذي يتزعمه طلال أرسلان. انتقل بعدها إلى الناعمة ثم الدامور ثم كفرحيم في طريقه إلى بيت الدين حيث بات ليلته ليستأنف جولته إلى المختارة وجزين في اليوم التالي.

تزامنت جولة البطريرك مع الانفتاح الحاصل بين بكركي وجنبلاط الذي كان خاض الانتخابات النيابية (2000) على أساس فتح صفحة جديدة في علاقته بالمسيحيين واستعجال إقفال ملف عودة المهجرين. إضافة إلى أنها شكّلت محطة سياسية بالغة الدلالة الوطنية (المصالحة الوطنية) على رغم حرص البطريرك على أن تبقى راعوية، وذلك لما واكبها من جهود حثيثة لإزالة الآثار السلبية المترتبة على الحرب التي شهدها الجبل.

وشكّل الاستقبال الشعبي الكبير الذي أقامه جنبلاط للبطريرك بين بلدتي دميت وكفرحيم تأكيداً على مضي رئيس الحزب التقدمي في انفتاحه على الحوار مع المسيحيين الذي شهد، على هامش الاستقبال، عودة أحزاب سياسية للمرة الأولى إلى المنطقة، لا سيّما "القوات اللبنانية" التي كانت حاضرة بكثافة في الناعمة والدامور.

وحرص جنبلاط، بتعاطيه مع الزيارة، على أن تحمل طابعاً وطنياً مميزاً، وهذا ما برز من خلال اللافتات التي رفعت في الشوف، وتميز بعضها بالإشارة إلى أن "العلاقات اللبنانية – السورية أساس الانتصار ضد اسرائيل"، و"تطوير وتعميق هذه العلاقات ضمانة لمواجهة التحديات"، و"اتفاق الطائف للتطبيق والتطوير"، و"لا ثنائية درزية – مسيحية" في إشارة واضحة إلى رغبة جنبلاط في إعداد استقبال وطني لا طائفي ولا مذهبي.

وبدوره تجاوب البطريرك إلى أبعد الحدود مع أجواء المحبة التي غمرت الزحف الشوفي الشعبي لاستقباله. فأكّد، وهو يغادر الديمان إلى الشوف "اننا نعمل يداً واحدة وقلباً واحداً في سبيل خيرنا المشترك"، لافتاً إلى أنه "يجب ألا ننتظر من أحد من الخارج كي يأتي وينقذ وطننا"، مشيراً إلى أنه "من دون الحرية والسيادة والاستقلال لا يمكن أن ننعم بالهدوء والاستقرار، ومشدّداً على موقفه من العلاقة مع سورية بلهجة ودية.

أما في بلدة كفرحيم الدرزية، وكانت أكثر المحطات حشداً شعبياً (عشرات الألوف من المستقبلين)، فألقى صفير كلمة في حضور نواب اللقاء الديمقراطي والمئات من مشايخ الدروز، قال: "إن العيش المشترك كان وسيبقى الدعامة الأساسية لبقاء بلدنا لبنان وديمومته. وإذا كنا مررنا بين الحين والآخر بفترات مظلمة من التاريخ، فإن بعض هذه الأزمات يمكننا أن ندعوها أزمات مراهقة، لكننا تخطينا سن المراهقة فأصبحنا رجالاً أشداء وعقلاء وطوينا صفحة الماضي وفتحنا صفحة جديدة هي صفحة التكاتف والتضامن في سبيل لبنان وحده، وهذا ما ينادي به الزعيم الكبير وليد بك جنبلاط، وهذا ما ننادي به معاً، وهذا ما ينادي به كل عاقل ومخلص للبنان واللبنانيين الذين يمدون أيديهم لجميع أصدقائهم وجيرانهم بالدرجة الأولى".

ورأى "ان اللبنانيين توّاقون ليكونوا أحراراً في بلدهم كغيرهم في بلدانهم"، وقال "نحن نعامل الجميع بكل مودة واحترام، فليعاملوننا بمثل ما نعاملهم". ووجّه البطريرك "تحية إلى بني معروف وإلى العيش المشترك".

4 آب، في قصر المختارة

اليوم الثاني للزيارة شهد لقاءات مهمة على أكثر

من صعيد وتخللتها استقبالات شعبية حاشدة. فاستهل صفير يومه بزيارة رئيس الجمهورية إميل لحود في قصر بيت الدين واختلى به لمدة 40 دقيقة. ووصف رئيس الجمهورية الزيارة الراعوية التي يقوم بها البطريرك بأنها "تاريخية".

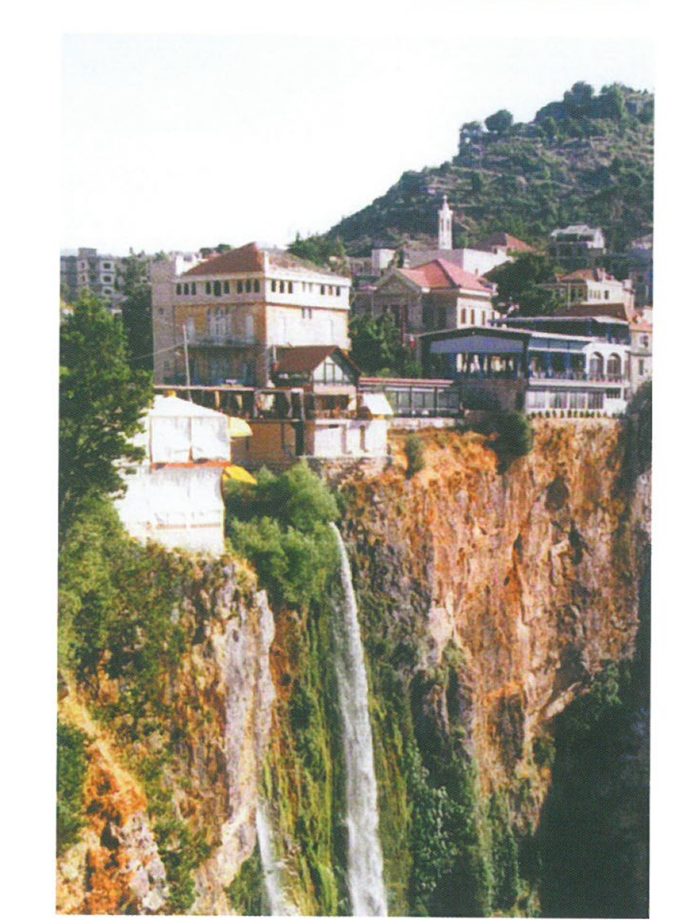
وزار صفير قصر المختارة وسط حشد كبير من المواطنين. وحين أطلّ على مدخل القصر أُطلقت الزغاريد والهتافات وعلا التصفيق، ورحّب به حشد ضخم من الشخصيات الرسمية والنيابية والروحية التي غصّت بهم باحة القصر، يتقدمهم الرئيس أمين الجميّل وقيادة الحزب التقدمي وأعضاء اللقاء الديمقراطي ونائب رئيس المجلس النيابي إيلي الفرزلي وعميد الكتلة الوطنية كارلوس إده على رأس وفد كبير ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون وقائد القوات اللبنانية سابقاً فؤاد أبي ناضر وأركان لقاء قرنة شهوان والنائب نسيب لحود على رأس وفد وأركان المنبر الديمقراطي وعشرات رجال الدين المسيحيين والمسلمين...

وأبرز ما جاء في كلمة جنبلاط الترحيبية: "... وفي ما يسمّى بالثنائية (المسيحية – الدرزية) وإمكان بعثها أو تجديدها، أعتقد أن هذه الثنائية عرفت أياماً مجيدة، ولاحقاً أياماً صعبة، لكن لبنان الكبير الذي شاركتم في بنائه وإحيائه لا يحمل ثنائيات، بل يفرض وحدة وطنية شاملة، آخذين في الاعتبار خصوصية المناطق (...) في قضية العدالة والتنمية، لا عدالة من دون تنمية متوازنة، والتمثّل والانبهار بالنمط الغربي ضرب من ضروب التهوّر، فكل بلد له خاصيته في التنمية على رغم تلك العولمة المتوحشة، وحذاري من نصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن جنات الشراكة الأوروبية. المهم إزالة الفساد، وحكم الأجهزة، مع رفض احتكار الثروة ودولرة العملة الوطنية (...) إن تزايد التهديدات الاسرائيلية يفرض احترام المصالح الاستراتيجية العسكرية والأمنية لسورية، لكن هذا لا يلغي ضرورة التصحيح من أجل تنقيتها ومن أجل وقف التشنّج أو المزايدة أو التملّق أو الوصاية...".

وردّ صفير بكلمة شكر فيها جنبلاط على احتفائه، وذكّر بـ"العلاقة التي قامت بين هذه الدار ودار المطرانية المارونية، لا بل البطريركية المارونية (...) وما القول عن المرحوم والدكم كمال بك... الذي ذهب ضحية صدقه مع نفسه وصراحته، وهو الذي ما أضمر يوماً غير ما أظهر (...) إذا كانت قد تلبدت غيوم دكناء في بعض الأحيان في سماء هذه العلاقات الودية فيمكننا أن نقول ما تعوّد بعضنا أن يقول في مثل هذه الحالة سامح اللّه مَن كان السبب".

في جزين

وغادر صفير المختارة إلى جزين من طريق نيحا – باتر، وأُقيم له استقبال رسمي وشعبي حاشد في ساحة جزين العامة يتقدّمه النائب ياسين جابر ممثلاً رئيس المجلس النيابي نبيه بري. وفي القداس، ألقى صفير عظة، جاء فيها: "... إن جزين على رغم كل الصعوبات بموقعها المميز في الجبل هي اليوم بوابة الجنوب الذي يطيب لنا أن نحيي من هذا المكان أبناءه الميامين الصابرين على المحنة المتمسكين بتقاليدهم ووطنهم لبنان ولم يبخلوا يوماً بالمهج والأرواح في سبيل الذود عن كرامته (...) كم كنا نتمنى أن نزوره لولا اننا نعرف أن من بينهم من اتخذ طريق المنفى الطوعي ومن بينهم مَن زجّ في السجن، ولم يبقَ في البيوت سوى الأمهات والأطفال الذين يعانون ما يعانون من خوف وحرمان وامتهان من كل الطوائف والمذاهب وهم يستأهلون نظرة عطف وتفهّم



جزين

لأوضاعهم المأسوية من كل المسؤولين" (لا بد من الإشارة، هنا، إلى أن ثمة نقداً صدر من شخصيات وجهات كثيرة ومن مختلف الفئات والطوائف اللبنانية تناول اكتفاء البطريرك بهذا الحيّز الضيق الذي خصّه للجنوب الذي شكّل، وعلى مدى عقود، أكبر قضايا الوطن).

في الأثناء، كانت ساحة جنوبية أخرى، صيدا، تستقبل بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام في احتفال رسمي وشعبي شارك فيه مخيم عين الحلوة الفلسطيني. ورُفعت في الاحتفال أعلام لبنانية وفلسطينية ومجسمات للمسجد الأقصى. وكان في مقدم المستقبلين وزير البيئة ميشال موسى والنواب علي الخليل وانطوان الخوري وقاسم هاشم وعبد اللطيف الزين وجورج نجم وممثلون عن نائبي صيدا بهية الحريري ومصطفى سعد ومفتي صيدا والجنوب الشيخ محمد سليم جلال الدين.

5 آب، في دير القمر

عاد البطريرك من جزين إلى دير القمر حيث ترأس قداساً احتفالياً اتخذ طابعاً سياسياً، إذ حضره رئيس الجمهورية إميل لحود ووليد جنبلاط وأعضاء "اللقاء الديمقراطي" نواباً ووزراء ووزير الداخلية الياس المر والنائب نسيب لحود وأعضاء من لقاء قرنة شهوان ورئيس بلدية دير القمر رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون. وبرز بين الجموع المئات من مناصري حزب الوطنيين الأحرار والقوات اللبنانية المحظورة، وأخذوا يطلقون هتافات تطالب بخروج القوات السورية وبراءة جعجع. وألقى صفير عظة أشار فيها إلى "ما كان مما لا نريد أن نذكره وهي صفحة من تاريخنا نريد أن نطويها على ما فيها لنفتح صفحة جديدة تكون مشرقة بمعاني الوطنية الصحيحة والأخوة الصادقة والتعاون المخلص والاحترام المتبادل لخير الوطن وكل أبنائه (...) أدركنا جميعاً مساوئ التفرقة والخصام والاقتتال. ونحن الآن نجني ما صنعت أيدينا، وهذا ما حذّر منه المسيح بقوله: كل مملكة تنقسم على نفسها تخرب، وكل مدينة أو بيت ينقسم على نفسه، لا يثبت".

في طريق عودته إلى مقره الصيفي في الديمان، عرّج البطريرك على بلدات الباروك والفريديس وعين زحلتا والصفا وكفرنيس والمعوش ورشميا وشرتون وكفرعميه وعاليه والكحالة. وكان سكان تلك القرى يتنادون إلى الطريق العامة مرحبين به. وكان صفير، خلال توقفه على الطرق وساحات البلدات، يعيد، أمام



عضو لقاء قرنة شهوان سمير فرنجية يتلو بيان اللقاء الختامي متوسطاً دوري شمعون وجبران تويني والنائب السابق كميل زيادة وميشال معوض (نجل الرئيس رينه معوض) والنائبين فارس سعيد ومنصور البون (8 آب 2001).

الجموع، تأكيد "طي صفحة الماضي إلى غير رجعة...". وفي الكحالة، أطلق بعض أنصار القوات والتيار العوني هتافات نالت من رئيس الجمهورية شخصياً وعلى مسمع البطريرك الذي قاطعها واستنكرها بشدة.

أما ما لفت إليه البطريرك عن الجنوب وهو في جزين، فقد علّق عليه عضو شورى حزب اللّه الشيخ محمد يزبك بقوله: "إننا مسرورون جداً بالكلام الذي سمعناه على الانفتاح وإغلاق ملفات الماضي، لكننا نبدي أسفنا للأصوات التي ارتفعت في جزين وتبرّر للعملاء خيانتهم...". وفي اليوم نفسه، صدر موقف آخر للحزب على لسان نائب أمينه العام الشيخ نعيم قاسم يؤكّد فيه "الاستمرار في المقاومة لتحرير مزارع شبعا بالسلاح، ولن نعتمد على الحركة الدبلوماسية وسنعمل على تحرير أسرانا بكل قوتنا وإمكاناتنا ولن نخضع لأي ابتزاز دولي".

7 آب، موجة اعتقالات وتوقيفات

لم تمض 40 ساعة على "عرس الجبل" كما وُصف، وذروته لقاء البطريرك - جنبلاط في قصر المختارة، حتى وقف اللبنانيون مذهولين أمام أوسع حملة اعتقالات وتوقيفات أجرتها السلطات الأمنية لعشرات من الناشطين في القوات اللبنانية (جعجع) والتيار الوطني الحر (عون)، شملت المستشار السياسي السابق لقائد القوات توفيق الهندي، ورئيس الهيئة العامة في التيار الوطني الحر اللواء المتقاعد نديم لطيف، وقياديين آخرين في التنظيمين. وعزت المصادر الأمنية توقيفهم إلى أنهم كانوا يعدون في الاجتماعات لتظاهرات وأعمال شغب. وقال النائب العام التمييزي القاضي عدنان عضوم إن ملاحقتهم عائدة إلى "إطلاقهم شعارات مسيئة". في حين أجمعت الأوساط السياسية، على اختلافها (في ما عدا حزب البعث والحزب السوري القومي)، على اعتبار ان حملة التوقيفات هي من تفاعلات زيارة البطريرك للشوف وعاليه وجزين، وتهدف إلى توجيه رسالة سياسية إلى المعنيين بالزيارة (وبالحوار والمصالحة).

ولفتت في السياق نفسه مصادر وزارية الى تشديد الرئيس الحريري في ندوة تلفزيونية أجراها في الوقت الذي كان فيه البطريرك لا يزال في الشوف، على الحريات العامة وحرية التعبير، وأشار إلى أنه سبق أن دعا العماد عون إلى العودة، وإلى صعوبات تواجه وقف تنصّت الأجهزة على الهاتف، مؤكّداً أن "القانون سيطبّق ولو بعد حين".

صحيفة "الحياة" (وعنها أخذت وسائل الإعلام كافة) اتصلت بالعماد عون واستوضحته رأيه، فقال إن ما حصل هو ردّ على الاعتدال، وشبّه التوقيفات بـ"الاعتقالات من جانب الانتداب الفرنسي لقادة الاستقلال في قلعة راشيا". وقال في تصريحات أخرى: "لو كنا عملاء لأي دولة لكنّا اليوم في مراكز المسؤولية ولم نكن في أي مركز آخر أو في المنفى،

ولكانت السلطة في يدنا والذين يضطهدوننا كانوا يؤدّون التحية لنا ويطلبون منا الخدمات".

8 آب، السلطة تضبط المعارضة تدعو إلى مواجهة "العسكرة"

تبلور بوضوح تام التبرير الرسمي لحملة التوقيفات: بيان جديد لقيادة الجيش تحدث عن "تحركات مشبوهة" وقيام "بعض المشاركين فيها بالتبشير بمناخات تقسيمية لاحقة مراهنين على متغيرات إقليمية مرتقبة". وغطى وزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة الياس المر حملة التوقيفات بقوله إن الجيش أطلعه على "معلومات بأن هناك مناخاً من أن البعض ينتظر ضربة اسرائيلية ويراهن عليها..". وإنه طلب من الجيش "القيام بواجبه تحت سقف القانون". وان التوقيفات تمّت بقرار من النيابة العامة التمييزية و"نتيجة للتحقيقات بدأ يتبين ان هناك معلومات حول مشروع تقسيمي ووجود رهان فعلي على ضربة اسرائيلية ومناخ تقسيمي وفدرالي مقبل والتحضير لذلك بشتى الوسائل".

وليد جنبلاط اتّهم الأجهزة الأمنية بـ"محاولة تخريب المصالحة الوطنية"، وطالب بمحاسبتهم وإقالتهم: "هل تحكم الأجهزة فوق إرادة الرئيس لحود ورئيس الوزراء رفيق الحريري؟".

لقاء قرنة شهوان عقد اجتماعاً طارئاً وخلص إلى استنتاجات وقرارات: زيارة البطريرك التاريخية، بدل "أن تساعد السلطة في استكمالها لجهة ما بدأته من المصالحة الوطنية، عمدت إلى محاولة ضربها". وتعدت بشكل فاضح على الدستور والحريات العامة "في محاولة لتحويل النظام اللبناني نظاماً بوليسياً". وقال "إن موجة الاعتقالات هذه هي بمثابة انقلاب على المصالحة الوطنية (...) والواضح أن السلطة تخشى أن يجرفها تلاقي اللبنانيين. وان يدحض هذا التلاقي كل الكلام الذي تردّده حول عدم أهلية اللبنانيين لإدارة شؤونهم بأنفسهم وحاجتهم إلى وصاية دائمة" (في إشارة إلى تكرار أركان الدولة والمرتبطين بسورية، منذ قيام دولة الطائف، تخويفهم اللبنانيين من أن حرباً أهلية لا تزال ممكنة إذا ما انسحب الجيش السوري). وفي المقررات: المطالبة بإطلاق جميع المعتقلين فوراً. قرار نواب اللقاء تقديم استجواب إلى الحكومة، إضافة إلى الاستجواب الذي قدّمه النائب بطرس حرب، حول تحديد مسؤولية استباحة الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان. التواصل مع الحزب التقدمي الاشتراكي والمنبر الديمقراطي (حبيب صادق) ومع النواب والشخصيات لتشكيل "هيئة طوارئ دائمة" لصون الحريات. تأييد الدعوة إلى الإضراب التي أطلقها مجلس نقابة المحامين في بيروت وطرابلس.

الرئيس سليم الحص اعتبر أن السلطة ارتكبت "خطأً جسيماً بتوقيف بعض الشباب بسبب أفكارهم أو مواقفهم...".

"المنبر الديمقراطي" ندّد بالإجراءات القمعية، ودعا إلى "منع النزوع الخطير إلى إقامة الدولة الأمنية تجاوزاً للدستور، وإطلاق جميع المعتقلين فوراً".

الكتلة الوطنية وحزب الوطنيين الأحرار والقوات (المحظورة) والفاعليات والهيئات السياسية اللبنانية كافة (باستثناء حزب البعث والحزب القومي، وبعض الوزراء والشخصيات) حمّلوا السلطة مسؤولية إعاقة الحوار والمصالحة وتجاوز القانون وضرب الحريات.

مجلس المطارنة، وفي وقت كان أهالي المعتقلين يعتصمون في باحة مقر البطريرك في الديمان، تساءل عما إذا كان القمع غيّر مرة من المواقف؟

وأعلن ان المطلوب معالجة الاقتصاد بدل ملاحقة

"شباب مزعجين". وعاد النائب ألبير مخيبر، رئيس "التجمّع للجمهورية"، وذكّر بأن لا قيامة للبنان قبل خروج الجيش السوري.

جريدة "النهار" نقلت، على صفحتها الأولى (9 آب 2001) رسالة من واشنطن، جاء فيها: "تعليقاً على التطورات الأخيرة في لبنان أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أمس أنها "تدعم حرية الرأي في لبنان ولقد نقلنا هذا الأمر إلى الحكومة اللبنانية". ووجّه عضو لجنة الشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي أليوت أنفل رسالة عاجلة إلى وزير الخارجية الأميركي كولن باول جاء فيها: "أعرب عن اهتمامي العميق لاعتقال أعضاء المعارضة اللبنانية بواسطة أجهزة الأمن. إن هذه الاعتقالات لمعارضي الوجود السوري في لبنان، ومن بينهم ناشطون شباب في صفوف الطلاب، يمثّل اعتداءً على جذور المعارضة الشعبية التي تعمل من أجل لبنان متعدد وديمقراطي. إن تطبيق القرار 520 الذي يدعو إلى احترام سيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة اللبنانية هو أمر أساسي. إن أعضاء المعارضة الذين اعتُقلوا كانوا يطالبون بانسحاب الجيش السوري وتطبيق قرارات مجلس الأمن. وان اعتقال هؤلاء هو اعتداء على الشعب اللبناني وحقه في التعبير. ونحن في لجنة الشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي ندعوكم إلى إدانة هذا الأمر بصوت عال على إطلاق المئات من المعتقلين اللبنانيين".

9 آب، مجلس الوزراء غطّى إجراءات الجيش، اعتقال 13 شخصاً أمام قصر العدل

أشاد مجلس الوزراء بـ"الدور الذي قام ويقوم به الجيش اللبناني" في قرار أصدره بعد نحو ست ساعات من المناقشات الحادة، وتحفظ على القرار ثلاثة وزراء يمثّلون "اللقاء الديمقراطي" الذي يتزعّمه وليد جنبلاط، وهم مروان حمادة وفؤاد السعد وغازي العريضي، إضافة إلى وزير رابع هو بيار حلو. وشهدت الجلسة خلافاً على التعاطي مع الإعلام، إذ طالب وزيرا الداخلية والاتصالات (الياس المر وجان لوي قرداحي) بتدابير ضد محطة تلفزيون "أم تي في" التي كانت بثّت برامج ضد حملة التوقيفات، إلا أن نقاشاً واسعاً دار حول هذا الأمر رفض فيه الوزير العريضي توجهاً كهذا.

وفيما أطلقت الأجهزة الأمنية والقضائية 53 موقوفاً، اعتقلت من جديد 13 كانوا يشاركون في اعتصام دعا إليه التيار العوني أمام قصر العدل في بيروت، حيث كانت نقابة المحامين في حرم القصر تعج بعشرات المحامين وسياسيين وغير سياسيين ونواباً جاءوا للاحتجاج على التوقيفات الحاصلة التي طاولت محامين وأطباء ومهندسين إلى جانب قيادات في القوات والتيار العوني. وقد تعرّض بعض المحتجين للضرب على يد عناصر قيل إنها من "المخابرات". وكان المحامون توقفوا، بناءً على دعوة نقابتهم، عن حضور جلسات المحاكم احتجاجاً.

10 آب، الحريري استعجل التحقيقات والمر حظّر أي نشاط

ترأس رئيس الحكومة رفيق الحريري سلسلة اجتماعات شدّدت على التعجيل في إنجاز التحقيقات والاجراءات القضائية مع الموقوفين من القوات والتيار العوني. وأعلن مجلس الأمن المركزي برئاسة وزير الداخلية الياس المر حظر أي نشاط للتنظيمين اللذين دعيا إلى إضراب عام في 11 آب. وقال بيان للمجلس ان القوانين تحظر "أي شكل من أشكال الاجتماع والتظاهر والإضراب وتوزيع النشرات والخطابات

والشعارات، بما فيها المشاركة في أي نشاطات ذات طابع سياسي أو إعلامي...". واستند المجلس في ذلك إلى "أن القوات حزب منحل وأن المجموعات العونية غير مرخصة".

11 آب، فشل الإضراب، بدء المحكمة العسكرية، جنبلاط، الجميّل، فضل الله، وفد اللقاء الديمقراطي في دمشق

فشل الإضراب الذي كان التيار العوني والقوات دعَوا له، عقب بيان مجلس الأمن المركزي، وتحدث التيار العوني عن تهديدات لمن يلتزم بالإضراب.

تحدثت مصادر التحقيق الأولي ان التحقيقات مع المستشار السياسي في القوات اللبنانية توفيق الهندي أدّت إلى اعترافه باتصالات أجراها مع اسرائيليين في باريس. أما بالنسبة إلى رئيس الهيئة العامة في "التيار الوطني الحر" (التيار العوني) اللواء نديم لطيف، فقالت المصادر القضائية أن لا شيء في محاضر التحقيق يشير إلى أن لديه اتصالات باسرائيل، إلا أن مواقفه واضحة ضد الدولة ويحرّض على النظام ومن أجل إخراج السوريين من لبنان بأي أسلوب ويعقد اجتماعات ممنوعة لهذا الغرض.

جنبلاط، لدى استقباله لوفد من أهالي الموقوفين تكلمت باسمهم زوجة توفيق الهندي الصحافية كلود أبي ناصر متوجهة إليه بالقول: "يا حامي الحريات والمدافع عن السيادة والاستقلال..."، أكّد، وفق ما نقله الأهالي، أن "الاتهامات الموجّهة إلى الموقوفين باطلة ولا يصدقها أحد وهي من حياكة بعض العقول الشريرة".

الشيخ أمين الجميّل رأى أن "عرس المصالحة في الجبل لم يرق للبعض فحصلت ممارسات مغرضة من شأنها أن تشوّه صورته".

العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله علّق على التوقيفات: "كان من الأجدى مطالبة الدولة بتقديم معطياتها، وبعدالة القضاء وعدم تسييسه وإصلاح الخلل فيه وفي الأجهزة". وقال إن "مسألة الوجود السوري في لبنان أقفلت لكنها بقيت تتحرك من خلال تعقيدات إقليمية ودولية".

وفد "اللقاء الديمقراطي" ضمّ الوزراء غازي العريضي ومروان حمادة وفؤاد السعد، والنواب أكرم شهيب وأيمن شقير وعلاء الدين ترو، التقى في دمشق نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وبحث معه تطورات الوضع في المنطقة ولبنان في ضوء ما حصل في الأيام الأخيرة. وشرح الوفد لخدام وجهة نظر جنبلاط مما حدث ورؤية "اللقاء الديمقراطي" إلى السبل الكفيلة بالخروج "من الوضع غير الطبيعي الذي يعيشه لبنان".

12 آب، الجيش أذاع "اعترافات الهندي باتصاله مع اسرائيل"

كشفت مديرية التوجيه في قيادة الجيش ان توفيق الهندي اعترف في التحقيق الأمني الذي أجرته معه مديرية المخابرات بأنه أجرى اتصالاً هاتفياً خلال وجوده في باريس في نيسان الماضي (2001) بالمستشار الإعلامي لمنسّق الأنشطة الاسرائيلية في لبنان، أوديد زاراي، إضافة إلى اعترافه بالاتصال بالمسؤولين الأمنيين السابقين في القوات جوزف جبيلي وغسان توما، وهذا الأخير مطلوب قضائياً بمذكرات توقيف غيابية عدة وصدر في حقه حكمان بالإعدام في جريمتي اغتيال رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي ورئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون.

13 آب، تعديل قانون المحاكمات الجزائية

عقد مجلس النواب أعنف جلساته وأشدها صخباً

وانقساماً بين النواب، وموضوعها الجو السياسي العام في البلاد (التوقيفات، القمع، وما سمّي بـ"عسكرة النظام" على حساب المؤسسات الديمقراطية)، ومدخلها تعديل قانون المحاكمات الجزائية. فشنّ النواب المعارضون لهذا التعديل هجوماً عنيفاً على المشروع الذي كانوا صوّتوا ضده، وعلى الأجهزة الأمنية (في حين دافع عنه الموالون لرئيس الجمهورية). إلا أن عدداً منهم عاد فصوّت معه في إطار التسوية التي لخّصها رئيس الحكومة رفيق الحريري بالقول: "الأمر لا علاقة له بالتشريع إنما له علاقة بالسياسة ونحن سنمشي في التعديل ليس عن اقتناع وإنما لأن الوضع السياسي يحتم ويفرض ذلك". ويقضي التعديل بإعطاء مزيد من الصلاحيات للأجهزة الأمنية وللنيابة العامة، وبإطالة أمد التوقيفات والتحقيقات دون محاكمة. وكان اقتراح التعديل أحاله عدد من النواب الموالين للرئاسة الأولى (اميل لحود) بعدما أقرّ في جلسة سابقة من دون الأخذ بملاحظات لحود الذي كان ردّه إلى البرلمان، وأقرّ خلافاً لموجبات الردّ، مما شكّل سبباً لعدد من المداخلات الحامية. فرأى النائب باسم السبع ان هذه الجلسة "هي مذكرة جلب" معبراً عن خوفه من "عسكرة النواب والعدلية". وتحدث عدد من النواب معارضين الاقتراح، أبرزهم: بطرس حرب، نسيب لحود، نائلة معوض والوزيران مروان حمادة وغازي العريضي.

وبعدما أعلن الحريري أنه سيؤيد التعديل (تماشياً مع رغبة الرئيس لحود) حرصاً على الوضع السياسي، أيّده وليد جنبلاط في مناورته السياسة هذه، وقال: "إن رئيس الحكومة جاء على مضض الآخرين وإذا صارت له فرصة سيطيرونه..."، وتوجّه إلى الرئيس الحريري قائلاً: "أنصح بألا تسلّم الحكم إلى قرطة العسكر. فأنا أعرفهم أكثر منك... ونحن نريد مساعدة لحود، ولكن إذا كان المطلوب مخالفة الدستور والطائف في هذا الاقتراح فنحن ضده".

14 آب، دعم "مطلق" من الأسد للحود والجيش، وبدأت أجواء "التبريد"

التأزم السياسي على خلفية زيارة البطريرك للجبل والخلاف على التوقيفات وعلى طريقة إقرار التعديل لقانون أصول المحاكمات الجزائية أخذ ينحسر ويحل محله جو من التبريد مع دعوة رئيس الجمهورية كلاً من رئيسي المجلس النيابي نبيه بري والحكومة رفيق الحريري إلى مأدبة غداء لـ"غسل القلوب" مبدياً ارتياحه إلى نتائج جلسة التعديل النيابية، كما أفادت دوائر القصر الجمهوري والموالون للحود أنه سيزور الديمان للقاء البطريرك صفير وأنه سيستقبل وليد جنبلاط قريباً.

سبق جو التبريد هذا، بساعات، ما نشرته الصحف السورية حول أن الرئيس الأسد أكّد "دعم سورية المطلق للحود والجيش اللبناني ولبنان حكومة وشعباً ومقاومة" خلال حضوره مناورات عسكرية تكتيكية برفقة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش السوري والقوات المسلحة العماد علي أصلان. وكذلك خلال استقبال الأسد لقائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان وتأكيده له دعم نظيره اللبناني والجيش والمقاومة في وجه التهديدات الاسرائيلية المتكررة. وأوضحت قيادة الجيش اللبناني - مديرية التوجيه أن الأسد وسليمان بحثا "في التنسيق والتعاون بين الجيشين الشقيقين اللبناني والعربي السوري".

15 آب، لقاء ما بعد العاصفة بين الرؤساء الثلاثة، حرب، معوض، عودة

تمّ اللقاء بين الرؤساء الثلاثة (لحود، بري، الحريري)

بدعوة من الرئيس لحود في إطار تحرّك لاستيعاب نتائج العاصفة الأمنية - السياسية ومفاعيلها على الوضع العام وداخل الحكومة. وأذاع مكتب رئيس الجمهورية الإعلامي عن اتفاق الرؤساء الثلاثة على وحدة الموقف.

نواب مخضرمون، حاليون وسابقون وبينهم فقهاء في القانون، أجمعوا على أن ما حصل من إقرار ثانٍ لقانون أصول المحاكمات الجزائية في المجلس النيابي، قبل يومين، (الإثنين في 13 آب) "سابقة في تاريخ البرلمان اللبناني، أسهمت في هزّ صدقية المجلس في أعين الناس". وعكف النائب بطرس حرب على إعداد مراجعة طعن في القانون أمام المجلس الدستوري وأجرى اتصالات مع نواب لتوفير العدد المطلوب لهذا الأمر (10 نواب)، وأمل "أن تبقى هذه السابقة يتيمة وفريدة وألا تجر وراءها عمليات شبيهة بها".

النائبة نائلة معوض، بعد اجتماعها إلى البطريرك صفير، قالت إنها جاءت للتعبير عن غضبها الشديد واستنكارها القاطع "لما حصل في الأيام الأخيرة". وأردفت: "ما شهدناه عملية اغتيال لكل المؤسسات في الدولة، هناك اغتيال للجيش اللبناني، لأنهم يحوّلونه ميليشيا. نحن نخرّب المؤسسات القضائية، وكذلك نخرّب السلطة التشريعية وما شهدناه أخيراً في قانون أصول المحاكمات الجزائية كان وصمة عار على جبين المجلس النيابي. نحن نخرّب مؤسسة مجلس الوزراء، والحقيقة أصبح رئيس مجلس الوزراء مثل الزينة لا يضعونه في أجواء ما يحصل ولا يستطيع أن يفعل شيئاً...".

متروبوليت بيروت للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة قال في عظته في كنيسة سيدة الانتقال في الأشرفية: "... عندما رأيت قبل يومين مجلسنا الذي يمثلنا ويدّعي تمثيل نفسه، حزنت وبكيت. نحن لا نعتبرهم أسياد أنفسهم، نحن نعرف أن هناك مَن يملي عليهم أفعالهم (...) في هذا البلد العسكرة لن تجدي. نحن نحترم العسكر، والجيش وُجد ليدافع عن بلدي، لا ليقتل أولادي...".

16 آب، "مؤتمر الحريات" رفض مشروع "الدولة الأمنية - المخابراتية"، والبعث والقومي وأمل وحزب الله ضد "التشكيك في مؤسسات الدولة"

عقد في فندق الكارلتون في بيروت مؤتمر للمعارضة تحت شعار: "المؤتمر الوطني للدفاع عن الحريات والديمقراطية" شارك فيه عدد كبير من الشخصيات السياسية وممثلي أحزاب ونقابات وهيئات ثقافية يتقدمهم الرئيس أمين الجميّل ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون وأعضاء لقاء قرنة شهوان وحركة التجدد الديمقراطي برئاسة نسيب لحود والمنبر الديمقراطي برئاسة حبيب صادق. وفيما غابت أحزاب البعث والقومي وحزب الله وحركة أمل إضافة إلى الرؤساء حسين الحسيني وسليم الحص وعمر كرامي والنائب السابق نجاح واكيم. لوحظت مشاركة أربعة نواب من كتلة "قرار بيروت" التي يترأسها رئيس الحكومة رفيق الحريري، هم: غنوة جلول وعاطف مجدلاني وغطاس خوري ووليد عيدو.

إثنا عشر خطيباً في المؤتمر حملوا في عنف على السلطة مؤكّدين ضرورة الدفاع عن الحرية والديمقراطية والإفراج عن المعتقلين:

1- النائبة نائلة معوض قالت "إن لبنان في خطر لذا نحن هنا للتصدي لقمع الحريات... ولمنع المؤسسات العسكرية والأمنية من التحوّل أداة قمع وقهر، بل ميليشيا ترتد على الدستور والقانون".

2- النائب بطرس حرب: "معركتنا اليوم تتجاوز الحرية إلى وجود لبنان...".

3- النائب نسيب لحود: "اجتمع أركان الحكم البارحة، لا بأس، أما نحن فنأمل ألا تكون اجتماعاتهم التقطيعية مجرد مساومات...".

4- النائب باسم السبع: "... إن لبنان محكوم من نظام لئيم أو من حكم لئيم أو من إطار بوليسي أو أمني لئيم (...) خوفنا كبير جداً أن تصبح رئاسة الجمهورية في لبنان شبحاً...".

5- النائب انطوان غانم (حزب الكتائب، أمين الجميّل) سأل "إذا كان البعض يعتقد أنه يستطيع أن يخرّب المصالحة الوطنية في الجبل التي رعاها وليد بك جنبلاط بالتعاون مع الشرفاء وعلى رأسهم البطريرك صفير فهو واهم".

6- النائب مصباح الأحدب قال: "علينا أن ننتفض معاً سواء كان الانتهاك أمام قصر العدل أم في طرابلس". ودعا إلى "شمول المصالحة الوطنية كل الفئات".

7- نقيب الصحافة محمد البعلبكي: "ما من لبناني يرضى اليوم أن يُقذف أي مواطن لبناني مهما اختلف معه في الرأي بجرم الاتصال أو محاولة الاتصال بالعدو الاسرائيلي إلا إذا ثبت مثل هذا الاتهام بالدليل القاطع".

8- طلال سلمان (جريدة "السفير"): "بالحرية حمينا هذا الوطن الصغير (...) لا يمكن للدولة أن تنجح في معزل عن شعبها".

9- فاروق دحروج (الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني): "لن يكون لبنان وطناً للحرية والعدالة حين يكون الوطن المسلوب الإرادة ومصادر القرار ومواطنوه مكبلين بالجوع والفقر ومسكونين بالخوف والهلع".

10- غابي المر (محطة "إم تي في" التلفزيونية) وعد بأن وسيلته الإعلامية ستبقى، كما كانت، دعامة أساسية للحرية.

11- حبيب صادق (المنبر الديمقراطي): "ستتابع النضال انتصاراً للحرية، وعبثاً يحاول المحاولون لجمها واحتجاز طريقها".

12- وليد جنبلاط: "... ماذا أقول اليوم؟ معركة الحريات فوق كل اعتبار، فوق الطائفية والمذهبية والمناطقية (...) سنواجه وستستمر المواجهة (...) على هذه الحكومة أن تحاسب المسؤولين في الأجهزة وأن تقتص منهم ومن المسؤولين في القضاء الذي أصبح اليوم قضاءً وقائياً (...) آن الأوان لقانون انتخابي جديد يعتمد الدائرة الفردية المصغرة بعيداً من المحادل، وعندها نستطيع ومصباح الأحدب والشرفاء، أن نسمع صوت كل الفقراء الذين تجاهلهم بعض المحادل في الشمال وغيره، وعندها يلتقي مطلب الفقراء في باب التبانة مع مطلب الأحرار عند العدلية".

وخلص المؤتمرون، في بيانهم، إلى المطالبة بالإفراج عن جميع الموقوفين، ومناشدة القضاة أن يدافعوا عن استقلال القضاء، ومطالبة مجلس الوزراء مجتمعاً بتحمّل مسؤوليته الدستورية عبر اشرافه على كل الأجهزة العسكرية والأمنية وإخضاعها بالفعل لسلطته السياسية المستندة إلى أحكام الدستور، واستنكار تعديل المجلس النيابي قانون أصول المحاكمات الجزائية بعد أقل من عشرة أيام على إقراره ونشره بغالبية موصوفة، ما شكّل استهتاراً بقيمة التمثيل الشعبي وإساءة كبيرة إلى دور الهيئة الاشتراعية...

على صعيد آخر، رأت "ندوة العمل الوطني" (الرئيس سليم الحص) "إن الطريقة التي نفّذت بها التوقيفات الأخيرة لا تتفق مع القوانين والروح الديمقراطية...".

حزب الله حدّد، للمرة الأولى، موقفه من الأحداث الأخيرة، معتبراً أنها "اتخذت أبعاداً مقلقة مع المعلومات المتداولة عن عودة اليد الصهيونية إلى التحرّك، من خلال محاولات إيجاد مرتكزات أو إشاعة مناخات متوترة، تربك لبنان وتضر بالسلم الأهلي، وتسمح للصهاينة بالتلاعب مجدداً بمصائر بعض اللبنانيين". وتوقف الحزب عند خطاب "بعض المسؤولين السياسيين والروحيين خصوصاً منذ الانتصار وإلى الآن سواء في الدفاع عن العملاء وتبرير العمالة للعدو، أو في الدعوة إلى إرسال الجيش إلى الجنوب خدمة للأمن الصهيوني، وهو خطاب أوجد مؤثرات سياسية ونفسية شكّلت حافزاً أو دافعاً للمراهنة على العدو".

أما أحزاب البعث والقومي وحركة أمل فأكّدت، في بيان مشترك، أن "المشكلة الأساسية هي تشكيك البعض المستمر في مؤسسات الدولة (...) لبنان اليوم يحتاج إلى الحريات لتوظيفها في مشروع نهوض الوطن... وليس في فتح أي ثغرة لينفذ منه أعداء لبنان وبعض المتعاملين معهم لإضعافه وتوظيفه خصوصاً ضد عملية الصمود العربي الذي تمثّله سورية الأسد في وجه الاندفاع العسكري الشاروني".

17 آب، "عناصر الأمن المدنيون..."

فيما ظلت تتفاعل بقوة، محلياً ودولياً، الصور المنشورة لعناصر مدنيين ينهالون ضرباً على المعتصمين قرب بوابة قصر العدل، نشرت مجلة "الوطن العربي" (في عددها 17 آب 2001) مقالها الرئيسي تحت عنوان: "الوطن العربي" تكشف: ضباط سوريون يقودون أجهزة أمنية لبنانية حساسة، 5 آلاف عسكري سوري بملابس الجيش اللبناني". ومنعت الدوائر اللبنانية المجلة، لكن المقال سرعان ما انتشر لدى اللبنانيين كالنار في الهشيم (عبر الانترنت، والتصوير طبق الأصل...). وفي 28 آب، استدعى قاضي التحقيق الأول المدير المسؤول في المجلة وليد أبو ظهر، والكاتب سعيد القيس لاستجوابهما بـ"أنباء كاذبة وتحقيراً بالجيش اللبناني والسوري، ومساساً بسمعتهما...".

حول صور "عناصر مدنية" ينهالون ضرباً على المعتصمين، أكّدت "مصادر عسكرية أن هناك أخطاء حصلت من الجميع، وأن القيادة كلّفت الشرطة العسكرية في الجيش إجراء التحقيقات اللازمة لتحديد من تجاوزوا المهمة الموكلة إليهم تمهيداً لاتخاذ الاجراءات التأديبية في حقهم...".

18 آب، الهندي وباسيل

أحال المدّعي العام التمييزي القاضي عدنان عضوم على القضاء العسكري توفيق الهندي، وأعلن أن التحقيقات القضائية "أظهرت أن اتصالات أجراها الهندي بالعدو الاسرائيلي". كما أظهرت التحقيقات (ودائماً بحسب ما سُمّي بـ"تسريبات رسمية") أنه كان للموقوفين الآخرين (ايلي كيروز والصحافي انطوان باسيل وسلمان سماحة) أدوار في التحضير لهذه الاتصالات وتحديداً الصحافي باسيل.

19 آب، البابا، البطريرك، طلاس، جنبلاط، يونس

دعا البابا يوحنا بولس الثاني إلى "عدم التضحية بقيم الديمقراطية والسيادة الوطنية في مقابل مصالح سياسية زائلة" في تعليقه على حملة الاعتقالات في لبنان. وأردف البابا: "إضافة إلى الوضع المأسوي في الأرض المقدسة هناك توترات سياسية خطرة في لبنان بعد موجة اعتقالات تشكّل عقبة أمام الحوار الوطني (...) إن هذه الأمة العزيزة عانت ما

فيه الكفاية بسبب انقساماتها الداخلية (...) إن لبنان تعددي وحر، هو مكسب لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها فليساعد الجميع اللبنانيين في الحفاظ عليه وجعله يأتي بثماره". وفي عظته الأسبوعية، أبدى البطريرك صفير قلقاً عميقاً على الوطن: "كأن ثمة رفضاً رسمياً لكل مصالحة مخلصة (...) الاعتقالات أظهرتنا بلداً متخلفاً لا يحترم الحقوق ولا يتقيد بأصول محاكمات...".

وزير الدفاع السوري العماد أول مصطفى طلاس أعلن، في كلمة ألقاها بالنيابة عن الرئيس السوري بشار الأسد في حفلة تخريج عدد من الضباط السوريين، وقوف دمشق إلى "جانب الرئيس اللبناني اميل لحود وقائد الجيش اللبناني الشقيق العماد ميشال سليمان".

وليد جنبلاط دعا إلى "عقد مؤتمر قومي عربي للبحث في الخدمة الإلزامية المفروضة على دروز اسرائيل" منذ 1956، ومن أجل "تأكيد الهوية العربية لزهاء 100 ألف درزي" يعيشون في اسرائيل وهضبة الجولان السورية المحتلة. وكان جنبلاط يتحدث في اجتماع في فندق "هوليداي إن" في عمان في حضور أكثر من 120 شخصية درزية من لبنان واسرائيل، فطالب دروز اسرائيل بـ"رفض الخدمة الإلزامية دعماً لإخواننا في فلسطين الذين يقاومون الاحتلال".

ليل 18-19، اعتقل رجال المخابرات حبيب يونس (صحافي في أسرة "الحياة") للتحقيق معه في أقوال نُسبت إلى الصحافي أنطوان باسيل وتردّد فيها إسم حبيب يونس في شأن تهمة الاتصالات مع المستشار الإعلامي لأوري لوبراني، أوديد زاراي.

20 آب، مخيبر

النائب ألبير مخيبر سأل، في تصريح له، الرئيس الأميركي جورج بوش، لماذا لم يتدخل لتطبيق القرار 520 الذي يقضي بإخراج الجيش السوري من لبنان "وخصوصاً أن الدول العربية تطالب دوماً بتطبيق قرارات الأمم المتحدة؟". وناشد الرئيس بشّار الأسد "لأن يسحب جيشه من لبنان ليتم السلام المطلق بيننا وبينه".

21 آب، خلوة الديمان بين الرئيس والبطريرك، اجتماع جنبلاط والأسد، واشنطن للحريات الشخصية

زار رئيس الجمهورية البطريرك صفير في مقره في الديمان، وعقد خلوة معه، رشح عنها من طريق مصادر رسمية "أن الرأي كان متفقاً بينهما على ضرورة تعزيز المناخات الوفاقية في البلاد، خصوصاً في ظل دقة المرحلة الإقليمية الراهنة..."، وأن هذه الخلوة مهّدت لحوار بين الرئيس و"لقاء قرنة شهوان" المعارض.

في دمشق، أجرى الرئيس بشار الأسد محادثات مع وليد جنبلاط تناولت، بحسب متحدث رئاسي "مواضيع لبنانية والتحديات التي تواجه البلدين الشقيقين سورية ولبنان". وجاء هذا الاجتماع غداة لقاء جنبلاط مع زعماء الدروز في لبنان واسرائيل عقد في عمان وتعهّدوا خلاله تصعيد الحملة الهادفة إلى وقف التجنيد الإجباري للدروز في الجيش الاسرائيلي.

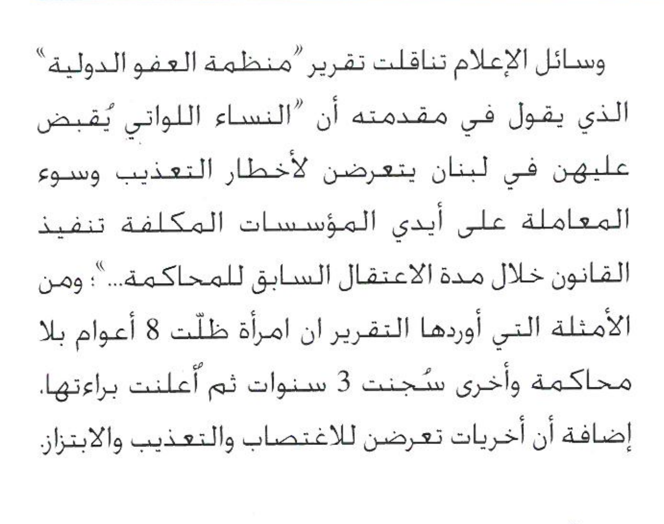
واشنطن، وعلى لسان ناطق باسم وزارة الخارجية، دعت الحكومة اللبنانية إلى إظهار أن لبنان "لا يزال يحترم الحريات الشخصية وحرية التعبير والأفكار السياسية" مشيرة إلى أن لبنان "كان يفاخر لمدة طويلة بالتزامه مبادئ الحرية (...) أن التوقيفات الأخيرة بحق الناشطين المسيحيين تحضّنا على دعوة لبنان إلى إظهار أنه لا يزال مستمراً في احترام هذه المبادئ ونظام القانون".



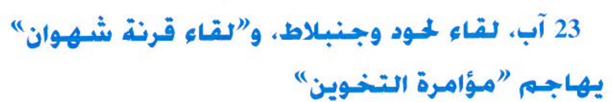
أعضاء في لقاء قرنة شهوان: النائبة نائلة معوض والسفير سيمون كرم ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون والصحافي جبران تويني يصغون إلى عضو اللقاء سمير فرنجية أمام مطرانية قرنة شهوان (23 آب 2001)

السلطات الأمنية والقضائية أفرجت عن عدد من الموقوفين مقابل كفالات، من بينهم المنسّق العام لـ"التيار الوطني الحر" اللواء المتقاعد نديم لطيف. وعلى ذلك علّق الرئيس أمين الجميّل معرباً عن أمله أن يكون الإفراج علامة يقظة و"لعل لحود أدرك فداحة عمل الأجهزة"؛ ووزير الإعلام غازي العريضي انتقد "مسرحية إطلاق الموقوفين" وسأل "هل كرامات الناس هدايا؟" وقال "يخطئ من يعتقد أنه انتصر مهما كان موقعه والقرار الاستثنائي هو بإدخال المسؤول عما جرى إلى السجن".

الوزراء مروان حمادة وغازي العريضي وفؤاد السعد غادروا إلى سردينيا للقاء رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي كان اتخذ له إجازة لأيام يقضيها خارج لبنان.



وسائل الإعلام تناقلت تقرير "منظمة العفو الدولية" الذي يقول في مقدمته أن "النساء اللواتي يُقبض عليهن في لبنان يتعرض لأخطار التعذيب وسوء المعاملة على أيدي المؤسسات المكلفة تنفيذ القانون خلال مدة الاعتقال السابق للمحاكمة..."؛ ومن الأمثلة التي أوردها التقرير ان امرأة ظلّت 8 أعوام بلا محاكمة وأخرى سُجنت 3 سنوات ثم أُعلنت براءتها، إضافة أن أخريات تعرضن للاغتصاب والتعذيب والابتزاز.



23 آب، لقاء لحود وجنبلاط، و"لقاء قرنة شهوان" يهاجم "مؤامرة التخوين"

التقى وليد جنبلاط الرئيس لحود وأعلن بعد اللقاء "ان المعالجات الاقتصادية والسياسية تحتاج إلى حد أقصى من التضامن في الحكومة، ولا بد من معالجة الصدمة التي حصلت بالحد الأقصى من التضامن، لأن البلاد مقبلة على مرحلة دقيقة تتطلب هدوءًا وتعاوناً". وقال "كان اللقاء مع فخامة الرئيس إيجابياً جداً".

"لقاء قرنة شهوان" عقد اجتماعاً في مقره (مطرانية قرنة شهوان)، وقرّر تكثيف اتصالاته مع القوى السياسية، وفي مقدمهم رئيس الجمهورية، للشروع في حوار حقيقي وصريح. وأصدر بياناً أكّد فيه أنه "يتعرض، منذ قيامه، لهجمة شرسة ومركّزة تسعى إلى الإجهاز عليه عبر النيل من أعضائه، وانكشفت دوافعها الحقيقية في ورقة الطلب الصادرة عن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي نصري لحود (شقيق رئيس الجمهورية) بتاريخ 20 آب حيث ورد ما مفاده أن انشاء تجمّع وطني يضم الأحزاب المسيحية المعارضة قد تمّ بناء على طلب (منسّق النشاط الاسرائيلي في لبنان أوري لوبراني) للمطالبة بإخراج السوريين من لبنان وتمكين اسرائيل



الرئيس لحود مستقبلاً النائب وليد جنبلاط في قصر بعبدا (23 آب 2001)

من استثمارها عالمياً بهدف الضغط من أجل الانسحاب السوري وذلك لإرباك الساحة اللبنانية والضغط على الدولة لتحقيق هذا الهدف". واعتبر اللقاء "ان محاولة التخوين هذه تشكّل مؤامرة حقيقية على كل الثوابت الوطنية".

"كتلة القرار الوطني" التي يترأسها رئيس الحكومة رفيق الحريري، أكّدت "تمسكها بالنظام البرلماني الديمقراطي وبالحريات العامة باعتبارها من الثوابت الوطنية". وحذّرت من "إشاعات السوء التي تتناول الاقتصاد الوطني" (في اليوم التالي، 24 آب، أطلقت الهيئات الاقتصادية تحذيراً قوياً من الأزمة السياسية).

25 آب، واشنطن لانسحاب "كل القوات الأجنبية"، ولقاء اللقلوق المسيحي – الإسلامي

في أول "تذكير" أميركي منذ انسحاب اسرائيل من لبنان ومنذ بدء ولاية الرئيس جورج بوش، أعلنت واشنطن تأييدها "انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان من خلال العمل على تحقيق سلام شامل في المنطقة". وعبّر وزير الخارجية كولن باول عن هذا الموقف الأميركي في رسالة إلى "المعهد الأميركي اللبناني" القريب من التيار العوني (يرأس المعهد دانيال ناصيف).

في فندق "شانغريلا" في اللقلوق اجتمع 21 شخصية في لقاء حواري مسيحي – إسلامي مغلق استكمالاً للقاءات استضافتها مدينة مونترو السويسرية في 16–20 حزيران الفائت. وأعلن اللقاء، في اليوم التالي، عن قيام "اللقاء اللبناني للحوار"، وحدّد يوم 29 أيلول المقبل موعداً لاجتماعه الأول. وشخصيات اللقاء هي من مختلف الفئات والاتجاهات الثقافية والسياسية من بينهم أركان في "لقاء قرنة شهوان" وقياديون من "حزب الله". وشارك في لقاء اللقلوق: سمير فرنجية، نواف الموسوي، مارون حلو، كميل منسى، فاديا كيوان، سيمون كرم، ابراهيم محمد مهدي شمس الدين، جان سلمانيان، رياض جرجور، طارق متري، محمد السماك، غالب أبو زينب، محمود قماطي، انطوان حداد، جوزف باحوط، النائب فارس سعيد، سليمان تقي الدين، الدكتور سمير المقدسي، عباس حلبي، شبلي الملاط وسلوى

بعاصيري.

26-27 آب، عودة الحريري من إجازته وهو مستعد لتجاوز المشاكل

عاد رئيس الحكومة رفيق الحريري آتياً من سردينيا حيث أمضى عشرة أيام على وقع ترددات الهزة العنيفة التي تعرّض لها لبنان إثر حملة الاعتقالات، بعدما عرّج على باريس والتقى الرئيس جاك شيراك. وصدر بيان فرنسي أشار إلى أن البحث تطرق إلى مؤتمر باريس -2 الذي يضم شركاء لبنان الاقتصاديين وانعقاده قبل نهاية العام الجاري. وأعلن شيراك أن بلاده "تقف إلى جانب الحكومة اللبنانية في إصلاحاتها الاقتصادية ذات الضرورة المطلقة"، معتبراً أن هذه "الإصلاحات الجريئة ينبغي أن تفيد من بيئة قانونية وقضائية تضمن الحريات العامة والفردية ودولة الحق والديمقراطية، وتشجّع الاستثمارات الأجنبية لكي تحقق نتائجها".

وأعلن أن الحريري ردّ على استفسارات شيراك حول الاعتقالات وما رافقها وعما يتعلق بالمسؤولية عما حدث، مؤكّداً أن "الأمر يتعلق بصراعات سياسية داخلية، ولا يمكن تحميل سورية مسؤولية ما جرى (...) ما حصل يمكن تجاوزه لأنه لا يشكّل توجهاً استراتيجياً، فما جرى حادث لا يمت بصلة إلى تقاليد لبنان ونظامه".

28 آب، لقاء لحود - الحريري، "غسان تويني يرد على منتقدي افتتاحيته"

اجتمع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة (لحود والحريري) في أول لقاء ثنائي بينهما منذ الأزمة السياسية الحادة (الاعتقالات) للبحث في خطوات عملية لتجاوز هذه الأزمة وخصوصاً آثارها على الوضع الاقتصادي، وحرص الرئيسان على إضفاء أجواء إيجابية على اجتماعهما. وأكّد الحريري "أن لا مجال للخلاف مع سورية ورئيس الجمهورية إميل لحود"، وأنه "حاضر للتعاون معهما إلى أقصى الحدود، ومع المجلس النيابي من خلال رئيسه نبيه بري، كذلك مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وقوى أخرى تبدي استعدادها للتغلب على المشكلات الاقتصادية والمالية".

غسان تويني، النائب والدبلوماسي والوزير السابق، المثقّف وكاتب افتتاحية "النهار" كل يوم إثنين، الافتتاحية الأكثر تأثيراً والأكثر إثارة للإمتعاض من جانب حلفاء سورية، ردّ على منتقدي افتتاحيته (خصوصاً لجهة التدخّل والسطوة الأمنية - السياسية السورية على الحكم والإدارة في لبنان"، وركّز في ردّه على الاقتصاد، فقال إنه، إذ يهنئ سورية في عهدها الجديد، يستغرب قدرتها "على التوفيق بين معالم كثيرة لاقتصاد السلام، ودعوتها عندنا إلى "مجتمع المقاومة". وأعطى تويني أمثلة على ما ينفذ في سورية من مشاريع سياحية وغيرها، وما هو "ممنوع" على لبنان تنفيذه: ونوّه تويني بالملايين، بل المليار دولار، التي تجنيها سورية من نقل النفط العراقي والاتفاقات الاقتصادية الموقّعة بين بغداد ودمشق، "والممنوع توقيع مثلها بين لبنان والعراق، في حين يئن اللبنانيون من اتفاقاتهم مع سورية... وسورية تصدر نتيجة اتفاقها العراقي بمئات الملايين، والصناعات اللبنانية تتفرج وتهدّد بطرد العمّال والإقفال...".

29 آب، عون والردود عليه، بري، الحريري، الكتائب، "لقاء الوثيقة والدستور"

اعتبر العماد ميشال عون البطريرك و"لقاء قرنة

شهوان"، بما يبديانه من اعتدال، وبطلب "قرنة شهوان" زيارة الرئيس لحود، أنهما أخطأ من حيث أنهما أهدرا الحالة الشعبية، وأعادا الاعتبار لـ"الحاكم"، وأن البطريرك لا يزال يخطئ منذ 1989، أي من الطائف (ممثل التيار العوني في لقاء قرنة شهوان لم يوقّع على وثيقة اللقاء من الأساس).

انبرى للرد على عون، هذه المرة، أقرب المقربين إلى رئيس الجمهورية مدافعين عن البطريرك: نجله النائب إميل إميل لحود، وصهره وزير الداخلية الياس المر، والوزير جان لوي قرداحي. كما ردّ عدد آخر من الشخصيات، منهم أعضاء في لقاء قرنة شهوان برز من ردودهم رد النائبة نايلة معوض التي أملت أن تعطي زيارة لقاء قرنة شهوان للرئيس لحود نتيجة على الأرض وأن تكون "زيارة حوارية مع التمسّك طبعاً بمبادئنا والبيانات التي أصدرناها". وقال عضو لقاء قرنة شهوان النائب بطرس حرب أن اجتماع اللقاء (حدّد في 30 آب) مع رئيس الجمهورية "غير محدد بسقف بل هو مفتوح على كل المواضيع والمشكلات التي تمر فيها البلاد والمعاناة التي يتعرض لها الشعب"، مشيراً إلى أن الهدف منه "إطلاق الحوار الذي يجب أن يبدأ برئيس البلاد وعنده، ويجب أن نسعى إلى أن يطلقه الرئيس بالذات ليشمل كل القوى السياسية والأحزاب".

رئيس المجلس النيابي نبيه بري، بعد لقائه الأسبوعي برئيس الجمهورية، قال (وفق ما أعلنه المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية) إن "الرئيس لحود وضعه في أجواء لقائه مع رئيس الحكومة رفيق الحريري" معرباً (بري) عن ارتياحه "لما سمعه من الرئيس لحود". وقال: "ما لمسته أن النيات، والنية للعمل، تلتقي هذه المرة على محاولة فريدة لإنقاذ الوضع".

بعد زيارة الحريري لرئيس الجمهورية لفت المسؤولين والمراقبين صدور بيانين عن مكتبي الإعلام، مكتب رئيس الجمهورية ومكتب الرئيس الحريري، تضمّنا لغتين مختلفتين على رغم تأكيدهما التعاون في معالجة الأزمة الاقتصادية. فالأول أكّد أن هذه المعالجة مسؤولية مشتركة بعدما كان أشار إلى أن الأمن استتب، والثاني قال إن شؤون الأمن والسياسة والاقتصاد تُعالج في المؤسسات. وجاء البيانان في ظل ترقّب الأوساط السياسية لسجال ضمني يرى فيه الفريق المعارض لإجراءات الأجهزة الأمنية أن تدابيرها وتجاوزها الحكومة كان لها أثر سلبي على الاقتصاد، فيما يرى الفريق الموالي لرئيس الجمهورية (عبّر عنه الوزير جان لوي قرداحي) أن المشكلة تكمن في غياب خطة اقتصادية واضحة يعرضها الحريري على مجلس الوزراء. أما اجتماع الحريري بالرئيس السوري بشار الأسد فقد قال بشأنه الوزير غازي العريضي ان الحريري "مرتاح جداً جداً".

حزب الكتائب بدأ يعيش جو "تقديم موعد الانتخابات في الحزب قبل أن تنجلي الاتصالات التوافقية القائمة، الأمر الذي لا يسير في اتجاه توحيد الحزب"، على حد تعبير الجناح المعارض في الكتائب (د. ايلي كرامه).

قررت 15 شخصية لبنانية بعد اجتماعهم تأليف لقاء دائم باسم "لقاء الوثيقة والدستور" هدفه "متابعة صحة تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني وتطبيق الدستور، ومواكبة الأوضاع العامة في ضوء المبادئ التي تضمنها اتفاق الطائف والاتفاقات والمعاهدات وسائر النصوص المنبثقة منه". وضمّ اللقاء رئيس الحكومة السابق رشيد الصلح والوزراء والنواب السابقين: نصري المعلوف، عثمان الدنا، رفيق شاهين، ميشال معلولي، أوغست باخوس، محمود عمّار، ألبير منصور، محمد يوسف بيضون، بيار دكاش، أنور الصباح، شفيق بدر، طارق حبشي، الياس الخازن وإدمون رزق.



الرئيس لحود يصافح النائب الدكتور فارس سعيد (أحد أبر ز شخصيات لقاء قرنة شهوان)، وبدا المطران يوسف بشارة والنائب منصور البون (30 آب 2001)

30 آب، الحوار ينطلق بين لحود و"لقاء قرنة شهوان"

أول لقاء بينهما في قصر بعبدا. وتألف وفد اللقاء من النواب بطرس حرب ونائلة معوض وبيار الجميّل وفارس سعيد ومنصور غانم البون وأنطوان غانم وصلاح حنين. وراعي أبرشية انطلياس المارونية المطران يوسف بشارة.

في البيان الذي وزّعه "لقاء قرنة شهوان" بعد الزيارة أن اجتماعه الأول مع رئيس الجمهورية "بداية حوار جدي حول المسائل الوطنية العامة والتطورات الأخيرة ولا سيّما تلك التي حصلت بعد زيارة البطريرك الماروني إلى الجبل وموجة الاعتقالات التي أعقبتها ومحاولة إعادة ضخ العامل الاسرائيلي في الحياة الوطنية".

وسلّم الوفد الرئيس لحود مذكّرة أعادت التذكير بالمبادئ التي تضمنتها وثيقة اللقاء في 30 نيسان الماضي (راجع "نص وثيقة قرنة شهوان" الواردة آنفاً). ولفتت المذكرة إلى أن "حملة الاعتقالات التي قامت بها الأجهزة الأمنية (...) استهدفت المساعي الحوارية (...) وباتت تهدّد النظام السياسي بكامله".

نقلت الصحافة، عن "مصادر الوفد"، أن لقاء بعبدا استمرّ ساعتين وربع الساعة وهو أطول لقاء بين لحود ومجموعة سياسية، وتطرق إلى التوقيفات (تكلم فيها النائب بطرس حرب)، والضرب الذي تعرض له المتظاهرون أمام قصر العدل. وتحدث نواب حزب الكتائب (بيار الجميّل وأنطوان غانم) عن تدخّل الأجهزة في الحزب وانتخاباته ومحاولة ضرب وحدته. وامتدّ البحث إلى اتفاق الطائف وضرورة تنفيذه بما فيه ما يتعلق بالوجود العسكري السوري وجدول انسحابه، وموضوع إرسال الجيش إلى الجنوب. وعندما أثار أحد أعضاء الوفد مناخات التخوين بالتعامل مع اسرائيل

كلما جرى الحديث في شأن وطني وعن الوجود السوري، ردّ لحود معلقاً أن هذا غير مقبول وكل مَن يتهم "قرنة شهوان" بالعمالة يكون في النهاية بمثابة عميل.

مصادر قصر بعبدا، وفق ما جاء في وسائل الإعلام، ركّزت على أن اللقاء سادته أجواء مصارحة تامة ولم يترك موضوع إلا وأُثير بالعمق. وقد أبدى أعضاء اللقاء حرصهم على التأكيد على مقام رئاسة الجمهورية وعلى عدم القبول بأي مسّ بشخص رئيس الجمهورية، كما أكّدوا دوره في قيادة الحوار الوطني وفق الأسس الوطنية الجامعة.

"إخفاء الإمام الصدر" في نص من تقرير منظمة العفو الدولية

لمناسبة يوم "المخفيين" للعام 2001 (30 آب)، أوردت منظمة العفو الدولية أن "مئات الألوف من الأشخاص قد اختفوا على مدى العقود الماضية" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أغلبيتهم في العراق. وخصّ تقرير المنظمة الإمام موسى الصدر بالفقرة التالية:

"الإمام موسى الصدر رجل دين شيعي بارز إيراني المولد، شوهد في طرابلس الغرب في ليبيا في 31 آب 1978 للمرة الأخيرة برفقة الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين اللذين أخفيا منذ ذلك التاريخ. الإمام موسى الصدر، 50 عاماً، كان من المقرر أن يجتمع إلى العقيد معمّر القذافي يوم إخفائه. تدّعي السلطات الليبية أن موسى الصدر قد غادر إلى إيطاليا، غير أن هذا يتناقض مع التحقيقات التي أجرتها الدولة الإيطالية والتي أكّدها حكم محكمة إيطالية".

31 آب، بري ينتقد مؤتمر الحريات، توتّر في الجنوب

في مهرجان حاشد أقامته حركة "أمل" في بنت



الامام موسى الصدر

جبيل في الذكرى الـ23 لإخفاء الإمام الصدر، غمز الرئيس نبيه بري من قناة البعض بقوله: "... إن التعمية على التآمر الهادف إلى تقويض النظام وتصوير الأمر كأن الجيش يقمع البعض، هدفه تقويض المؤسسة العسكرية... هذا الكلام ليس تجاوزاً لما حصل أمام قصر العدل الذي نستنكره، بل دعوة صريحة للمحاسبة الداخلية عما جرى (...) إننا سنكون في طليعة من يتصدى لإضعاف النظام القضائي، ولمن يتصدّى للحرية ولعسكرة النظام...". وهاجم بري مؤتمر الحريات (الذي عقدته المعارضة قبل أيام قليلة) بقوله: "إن ما نراه من جمع لمؤتمر ضد الحريات بعنوان حماية الحريات، سببه أمر واحد هو تأكيد وحدة المسار والمصير مع سورية، كل الموضوع يكمن هنا".

إلى الحدود الدولية في الجنوب، دفعت إسرائيل بتعزيزات عسكرية غداة زيارة قام بها شارون مع أركان حكومته الأمنية المصغرة إلى هناك، ما ولد توتيراً للأجواء. وقالت الإذاعة الاسرائيلية ان "الجيش

الاسرائيلي على الحدود وضع في حال تأهّب قصوى" بعد ورود ما سمّته إنذارات تفيد أن حزب اللّه يستعد للقيام بعمليات استشهادية. وإلى ذلك، أعلن حزب اللّه ان "وحدة الدفاع الجوي في المقاومة الإسلامية تصدّت لليوم الثاني على التوالي، وعلى دفعتين، لطائرات حربية اسرائيلية اخترقت أجواء مرجعيون والخيام".

القمة الفرنكوفونية المقررة في بيروت

تقرّر في القمة الأخيرة (الثامنة) التي عقدت في كندا أن تعقد القمة التاسعة في بيروت، بين 22 و28 تشرين الأول 2001. وقمة بيروت التي من المنتظر أن يشارك فيها 55 رئيس دولة وحكومة هي القمة الأولى التي تعقد في الشرق الأوسط. وقد أوكلت إلى وزارة الثقافة (الوزير غسان سلامة) مهمة إعداد حدث ثقافي يتمثّل بـ"القرية الفرنكوفونية" بمشاركة المجتمع المدني، علماً أن القرية ستقام في منطقة المشاة في وسط بيروت التجاري.

إلى شعار القمة الفرنكفونية المعروف أُدخلت الأرزة بمحاذاة دائرة التضامن التي تمثّل الشعوب الفرنكفونية في القارات الخمس. وكان لبنان يحتل دائماً موقعاً مميزاً ضمن المجموعة الفرنكفونية؛ وشهيرة هي العبارة التي أطلقها الرئيس الفرنسي جاك شيراك غداة اختيار بيروت لاستضافة القمة التاسعة: "أي أداة للإشعاع أفضل من الفرنكفونية في لبنان، هذا البلد الصديق، في حين تعد احتمالات السلام بعصر من التطور الهائل في هذه المنطقة. وتشكّل بيروت، بالنسبة إلى فرنسا، مدخلاً طبيعياً إلى الشرق الأوسط؟".

أما موضوع القمة فهو "حوار الثقافات" الذي بات جوهرياً في كل مقاربة تعددية ومنفتحة للثقافات والحضارات ولمجتمع دولي تتكامل فيه الهويات على اختلافها، بما فيه مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء. لذلك فإن كل الكتيبات والمنشورات الخاصة بالقمة تشدّد على أن الثقافة باتت مرادفة للتنمية والنمو الاقتصادي في عالم يتزايد فيه التركيز على اقتصاد المعرفة. وموضوع قمة بيروت اتُّخذ له شعار: "أن نعيش معاً وإن مختلفين، أن نعيش معاً اختلافنا"، ما يعني أن الفرنكوفونية إنما هي، وقبل أي شيء آخر، مساحة كونية تتميز، عن غيرها من التشكلات الأحادية الطابع، باحتضانها للاختلاف لكونها تضم إلى لغات ولهجات متعددة، شعوباً وثقافات متنوعة لم تكن مجتمعاتها على مرّ التاريخ على وئام وانسجام بينها وبالأخص مع القطب الفرنسي من هذه المجموعة بالذات .

منذ إقرار استضافة بيروت للقمة الفرنكوفونية التاسعة أعطت الصحافة اللبنانية والفرنسية حيّزاً واسعاً للفرنكوفونية في لبنان، حدثاً ووجوداً ودراسة. لكن أحداث شهر آب (راجع أعلاه) طرحت جملة تساؤلات مقلقة حول انعقاد القمة في موعدها، ونجاحها، أو مدى جدواها في ظل الوجود السوري ودوره في لبنان.

آخر ما تناولته الصحافة الفرنسية حول هذا الأمر أوردته "النهار" (**1 أيلول 2001**) بقلم مراسلها بيار عطا اللّه في باريس، بالتالي: "... فبعد افتتاحية "لوموند" الأسبوع الفائت عن العسكرة والتساؤلات التي طرحتها عن القمة الفرنكوفونية، تلتها "لوفيغارو" على صدر صفحتها الأولى حول الوضع في لبنان والدور السوري، جاء أمس دور مجلة "لو نوفيل أوبسرفاتور" الأسبوعية التي خصّت لبنان في عددها الأخير بمقالة ساخنة عنوانها: "وضع اليد السورية والاعتقالات الاعتباطية - لبنان المضحّى به".

وتابعت "النهار": "وكتب الصحافي جان دانيال عن تحدي الفرنكوفونية في مواجهة ما سمّاه القمع السوري: "لا يمكن مؤتمر الفرنكوفونية المقبل أن يتجاهل أنه يعقد في بلد هو ضحية للقمع السوري. إن الوضع في لبنان العزيز (العزيز على فرنسا وعلى ديغول وعلى شيراك) لا يتعلق فقط بالحرب الحقيقية التي تفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيي". وعرض دانيال قضية الصحافيين المعتقلين انطوان باسيل وحبيب يونس: "أُوقف صحافيان في بيروت خلال حملة الاعتقالات الأخيرة في صفوف المسيحيين المناهضين لسورية، ويمكن أن يصدر حكم إعدام في حق كل منهما في حال دينا بارتباطات مع اسرائيل. وفي مرحلة أولى اعترف هذان الصحافيان باتصالاتهما مع العدو الاسرائيلي ولكن سرعان ما عادا عن اعترافاتهما وأعلنا انها انتزعت منهما قسراً بواسطة التعذيب...". وأضاف دانيال: "في اختصار، فإن الموقف المناهض للسوريين من مسيحي لبنان بات مسألة أكثر تعقيداً مع قيام عدد من المسلمين اللبنانيين بالمطالبة مرة جديدة، ورغم مجازفتهم بذلك، برحيل القوات السورية وبإنهاء وصاية دمشق على بيروت (...) ويبدو أن العديد من الكوادر اللبنانية الشابة وضعت نصب أعينها المطالبة بلبننة وطنها. واللبنانية تعني جعل لبنان مستقلاً عن سورية (...).

(جرى تأجيل القمة إثر انفجارات نيويورك وواشنطن في 11 أيلول، على أن يعاد انعقادها في بيروت).

صورة الوضع السياسي إثر أحداث شهر آب والنداء الثاني لمجلس المطارنة (5 أيلول 2001)

إحراج متواصل لرئيس الحكومة

أجمل سليم نصار (**"الحياة" و"النهار"، 8 أيلول 2001**) صورة هذا الإحراج بقوله: "أطلق بعض الصحف الأجنبية على رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري لقب "خاتمي لبنان" بسبب المأزق السياسي الذي يتشابه فيه الاثنان أثناء ممارستهما للسلطة.

"ذلك أن الإحراج المتواصل الذي يعاني منه الحريري لا يختلف عن الإحراج الذي يواجهه خاتمي (رئيس جمهورية إيران الإسلامية) مع خصومه الأقوياء الذين يفضلون وجوده المقيّد والمشلول داخل الحكم على وجوده كزعيم معارض تزداد شعبيته خارج الحكم.

"وكما يعاني الرئيس محمد خاتمي من تدخّل مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي وأنصاره المتشددين، كذلك يعاني الحريري من تدخل المستقوين بالقصر الجمهوري ودمشق، أولئك الذين يشكّلون حكومة رديفة تتجاوز دائماً صلاحيات رئيس الحكومة وكل ما نصّ عليه الدستور من ضوابط قانونية. ولقد اعترف الحريري بازدواجية الحكم اللبناني يوم أعلن في حديث تلفزيوني ما مفاده أن التنصّت الهاتفي يمارس عليه من قبل جماعة تعتبر نفسها فوق القانون بحيث يتعذر عليه ضبطها أو ردعها. وكشف أمام الرأي العام عن عدم إبلاغه بقرار الاعتقالات كأن في شكواه العلنية ما يدعوه إلى الاعتراض والاستنكار.

"ورأى منافسه الدكتور سليم الحص في الموقف المتردّد الذي وقفه الحريري تجاه مخترقي أحكام الدستور، إهانة لموقع رئاسة الوزراء المهمّشة عن القرار السياسي...".

ذروة الانقلاب على الطائف ولمصلحة موقع رئاسة الجمهورية

ويتابع سليم نصار: "... في اجتماعات الطائف اجتهد النواب والمراقبون لاستحداث صيغة توفيقية مبتكرة

هدفها خلق توازنات دستورية بين رئيس الجمهورية الماروني ورئيس مجلس النواب الشيعي ورئيس مجلس الوزراء السني. والمؤسف أن عملية التطبيق اصطدمت بتفعيل مؤسسة الرئاسة التي منحتها دمشق صلاحيات دور أكبر بكثير مما أعطاها الدستور، وذلك في مواجهة مجلسي النواب والوزراء. علماً أن المرجعية الأولى حُصرت بمجلس الوزراء "الذي يرسم سياسة الدولة، ويشرف على كل أجهزتها الأمنية والمدنية والعسكرية".

"صحيح أن رئيس الجمهورية يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة، لكن الصحيح أيضاً أن هذه القوات تخضع لسلطة مجلس الوزراء. إضافة إلى هذا، فإن رئيس الدولة لا يستطيع عقد المعاهدات وإبرامها إلا بالاتفاق مع رئيس الحكومة وبموافقة مجلس الوزراء..."

"والطريف أن ما وفّره الدستور الجديد من صلاحيات واسعة للبرلمان ولمجلس الوزراء، قامت دمشق بتأمينه لمؤسسة رئاسة الجمهورية. وعندما يعلن الدكتور بشار الأسد انه يتعامل مع مؤسسات الحكم اللبناني حسب نظام التراتبية معتبراً أن رئيس الجمهورية يمثّل مركز القرار الأول، إنما يستوحي محور هذه المفاضلة من النظام السوري وليس من الدستور اللبناني. ذلك أن رئيس الجمهورية في سورية يشكّل المرجعية القيادية الأولى التي تتخطى بالتنظيم الهرمي كل المؤسسات الأخرى، بدءًا بمجلس النواب... مروراً بمجلس الوزراء... وانتهاء بزعامة الحزب وقيادة الجيش.

في حين يعطي الدستور اللبناني (على أساس اتفاق الطائف) رئيس الجمهورية صلاحيات شكلية ودوراً رمزياً كالحفاظ على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه. ولحل إشكالية المفاضلة والأولوية بين ثلاثة رؤساء متساوين نظرياً، منحت سورية رئيس الجمهورية دوراً متقدماً غير ملحوظ في الدستور، أشبه ما يكون بدور ولاية الفقيه في إيران الذي يتولاه مرشد الجمهورية آية الله علي خامنئي".

الجدير ذكره أن سورية، في موقفها هذا، إنما بدت منقلبة تماماً على موقفها السابق إبان سنوات الحرب، حيث كانت تدعم بقوة مطالب "المسلمين" و"الوطنيين" (المرجعيات الإسلامية والحركة الوطنية) حول موضوع "المشاركة" التي كانت تنصبّ على ضرورة إجراء تعديلات دستورية تأخذ من رئاسة الجمهورية لتعطي مجلس الوزراء ومجلس النواب.

لكن البطريرك ومجلس المطارنة فضلّوا تطبيق اتفاق الطائف و"الوطن الحر المستقل" على صلاحيات تُعطى لرئيس الجمهورية

بعد عاصفة شهر آب، التقى الرئيس لحود البطريرك صفير في الصرح البطريركي، و"في نهاية اللقاء طلب الرئيس لحود من البطريرك الدعم المعنوي لمهمته الصعبة، محذّراً من أنه قد يكون الرئيس الماروني الأخير إذا ظلت طائفته تتعاطى معه بسلبية ومعارضة ورفض: ووعد البطريرك بتوفير الدعم المعنوي الكامل، منبّهاً إلى مخاطر حصول مؤسسة الرئاسة على حصة أكبر من الحصة التي منحت للمسيحيين في اتفاق الطائف... (وقال له البطريرك) بأن أوضاع الطائفة هي التي فرضت عليه القيام بدور سياسي كان يفضّل أن يظل دوراً روحياً راعوياً. وتمنّى على الرئيس تنفيذ اتفاق الطائف الذي أعطاه في حينه التغطية المطلوبة على أمل أن يتقيّد الموقّعون بحرفية النص. كما طالبه بالعمل على صون حقوق الإنسان في لبنان، ووقف الأوضاع المتدهورة التي تدفع بالشباب إلى هجرة ثانية" (بلغ عدد المهاجرين الجدد أكثر من 600 ألف شاب منذ وصول الرئيس لحود إلى الحكم. سليم نصار، مرجع مذكور أعلاه).

"الدعم المعنوي" للرئيس، جاء أكثر ما جاء، من خلال لقائه ووفد "قرنة شهوان" ومناخ الانفراج العام الذي كان، في الحقيقة، موضوع تصريحات سياسية وأحاديث صحافية، أكثر منه واقعاً مترجماً بإجراءات فعلية أقدمت عليها السلطات، سواء على المستوى الأمني أو المستوى السياسي. وهذا ما منح الهجوم الذي أصلاه العماد ميشال عون للقاء الديمان (رئيس الجمهورية والبطريرك) ولقاء القصر الجمهوري (رئيس الجمهورية ووفد لقاء قرنة شهوان) معتبراً إياهما "كسباً مجانياً" لرئيس الجمهورية، صدىً كبيراً لدى الكثيرين.

وما هي إلا أيام انقضت على أحداث آب و"انفراج" أيام هذا الشهر الأخيرة، أي في 5 أيلول 2001، حتى وجد مجلس المطارنة نفسه مضطراً من جديد إلى إصدار بيان – نداء بدا تثبيتاً لمضمون النداء الأول (الصادر قبل نحو سنة، في 20 أيلول 2000) ولمواقفه خصوصاً من قضية الوجود السوري في لبنان. وقد بدت هذه القضية محور البيان من أول حرف إلى آخر حرف فيه، غير عابئ أو مهتم بـ"صلاحيات تُنتزع من اتفاق الطائف وتُعطى لرئيس الجمهورية". مشدداً على ضرورة تطبيق هذا الاتفاق، وسارداً بإسهاب لكل الوقائع والمحطات الرئيسية التي شهدتها السنة الفاصلة بين النداءين (الأول 20 أيلول 2000، والثاني، الحالي، 5 أيلول 2001).

نص النداء الثاني لمجلس المطارنة (5 أيلول 2001): في ما يلي حرفية هذا النداء كما نشرته "النهار" (6 أيلول 2001):

"نداء ثان

"يوم الأربعاء الخامس من أيلول 2001...

"بعد أسبوعين يكون قد انقضى عام على ندائنا الأول. وقد أمّلنا النفس في أن يبادر المعنيون إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتصحيح العلاقة التي تشدّنا إلى الشقيقة سورية، وذلك لخير البلدين الشقيقين. ولكننا انتظرنا سنة رأينا فيها بعض محاولات خجولة تظهر على الساحة، وما لبثت أن تبخرت لتترك اللبنانيين في حيرة من أمرهم، لما يلف علاقتهم بشقيقتهم من إبهام، فهم لا يعرفون إذا كانوا حقاً، كما تؤكّد لهم، مستقلين، يتدبرون أمورهم دونما تدخّل منها بشؤونهم الداخلية، أم أنهم قد أصبحوا تابعين لها. وبعدما أصبح بلدهم يغيب شيئاً فشيئاً عن الساحة الدولية، وعاجزاً عن اتخاذ أي قرار، أيّاً يكن من دون العودة إليها. وفي اعتقادنا أنه قد آن الأوان للخروج من هذا الإبهام. فالصدق في التعاطي، والمصارحة خصوصاً في الأمور المصيرية، خير وأبقى.

ومعلوم أن لبنان قد نعم عبر التاريخ بحكم ذاتي وهو على الأقل في العهد العثماني لم يخضع للولاة رأساً، بل كان يحكمه الأمراء اللبنانيون من معنيين وشهابيين الذين كانوا يدفعون للباب العالي ما يفرضه عليهم من جزية. وقد أطلق هذا الأخير يدهم في حكم البلاد وإدارة شؤونها. وجاء عهد المتصرفية الذي نال فيه لبنان استقلالاً إدارياً بكفالة سبع دول أوروبية. وكان الانتداب الفرنسي وإعادة الأقضية الأربعة إلى لبنان، أي إلى حدوده الطبيعية التي كانت له قبل تحجيمه في عهد المتصرفية، وكان الاستقلال الذي اعترفت به منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

صحيح أن بعض اللبنانيين أبدوا في بدء عهد الانتداب بعض التحفّظ لدى إعلان استقلال لبنان في مقابل مشروع الأمير فيصل الذي أعلن مملكة سورية العربية، ولكنه مشروع لم يحالفه النجاح. ولا ندري ما إذا كان اليوم من بين اللبنانيين مَن لا يريد لبنان

بحدوده الطبيعية، سيداً حراً مستقلاً وخصوصاً أن الدستور أقر لبنان وطناً نهائياً لجميع أبنائه.

عُيِّبَ على النداء أنه طالب بإعادة انتشار الجيش السوري، تطبيقاً لاتفاق الطائف، وقيل إن الانتشار كان قد بدأ، لكنه توقف لئلا يقال إنه يتم تحت الضغط. وقيل أيضاً، جواباً على النداء، إن وجود الجيش السوري في لبنان ضروري وشرعي وموقّت. وكانت مبادرة دولة الرئيس بري التي ما إن ظهرت إلى العلن، حتى خُنقت في المهد. وكانت زيارتا معالي الأستاذ فؤاد بطرس لدمشق على أمل أن يكون هناك حوار يؤدي إلى تصحيح العلاقة بين لبنان وسورية. وما طال الأمر حتى قيل إن على الدولة اللبنانية أن تتولى هذا الأمر، لأن مثل هذا الحوار لا يصح إلا إذا جرى بين دولتين.

وفي المقابل، علت بعض أصوات في المجلس النيابي ووسائل الإعلام تطالب بتصحيح العلاقة السورية اللبنانية وإعادة انتشار الجيش السوري. وكان تجمّع مسيحي وطني تمثّل شيئاً فشيئاً في "لقاء قرنة شهوان" وكان "المنبر الديمقراطي". وكان أن انحلّت عقدة الألسن، فأصبح الناس يعربون عن اقتناعهم، ولو بحذر. ولقي النداء التأييد الذي أعرب عنه الشعب لدى عودة صاحب الغبطة والنيافة من الولايات المتحدة وكندا، ولدى قيامه بزيارته الرعائية للدامور والشوف وجزين. وهي زيارة وضعت حجر الأساس لمصالحة وطنية شاملة بدأت بين المسيحيين والدروز في تلك المنطقة، لتشمل لاحقاً جميع الفئات اللبنانية برعاية الدولة اللبنانية. غير أنه أعقبتها فوراً، ويا للأسف الشديد، اتهامات، فاعتقالات، فمحاكمات.

لا حاجة إلى التدليل على ما آلت إليه أمور الدولة في هذا الجو الملبّد بالغيوم الثقيلة. وإن ما شاهدناه بالأمس القريب لأسطع برهان على التردّي الذي وصلت إليه المؤسسات: مجلس النواب غيّر موقفه بعصا سحرية من النقيض إلى النقيض في مدى عشرة أيام (في إشارة واضحة إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية). مجلس الوزراء بدا كأنه لا يعرف ماذا يجري حوله، وهو المسؤول عن كل أوضاع البلاد بموجب الدستور. الحال الاقتصادية تنذر بأوخم العواقب. البطالة منتشرة انتشاراً مخيفاً لم يسبق له مثيل. الأدمغة الشابة تهاجر، وليس من يدري ما إذا كان سيقيّض لأصحابها أن يعودوا إلى لبنان.

هذا والدولة تبدو كأنها مكبّلة. ومن النواب مَن يتجاهلون الشعب والشعب يتجاهلهم، وبعض الوزراء مفروضون على رئيسهم، المجبر على التعاون معهم على كره منه. والقرار خارج لبنان، وليس لأصحابه اللبنانيين. والمقررون يؤيدون مَن يشاؤون من أهل الحكم، فينصرون هذا على ذاك، ولا حرج. وبدلاً من جمع الصفوف، يمعنون في تقسيمها.

فهل يجوز أن تستمر هذه الحال التي بدأت منذ خمسة وعشرين عاماً؟ وأصبح لبنان معها يضيع شيئاً فشيئاً هويته وخصائصه ومؤسساته الدستورية، وحتى كيانه، وخصوصاً بعدما جنّس من الطارئين عليه أعداداً كبيرة؟ هذا فيما الكثير من اللبنانيين يبذلون أقصى جهدهم للحصول على جنسية أجنبية أياً تكن، ويذهب سواهم بزوجاتهم إلى الخارج ليضعن مواليدهن حيث يكتسبون جنسية يعتقدون أنها تؤمّن لهم مستقبلاً هادئاً. وكل ذلك لفقدانهم ثقتهم بوطنهم.

ما من أحد يجهل ما يعانيه لبنان من مشاكل دون غيره من بلدان محيطه، ما عدا فلسطين التي نأسف شديد الأسف لتعرّض شعبها للمذابح اليومية. وهناك مسألة توطين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، والخلاف على مزارع شبعا والغجر، ومسألة إرسال

الجيش إلى الجنوب بناءً على إلحاح الأمم المتحدة، والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، ومسألة الجبهة الوحيدة المشتعلة في جنوب لبنان، فيما كل الجبهات مع اسرائيل هادئة، ومسألة الجنوبيين من كل الانتماءات المذهبية الذين التجأوا إلى اسرائيل، والذين من بينهم مَن يقبعون في السجون اللبنانية، فيما عيالهم من نساء وأولاد باقون من دون معيل، ومسألة الديون الباهظة التي لا طاقة لبلد صغير كلبنان بحملها، وهو مكره على اعتماد اقتصاد حرب وافتقار فيما الدول من حوله تعتمد اقتصاد سلم وازدهار، ومسألة بقاء الأسلحة في بعض الأيدي، خلافاً لما نص عليه اتفاق الطائف. وأخيراً مسألة تطبيق الطائف تطبيقاً انتقائياً أفرغه من مضمونه بحيث انه راح مَن يتساءل: ألا يزال هذا الاتفاق قائماً أم أنه سقط نهائياً؟ وهل هذا يعني أن لبنان محكوم عليه أن يبقى تحت الوصاية الدائمة بحجة أن أبناءه سيعودون إلى الاقتتال فيما لو ارتفعت الوصاية عنهم؟

خلافاً للاعتقاد المزعوم، في استطاعة لبنان أن يتغلّب على جميع مشاكله، فيما لو تُرك له أمر حلها، وشعبه مسالم، وهو يرغب في مصالحة وطنية شاملة، على أن ترتفع يد الوصاية عنه، وعلى أن يُسمح له بممارسة نظامه الديمقراطي على وجهه الصحيح، وباختيار ممثليه في المجلس النيابي بحرية تامة من دون تدخلات ووعود ووعيد، وتالياً باختيار حكّامه ومحاسبتهم لدى الاقتضاء. وحتى اليوم لم يفكّر أحد في وضع قانون انتخاب عادل وثابت يأتي بالنتيجة المطلوبة. ولكن لبنان إذا استمرّ في هذا الوضع المخزي، فستستمر الهجرة تبتلع أبناءه. وسيأتي يوم، لا نتمناه، يُقال فيه كان لبنان الذي عرفناه حراً سيداً مستقلاً. والذين يدعون المحافظة عليه بإبقاء الوصاية عليه، يكونون هم مَن تسبّبوا بزواله. وإذا زال لبنان فالذين يطمعون بابتلاعه لن يكونوا سعداء، بل سيكونون هم الخاسرين. ولن يخسروا ما يجنونه من فوائد منه مادية ومعنوية فقط، بل ستنتقل العدوى إليهم، وهذا ما لا نتمناه لهم.

هناك مَن يقول من اللبنانيين، لأغراض لا تخفى على أحد، إن الجيش السوري لن يذهب من لبنان ما دام الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي قائماً. ومَن يدري متى سينتهي هذا الصراع، وقد مرّ عليه نصف قرن، وليس ما يدل على أنه سينتهي في القريب العاجل. ولكن الواقع، الذي لا جدال فيه، ان لبنان ازدهر واستقامت أحواله على مدى ربع قرن، رغم كل الصعوبات، قبل أن يدخله الجيش السوري.

وبعد، هل مَن يستطيع اليوم أن يقول ما إذا كان الجيش السوري في لبنان قد أعاد انتشاره؟ وإلى أي مدى؟ وما هو العديد المرابط منه حالياً في لبنان؟ وإلى أي زمن؟ وهناك مَن يطيب له التأكيد أن الحاجة ستبقى ماسة إليه حتى ولو انتهى هذا الصراع، وذلك خلافاً لما نصّ عليه اتفاق الطائف، وكل المواثيق والأعراف. إن هذا القول يقضي نهائياً على استقلال لبنان وسيادته، لأن بقاء الجيش السوري فيه وما يتفرع عنه من أجهزة تهيمن على الحياة السياسية يمنع ممارسة الحياة الديمقراطية فيه، ويقضي بالتالي على الحريات. ولبنان والحريات صنوان. ولكن لن يبقى الفاسدون والمفسدون من لبنانيين وسوريين – والكلام ليس لنا – يستغلون الوجود العسكر السوري في لبنان لتقاسم المغانم على حساب إفقار الشعب اللبناني، وتقويض نظام لبنان. فهذا يؤذي سورية ولبنان معاً. وأفضل حل لهذه الحالة الشاذة، تمكين لبنان من القيام بمسؤولياته بذاته، وتدبير شؤون بيته بنفسه، على أن يكون هناك تنسيق بينه وبين سورية

في الأمور المشتركة. وهذا اقتناع منا ثابت شأن أخوين يسكن كل منهما بيته ويتعاطى أموره الذاتية، دون أن يتدخّل أحدهما في أمور الآخر، وفقاً لأصول العلاقات بين الدول.

ونحن نؤمن أن مستقبل لبنان واستقلاله رهن بإرادة أبنائه وإيمانهم وتضامنهم ووقوفهم بجانب الحق بجرأة. وهذا ما نعهده فيهم. لذلك، ورغم كل الصعوبات التي عرضناها والأزمات التي يعيشها الشعب اللبناني، لا يمكننا إلا أن ندعو هذا الشعب، بكل فئاته، إلى أن يعزّز ثقته بوطنه وبنفسه، وأن يوحّد صفوفه ويتضامن تضامناً أخوياً لإعادة لبنان إلى ما كان يحتله من مكانة في مجموعة الدول الحرة السيّدة المستقلة.

هذه، يشهد الله، قولة حق وصدق، لتسلم الأخوّة وتحلو الحياة» (انتهى النداء الثاني لمجلس المطارنة).

(بعد ستة أيام من هذا البيان، حدثت تفجيرات 11 أيلول في نيويورك وواشنطن، ومن تداعياتها في لبنان، على مدى نحو شهرين، في ما يتعلق بالموقف المسيحي المعبّر عنه عموماً في البيان المذكور، أن الشخصيات والأحزاب والقوى السياسية المسيحية التزم قسم منها الصمت والترقّب وأيّد القسم الآخر الخطاب السياسي للدولة، وخاصة للرئيس العماد إميل لحود إزاء أهم الموضوعات الخلافية التي كانت مطروحة قبل 11 أيلول: الوجود العسكري السوري، إرسال الجيش إلى الحدود، تحرير مزارع شبعا بالطرق الدبلوماسية أو بالمقاومة، العفو عن الدكتور سمير جعجع، تسهيل عودة العماد ميشال عون).

مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

وطن قدره مواجهة التحديات والأخطار، من أي نوع كانت، ومن أي صوب أتت...
وطن كتبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرده في هذه المنطقة من العالم.
منذ أن كان لبنان، كانت الحرية مصيره. وهذه الموسوعة تروي بالوقائع والصّور تاريخ بلد صغير بجغرافيته، كبير بحضارته.
عشرة أجزاء تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية المصوّرة: "ذاكرة وطن وشعب" لمؤلفها الباحث مسعود الخوند. تسرد بالنص والصورة تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولًا إلى مطلع الألفية الثالثة. في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك، رسمت حدود الوطن مرات ومرات. وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد. لتجمع الذاكرة وتكتب آلام شعب لا بدّ له من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضحيات التي قدمت وستقدم.

ISBN 995346755-2



